تعارض أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل

إعداد :
عطا الله طلال عبد الله حمدان

المشرف:
الدكتور : **سلطان العكايلة**

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات
درجة الماجستير في الحديث

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

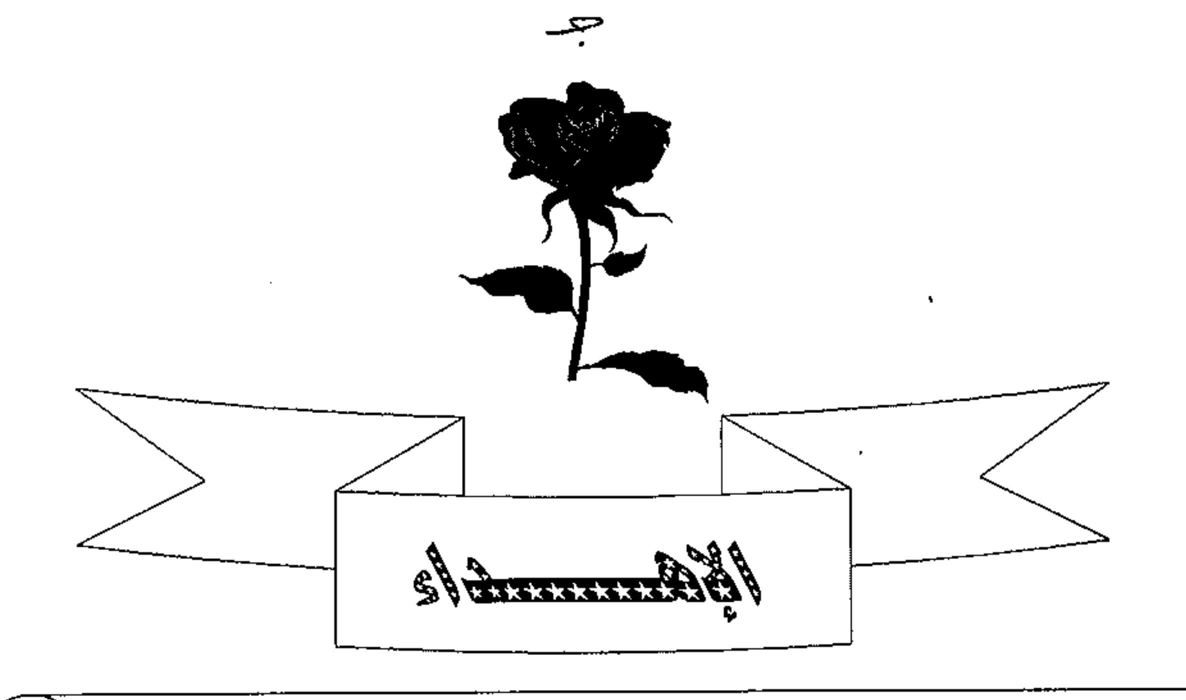
كانون الثاني ٢٠٠٠ م
شوال ١٤٢٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٢

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور : سلطان العكايلة ، مشرفا.	....
الدكتور : محمد عيد الصاحب، عضوا .	....
الدكتور: شرف القضاة ، عضوا.	....
الدكتور : عمر مكحل ، عضوا .	....



إلى من نصحني وحثني على إكمال دراستي ، وإلى من سار معي خطوة بخطوة حتى فرغت من هذه الرسالة وشارك معي بكل ما واجهته من العبء في تحضير هذه الرسالة .

أهديهم هذا العمل، وأخص بالذكر :

أبي ... أمي ... أخوتي ... زوجتي ...

و إلى أخي وصديقي رامز.

عطا الله

فهرس المحتويات

ملخص

تعارض أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل

إعداد:
عطا الله طلال عبد الله حمدان
المشرف :
الدكتور : سلطان العكايلة

تناولت هذه الرسالة أحد مواضيع علم الجرح والتعديل فيما يخص أحد أئمة هذا العلم ، ألا وهو الإمام أحمد بن حنبل ، وكان هذا الموضوع بعنوان : " تعارض أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل " وكان الهدف من هذه الرسالة بيان الأسباب التي تؤدي لإيقاع التعارض في أقوال الإمام أحمد ، ومن ثم إيجاد الوسائل والقواعد الكفيلة في حل هذا التعارض والخروج منه .

وقد اعتمدت في كتابة هذه الرسالة على المنهج الاستقرائي ، فقمت باستقراء أقوال الإمام أحمد في الرواة ، ومن ثم استخلاص النتائج وترتيبها في الفصول والمباحث والمطالب بما يقتضيه البحث .

ومن خلال دراستي هذه أمكن التوصل إلى أسباب وقوع التعارض في أقوال الإمام أحمد ، وكان من هذه الأسباب ما يرجع للإمام أحمد ، ومنها ما يرجع إلى النقلة عنه .

وقد كانت الأسباب التي ترجع للإمام أحمد سببان اثنان هما :

١- تغير اجتهاد الإمام أحمد .

٢- تغير حال الراوي ، وبالتالي تغير اجتهاد الإمام أحمد فيه .

أما الأسباب التي ترجع إلى النقلة عن الإمام أحمد فكانت علـــى خمســة أسباب هي:

١- نسبة أقوال إلى الإمام أحمد لم يقلها أو الصواب عكسها.
٢- تصرف النقلة بأقوال الإمام أحمد .
٣- اقتصار النقلة على قول دون آخر للإمام أحمد .
٤- الغموض في كلام الناقل عن الإمام أحمد .
٥- فهم مقصود الإمام أحمد بخلاف مراده.

وكذلك توصلت من دراستي هذه إلى الوسائل والقواعد التي تعيننا في حــل التعارض الذي نجده في بعض أقوال الإمام أحمد في بعض الرواة ب، وقد بلغـــت هذه الوسائل تسع وسائل ، وكانت القواعد أربع قواعد بينتها في البحث.

ومما يجدر التنبيه إليه أن ابتعادنا عن أسباب التعارض هو أفضل الطـــرق في عدم الوقوع في التعارض.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله، أما بعد .

فإن الله تعالى خص هذه الأمة بأمور لم يُعطها لمن قبلها من الأمم[١] ، ومن هذه الأمور التي اختص بها الله تعالى هذه الأمة خاصية الإسناد [٢] ، فإن الأمم السابقة لم تكن تعنى في النقل والرواية بالإسناد،والتحري في معرفة رجاله، ودرجاتهم من العدالة والضبط ، فكانت الحوادث التاريخية تروى على علاتها ، وحتى الأديان والمذاهب كان يُعوَّل فيها على التلقي من أقوال النقلة وكتاباتهم ، دون سؤال عن الإسناد فضلا عن دراسته وبحثه[٣].

ولكن لما كان هذا الدين خاتم الأديان ، تعهد الله تعالى بحفظه وصونه ، ولذا اختص هذه الأمة بأن وفقها لحفظ كتابه وصيانة حديث نبيه ، فإذا بها تبتكر لحفظ الحديث قواعد المصطلح على أدق منهج علمي يمكن أن يوجد للاستثبات من النصوص المروية وتمحيصها[٤].

ومع هذه الجهود المباركة في هذا المجال لعلمائنا – رحمهم الله جميعا- ، إلا أننا نجد أنفسنا أحيانا أمام مشكلات ومعضلات [٥] هي أشبه بالثغرات في هذا الصرح السامق المتين .

ومن هذه المشكلات " تعارض أقوال الناقد الواحد في الراوي الواحد "، هذه المشكلة التي تجعلنا واقفين متحيرين في أي القولين نأخذ ونعمل ، وأيهما ندع ونترك .

ولأن بحث هذه المشكلة يحتاج من الجهد والوقت الشيء الكثير، رأيت أن أبحث هذه المشكلة من خلال أقوال الإمام أحمد بن حنبل أحد أئمة الجرح والتعديل ، وأسميت هذا البحث:" **تعارض أقوال**

---

[١] قال الحافظ أبو علي الجياني : "خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها : الإسناد ، والأنساب ، والإعراب " . "التدريب " للسيوطي ص٩٤ .

[٢] هو إضافة الحديث إلى قائله ، أي نسبته إليه ، وعند المحدثين هو حكاية رجال الحديث الذين رووه واحدا عن واحد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد يطلق أحدهما على الآخر ، وقد يطلقان على رجال سند الحديث أيضا ، ويعرف المراد بالقرائن ، انظر :" منهج النقد في علوم الحديث " للدكتور : نور الدين عتر ص٣٣ .

[٣] بين ابن حزم أن: " نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال حتى يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم ، خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها وأبقاه عندهم غضا جديدا على قديم الدهور " .انظر :" الفصل في الملل والأهواء والنحل" (٢/ ص٨٢).

[٤] أشار لذلك د.عتر في كتابه: " منهج النقد في علوم الحديث " ص ٣٥ – ٣٦ ، و.د. المليباري في كتابه "الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين" ص٩-١٠ .

[٥] عدّ،د.سعدي الهاشمي ثلاث مشكلات تواجه علم الجرح والتعديل ، إحداها المشكلة التي نعالجها في هذا البحث ، والأخرى اختلاف مراد بعض الأئمة في اللفظة الواحدة ، والثالثة ورود بعض الألفاظ النادرة الاستعمال ، وقد يصعُب معرفة مراده منها أهي للتوثيق أم للتجريح ،وأفرد لهذه المسألة كتابا أسماه :"شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال"وهو من مطبوعات"المطبعة السلفية ومكتبتها- القاهرة" ص٥-٧.

الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل " ،وما يُقال في حق هذا الإمام – من أسباب التعارض وطرق حلها وغير ذلك _ يقال بالنسبة لغيره من الأئمة رحمهم الله جميعا ، وبذلك نقدم حلا لهذه المشـــكلة ، ونُبقي هذا الصرح الذي شيَّده علماؤنا كما كان ، صرحا توثقت عُـــراه ، واســتقامت دعائمـــه ، ورسخت قواعده ،لا تجد فيه خللا ولا زللا ، ويبقى هذا الصرح دالا على مدى ما قدمه علماؤنا مـــن جُهد في حفظ هذا الدين متمثلا بتقعيد قواعد هذا العلم .

ووقع الاختيار على هذا الموضوع لأسباب منها :

١-معرفة أسباب التعارض في أقوال الإمام أحمد .

٢-معرفة طرق حل التعارض في أقوال الإمام أحمد .

٣-معرفة مقصود الإمام أحمد في المصطلحات التي وقع فيها التعارض في الجرح والتعديل .

٤-إبراز وإظهار المنهجية لأئمتنا في إصدارهم الأحكام على الرواة وبالأخص الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى .

أما الخطة التي سرت عليها فقد تضمنت بعد المقدمة –تمهيدا ، وستة فصول ، وخاتمة ، ورسمها كالآتي :

التمهيد ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الجرح والتعديل وبيان أهميته .

المبحث الثاني : تعارض أقوال الناقد جرحا وتعديلا في الراوي الواحد ، وأثره في النقد الحديثي.

الفصل الأول : الإمام أحمد ومكانته في الجرح والتعديل :

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الإمام أحمد حياته الشخصية والعلمية .

المبحث الثاني : مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل .

الفصل الثاني : منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل :

وقد جاء في سبعة مباحث هي :

المبحث الأول: ورع الإمام أحمد ،وانصافه ، وتحريه في الكلام على الرواة .

المبحث الثاني : الطرق التي سلكها الإمام أحمد للكشف عن حال الرواة والحكم عليهم.

المبحث الثالث : حكم الإمام أحمد على من وجد في روايته نكارة أو خطأ .

المبحث الرابع : حكم الإمام أحمد على أهل البدع ونحوهم .

المبحث الخامس : رواية الإمام أحمد وكتابته عن بعض من تكلم فيه .

المبحث السادس : منهج الإمام أحمد في تقديمه راويا على آخر .

المبحث السابع : تعديل الإمام أحمد للرجل قد يكون في دينه لا ضبطه وتثبته.

الفصل الثالث : دراسة بعض ألفاظ الجرح والتعديل الواردة في كلام الإمام أحمد على الرجال .

وقد جعلت كل لفظ في مطلب مستقل ،وجاء هذا الفصل في اثني عشر مطلبا :

المطلب الأول : قول أحمد : " ليس به بأس " .

المطلب الثاني : قول أحمد : " ليس بذاك " ، " ليس بالقوي " ، " ليس بالقوي في الحديث " .

المطلب الثالث : قول أحمد : " كذا وكذا " .

المطلب الرابع : سكوت الإمام أحمد عندما يُسأل عن رجل .

المطلب الخامس : قول أحمد :" لا أدري " .

المطلب السادس : قول أحمد : " كتبت عنه " .

أو قول النقلة عنه : " كتب عنه أحمد " .

المطلب السابع : قول أحمد : " لا أعلم إلا خيرا " .

المطلب الثامن : قول أحمد : " منكر الحديث ".

المطلب التاسع : قول النقلة عن أحمد : " حدث عنه أحمد " .

هل رواية الإمام أحمد عن رجل تعد توثيقا له ؟

المطلب العاشر : قول أحمد : " حافظ " .

المطلب الحادي عشر: قول أحمد " ثقة".

المطلب الثاني عشر : قول النقلة عن أحمد :" كأنه ضعفه " ونحوه .

الفصل الرابع : أسباب التعارض في أقوال الإمام أحمد :

وقد جاء في تمهيد ومبحثين .

التمهيد وفيه مطلبان هما :

المطلب الأول : أسباب تفرد أحد الرواة عن الناقد برواية ما.

المطلب الثاني : سبب اختلاف وتعدد الرواية عن الناقد الواحد.

المبحث الأول : أسباب التعارض التي ترجع للإمام أحمد .

وقد جاء في مطلبين هما :

المطلب الأول : تغير اجتهاد الإمام أحمد في الراوي.

المطلب الثاني : تغير قول الإمام أحمد نتيجة تغير حال الراوي.

المبحث الثاني : أسباب التعارض التي ترجع إلى النقلة عن الإمام أحمد :

وقد جاء في خمسة مطالب هي :

المطلب الأول : نسبة أقوال إلى الإمام أحمد لم يقلها أو الصواب عكسها .

المطلب الثاني : تَصرُّف النقلة بأقوال الإمام أحمد .

المطلب الثالث : إقتصار النقلة عن الإمام أحمد على قول دون آخر من أقواله .

المطلب الرابع : الغموض في كلام الناقل عن الإمام أحمد.

المطلب الخامس : فهم مقصود الإمام أحمد بخلاف مراده.

الفصل الخامس : أنواع التعارض في أقوال الإمام أحمد

وقد جاء هذا الفصل في مبحثين هما:

المبحث الأول : التعارض الحقيقي.

المبحث الثاني : التعارض الظاهري .

الفصل السادس: وسائل وقواعد حل التعارض في أقوال الإمام أحمد

الخاتمة

أما المنهج الذي سلكته في هذا البحث فهو الآتي :

أولا : منهج الإستقراء : فقمت باستقراء وجمع أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل من المصادر المختلفة بما تيسر لي .

ثانيا : **السبر والتقسيم** : وكان ذلك بعد الجمع والاستقراء لأقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل . ومن ثم استخلاص النتائج، وترتيبها في الفصول والمباحث والمطالب بحسب ما يناسبها كما سيأتي .

وفي الختام أحمد الله عز وجل على نعمه المتوالية العظيمة ، وأشكره سبحانه على تيسيره وتوفيقه ، فله الحمد في الآخرة والأولى.

اللهم لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك.,

ثم أقدم شكري وتقديري إلى فضيلة الدكتور : سلطان العكايلة لإشرافه وتوجيهاته لي خلال البحث ،كما أقدم شكري وتقديري للمناقشين الكرام فضيلة الدكتور محمد عيد الصاحب ، وفضيلة الدكتور شرف القضاة ، وفضيلة الدكتور عمر مكحل ، على قبولهم مناقشة هذه الرسالة ، ونسأل الله أن يجزيهم عني كل خير .

ثم أشكر كل من أسدى لي عونا ، أو صنع إليّ معروفا فجزى الله الجميع خير الجزاء . اللهم آمين.

تمهيد

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تعريف الجرح والتعديل وبيان أهميته :

المطلب الأول : تعريف الجرح والتعديل ويشمل أيضا تعريف النقد ووظيفة الناقد..

المطلب الثاني :أهمية الجرح والتعديل.

المبحث الثاني : تعارض أقوال الناقد جرحا وتعديلا في الراوي الواحد ، وأثره في النقد الحديثي:

المبحث الأول : تعريف الجرح والتعديل وبيان أهميته :

المطلب الأول : تعريف الجرح والتعديل :

أولا : تعريف الجرح :

لغة : " مشتق من جرحه يجرحه جرحا ، بمعنى أثّر فيه بالسلاح، والجراحة : اسم الضربة أو الطعنة ، ويقال : جرح الحاكم الشاهد : إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره " [١].

إصطلاحا : الطعن في الراوي بما يقتضي تضعيف روايته أو ردّها [٢]،ويتحقق الجرح في الراوي بسلب أحد الأمرين وهما : العدالة [٣] والضبط[٤].

ثانيا : تعريف التعديل :

لغة : "تفعيل من العدل ، والعدل : ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور ، ورجل عدل وعادل : جائز الشهادة ، أي مقبولها ، وعدّل الرجل : زكاه ، وعدّل الحكم : أقامه"[٥].

إصطلاحا : وصف الراوي بأنه عدل ضابط ،وهذا يقتضي قبول روايته والاحتجاج بحديثه[٦].

---

[١] "لسان العرب " (٤٢٢/٢)،وانظر في ذلك :" النهاية في غريب الحديث "(٢٥٥/١) ، "والقاموس المحيط " (٢١٧/١) ،وقد توسع د.فاروق حمادة في بيانه للمعنى اللغوي في كتابه " المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل" ص١٩.

(٢) وقد عرفه د.عتر بقوله : " هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخل بعدالته أو ضبطه " ص ٩٢ من " منهج النقد" .

(٣) انظر في تعريف العدالة وشروطها وخوارمها :" منهج النقد في علوم الحديث " ص٧٩.

(٤) قال د.عتر في "منهج النقد" : " هذه الصفة تؤهل الراوي لأن يروى الحديث كما سمعه، ومراد المحدثين بالضبط أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدّث من حفظه ، ضابطا إن حدّث من كتابه ، وإن كان يحدّث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني " ثم قال د.عتر " ويعرف كون الراوي ضابطا بمقياس قرره العلماء واختبروا به ضبط الرواة، وهو كما لخصه ابن الصلاح: "أن نعتبر ــ أي نوازن -رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب ، والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ، ولم نحتج بحديثه " فإذا اجتمع في الراوي هذان الركنان : العدالة والضبط ، فهو حجة يلزم العمل بحديثه " ص٨٠. وانظر كيف يعرف ضبط الراوي من عدمه في كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح ص٩٤-٩٥، وكتاب " الفكر المنهجي عند المحدثين " للدكتور همام سعيد ص٩٤.

[٥] " لسان العرب " (٤٣٠/١١-٤٣١) . وانظر: " النهاية في غريب الحديث"(١٩١/٣) ، " القاموس المحيط " (١٣/٤) وقد توسع د.فاروق حمادة في بيانه للمعنى اللغوي للتعديل في كتاب " المنهج الإسلامي" ص٢٠.

[٦] وعرفه د.عتر بقوله : "تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل ضابط "."منهج النقد" ص٩٢.

وقد عرّف ابن أبي حاتم[1] الجرح والتعديل بقوله : " أظهر أحوال أهل العلم ، من كان منهم ثقة أو غير ثقة " [2].

ومما تقدّم نستطيع استخلاص ومعرفة معنى علم الجرح التعديل وهو :

" علم يُبحث فيه عن القواعد المعتمدة في تعيين مرتبة راوي الحديث جرحا وتعديلا من خلال ألفاظ وعبارات تعديل وتجريح خاصة"[3].

وقبل انتقالنا للمبحث الثاني أرى من المهم بيان معنى النقد ووظيفة الناقد فأقول :

النقد في اللغة :

" النقد والتناقد تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها ، يقال : نقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف "[4].

هذا هو معنى النقد في أصل اللغة ، ثم نُقل هذا المعنى إلى تمييز وفحص كل جيد من كل رديء . وعدم اقتصار ذلك على الدراهم فقط.

أما المقصود بالنقد عند علماء الحديث فهو : " تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواة توثيقا وتجريحا " [5].

ونقد الرجال هو ما يعرف عند المحدثين بعلم الجرح والتعديل .

- **وظيفة الناقد وهدفه من نقده للرجال:**

إن مهمة الناقد الذي تأهل لنقد الرجال بدراسة طويلة وتجارب عديدة [6]، هي البيان

---

(1) هو أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ، وكان بحرا في العلوم ، ومعرفة الرجال ، مات سنة ٣٢٧هـ. انظر ترجمته في: " طبقات الحنابلة " (٥٥/٢) ترجمة ٥٩٦ ؛" تذكرة الحفاظ" (٨٢٩/٣) ترجمة (٨١٢) ؛" شذرات الذهب " (٣٠٨/٢) .

(2) أورد ذلك الخطيب البغدادي في كتابه : " الكفاية في علم الرواية " ص٣٨. والثقة هو : العدل الضابط.

(3) ذكر هذا التعريف د. أمين أبو لاوي في كتابه : " علم أصول الجرح والتعديل " ص٧٢ .

وعرّفه صاحب " أصول الحديث وعلومه ومصطلحه " فقال : " هو علم يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أوردها " ص٢٦١ .

وبنحوه في " المنهج الإسلامي " د. فاروق حمادة وزاد عليه " بألفاظ مخصوصة وفي مراتب تلك الألفاظ " ص٢٢.

(4) " لسان العرب" (٤٢٥/٣).

(5) " منهج النقد عند المحدثين ــ نشأته وتاريخه " د.الأعظمي ص ٥.

(6) قال الذهبي في بيانه كيف يصل الناقد لأن يكون جهبذا في عمله: " ولا سبيل إلى أن يصير العارف — الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم ــ جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم ، مع التقوى والدين المتين والإنصاف ، والتردد إلى العلماء والإتقان ، وإلا تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سوّدت وجهك بالمداد

فإن آنست من نفسك فهما وصدقا ودينا وورعا وإلا فلا تعنّ ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي أو لمذهب ، فبالله لا تتعب ، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله ، فأرحنا منك" . "تذكرة الحفاظ" (٤/١) .

والتوضيح بعد التحليل والتعليل ، والفحص والتدقيق والدراسة المستقصية[1] .لأن حقيقة الشخص الذي يقوم الناقد بنقده لا تظهر إلا بذلك .

والناقد يسعى من وراء نقده إلى هدف سام وغاية منشودة وهو إظهار أحوال الرواة على حقيقتها جرحا وتعديلا ، لمعرفة حكم الأحاديث التي رواها هؤلاء الرواة صحة وسقما على ضوء نقد الناقد.

وبذلك تجرد السنة النبوية المشرفة من الشوائب التي تعلقت بها ، وتخلص من أي دخيل منحول ، ليتمكن المسلم من العمل بها ، فتتحقق له بذلك السعادة في الدارين [٢].

ويُخطئ من يلوح في خاطره أن علم الجرح والتعديل علم يعتمد فيه صاحبه على الوجدان والحدس ، لأن الناقد قبل أن يُسمع قوله ويُعد مقبول القول في الرجال يجب عليه أن يكون قد قطع مراحل شتى في طلب العلم، ويكون ذلك بسؤاله أهل العلم ممن سبقوه وعاصروه ، والتردد إليهم ، مع كثرة مذاكرته وتيقظه ، ومضاف لهذا كله التقوى والورع والانصاف[٣].

ولهذه المراحل الكثيرة لقبول قول الناقد ،فإن النقاد المسموع قولهم عند جل العلماء قلة [٤] بل لا تكاد تذكر لهم نسبة مقارنة بعدد رواة الحديث .

---

[١] الفحص والتدقيق والدراسة المستقصية لحديث الرجل ومروياته ولأقوال العلماء السابقين لهذا الناقد ــ إن كان الرجل قديما ــ وإلا أقوال المعاصرين لهذا العالم ممن عرفوا هذا الرجل عن قرب أكثر من هذا الناقد ، ثم التحليل وبعده البيان والتوضيح.

[٢] انظر كتاب : " الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال" ص٢٨٨.

[٣] سبق في ص٨ في حاشية رقم٦ نقل قول الذهبي في شروط المتكلم في الرجل ، وما يلزمه حتى يكون جهبذا في ذلك . ونذكر هنا قول عبد العلي الأنصاري اللكنوي في ذلك حيث قال : " لا بد للمزكي أن يكون عدلا عارفا بأسباب الجرح والتعديل ، وأن يكون منصفا ناصحا ، لا أن يكون متعصبا ومعجبا بنفسه ، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب "." فواتح الرحموت شرح مسلّم الثبوت " (٢/١٥٤).
وانظر شرط الجارح والمعدل في: " الرفع والتكميل " ص ٦٧ وبعدها.

[٤] قال أبو حاتم الرازي مشيرا لذلك في رده على سؤال لابنه :
" الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك ، ويحسن علل الحديث : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك. قيل له : فغير هؤلاء تعرف اليوم أحدا ؟ قال : لا " " الجرح والتعديل" (٢/ ص٢٣) .

المطلب الثاني :

أهمية الجرح والتعديل :

تبين لنا مما سبق أن علم الجرح والتعديل يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول روايتهم ، أو ردها[١].

وهذا يجعلنا نعرف أن هذا العلم من أهم علوم الحديث[٢] ، بل هو نصف العلم كما جاء عن ابن المديني حيث قال : " التفقه في معاني الحديث نصف العلم ، ومعرفة الرجال نصف العلم " [٣].

وبهذا العلم اهتدى العلماء لتقويم الرجال والحكم عليهم أثقات ومقبولوا الحديث أم لا ؟، وقد ذكر الحاكم النيسابوري [٤] هذا العلم حيث قال: " هذا النوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل وهما في الأصل نوعان ، كل نوع منهما علم برأسه ، وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه"[٥] .

ولذا فإن التساهل في معرفة حال الرواة – صدقهم من كذبهم ، وضبطهم من عدمه- يوجب التباس خبر الصادق بالكاذب[٦]، وعندها لا يدري المرء أهو على الحق أم على الباطل ، وعندها سيضيع الناس أحد الأمرين اللذين بهما عصمتها من الضلال [٧] والله تعالى أعلم .

---

(١) سبق ذلك ص ٨ .

(٢) قال د. سعدي الهاشمي في كتابه "شرح ألفاظ التجريح النادرة " ص ٣ :" فإن من أدق علوم الحديث و أوعرها مطلبا ، علم الجرح والتعديل _ معرفة الرجال ، وذلك لأنه شديد المراس ، عسير العلاج ، لذا قال علي بن المديني" والفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم،وما قاله علي بن المديني هو الحق لأن معرفة أحوال الرواة ينبني عليها حال الإسناد ، وإذا صلح الإسناد بنقل العدول أخذنا به ، وإذا لم يصلح ردّ ، ولو كان على ظاهره السلامة والصحة".

(٣) ذكر ذلك بإسناده لابن المديني الرامهرمزي في كتابه :" المحدث الفاصل بين الراوي والواعي " ص(٣٢٠).

(٤) هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي النيسابوري ، يعرف بابن البيع ، كان إمام عصره في الحديث وكان ثقة صالحا . مات سنة خمس وأربعمائة . انظر ترجمته في :" تاريخ بغداد (٤٧٣/٥) ترجمة (٣٠٢٤) ، " تذكرة الحفاظ" (١٠٣٩/٣) ترجمة ٩٦٢) ، " شذرات الذهب" (١٧٦/٣).

(٥) "معرفة علوم الحديث "ص٦٦ وهو النوع الثامن عشر من علوم الحديث.

(٦) انظر مقدمة " صحيح مسلم " عنوان "باب : بيان أن الإسناد من الدين ، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات ، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز ، بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرمة ، بل من الذب عن الشريعة المكرمة" . ص ٤٣ وبعدها . وانظر كذلك عنوان : " الإسناد من الدين " من عمل محقق "صحيح مسلم "الشيخ خليل مأمون شيحا، فقد بين فيه معنى الإسناد وأهميته من خلال كلام العلماء فيه ، وفي كتاب " الجامع لأخلاق الراوي " للخطيب ص ٢٥٧ تحت عنوان " كَتْبُ كلام الحفاظ في الجرح والتعديل ، وبيان أهمية الإسناد. . وانظر كتاب أبو غدّه رحمه الله " الاسناد من الدين " في ذلك.

(٧) أقصد بأحد الأمرين : السنة ، والأمر الآخر هو القرآن الكريم ، وهذا المعنى جاء من قوله عليه الصلاة والسلام : " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مَسَكْتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه ". " الموطأ" للإمام مالك –كتاب القدر – باب النهي عن القول بالقدر حديث رقم (٣) وبنحوه عند الحاكم في " مستدركه" من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (١٧٢/١) رقم ٣١٩،وهو في "صحيح الجامع" برقم ٢٩٣٧.

المبحث الثاني :

تعارض أقوال الناقد جرحا وتعديلا في الراوي الواحد ، وأثره في النقد الحديثي :

تمهيد في تعريف التعارض والمقصود منه :

فالتعارض لغة :جاء في" لسان العرب" قوله:" ... وعرض الشيء يعرض واعترض : انتصب ومنع وصار عارضا ، كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها ، ويقال : اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه "[١].

أما التعارض في الجرح والتعديل فالمقصود به : " أن يأتي قولان أو أكثر في راو واحد أحدهما دال على توثيقه ، والآخر دال على تضعيفه[٢].

وإذا كان هذان القولان صدرا من إمامين ناقدين مختلفين أو أكثر في هذا الراوي فعندها يسمى هذا التعارض :" التعارض في أقوال الأئمة في الرجل الواحد " ، وهذا النوع من التعارض تعرّض له العلماء وبحثوه في كتبهم [٣]، وأشاروا لطرق متعددة للخروج منه . وليس موضوع بحثنا هذا النوع من التعارض.

وإذا كان هذان القولان جاءا عن إمام واحد فهو تعارض في أقوال الإمام الواحد في الرجل الواحد وتعريفه : أن يأتي قولان أو أكثر من ناقد واحد في راو واحد ، أحدهما دال على توثيقه ، والآخر دال على تضعيفه.

وهذا النوع من التعارض هو الذي يهمنا في هذا البحث ، ونريد أن نتعرف على أسبابه وأنواعه وطرق الخروج منه[٤] من خلال دراسة أقوال الإمام أحمد بن حنبل المتعارضة في الرجل الواحد.

---

[١] (٧/ص١٦٨) ،وانظر: " القاموس المحيط " (٢/٣٣٥) ، " ترتيب مختار الصحاح" ص.٥١٧.

[٢] هذا التعريف لمعنى التعارض عند العلماء هو استخلاص لما وجدته في كتب العلماء ، ولم يتعرض أحد من العلماء لتفصيل القول في التعريف ، ويفهم معنى التعارض من ثنايا كلامهم .

[٣] ممن تعرض لذلك : الخطيب في " الكفاية " ص ١٠٥ " باب القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا أيهما أولى " وقال :" اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى ، والعلة في ذلك ..." ثم أتى بما يدلل على ما ذهب إليه ، وابن الصلاح في" علوم الحديث " ص ٩٩ بنفس رأي الخطيب ، وفي " الرفع والتكميل " ص ١١٤ وبعدها وعليه تعليقات أبو غدة رحمه الله ، وتوسع اللكنوي رحمه الله في بيان من يقدم فيهما ومن قال بكل قول من العلماء ووجه قولهم ودليلهم بما فيه كفاية، ومعظم الكتب المؤلفة في علوم الحديث تعرضت لهذا الموضوع ولكن معظمها تنقل عن بعضها البعض .

[٤] لم يتعرض أئمتنا لهذا النوع من التعارض بتوسع ، بل تكاد تكون أكثر كتب الأئمة التي ألفت في علوم الحديث خالية من الحديث عن هذا النوع من التعارض ، ومن تعرض لهذا النوع من التعارض من السابقين ومعظم المتأخرين والمحدثين إنما ضرب أمثلة من أقوال أحد الأئمة ، وفي هذه الأقوال تعارض ظاهري ثم قال معظمهم : لعل قصد الإمام بهذا القول كذا ... أي لم يتعرض لأسباب هذا التعارض=

وبعد بياننا للمعنى اللغوي والإصطلاحي للتعارض في أقوال الناقد في الراوي الواحد ننتقل للحديث عن تعارض أقوال الناقد جرحا وتعديلا في الراوي الواحد ، وأثره في النقد الحديثي فنقول :

عرفنا سابقا[١] أن أهمية الجرح والتعديل تكمن في إظهار أحوال الرواة على حقيقتها جرحا وتعديلا، وإذا ما تحقق لنا ذلك استطعنا أن نحكم على مرويات هؤلاء الرواة ، هل هي صحيحة مقبولة أم لا ؟ وعندها ستخلص لنا السنة صحيحة صافية مما علق بها من أحاديث مدخولة ومقولة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا الأمر تحقيقه هدف سام ومهم وضروري لمعرفة المصدر الثاني من مصادر التشريع عند المسلمين ألا وهو السنة النبوية المطهرة.[٢]

ومن المعروف أيضا أن إظهار أحوال الرواة على حقيقتها تكون من خلال كلام وأحكام أئمة الجرح والتعديل على هؤلاء الرواة ، فمن وثقوه فهو الثقة المقبول حديثه ، ومن ضعفوه فهو الضعيف المردود حديثه . ولذا فإن الوسيلة لتحقيق الجرح والتعديل وبالتالي الهدف من الجرح والتعديل هو كلام الأئمة النقاد في الرواة ، ولذلك وجب علينا معرفة أحكام ائمتنا وكلامهم في الرواة للتوصل لما سبق ذكره من حديث صحيح وسنة صحيحة.

ومن المعلوم أن تعارض أقوال أئمتنا في أحد الرواة يورث صعوبة ما في الحكم على هذا الراوي عند من بعدهم خاصة ، لأننا — أي المتأخرين — نعتمد في أحكامنا على الرواة ومعرفة أحوالهم على ما بينه أئمتنا السابقين ، فإذا ما وجدنا أقوالهم تتعارض ولا سبيل إلى ترجيح أحد القولين على الأخر ، فإننا في آخر المطاف أمام أحد اختيارين :

أولهما : إهمال أحد القولين دون حجة عندنا ، وهذا غير جائز ولا سائغ .

ثانيهما : إهمال القولين وردهما معا ، لعدم إستطاعتنا التوفيق بينهما ، وفي هذا إهدار وتضييع للوسيلة التي من خلالها نستطيع التوصل للهدف من الجرح والتعديل .

=ولا لطرق حلها ، بل أتى بأحد الرواة مما نقل فيه قولين متعارضين ظاهراً لأحد النقاد ثم بين حل ذلك بما يراد مناسبا، وسيأتي ذكر هؤلاء الأئمة – متقدمين ومتأخرين – في ثنايا البحث، وممن تعرض لهذا الموضوع وفصّل فيه القول نسبيا :

أ- " الرفع والتكميل " ص ٢٦٢ – في صفحة ونصف تقريبا ، وأتى بأمثلة ولكن لم يبين أسباب أو حلول مُقعّدة في ذلك .

ب- مؤلف كتاب : " الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال " ص ٥٢٥- ٥٤٠ عنوان " اختلاف الحكم على الرواة عند علي بن المديني ".

ج- كتاب " ضوابط الجرح والتعديل " ص ٤٦ وبعدها ، و هو أكثرها تعرضا لذلك. وغيرهم ممن سيمر معنا في ثنايا الكلام في المتن أو الحواشي.

(١) تعرضنا لذلك تحت عنوان : أهمية الجرح والتعديل .

(٢) مصادر التشريع الإسلامي هي : القرآن الكريم ، السنة النبوية، والإجماع والقياس — وهذا من حيث الجملة ، وهذه الأدلة أو المصادر ترجع إلى أصل واحد وهو الكتاب والسنة، انظر ذلك في كتاب :" معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة " لمؤلفه : محمد بن حسين بن حسن الجيزاني. ص٧٠ وبعدها.

وكذلك فإن من آثار تعارض أقوال أئمتنا في الجرح والتعديل : إيقاع الإختلاف بين المسلمين ، لأن أحد المتأخرين سيأخذ بأحد القولين فيوثق هذا الراوي ومن ثم حديثه ، ويأتي آخر فيأخذ بالقول الآخر فيضعف نفس هذا الراوي ومن ثم حديثه ، فتحدث الفرقة والاختلاف ، وقد يرمي كل منهما الآخر أنه متبع لهواه ، فيصحح ويضعف بحسب ما يريده ويؤيد مذهبه[١] .

إذن التعارض في الجرح والتعديل سيؤدي للتعارض في النقد الحديثي أيضا ، فهذا يصحح هذا الحديث أو السنة ، وذاك يضعفه ويرده ،وعندها ستضيع منّا مثل هذه السنة ، أو سنختلف على هذا الأمر ، أهو سنة صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا؟وإذا حصل ذلك فسنقع في الضلال ، لأن ابتعادنا عن الضلال مرهون بتمسكنا بكتاب ربنا سبحانه وتعالى ، وسنة نبينا صلى الله وعليه وسلم ، كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك [٢].

ونخلص مما مضى أن أثر التعارض في الجرح والتعديل سينتقل للنقد الحديثي ، وبالتالي للسنة النبوية الشريفه نفسها ، وهذا الأمر في غاية الخطورة على المسلمين أجمعين.[٣] والله تعالى أعلم.

---

(١) وهذا وللأسف واقع فيه كثير من المسلمين ، فهم اختلفوا قبل أن يتحابوا ، وعرفوا الخلاف قبل أن يعرفوا آدابه، واستشهدوا على اتهامهم لبعضهم البعض بما فهموه من آيات وأحاديث ، وأعرضوا عن آيات وأحاديث ظاهرة جلية في ضرورة الاجتماع وعدم الفرقة ، وأن يجد كل منا لأخيه العذر فيما هو عليه ، وأن يحسن كل منا الظن في الآخر . اللهم اجعلنا من الذين قالوا(ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) .الحشر (١٠).

(٢) قال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك : " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه " كما في موطأ مالك . وقد تحدثت عن هذا الحديث سابقا انظر ص١٠.

(٣) وهذا الأمر يجعلنا نسعى جاهدين لفهم كلام أئمتنا ، والتوفيق بينه حتى لا نقع في هذا الأمر.

الفصل الأول:

الإمام أحمد ومكانته في الجرح والتعديل:

وقد جاء هذا الفصل في مبحثين اثنين هما :

المبحث الأول : الإمام أحمد حياته الشخصية والعلمية.

المبحث الثاني : مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل.

المبحث الأول :

الإمام أحمد حياته الشخصية والعلمية .

المطلب الأول :حياته الشخصية:

أولا: نسبه :

" هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، أبو عبد الله المروزي ، ثم البغدادي"[١].

ثانيا: ولادته :

ولد الإمام أحمد في سنة أربع وستين ومائة ، في ربيع الأول منها ، وجيء به حملا من مرو ، وولد ببغداد ونشأ بها ومات بها .وقد توفي أبو الإمام أحمد وله ثلاثون سنة ، فوليته أمه[٢].

ثالثا: صفاته الخلقية وهيئته:

" كان الإمام أحمد شيخا مخضوبا طوالا أسمر ، شديد السمرة "[٣]، " وكان حسن الوجه ، ربعة من الرجال ، يخضب بالحناء ، خضابا ليس بالقاني، في لحيته شعرات سود ، وكانت ثيابه غلاظا إلا أنها بيض ، وكان يعتم وعليه إزار"[٤].

رابعا: زهده وعفته :

كان الإمام أحمد – رحمه الله – زاهدا في الدنيا وزينتها ، عفيف النفس ، ويظهر هذا الأمر من كلام من عايشه وعرفه ومن ذلك:

ما قاله عبد الرازق الصنعاني : " قدم علينا أحمد بن حنبل هاهنا، فأقام سنتين إلا شيئا ، فقلت له : يا أبا عبد الله ، خذ هذا الشيء دفعته إليه ، فانتفع به ، فإن أرضنا ليست بأرض متجر ولا مكسب ، وأرانا عبد الرازق كفه ومدها فيها دنانير ، فقال أحمد : أنا بخير ، و لم يقبل مني "[٥].

---

(١) "تهذيب الكمال "(٤٣٧/١) . وجاء في " سيرة الإمام أحمد " لأبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل نسب الإمام أحمد إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام في ص ٢٦ منه ، ومثل ذلك في " تهذيب الكمال " (٤٤٣/١) وغيرها .

(٢) انظر: " سيرة الإمام أحمد " لابنه صالح ص ٢٦ ، والمتوفى وعمره ثلاثون سنة هو أبو الإمام أحمد .

(٣) " تهذيب الكمال " (٤٤٥/١) وذكر هذا الوصف أبو جعفر محمد بن صالح بن ذريح العكبري.

(٤) " تهذيب الكمال " (٤٤٥/١) وذكر هذا الوصف العباس بن الوليد النحوي .

(٥) "تهذيب الكمال " (٤٥٩/١) .

وعُرِضَ على الإمام أحمد عشرة آلاف درهم فقال : " نحن في غنىً وسـعة، وأبى أن يأخذهـا "[١].

وعن إسحاق بن منصور الأنصاري قال : "دفع المأمون إليّ مالا ، فقال : اقسمه على أصحاب الحديث ، فإن فيهم ضعفا ، فما بقي أحد إلا أخذ ، إلا أحمد ابن حنبل فإنه أبى "[٢].

وقال ابن المديني : " دخلتُ بيت الإمام أحمد بن حنبل فما شبهته إلا بما وصف من بيت سُوَيْد بن غَفَلة[٣] ، من زهده وتواضعه رحمه الله "[٤].

المطلب الثاني : حياته العلمية .

أولا: طلبه للعلم ورحلته فيه :

إن إماما مثل الإمام أحمد في شهرته وصيته لا بد أن يكون قد طاف البلاد والأفاق حتى حصل ما حصل من علم ، ومن ثم صارت إليه الرحلة في الحديث وغيره من العلوم الأخرى .

وقد بدأ الإمام أحمد طلبه للحديث وهو ابن خمس عشرة سنة * ، وكان عمره في أول سفره في طلبه للحديث عشرين سنة . ثم تتابع سفره ورحلاته في طلبه للعلم -والحديث خاصة — حتى طـاف البلاد ، فدخل الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة[٤] .

ثانيا : شيوخه :

كان لكثرة رحلات الإمام أحمد أثراً بارزاً عليه من ناحية كثرة شيوخه ، ولهذا فإننا أمام إمـام كثرت شيوخه ، وساق معظم من ترجم للإمام أحمد شيوخا كثيرين له ، ومع ذلك فلو أردنا استقصاء ذكر شيوخه لطال ذلك ، بل وشق علينا لكثرتهم.[٥]

---

[١] انظر القصة بتمامها في: " تهذيب الكمال " (١/٤٥٩-٤٦٠).

[٢] "تهذيب الكمال " (١/٤٦٠).

[٣] هو أبو أميه الجعفي ، من كبار التابعين ، قدم المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مسلما في حياته نزل الكوفه ، ومات سنة ثمانين وله مائة وثلاثون سنة . انظر:" التقريب" ترجمة (٢٦٥٩).

[٤] تهذيب الكمال (١٢/٢٦٧) ترجمه رقم ٢٦٤٧ .

قلت : ومما يدل على زهد سويد هذا أنه إذا قيل له :" أعطي فلان وولي فلان قال : حسبي كسرتي وقلمي " جاء ذلك عن عمران بن مسلم الجعفي، ونقله عنه المزي في " تهذيب الكمال " (١٢/٢٦٧) .

* وكان ذلك سنة تسع وسبعين ومائة كما نص على ذلك الإمام أحمد نفسه انظر :"تهذيب الكمال" (١/٤٤٥و٤٤٦) ونص الذهبي في " السير" أن الإمام أحمد كان عمره عندما بدأ بطلب العلم خمس عشرة سنة. انظر ذلك (١١/١٨٠) قوله :" طلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة ، في العام الذي مات فيه مالك وحماد بن زيد " .

[٤] انظر في ذلك : "'سيرة الإمام أحمد" ص ٢٨ — ٢٩ "وتهذيب الكمال " (١/٤٤٥- ٤٤٦).

[٥] ذكر منهم المزي ٩٠ شيخا ، وقال الخطيب البغدادي بعد ذكره شيوخ الإمام أحمد : " ... وخلق سوى هؤلاء يطول ذكرهم ، ويشق إحصاء أسمائهم" " تاريخ بغداد" (٤/٤١٣).

ومن خلال قراءتي في أقوال الإمام أحمد — خاصة فيما يتعلق في الرجال منها — وجدت الإمام أحمد كثيرا ما ينقل[1] رأي إمامين من شيوخه وهما :

١-يحيى بن سعيد القطان[2] .

٢-عبد الرحمن بن مهدي [3].

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على وثوق الإمام أحمد بقولهما وإعجابه برأيهما ، وأنهما إمامان في هذا الشأن[4] .

---

(١) هذا النقل لا يلزم منه موافقة الإمام أحمد لهما ، بل إن الإمام أحمد يهتم بنقل رأي هذين الإمامين في الرواة أكثر بكثير من آراء غيرهما.

(٢) هو يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي ، أبو سعيد القطان البصري ، وقد أكثر العلماء من مدحه وبيان فضله وسعة علمه ، ومما جاء فيه عن الإمام أحمد : " ما رأيت مثل يحيى بن سعيد — يعني في الحديث —" وكان الإمام أحمد يُعَظِّم أمره جدا في الحديث والعلم ، وعندما أراد عبد الله بن أحمد المقارنة بين يحيى وابن مهدي قال أحمد " لم تر مثل يحيى — يعني في كل أحواله — " وقال أيضا " يحيى بن سعيد القطان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة " ، وقال أيضا : " حدثني يحيى القطان وما رأت عيناي مثله " وغير ذلك كثير جدا مما يدل على علو مكانته في العلم والحديث والفقه وغيره ، وفي علو مكانته عند الإمام أحمد بالذات ، بحيث أنه لم يقدم عليه في شأن الحديث أحد .

وكان اهتمام الإمام أحمد في بيان رأي القطان في الرجل أكثر من اهتمامه ببيان رأي غيره من العلماء حتى ابن مهدي ، وتبين لي هذا من استقرائي في أقوال الإمام أحمد في الرواة- انظر ترجمته في " موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله " ترجمة (٣٤٨٣)، وفي المنهج الأحمد (٥٧/١) ترجمة ٤ ، " تهذيب الكمال " (٣١/ترجمة ٦٨٣٤) " التقريب " ترجمة (٧٥٥٧) وقد توفي هذا الإمام في سنة ١٩٨ هـ، وله ثمان وسبعون سنة .

(٣) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم ، أبو سعيد البصري ، وقد أثنى عليه العلماء ، لفضله وسعة علمه وتثبته ، ومما جاء فيه عن الإمام أحمد " الثبت بالعراق : يحيى ، وعبد الرحمن ، ووكيع " وقال أيضا عندما سئل من قبل أبي داود : " إذا روى يحيى أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول يحتج بحديثه ؟ قال أحمد : يحتج بحديثه " ، وقال أيضا " إذا حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة " وغير ذلك .

انظر ترجمته في " الموسوعة " برقم (١٥٧٦) ، " تهذيب الكمال " (١٧ / ترجمة ٣٩٦٩) " المنهج الأحمد" (٥٨/١) ترجمة (٥) ، " التقريب " (٤٠١٨) وقد توفي رحمه الله . سنة ١٩٨هـ ، وله ثلاث وسبعون سنة .

(٤) قال الإمام أحمد : " ... وكفاك بعبد الرحمن بن مهدي معرفة واتقانا ، وما رأيت رجلا أوزن بقوم من غير محاباة ، ولا أشد تثبتا في أمور الرجال من يحيى بن سعيد " تهذيب الكمال " (٣٠/ ترجمة ٦٦٩٥) من رواية عبد الصمد بن سليمان البلخي. وقال الذهبي في رسالته . " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " ص ١٦٧ : " عبد الرحمن بن مهدي ، وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال ، وناهيك بهما جلالة ونبلا وعلما وفضلا ، فمن جرحاه لا يكاد — والله — يَندملُ جرحه ، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول ، ومن اختلفا فيه اجتُهِدَ في أمره ، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن ، وقد وثقا خلقا كثيرا وضعفا آخرين " ونحو هذا الكلام جاء عن السخاوي في " فتح المغيث " (٢٦٧/٣) وكذلك في رسالة " المتكلمون في الرجال " للسخاوي بتحقيق أبو غدة ص ٩٠.

ثالثا: تلامذته :

قلة من العلماء من اشتهر بشهرة الإمام أحمد بين الناس ، وقلة ممن اشتهروا كان لهم من التلاميذ مثل الإمام أحمد ، لأن الإمام أحمد تنوع علمه ، فهو المحدث والناقد والفقيه والزاهد والورع ....، ولذا فكان لتنوع شخصيته العلمية في أكثر العلوم دور كبير في كثرة تلامذته .

وإذا كان يشق علينا إحصاء أسماء شيوخ الإمام أحمد _ كما سبق ذكره- فإنه يكاد يستحيل علينا إحصاء تلامذته والنقلة عنه ،ولذا فإني سأذكر – بإذن الله تعالى – أهم تلامذته ، وخاصة الذين نقلوا عنه أقواله في الرجال ، لشدة تعلُّق هذا الأمر بموضوع البحث ، ومن أشهر تلامذته – رحمه الله –:[1]

١-الإمام البخاري – صاحب الصحيح–[2]

٢- أبو زرعة الرازي [3].

٣- صالح بن أحمد بن حنبل[4].

---

(١) راعيت في تقديمي لتلامذة الإمام أحمد على بعضهم البعض تقدم وفاتهم رحمهم الله جميعا.

(٢) هو الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي ، البخاري ، جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث، صاحب الصحيح ، إمام هذا الشأن والمقتدي به فيه .

قال فيه الإمام أحمد : " ما أخرجت خرا سان مثل محمد بن إسماعيل" .

وقال البخاري :"دخلت بغداد آخر ثمان مرات ، كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل ، فقال لي في آخر ما ودعته : يا أبا عبد الله : تترك العلم والناس وتصير إلى خراسان ، قال أبو عبد الله – أي البخاري – فأنا الآن أذكر قوله" .

وقد توفي رحمة الله سنة ٢٥٦ هـ وله ٦٢ سنة . انظر ترجمته في : " الجرح والتعديل " (٧/ ترجمة ١٠٨٦) ، " الثقات" لابن حبان (٩/١١٣) " تاريخ بغداد " (٢/ص٤ وبعدها) ترجمة ٤٢٤ " تهذيب الكمال" (٢٤/٤٣٠) ترجمة (٥٠٥٩) ، " تذكرة الحفاظ" (٢/٥٥٥) ترجمة (٥٧٨) ، " التقريب" لابن حجر (ترجمة ٥٧٢٧، " المنهج الأحمد " (١/١٣٣) ترجمة ٧٤.

(٣) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ القرشي المخزومي ، أحد الأئمة المشورين والحفاظ المتقنين.

قال فيه الإمام أحمد: " انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان : أبو زرعة الرازي ، ومحمد بن إسماعيل البخارى ، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ، والحسن بن شجاع البلخي".

وقال أيضا : " ما جاوز الجسر أفقه من إسحاق بن راهويه ، ولا أحفظ من أبي زرعة " .

وقال عبد الله بن الإمام أحمد : " لما قدم أبو زرعة ، نزل عند أبي ، فكان كثير المذاكرة له ، فسمعت أبي يوما يقول : ما صليت غير الفرض ، استأثرت بمذاكرة أبي زرعة على نوافلي".

وقال أبو زرعة– نفسه – وقد ذكر الإمام أحمد " إي لعمري كنت أكثر الاختلاف إليه ، وأذاكره ويذاكرني وأسائله" .

وقد توفي رحمه الله سنة ٢٦٤ هـ وله أربع وستون سنة . انظر ترجمته في " الجرح والتعديل " – التقدمة – (١/ص٣٢٨) وكذلك (٥/ترجمة ١٥٤٣) ، " الثقات (٨/٤٠٧) ، " تاريخ بغداد " (١٠/٣٢٦) ترجمة (٥٤٦٩) ، " تهذيب الكمال" (١٩/٨٩) ترجمة (٣٦٦٠) ، " تذكرة الحفاظ" للذهبي (٢/٥٥٧) ترجمة ٥٧٩ ، وكذلك " السير" للذهبي (١٣/٦٥) ترجمة (٤٨) ، و" التقريب" لابن حجر(٤٣١٦) ، " والمنهج الأحمد " (١/١٤٨) ترجمة (٩٠) .

(٤) هو الإبن الأكبر للإمام أحمد رحمه الله ، يكنى أبا الفضل لجوده وكرمه ، وتعلم على يد أبيه . توفي سنة ٢٦٥هـ.

انظر ترجمته في : " تاريخ بغداد " (٩/٣١٧) ترجمة ٤٨٥٦ ، " طبقات الحنابلة " (١/١٧٣) ، " المنهج الأحمد " (١/١٥٤) ترجمة ٩٨ ، " المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد " (١/٤٤٤) ترجمة ٤٦٧.

٤-حنبل بن إسحاق بن حنبل[١] .

٥-أبو بكر الاثرم – ابن هانئ.[٢]

٦-الميموني.[٣]

٧-اسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري – أبو يعقوب-[٤]

٨-أبو بكر المروذي[٥]

٩-أبو داود السجستاني[٦]

---

[١] ابن عم الإمام أحمد وتلميذه ، وكنيته أبو علي الشيباني ، كان حافظا ثقة ، وجاء عن الإمام بمسائل أجاد فيها الرواية ، وأغرب بغير شئ . توفي سنة ٢٧٣ هـ وقد قارب الثمانين رحمه الله. انظر ترجمته في " طبقات الحنابلة" (١/١٤٣) ترجمة ١٨٨ ، " تذكرة الحفاظ" (٢/٦٠٠) ترجمة ٦٢٤ ، " المنهج الأحمد(١/١٦٦) ترجمة ١١٢.

[٢] هو الإمام أحمد بن محمد بن هانئ ، صاحب الإمام أحمد . قال فيه الخلال " كان جليل القدر ، حافظا ، وكان معه تيقظ عجيب جدا " ، وروى عن الإمام أحمد المسائل ، وتوفي رحمه الله سنة ٢٧٣هـ .انظر ترجمته في " تاريخ بغداد"(٥/١١٠) ترجمة (٢٥٢٠) ، " طبقات الحنابلة " (١/٦٦) ، تهذيب الكمال " (١/٤٧٦) ترجمة ١٠٣ ، "تذكرة الحفاظ " (٢/٥٧١) " التقريب" ترجمة (١٠٣) ، " المنهج الأحمد " (١/١٤٤) ترجمة ٨٥.

[٣] هو عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران الرقي ، يكنى – أبو الحسن – ، صاحب الإمام أحمد ،وكان الإمام أحمد يكرمه ويفعل معه مالا يفعله مع غيره – كما قال الخلال – ، وقد لازم الإمام أحمد : أكثر من عشرين سنة . وقد توفي رحمه الله سنة ٢٧٤هـ وقد قارب المائة .

انظر ترجمته في :" طبقات الحنابلة" (١/٢١٢) ، " تهذيب الكمال" (١٨/ ٣٣٤) ترجمة (٣٥٣٧) ، " تذكرة الحفاظ " (٢/٦٠٣) ترجمة (٦٢٧) " التقريب" (٤١٩٠) ، " المنهج الأحمد " (١/١٧٠) ترجمة ١١٧.

[٤] العالم الفقيه الثقة ، قال الخلال " كان أخا دين وورع ، نقل عن أحمد مسائل كثيرة ، ستة اجزاء " مات سنة ٢٧٥ هـ . انظر ترجمته في " طبقات الحنابلة"(١/١٠٨) ، " المنتظم" لابن الجوزي (٧/٢١٥) " السير " للذهبي(١٣/١٩) ترجمة (١١) ، " المنهج الأحمد " (١/١٧٤) ترجمته(١١٩).

[٥] هو الإمام أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز المروذي ، كان الإمام أحمد يأنس به وينبسط إليه ، وروى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة ، وقال المروذي . " كان أبو عبد الله يبعث لي في الحاجة فيقول : كل ما قلت فهو على لساني فأنا قلته " أي لأمانة ودقة وحسن فهم المروذي لأقوال أحمد . وقد توفي رحمه الله سنة٢٧٥ هـ.

انظر ترجمته في" المنهج الأحمد "(١/ ١٧٢) ترجمة ١١٨، " المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد " (١/١٥٦) ترجمة ١١٩.

[٦] هو الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير صاحب السنن ، أخذ علم الحديث عن الإمام أحمد وابن معين ، وكان أحد أئمة الدين فقها وعلما واتقانا . وقد توفي رحمه الله سنة ٢٧٥هـ، انظر ترجمته في : " الجرح والتعديل (٤/ترجمة ٤٥٦) ، " الثقات " لابن حبان (٨/٢٨٢) ، " تاريخ بغداد " (٩/٥٥) ترجمة ٤٦٣٨ ،" طبقات الحنابلة " (١/١٥٩) " المنتظم" لابن الجوزي (٧/٢١٦) ، " تهذيب الكمال" (١١/٣٥٥) ، " تذكرة الحفاظ" (٢/٥٩١) ترجمة (٦١٥) ، " التقريب " (٢٥٣٣) ، " المنهج الأحمد" (١/١٧٥) ترجمة ١٢٣.

١٠ -أبو حاتم الرازي * .

١١-عبد الله بن أحمد بن حنبل. **

رابعا: سعة حفظ الأمام أحمد :

لقد منَّ الله تعالى على الإمام أحمد بقوة الحفظ ، ولهذا كان حفظ الإمام أحمد متميزا عن غيره ، وشهد له أقرانه وتلامذته ومن عرفه بشدة حفظه وسعته . ومما يدل على بذلك :

قول أحمد بن سعيد الدارمي[١]: " ما رأيت أسود الرأس[٢] أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أعلم بفقهه ومعانيه من أبي عبد الله أحمد بن حنبل ".[٣]

وقال أبو زرعة الرازي[٤] : " كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث ، فقيل له : وما يدريك ؟ قال : ذاكرته فأخذت عليه الأبواب"[٥] .

---

* هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي ، الحافظ ، أحد الأئمة الحفاظ الأثبات المشهورين بالعلم والفضل ، قال أبو بكر الخلال فيه : " روى عن أحمد مسائل كثيرة ، وقعت إلينا متفرقة ، كلها غرائب " .وقد توفي رحمه الله سنة ٢٧٧ هـ.

انظر ترجمته في : " الجرح والتعديل" – تقدمه – (٣٤٩/١) ترجمة ١١٣٣، " الثقات " لابن حبان (١٣٧/٩) ، "تاريخ بغداد"(٧٣/٢) ترجمة(٤٥٥) ، " تهذيب الكمال" (٣٨١/٢٤) ترجمة (٥٠٥٠) ، " تذكرة الحفاظ " (٥٦٧/٢) ، " السير " للذهبي (٢٤٧/١٣) ترجمة ١٢٩، " التقريب" (٥٧١٨) ، المنهج الأحمد (١٨٣/١) ترجمة ١٣٣.

** ابن الإمام احمد ، أبو عبد الرحمن . قال فيه الإمام : " إن أبا عبد الرحمن قد وعي علما كثيرا" وقال أيضا " ابني عبد الله محظوظ من علم الحديث ، أومن حفظ الحديث ، لا يكاد يذاكرني إلا بما لا أحفظ".

وقال عبد الله – نفسه – "كل شيء أقول : " قال أبي " فقد سمعته مرتين وثلاثة ، وأقله مرة " و لم يكن أحد أروى عن أبيه منه .

وقد شهد له العلماء بمعرفته بالرجال وعلل الحديث .وقال فيه ابن عدي" ونبل بأبيه ، وله في نفسه محل في العلم ، فأحيى علم أبيه من " مسنده" الذي قرأه عليه أبوه خصوصا قبل أن يقرأه على غيره ، ومما سأل أباه عن رواة الحديث فأخبره به ما لم يسأله غيره ، و لم يكتب عن أحد إلا من أمره أبوه أن يكتب عنه " .

وقد توفي رحمه الله سنة ٢٩٠ هـ وله بضع وسبعون سنة ، انظر ترجمته في " تاريخ بغداد" (٣٧٥/٩) ترجمته (٤٩٥١) ، " طبقات الحنابلة" (١٨٠/١) ترجمة (٢٤٩) ، " تهذيب الكمال" (٢٨٥/١٤) ترجمة (٣١٥٧) " تذكرة الحفاظ" (٤٣١/٢) ترجمة (٤٣٨) ، و" السير" للذهبي أيضا (٥١٦/١٣) ، " التقريب" (٣٢٠٥) ، "المنهج الأحمد" (٢٠٦/١) ترجمة (١٦١) .

(١) أبو جعفر السرخسي ، ثقة حافظ ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. انظر" التقريب" ترجمة"٣٩".

(٢) أي أن الإمام أحمد وصل لهذه الدرجة من الحفظ وهو شاب ، لم يشب شعر رأسه بعد والله أعلم.

(٣) "تهذيب الكمال"(٤٥٦/١).

(٤) المرجع السابق(٤٥٧/١-٤٥٨).

(٥) قلت : وقدم أبو زرعة الإمام أحمد عليه في الحفظ جاء في " السير " للذهبي (١٨٧/١١) قول سعيد ابن عمرو " يا أبا زرعة أأنت احفظ أم احمد ؟قال : بل احمد ، قال : كيف علمت ؟ قال : وجدت كتبه ليس في أوائل الأجزاء أسماء الذين حدثوه ، فكان يحفظ كل جزء ممن سمعه ، وأنا لا اقدر على هذا " وقال أبوزرعة أيضا مدللا على ذلك " حزرتُ كتب أحمد يوم مات فبلغت اثني عشر حملا وعدلا ، ما كان على ظهر كتاب منها : " حدثت فلان " ولا في بطنه " حدثنا فلان " كل ذلك كان يحفظه " (١٨٨/١١) " السير"للذهبي.

وقال علي بن المديني:" ليس في أصحابنا احفظ منه "[١] ، وغير ذلك كثير[٢].

خامسا :مؤلفاته :

" لم يكن عند الإمام أحمد رغبة في التأليف سوى جمع الحديث والبحث في علله ، وأما في غير ذلك فما كان يرضى أن يؤلف مطلقا ، حتى إنه كان يزجر أصحابه عن تقييد مسائله التي كان يُسأل عنها ، كما أنه كان يمنع أصحابه من الانشغال بغير القرآن والحديث".[٣] ومع ذلك فقد ذُكِر للإمام أحمد عدة مؤلفات من أهمها :

١_ المسند – وهو أشهرها على الإطلاق .

٢- كتاب العلل. ٣- التفسير . ٤- الناسخ والمنسوخ. ٥- الرد على الجهمية.

٦- فضائل أهل البيت ٧- الزهد وغيرها.[٤]

المبحث الثاني :

مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل :

المطلب الأول: مكانة الإمام أحمد في العلم عموما :

لو أردنا أن نستقصي الأقوال الدالة على علو مكانة الإمام أحمد عند العلماء في فقهه وورعه وغيره لاحتاج ذلك عشرات الصفحات[٥]، ولكن خير الكلام ما قل ودل ،ولذا سنأخذ بعض أقوال العلماء الدالة على هذه المكانة :

قال أبو بكر الأثرم :" أخبرني بعض من كان يطلب الحديث مع أبي عبد الله أحمد بن حنبل قال : ما زال أبو عبد الله بائنا عن أصحابه ، ولقد كنت يوما عند إسماعيل بن عليه[٦] ، فدخل أبو عبد الله

---

[١] " السير " للذهبي (١١/٢٠٠).

[٢] ومن ذلك قول أبي بكر بن أبي شيبة : قدمنا بغداد منذ نحو من أربعين سنة فما كان أحد يقوم في وجوهنا في الأبواب – أو قال في حفظ الحديث – إلا أبو هذا " يعني به الإمام أحمد بن حنبل . انظر " تاريخ بغداد " (١٠/٦٧).

[٣] " مسند الإمام أحمد بن حنبل " (١/ص٥١) وهذا القول من قول محققي المسند.

[٤] المصدر السابق وقد أوصلها إلى (٢١) مؤلفا.

[٥] لذا قال المزي في آخر ترجمة الإمام أحمد ضمن كتابه " تهذيب الكمال" (١/٤٧٠) " مناقب هذا الإمام وفضائله كثيرة جدا ، لو ذهبنا نستقصيها لطال الكتاب ، وفيما ذكرنا كفاية وبالله التوفيق".

[٦] هو ابن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم ، أبو بشر البصري، المعروف بابن عُليه ، ثقة حافظ ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة ، وهو ابن ثلاث وثمانين سنة . انظر " التقريب " (٤١٦).

أحمد بن حنبل وهو في أقل من ثلاثين سنة ، فما بقي في البيت أحد إلا وسع له ، وقال : هاهنا ، هاهنا"[١].

وقال يحي بن سعيد القطان: " ما قدم علي مثل أحمد بن حنبل "[٢] .

وقال الشافعي: " خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه ولا أزهد ، ولا أورع ، ولا أعلم من أحمد بن أحمد بن حنبل"[٣].

وقال وكيع بن الجراح[٤] وحفص بن غياث [٥]" ما قدم الكوفة مثل ذاك الفتى ، يعنيان أحمد بن حنبل"[٦] ، وقال عبد الرزاق: "... وأما أحمد بن حنبل فما رأيت أفقه ولا أورع"[٧].

والأقوال في ذلك كثيرة ، ولعلنا نتمثل بقوله مهنا بن يحيى الشامي في قدر أحمد وفضله بقوله :" ما رأيت أحد أجمع لكل خير من أحمد بن حنبل ، ولقد رأيت سفيان بن عيينه ووكيعا وعبد الرزاق ... وكثيرا من العلماء فما رأيت مثل أحمد بن حنبل في علمه وفقهه وزهده وورعه"[٨].

ولفضل أحمد رحمه الله وعلمه وتقواه وورعه وفقهه ، كان العلماء يعظمونه ويجلونه ويوقرونه[٩]،ولا أدل على ذلك مما جاء عن ابن معين ، أنه كان في مجلس ومعه كبار العلماء ، "فجعلوا يثنون على أحمد بن حنبل ، ويذكرون فضائله ، فقال رجل : لا تكثروا ، بعض هذا القول ، فقال يحيى بن معين : وكثرة الثناء على أحمد بن حنبل تستنكر؟! لو جلسنا بمجلسنا بالثناء عليه ما ذكرنا فضائله بكمالها" [١٠]،

---

[١] "تهذيب الكمال" (٤٤٨/١) وجاء كذلك ما يدل على مكانة أحمد من قول الأثرم أيضا : أخبرني عبد الله بن المبارك – وكان شيخا قديما – قال : كنت عند إسماعيل ابن عليه ، فتكلم انسان بشيء ، فضحك بعضنا ، وثم أحمد بن حنبل ، قال : فأتينا إسماعيل ابن عليه ، فوجدناه غضبان ،فقال : " اتضحكون وعندي أحمد بن حنبل ؟"

[٢] " تهذيب الكمال" (٤٤٩/١).

[٣] "تهذيب الكمال" (٤٥١/١).

[٤] هو ابن مليح الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي ، ثقة حافظ عابد ، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبعون سنة. انظر " التقريب" (٧٤١٤).

[٥] هو ابن طلق بن معاوية النخعي ، أبو عمر الكوفي القاضي ، ثقة فقيه ، تغير حفظه قليلا في الآخر ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة، وقد قارب الثمانين.انظر "التقريب" (١٤٣٠).

[٦] " تهذيب الكمال" (٤٤٩/١).

[٧] "تهذيب الكمال"(٤٥٠/١).

[٨] "تهذيب الكمال" (٤٥٣/١-٤٥٤).

[٩] جاء في الدلالة على ذلك قول إدريس بن عبد الكريم المقري " رأيت علماءنا مثل الهيثم – وعدد آخرين كثر –فيمن لا أحصيهم من أهل العلم والفقه يعظمون أحمد بن حنبل ، ويجلونه ويقصدونه بالسلام عليه" " تهذيب الكمال" (٤٥٦/١).

[١٠] ذكر هذا عن ابن معين محمد بن الحسين الأنماطي انظر " تهذيب الكمال" (٤٥٣/١).

وغير ذلك كثير[١] .

المطلب الثاني :

مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل

من المسلَّم عند العلماء إمامة الإمام أحمد في الجرح والتعديل ، وهذا التسليم منهم جاء بناء على ما عرفوه عن الإمام أحمد ، من سعة علم واطلاع وبحث ورحلة في طلب العلم ، حتى شهد له بذلك كل من عرفه، ومن ذلك :

قول عبد الرازق :" رحل إلينا من العراق أربعة من رؤساء الحديث ، الشاذكوني[٢] وكان أحفظهم للحديث ، وابن المديني وكان أعرفهم باختلافه ، ويحيى بن معين وكان أعلمهم بالرجال ، وأحمد بن حنبل، وكان أجمعهم لذلك كله "[٣].

وقال أبو حاتم الرازي :" الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه ، وعنده تمييز ذلك ، ويحسن علل الحديث : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين "[٤].

وقال أيضا فيه: " كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث ، بصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه ، وكان الشافعي يقول لأحمد : حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ ؟فإن قال أحمد: نعم ، جعله أصلا وبنى عليه "[٥].

وقال هارون بن إسحاق[٦]:" الكلام في صحة الحديث وسقيمه لأحمد بن حنبل وعلى بن المديني...... "[٧].

---

[١] معظم أو كل من ترجم للإمام أحمد ذكر فضائله ومكانته وقدره ، فمن أراد الاستزادة فليرجع لترجمة الإمام أحمد في المصادر التي ترجمته.وقدر الإمام أحمد رحمه الله كان عظيما عند عامة الناس كذلك ، ولعل مما يدل على ذلك قول أبي القاسم النصر أباذي : " بلغني أن الحارث المحاسبي تكلم في شيء من الكلام فهجره أحمد بن حنبل ، فاختفى في دار ببغداد ، ومات فيها ، و لم يصل عليه إلا أربعة نفر " انظر "تاريخ بغداد " (٢١٥/٨) ومما يدل على ذلك أيضا كثرة من صلى على جنازته رحمه الله -أي الإمام أحمد - ، كما ذُكر ذلك في ترجمته. انظر ذلك في "تهذيب الكمال" (٤٦٦/١) .

[٢] هو سليمان بن داود بن بشر بن زياد ، أبو أيوب المنقري البصري ، كان حافظا مكثرا، قدم بغداد وجالس الحفاظ بها وذاكرهم ، ثم خرج إلى أصبهان فسكنها ، ولكنه تغير فيما بعد ، فكان يضع الأحاديث ويكذب .توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين في البصرة وقيل بأصبهان، انظر ترجمته في : "تاريخ بغداد" (٤٠/٩) ترجمة ٤٦٢٧،" الميزان " ترجمة ٣٤٥١ ، "والضعفاء الكبير" للعقلي ترجمة (٦١٠).

[٣] "شرح علل الترمذي " (٤٨١/١) ، " المنهج الأحمد" (٢٠/١).

[٤] "الجرح والتعديل" (٢/ص٢٣)، وبنحوه في "شرح علل الترمذي" ص (٤٩٣) وتتمة النص "...... وعلي بن المديني وبعدهم أبو زرعة ، كان يحسن ذلك ، قيل لأبي – أي أبي حاتم – فغير هؤلاء تعرف اليوم أحدا ؟ قال : لا".١.هـ.

[٥] تقدمة "الجرح والتعديل" (١/ص٣٠٢).

[٦] هو ابن محمد بن مالك الهمداني ، أبو القاسم الكوفي ، صدوق، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين .انظر"التقريب" (٧٢٢١).

[٧] تقدمة " الجرح والتعديل " (١/ص٣١٩) ، "شرح علل الترمذي" ص٤٨٥.

وقال ابن حبان[١] بعد كلامه عن القطان وابن مهدي وكلاهما في الرجال: " ...ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار ، وانتقاء الرجال في الآثار حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار ، وفتشوا المدن والأقطار ، وأطلقوا على المتروكين الجرح ، وعلى الضعفاء القدح ، وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين ، والأئمة ، والمتروكين ، حتى صاروا يقتدى هم في الآثار ، وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار جماعة منهم : أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، ويحيى بن معين وعلى بن عبدا الله المديني وعدّد آخرين ثم قال: إلا أن من أورعهم في الدين ، وأكثرهم تفتيشا على المتروكين ، وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم، كان أحمد بن حنبل ويحي بن معين وعلى بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين "[٢].

وغير هذا كثير من أقوال تدل على قبول العلماء لقول الإمام أحمد في الجرح والتعديل ونقد الرجال[٣] .

---

[١] هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ، سمع بخراسان والعراق ، والحجاز والشام ومصر وغيرها ، وبرع في الحديث والتاريخ والفقه ، توفي سنة ٣٥٤هـ . انظر ترجمته في " تذكرة الحفاظ " (٩٢٠/٣) ترجمة (٨٧٩)، " السير " (٩٢/١٦) ، " شذرات الذهب"(١٦/٣).

[٢] " المجروحون" (٥٤/١) ، وانظر " فتح المغيث " (٢٦٦/٣ وما بعدها) فقد أوضح فيه أيضا كيف بدأ الكلام في الرجال وتدرجه حتى وصل للأمام أحمد وطبقته . وفي " الباعث الحثيث" قال ابن كثير: " ويقال: إن أول من تصدى للكلام في الرواة شعبة بن الحجاج ، وتبعه يحيى بن سعيد القطان ، ثم تلامذته أحمد بن حنبل وعلى المديني ويحيى بن معين وعمرو بن الفلاس وغيرهم " ص١٨١ . وقد أورد هذا النص من قول صالح بن محمد البغدادي صاحب " تهذيب الكمال " (٤٩٤/١٢).

وقال الخطيب في " الجامع لأخلاق الراوي " ص٢٥٨-٢٥٩ قال أبو على صالح بن محمد :"أول من تكلم في الرجال شعبة الحجاج ثم تبعه يحي بن سعيد القطان ، ثم بعده أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وهؤلاء" ١.هـ.

[٣] ومما جاء عن العلماء مما يدل على مدى قبولهم لأقوال الإمام أحمد في الرجال والحديث : قال أبو يحيى الناقد : "كنا عند إبراهيم بن عرعرة فذكروا يعلى بن عاصم فقال رجل : أحمد بن حنبل يضعفه ، فقال رجل : وما يضُره إذا كان ثقة ؟ فقال ابن عرعرة : والله لو تكلم أحمد في علقمة والأسود لضرَّهُما "." السير "للذهبي (٢٠٢/١١) وعلق صاحب شفاء العليل على هذا قائلا: " أي مع علو منـزلتهما واشتهار أمرهما فكيف غيرهما ؟ وهذا يدل على ارتفاع منـزلة أحمد- رحمه الله -وقبول قوله في الرجال ، فإنه لا يُقبل كلام الرجل فيمن هو أعلى منه ، وقبول قول أحمد في الأسود وعلقمة يدل على ارتفاع قدره والله أعلم " ص٨١.

وقال أحمد بن سعيد الرياطي :" قدمت على أحمد بن حنبل ، فجعل لا يرفع رأسه إليّ ، فقلت : يا أبا عبد الله ، إنه يُكتب عني بخراسان ، وإن عاملتني بهذه المعاملة رموا بحديثي .." تاريخ بغداد" (١٦٦/٤).

وكذلك ما قاله أبو بكر قال :" قلت لأبي عبد الله : قال لي عباس العنبري : قال علي بن المديني وذكر رجلا فتكلم فيه ، فقلت له : إنهم لا يقبلون منك ، وإنما يقبلون من أحمد بن حنبل ، قال : قَوِيَ على السوط وأنا لا أقوى " "تاريخ بغداد" (٤٦٩/١١) ، وقال عبد الرحمن :"سألت أبي عن أبي معشر فقال – أي أبو حاتم- : كنت أهاب حديث أبي معشر ، حتى رأيت أحمد بن حنبل يحدث عن رجل عنه أحاديث فتوسعت بَعدُ في كتابة حديثه " . " الجرح والتعديل" (٨/ترجمة ٢٢٦٣).

وقول ابن ديزيل: " إذا كان كتابي بيدي ، وأحمد بن حنبل عن يميني،ويحيى معين عن شمالي ، ما أبالي – يعني لضبط كتابه -" ." السير " (١٨٦/١٣) ، قلت : هذا يدل على مدى علم أحمد بن حنبل وابن معين في نقد الحديث ، لأن ابن ديزيل أراد أن يدلل على مدى ضبط كتابه ، فأتى بأعلم أهل الحديث ، وقال ما قال ليدلل على ما يريد والله أعلم.

وفاته[1]:

قال أبو الفضل صالح بن الإمام أحمد[2] " توفي أبي رحمه الله في يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول ، من سنة إحدى وأربعين ومائتين ، فكان سنه من يوم ولد إلى أن توفي سبعة وسبعين سنة.

---

(1) انظر في ترجمة الإمام أحمد : " التاريخ الكبير" للبخاري (ح١ قسم٢ ص٦) ، "تاريخ بغداد"(٤/٤١٢-٤٢٣) " تذكرة الحفاظ" للذهبي (٢/١٧-١٨) ، "مناقب أحمد" لابن الجوزي ، "تهذيب الكمال " (١/٤٣٧) ، " شذرات الذهب" (٢/٩٦-٩٨) ، " السير" (١١/١٧٧-٣٥٨) ."تاريخ الإسلام" (١٨/٦١) ترجمة ٣٥.

(2) "سيرة الإمام أحمد" له ص ٢٦ . ونحوه جاء عن عباس بن محمد الدروي ولكن قال : يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول... كما في " تهذيب الكمال " (١/٤٦٥).

الفصل الثاني :

منهج الأمام أحمد في الجرح والتعديل

وقد جعلته في سبعة مباحث هي :

المبحث الأول: ورع الإمام أحمد وانصافه وتحريه في الكلام على الرواة :

المبحث الثاني : الطرق التي سلكها الإمام أحمد للكشف عن حال الرواة والحكم عليهم.

المبحث الثالث : حكم الإمام أحمد على من وُجِدَ في روايته نكارة أو خطأ.

المبحث الرابع : رواية الإمام أحمد عن أهل البدع ونحوهم.

المبحث الخامس : رواية الإمام أحمد وكتابته عن بعض من تكلم فيهم.

المبحث السادس : منهج الإمام أحمد في تقديمه راويا على آخر .

المبحث السابع: تعديل الإمام أحمد للرجل قد يكون في دينه لا ضبطه وتثبته.

المبحث الأول :

ورع الإمام أحمد وانصافه وتحريه في كلامه على الرواة:

وقد جعلته في مطلبين هما :

المطلب الأول :

ورع الإمام أحمد وانصافه في كلامه على الرواة :

أولا : شهادة العلماء له بذلك .

ثانيا: انصاف الإمام أحمد لمخالفيه في الرأي ، أو من تكلم فيه بسوء .

المطلب الثاني :

تحري الإمام أحمد في حكمه على الرجال.

المطلب الأول :

ورع الإمام أحمد وأنصافه في كلامه على الرواة :

أولا : شهادة العلماء له بذلك :

ذكر العلماء في كتبهم أن الناقد لابد له من شروط حتى يصح قوله ويقبل ويعمل به ، وقد بين الذهبي[١] رحمه الله هذه الشروط فقال :" ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم – جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم ، مع التقوى والدين المتين والإنصاف ، والتردد إلى العلماء ، والإتقان"[٢] ا.هـ ، وقد لخص الذهبي كلامه هذا ثانية فقال" والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام ، وبراءة من الهوى والميل ، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله"[٣].

ومن هذا النص والذي قبله نخلص يتبين لنا أن للناقد شرطان حتى يقبل قوله وهما :

١- المعرفة التامة بالحديث وعلله ورجاله .

٢- الورع التام ، والبراءة من الهوى.

ومن خلال ترجمة الإمام أحمد تبين توفر هذين الشرطين في شخص الإمام أحمد ، ونضيف هنا شهادات بعض المتأخرين له في ذلك :

قال الإمام الذهبي في الإمام أحمد : " سأله جماعة من تلامذته عن الرجال ، وجوابه بإنصاف واعتدال ،وورع في المقال"[٤].

وكذلك عندما قسم الذهبي المتكلمين في الرجال بين متقن ومتساهل ومنصف قال : " وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون منصفون" [٥].

---

[١] محدث عصره شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني ثم الدمشقي المقرئ له مصنفات عديدة ، توفي سنة ثمان وأربعين وسبعمائة . انظر ترجمته في " شذرات الذهب " (١٥٣/٦)" معجم المولفين " (٢٨٩/٨) ، "الدرر الكامنة"(٢٠٤/٣) " طبقات الحفاظ" للسيوطي ص٥١٧.

[٢] جاء ذلك في " تذكرة الحفاظ " (٤/١) ضمن ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

[٣] " الموقظه " ص ٨٢ ونحوه قوله " الكلام في الرجال ، لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع " جاء ذلك في "الميزان " ضمن ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطائفي (٤٦/٣) وانظر في شرط الجارح والمعدل ما قاله صاحب " الرفع والتكميل" ص ٦٧وبعدها.

[٤] "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " ص ١٧٢.

[٥] المصدر السابق ص ١٥٩ وبنحوه ص١٣٧.

أما السخاوي[١] فقد قال رحمه الله: " ... وولاة الجرح والتعديل بعد من ذكرنا يحي بن معين ،ومن طبقته أحمد بن حنبل ، سأله جماعة من تلامذته عن الرجال ، وكلامه فيهم باعتدال وانصاف وأدب وورع "[٢] ، وقال في موضع آخر: " ومن المتقدمين من لم يشك في ورعه كالإمام أحمد"[٣].

ثانيا : إنصاف الإمام أحمد لمخالفيه في الرأي ، أو من تكلم فيه بسوء :

تبين لنا فيما مضى ورع الإمام أحمد رحمه الله من خلال شهادة العلماء له بذلك ، ومن كان ورعا فلابد أن يمنعه ورعه من التكلم في الآخرين بناء على الهوى الشخصي ، أو لمخالفته لمذهبه أو رأيه ونحو ذلك*. وهذا ما كان من الإمام أحمد رحمه الله تعالى ، فإنا وجدناه يوثق بعض من تكلم فيه ، ووثق بعض من خالفه الرأي . وهذا منه دال على ورعه وتقواه وأمانته.

ومما يدل على ذلك ما جاء عن الإمام أحمد في ترجمته محمد بن منصور بن داود[٤] قال أبو داود:" جاء رجل إلى أحمد ، فقال : أنكتب عن منصور الطوسي؟ فقال: إذا لم تكتب عن محمد بن منصور فعمّن ؟ يقول ذلك مرارا ، ثم قال له الرجل : أنه يتكلم فيك ، فقال أحمد : رجل صالح (......) فما يعمل "[٥].

ومن ذلك أيضا أنه "ذُكِرَ أمام الإمام أحمد إسحاق بن راهويه[٦] ، فكره أحمد أن يقال : راهويه ، وقال إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، وقال : لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق ،وإن كان يخالفنا في أشياء ، فإن الناس لم تزل يخالف بعضهم بعضا"[٧].

---

[١] هو أبو الخير ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر ، الملقب بشمس الدين ، السخاوي الأصل ، القاهري المولد والنشأة ، ولد سنة ٨٣١هـ ، أثنى عليه العلماء ، ووصفوه بأنه عمدة الحفاظ وغير ذلك ، وله مؤلفات كثيرة .وقد توفي رحمه الله سنة ٩٠٢ هـ ، انظر ترجمته في " الأعلام" للزركلي (٦٧/٧ – ٦٨) ، "معجم المؤلفين" (١٠/١٥٠-١٥١)."شذرات الذهب" (١٥/٨) .

[٢] " فتح المغيث " (٢٦٧/٣) .

[٣] المرجع السابق(٢٧٠/٣).

* قال الذهبي في شروط الناقد حتى يقبل قوله ويعمل به " ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا ...... وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب ، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك " قلت : فاتباع الهوى والعصبية للمذهب والرأي من أسباب رد أقوال بعض من اتصف بهذا. سبق هذا القول ص ٨ .

[٤] هو الطوسي ، نزيل بغداد ، أبو جعفر العابد ، ثقة ، مات سنة أربع أو ست وخمسين ومائتين ، وله ثمان وثمانون سنة. انظر"التقريب" (٦٣٢٦) .

[٥] قال المحقق :" قدر كلمتين لم تظهرا " ."بحر الدم" رواية(٩٣٩).

[٦] هو بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ، أبو محمد ابن راهويه المروزي ، ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل ، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، وله اثنتان وسبعون سنة.انظر " التقريب" (٣٣٢).

[٧] " تاريخ بغداد (٣٤٨/٦). وانظر اقوال الإمام أحمد الأخرى في إسحاق لترى مدى انصاف وورع وتقوى الإمام أحمد لإسحاق . " الموسوعة" ترجمة(١٢١).

المطلب الثاني : تحري الإمام أحمد في حكمه على الرجال*:

كان الإمام أحمد يحكم على الراوي بما استقر عنده من معلومات عنه سواء أكانت هذه المعلومات من سبر روايات الراوي أو اعتماده على أقوال العلماء الآخرين ،ومع ذلك فالإمام أحمد كان دائم التفتيش والسؤال عن الرواة ، فلعل أحدهم تغير حفظه أو حاله ، وعندها يتغير حكم الإمام أحمد عليه ، ومما يدل على ذلك: قول أحمد في الحسن بن علي بن الجعد [١] " كان معروفا عند الناس بأنه جهمي[٢] ، مشهور بذلك ، ثم بلغني الآن أنه قد رجع عن ذلك " [٣].

وكذلك عندما سُئل الإمام أحمد عن عبد العزيز بن عبيد الله [٤]قال : " كنت أظن أنه مجهول ، حتى سألت عنه بحمص ، فإذا هو عندهم معروف ، ولا أعلم أحدا روى عنه غير إسماعيل[٥] " [٦].

وجاء في ترجمة شبابه بن سوار[٧] ، قول أحمد بن محمد بن هانئ ، أبو بكر الأثرم قال :" قلت لأحمد : كيف كتبت عن شبابه ؟ فقال لي ، كتبت عنه قديما شيئا يسيرا ، قبل أن نعلم أنه يقول هذا [٨]، قيل له : كنت كلمته في شئ من هذا ؟ قال : لا" .

وفي ترجمه عبد الله بن وهب : قال الإمام أحمد[٩] " ورأيت عبد الله بن وهب بمكة ، رأيته رجلا خفيف اللحية ، قال أبي : فذكرت أنه كان يعرض له على ابن عينية وهو نائم[١٠] فتركته ،

---

* قلت : لعل هذا من أسباب تغير اجتهاد الإمام أحمد في حكمه على الرجال من وقت لآخر.

(١) هو ابن عبيد الجوهري ، مولى أم سلمة المخزومية ، زوجة أبي العباس السفاح ، ولي قضاء مدينة المنصور ، وقد توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين . انظر ترجمته في " تاريخ بغداد " (٣٦٤/٧) ترجمة (٣٨٨٣) و " الميزان " ترجمة (١٨٩٥) .

(٢) أتباع جهم بن صفوان ، ولهم عدة آراء ومعتقدات خالفوا فيها ما عليه أهل السنة والجماعة . انظر تفصيل ذلك في :" الفرق بين الفرق" ص ١٩٤ وبعدها . وانظر في "مسائل" ابن هانئ(١٨٧٣-١٨٧٩)في بعض معتقدات الجهمية عند أحمد.

(٣) " تاريخ بغداد " (٣٦٤/٧) رواية عبد الرحمن بن يحي بن خاقان ، " الميزان " (١٨٩٥) .

(٤) هو ابن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي ، ضعيف ، و لم يروِ عنه غير إسماعيل بن عياش .انظر " التقريب" .(٤١١١).

(٥) هو ابن عياش بن سليم العنسي ، أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلّط في غيرهم ، مات سنة إحدى ،أو اثنين وثمانين ومئة ، وله بضع وسبعون سنة.انظر "التقريب"(٤٧٣).

(٦) "تاريخ بغداد " (٢٢٣/٦) وروي ذلك عن الإمام أحمد أبو بكر الأثرم.

(٧) هو المدائني ، أصله من خراسان ، يقال كان اسمه : مروان، مولى بني فزارة ، ثقة حافظ رُميَ بالإرجاء ، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين .انظر " التقريب" (٢٧٣٣) .

(٨) المقصود بهذا القول هو قوله بالإرجاء ، ويبين ذلك تمام السؤال ونصه ، جاء عن أحمد بن محمد بن هانئ — أبو بكر الأثرم — قوله : " وقلت لأبي عبد الله : شبابة أي شئ تقول فيه ؟ فقال : شبابة كان يدعوا إلى الأرجاء ، وحكي عن شبابه قولا أخبث من هذه الأقاويل ، ما سمعت عن أحد بمثله ، قال : قال شبابة : إذا قال فقد عمل ، قال: الإيمان قول وعمل كما تقولون ، فإذا قال فقد عمل بجارحته ، أي بلسانه حين تكلم به ، قال أبو عبد الله : هذا قول خبيث ، ما سمعتُ أحدا يقول ، ولا بلغني ، قلت : كيف كتبتَ عن شبابة ؟ فقال لي...... -كما في المتن -" انظر ذلك في " الضعفاء " للعقيلي (٧١٩) .

(٩) من رواية عبد الله عن أبيه في "العلل" (٤٥٥٦).

(١٠) المقصود بالنائم أي ابن وهب . كما يتضح ذلك في ترجمة عبد الله بن وهب . وكما صرح بذلك في " الكفاية " للخطيب ص ١٥١، وأورد الخطيب ذلك مثالا على ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في سماع الحديث.

قال أبي : وبلغني أنه كان لا يدخل في مصنفه من ذاك العرض شيئا ، قال أبي : ثم كتبت بعد عن رجل عنه"[١].

قلت : ولكن الإمام أحمد – أحيانا أخرى – لا يعرف ما استجد من أخباره ، فلذا يعطي رأيه فيه بما علمه فيه سابقا . ومن ذلك : قول أحمد في الحسن بن عثمان[٢] ، : " كان مع ابن أبي دؤاد[٣] ، وكان من خاصته ،ولا أعرف رأيه اليوم"[٤].

وجاء في ترجمة عبد الله بن واقد – أبو قتادة[٥] – من قول عبد الله بن أحمد : "قلت لأبي : كان يعقوب بن إسماعيل بن صبح ذكر أن أبا قتادة الحراني كان يكذب ،فَعظُمَ ذلك عنده جدا ، قال: هؤلاء – يعني أهل حران – يحملون عليه ، كان أبو قتادة يتحرى الصدق ، لربما رأيته يشُك في الشيء ، وأثنى عليه ، وذكره بخير ، فقلت له : إنهم زعموا – أعني يعقوب وغيره – أنه دفع إليهم كتاب مِسْعر[٦] لأبي نُعيم[٧] أو غيره فقرأ عليهم حتى بلغ موضعا في الكتاب ، فيه : شك أبو نُعيم ، أو غير أبي نعيم، فرمى بالكِتاب ، قال : لقد رأيته وهو شبه أصحاب الحديث أو يشبه الناس ، وأنكر هذا و دفعه

---

(١) جاء في " شفاء العليل " ص ٣٥٠-٣٥١ تحت عنوان : " وصفهم للراوي بأنه ينام في المجلس والشيخ يقرأ " قال :" معلوم أن الراوي مطالب بالإتقان في التحمل و الأداء ، ونوم الطالب والشيخ يقرأ يكون سببا لطعن الأئمة فيه غالبا ، وهذا يدل على أن أحاديث هذا المجلس لم يتقنها من شيخه ، لكن وقع هذا من بعض الأئمة المشاهير و لم يقدح فيهم ، ثم ذكر مثل هذا عن ابن وهب ونومه في مجلس ابن عينية. ثم قال – وجاء في ثقات ابن حبان ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادي :" كان متقنا صاحب ابن عينيه سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مرارا ،ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عينية فقد صدق ، وليس هذا مما يجرح مثله في الحديث ، وذاك أنه سمع ابن عينية مرارا ، والقائل بهذا رآه ينام في المجلس حيث كان يجئ إلى سفيان ويحضر مجلسه للإستئناس ، فنوم الإنسان عند سماع شئ قد سمعه مرارا ليس مما يقدح فيه واحد (٧٢/٨-٧٣)أ.هـ بتصرف.

قلت : وظهر من قول أحمد أنه كتب عنه فيما بعد لأنه – أي ابن وهب – يفصل السماع عن العرض كما جاء من قول أحمد فيه ، ولأنه ما كان يُدخِل في مصنفه من ذاك العرض شيئا ، والله أعلم.

وانظر ترجمة عبد الله بن وهب في " الموسوعة " (٢٩٩/٢) ترجمة (١٤٦٥).

(٢) هو ابن حماد بن حسان بن عبد الرحمن بن يزيد ،أبو حسان الزيادي ، كان أحد العلماء الأفاضل ، ومن أهل المعرفة والثقة والأمانة ، ولى قضاء الشرقية وقد توفي سنة ٢٤٢هـ وله تسع وثمانون سنة.انظر "تاريخ بغداد" (٣٥٦/٧).ترجمة (٣٨٧٧).

(٣) هو " أحمد بن أبي دؤاد القاضي ، جهمي بغيض ، هلك سنة أربعين ومائتين ، قل ما روى" ."ميزان الاعتدال" (١/ص٢٣٣) ترجمة ٣٧٣ وانظر ترجمته بتوسع في " لسان الميزان" (١/ترجمة ٥٥٣) ، " تاريخ بغداد " (١٤١/٤) ترجمة (١٨٢٥) ، "شذرات الذهب " (٩٣/٢) .

(٤) " تاريخ بغداد " (٣٥٧/٧) ورواه عن الإمام أحمد عبد الرحمن بن يحي بن خاقان.

(٥) هو الحراني ، أصله من خراسان ، متروك ، وكان أحمد يثني عليه ، وقال : لعله كبر واختلط وكان يدلس ، مات سنة عشرون ومائتين . انظر " التقريب"(٣٦٨٧).

(٦) هو ابن كدام ، ابن ظهير الهلالي ، أبو سلمة الكوفي ، ثقة ثبت فاضل ، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومئة. انظر " التقريب" (٦٦٠٥)

(٧) هو الفضل بن دكين الكوفي ، واسم دكين : عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم ، الأحول ، أبو نعيم الملائي ، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ، مات سنة ثماني عشرة ومئتين ، وقيل تسع عشرة ومئتين ،وكان مولده سنة ثلاثين ومئة ، وهو من كبار شيوخ البخاري . انظر" التقريب" (٥٤٠١).

ثم قال : لعله كَبُر واختلط الشيخ ، وقت ما رأيناه كان يشبه الناس ، ما علمته كان يتحرى الصدق"[١].

وفي ترجمة إسحاق بن منصور الكوسج[٢]، قال صالح بن أحمد :"قلت لأبي : بلغني أن إسحاق بن منصور روى بخراسان هذه المسائل التي سألك عنها ، ويأخذ عليها الدراهم ، فغضب أبي من ذلك واغتم مما أعلمته ، فقال : تسألوني عن المسائل ثم تحدثون بها وتأخذون عليها ؟ وأنكر إنكارا شديدا، قال صالح : فقلت له " إن ابا نعيم الفضل بن دكين كان يأخذ على الحديث ، فقال : لو علمت هذا ما رويت عنه شيئا.."[٣].

(١) " العلل " رواية (١٥٣٣).

(٢) هو " أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين . انظر " التقريب" (٣٨٤).

(٣) " تاريخ بغداد " (٦/٣٦٣-٣٦٤) بتصرف ، ونقلت قول صالح وسؤاله لأبيه ، دون سؤال السائل لصالح أولا.

المبحث الثاني:

الطرق التي سلكها الإمام أحمد للكشف عن حال الرواة والحكم عليهم :

لا يختلف الإمام أحمد عن غيره من العلماء في استخدامه طرقا معينة[١] ، يتم له من خلالها التوصل لحكم مناسب في راو ما ، ومن الطرق التي يتبعها للتوصل لحكم ما على أحد الرواة طريقين اثنين هما :

المطلب الأول: اعتماده على غيره من العلماء في حكمه على الرجال:

يلجأ لهذه الطريقة- في الغالب – عندما لا يعرف عن حال الراوي ومروياته ما يؤهله للحكم عليه ، فلذا يعتمد على رأي غيره من النقاد الذين هم أهلٌ للإعتماد على رأيهم وحكمهم.

وهؤلاء النقاد إما من الذين سبقوه، أو من أقرانه ممن هم أعرف بحال الرجل ومروياته منه، فهم _ أي النقاد _ قد يكونون من أهل بلد هذا الراوي، واطّلعوا على حال هذا الراوي عن قرب بما لم يتيسر له ذلك . وعندها يستعين – بعد الله تعالى – بهم في حكمه على هؤلاء الرواة ، ومما يدل على وجود هذا الأمر عنده :

قوله في داود بن علي بن خلف[٢]:" هذا قد كتب إلي محمد بن يحيى النيسابوري[٣] في أمره ، انه زعم القرآن محدث ، فلا يقربني ، قال – أي صالح: يا أبت ينتفي من هذا و ينكره ، فقال أبو عبد الله : محمد بن يحيى أصدق منه ، لا تأذن له في المصير إلي"[٤].

---

[١] معظم النقاد يتبعون طريقين حتى يتوصلوا لحكم صحيح على راو معين ، وقد بين د.أحمد محمد نور سيف ذلك فقال:

" يعتمد الناقد في عمله على مصدرين :

الأول : حصيلة من قبله من النقاد ، وهذه تشكل المادة الأساسية عنده ، فقد استخلصها مَنْ قبله من دراستهم للرواة ولمروياتهم ، وبها يستطيع متابعة تلك الدراسة لأولئك الرواة الذين لم يدركهم ، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجمع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة .

الثاني : دراسته الخاصة القائمة على جمعه الأحاديث ، والمقارنة بينها ، ودراستها ، وتمحيصها ، مع دراسة أحوال الرواة ، وتتبع أخبارهم ، بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النقاد المعاصرين ". انظر كتاب : " يحيى بن معين وكتابه التاريخ " (٦٩/١) . وقد أشار لذلك أيضا وصي الله عباس فبين أن العلماء يتبعون طريقة الاعتبار والمقارنة والمقابلة والسبر لمرويات الراوي لمعرفة حاله والحكم عليه . انظر " العلل ومعرفة الرجال " (٢٧/١-٢٩).

[٢] هو أبو سليمان الفقيه الظاهري ، أصبهاني الأصل ، قدم بغداد وسكن بها وصنف كتبه بها ، وهو إمام أصحاب الظاهر ، كان ناسكا عابدا ، توفي سنة (٢٧٠) ، وولد سنة(٢٠٠هـ) " انظر ترجمته في " تاريخ بغداد " (٣٦٩/٨) ترجمة (٤٤٧٣) ، " الميزان " ترجمة (٢٦٣٤) " شذرات الذهب"(١٥٨/٢) .

[٣] هو ابن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي ، ثقة حافظ جليل ، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين على الصحيح ، وله ست وثمانون سنة . انظر " التقريب " (٦٣٨٧).

[٤] " تاريخ بغداد " (٣٧٣/٨-٣٧٤).

وكذلك ما جاء في ترجمة يحيى الحماني[١] ، أن أحمد سئل عنه فقال : " تركناه بقول عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي[٢] لأنه إمام " [٣].

ومما يؤكد هذا الأمر بوضوح أن الإمام أحمد وابن معين كانا يقولان في شيوخ الكوفيين بما يقول ابن نمير[٤] فيهم[٥] .

وهذا الأمر ثابت عن الإمام أحمد في تراجم كثيرة ، ويكتفي بما ذكرته منها[٦] .

ولكن مع ما قدمنا ، فإن الإمام أحمد لا يسلم دائما لقول الآخرين من العلماء النقاد ، بل يخالفهم ويناقشهم في أحكامهم على الرجال ، وذلك بناء على قناعته وما توصل إليه في حكمه على بعض الرواة ، ومما يدل على ذلك :

ما جاء في ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق[٧] ، وقد سئل عنه الإمام أحمد فقال :" روى عن أبي الزناد[٨] أحاديث منكرة ، وكان يحيى[٩] لا يعجبه ، قلت [١٠]، كيف هو ؟ قال : صالح الحديث"[١١]

---

(١) هو ابن عبد الرحمن بن بشمين ، الكوفي ، حافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث ، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين . انظر " التقريب " (٧٥٩١) .

(٢) هو ابن الفضل بن بهرام ، أبو محمد الدارمي الحافظ ، صاحب المسند ، ثقة فاضل متقن ، مات سنة خمس وخمسين ومائتين ، وله أربع وسبعون سنة . انظر " التقريب " (٣٤٣٤).

(٣) " تاريخ بغداد " (٣١/١٠) من رواية وسؤال : عبد الصمد بن سليمان الأعرج البلخي .

(٤) هو محمد بن عبد الله الهمداني ، الكوفي ، أبو عبد الرحمن ، ثقة حافظ فاضل ، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين .انظر" التقريب " (٦٠٥٣) .

(٥) جاء ذلك في " الجرح والتعديل " (٧/ترجمة ١٦٦٤) وهو من قول علي بن الحسين بن الجنيد قال : " كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نمير فيهم".

(٦) ومن الأمثلة على ذلك أيضا ما جاء في ترجمة إبراهيم بن محمد بن العباس الشافعي المكي- أبو إسحاق ـ فقد سأل أبو داود الإمام أحمد فقال : عمن أكتب بمكة ؟قال : أبو بشر، حسن المقرئ ، والشافعي – يعني أبو إبراهيم – أحسن الثناء عليه حسين ولا أعرفه " ." سؤالات أبي داود " (٢٤٠) وفي رواية حرب بن إسماعيل الكرماني قال " سمعت أحمد يحسن الثناء على إبراهيم بن محمد الشافعي " " الجرح والتعديل " (٢/ ترجمة ٤٠٧) قلت : فأحمد أحسن الثناء على إبراهيم مع عدم معرفته به ، وذلك لثناء حسين عليه .
وكذلك فإن الإمام أحمد ترك عمر بن هارون البلخي ، بعد أن أكثر عنه ، لان عبد الرحمن بن مهدي تكلم فيه . انظر ذلك في" الكامل " (١٢٠١) رواية أبي طالب عنه، وانظر كذلك ترجمة محمد بن حميد بن حيان الرازي ، فقد اخذ الإمام أحمد فيه برأي أبي زرعة وابن وارة ، كما ذكر ذلك صالح بن أحمد عن أبيه في " المجروحين " (٣٠٣/٢).

(٧) هو ابن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني ، نزيل البصرة ، ويقال له : عباد ، صدوق رمي بالقدر ، انظر "التقريب" (٣٨٠٠).

(٨) هو عبد الله بن ذكوان القرشي ، أبو عبد الرحمن المدني ، المعروف بأبي الزناد ،ثقة فقيه ، مات سنة ثلاثين ومائة ، وقيل بعدها .انظر " التقريب " (٣٣٠٢) .

(٩) أي ابن سعيد القطان .

(١٠) أي أبو طالب وهو السائل للإمام أحمد.

(١١) " الجرح والتعديل" (٥/ترجمة ١٠٠٠).

وكذلك ما جاء عن أبي زرعة الرازي قال :" سمعت أحمد : وقلت له : إن علي بن المديني تكلم في عمرو بن مرزوق ، فقال : عمرو بن مرزوق[1] رجل صالح ، لا أدري ما يقول علي "[2] .

وكذلك ما جاء عن الإمام أحمد قوله : " ذكرنا عند يحيى بن سعيد حديثا من حديث عُقَيل[3] ، فقال لي يحيى : يا أبا عبد الله : عقيل وإبراهيم بن سعد[4] !! عقيل وابراهيم بن سعد !! كأنه يضعفهما ، قال أبي : وأي شيء ينفعه من ذا ، هؤلاء ثقات ، لم يَخبرهما يحيى[5] ". وغير ذلك كثير[6].

وهذا الأمر – وهو عدم تسليم الإمام احمد لقول الآخرين دائما – يجعلنا ننبه على أمرٍ مُهم أيضا ألا وهو أن:

" اقتصار الإمام أحمد في بعض التراجم على قوله : " لم يرضه فلان " أو " لم يُحدِّث عنه فلان " لا يعني موافقة الإمام أحمد على ذلك دائما ، بل لعله يأتي عن الإمام أحمد ما يخالف ذلك"،

ومن التراجم الدالة على ذلك :

ما جاء عن الإمام أحمد في عمر بن عامر السُلمي[7] قوله : " كان يحيى بن سعيد لا يرضى عن ابن عامر "[8]، ولكن جاء عن الإمام أحمد من رواية أخرى فيه قوله : " ثبت ثقة في الحديث ، إلا

---

(١) هو الباهلي ، أبو عثمان البصري ، ثقة فاضل له أوهام ،مات سنة أربع وعشرين ومائتين. انظر " التقريب " (٥١١٠).

(٢) " الجرح والتعديل " (٦/ترجمة ١٤٥٦).

(٣) هو ابن خالد بن عَقيل الأيلي ، أبو خالد الأموي ، مولاهم ، ثقة ثبت ، سكن المدينة ثم الشام ، ثم مصر ، مات سنة أربع وأربعين ومائة على الصحيح . انظر " التقريب " (٤٦٦٥).

(٤) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو إسحاق المدني ، نزيل بغداد ،ثقة حجة ، تُكلِم فيه بلا قادح ، مات سنة خمس وثمانين ومائة . انظر " التقريب "(١٧٧).

(٥) رواية عبد الله في " العلل " (٢٨٢،٢٤٧٥،٣٤٢٢).

(٦) انظر امثلة أخرى على ذلك التراجم التالية في الموسوعة وأرقامها :

أ. جعفر بن سليمان الضبعي برقم ٣٨١ رواية أبي طالب عن أحمد في " الكامل " (٣٤٣).

ب. حميد بن الربيع برقم ٦٣٤٠ رواية المروذي في " تاريخ بغداد " (١٦٤/٨ و ١٦٥).

ت. سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن برقم (٩١٩) رواية أبي داود في "سؤالاته " (١٤٥) وفي " تهذيب التهذيب " من رواية أحمد بن محمد (٣/ترجمة ٨٦٦).

ث. سعيد بن زيد بن درهم الأزدي برقم (٩٥١) رواية عبد الله عنه في " العلل " (٣٤٦١).

ج. سَلْم بن قيس العدوي برقم (١٠٠٨) رواية الميموني في "سؤالاته " (١٢٥).

ح. سلَمة بن علقمة التميمي برقم (١٠٢٢) رواية عبد الله في " العلل" (٤١٤٠).

خ. عبد ربه بن نافع الكناني برقم (١٥٠٧) رواية عبد الله في " العلل " (٣٢٩٩) وغير ذلك كثير ، والتراجم تحت عنوان " اقتصار أحمد في بعض ..."دال على ذلك أيضا .

(٧) هو البصري ، صدوق له أوهام ، مات سنة خمس وثلاثين ومائة ، وقيل بعدها . انظر " التقريب " (٤٩٢٥).

(٨) رواية صالح بن أحمد عن أبيه في " الجرح والتعديل " (٦/ترجمة ٦٨٩).

أنه كان مرجئا*"[1] ، وسأل المروذي احمد فقال له :" فأبو بكر بن عياش[2] كيف كان عنده — يعني عند يحي القطان ؟ قال : كان لا يرضاه"[3] وجاء عن أحمد في أبي بكر عندما سئل عنه قوله " صدوق ثقة ، صاحب قرآن وخير"[4] وفي رواية " ثقة ، وربما غلط"[5]، وغير ذلك كثير[6].

ولعل اقتصار الإمام أحمد على قوله " لم يرضه فلان " فقط ، لأنه سئل عن رأي ذاك العالم فيه فأجاب على ذلك ، ولما سئل عن رأيه بينه والله أعلم .

ولعله مما يؤكد اعتماد الإمام أحمد على هذا المسلك إهتمامه بمن روى عن هذا الراوي من الرواة، وقد ظهر هذا الأمر من الإمام أحمد في تراجم كثيرة ، وذلك بأن يأتي عن أحمد — رحمه الله — ما يشعر أنه رد حديث فلان لعدم تحديث أحد من أهل العلم عنه ، أو أنه وثق آخر ، لأن أحد العلماء حدث عنه ، ومن التراجم التي يظهر منها هذا الأمر :

جاء في ترجمة عنبسة بن خالد[7] ، قال أحمد : " مالنا ولعنبسة ، أي شيء خرج علينا من عنبسة ؟ من روى عنه غير أحمد بن صالح[8] "[9].

وفي ترجمة هشام بن محمد بن السائب الكلبي[10] : قال عبد الله بن احمد : سمعته يقول — أي الإمام أحمد —: "هشام بن الكلبي مَن يحدث عنه ؟ إنما هو صاحب سمر ونسب ، ما ظننت أن أحدا

---

[1] رواية عبد الله عن أبيه في " الضعفاء" للعقيلي (١١٧٨).

[2] هو ابن سالم الأسْدي الكوفي المقرىء ، الحناط ،مشهور بكنيته ، والأصح انها اسمه ، وقيل اسمه : محمد ، أو عبد الله ، أو سالم ، أو شعبة أو رؤبة ،أو مسلم ، أو خِداش ، أو مطرف ، أو حماد ، أو حبيب ، عشرة أقوال ، ثقة عابد ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، مات سنة أربع وتسعين ومائة ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين ، وقد قارب المائة. انظر " التقريب" (٧٩٨٥).

[3] " سؤالاته " (٢١٠).

[4] رواية صالح عن أبيه في الجرح والتعديل (٩/ترجمة ١٥٦٥).

[5] رواية عبد الله عن أبيه في " العلل " (٣١٥٥).

[6] منها ما تقدم في ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق ص٣٤.

* انظر معنى المرجئة وبيان فرقها وتفصيل مذاهبهم في " الفرق بين الفرق " ص ١٨٧ وبعدها، وسموا بالمرجئة لأنهم أخروا العمل عن الإيمان ، والإرجاء بمعنى التأخير . ومن أهم معتقداتهم : إن الإيمان هو الإقرار وحده دون غيره ، (من العمل) ، ولهذا كان الإيمان لا يزيد ولا ينقص عندهم لأنه إقرار القلب ، والناس فيه سواء . وانظر كذلك " شرح العقيدة الواسطية " ص ٦٣٨-٦٣٩ ، " ومعجم الفرق الإسلامية " ص (٢١٩-٢٢١) .

[7] هو ا بن يزيد الأموي مولاهم ، الأيلي ، صدوق ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة .انظر" التقريب " (٥١٩٨).

[8] هو المصري ، أبو جعفر ابن الطبري ، ثقة حافظ ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة ، ونقل عن ابن معين تكذيبه ، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الاشموني ، فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري ، مات سنة ثمان وأربعين مائتين ، وله ثمان وسبعون سنة انظر " التقريب " (٤٨).

[9] " تهذيب التهذيب " (١٥٤/٨) ترجمة ٢٧٦ ولم يذكر من روى ذلك عن أحمد ، و لم أر لأحمد في عنبسة غير هذا القول.

[10] هو أبو المنذر الأخباري النسابة العلامة ، مات سنة ٢٠٤ قال الدار قطني وغيره :متروك . انظر في ترجمته " الميزان " (٤/ ترجمة ٩٢٣٧) .

يحدث عنه " [١] وكذلك قول أحمد في عبد الرحمن بن معاوية[٢] : " أبو الحويرث ، اسمه عبد الرحمن بن معاوية ، روى عنه سفيان وشعبة ، فقلت : إن بشر بن عمر[٣] زعم أنه سأل مالك بن أنس[٤] عن أبي الحويرث ، فقال : ليس بثقة ، وأنكره أبي ، وقال : لا ، حدّث عنه شعبة "[٥].

ولكن الإمام أحمد لا يسلم دائما لتحديث أو رواية أحد المحدثين ، حتى لو عرف عنه أنه لا يحدث إلا عن ثقة[٦] ، ولذلك نرى الإمام أحمد يضعف الرجل مع تحديث العلماء عنه ، ومما يدل على ذلك: قول أحمد : " ليث بن أبي سُليم [٧]مضطرب الحديث ، ولكن حدث عنه الناس "[٨].

وسأل المروذي الإمام أحمد عن قيس بن الربيع[٩] " فلينه – أي أحمد _ ، قلت أليس قد روي عنه شعبة ؟ قال : بلى " [١٠].

وكذلك عندما ضعّف الإمام أحمد موسى بن عُبيدة[١١] ، قيل له : "إن موسى قد روى عنه

---

[١] " العلل " (١٤٥٦) وفي" الضعفاء " للعقيلي (١٩٤٥) ، والكامل (٢٠٢٦) ، قال : (ونسبة) بدل (ونسب) "والميزان" (٩٢٣٧) ، " تاريخ بغداد " (٤٦/١٤).

[٢] هو ابن الحويرث الأنصاري ، الزرقي ، أبو الحويرث المدني ، مشهور بكنيته ن صدوق سيء الحفظ رمي بالإرجاء ، مات سنة ثلاثين ومائة ،وقيل بعدها ،انظر "التقريب"(٤٠١١).

[٣] هو ابن الحكم الزهراني ، الأزدي ، أبو محمد البصري ، ثقة مات سنة سبع وقيل تسع ومائتين . انظر " التقريب " (٦٩٨).

[٤] هو ابن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي ، أبو عبد الله ، المدني ، الفقيه ، إمام دار الهجرة ، رأس المتقنين ، وكبير المتثبتين ، حتى قال البخاري : أصح الأسانيد كلها : مالك عن نافع عن ابن عمر ، مات سنة تسع وسبعين ومائة ، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين ، وقال الواقدي : بلغ تسعين سنة انظر " التقريب" (٦٤٢٥).

[٥] " العلل" (٢٣٨٢) رواية عبد الله عنه .

[٦] ولعل هذا الأمر يفيد أن الإمام أحمد يُقدم حكمه على الرأوي المبني على تدبر حديث الرأوي ودراسته على أقوال العلماء سواء من سبقه أو عاصره .كما عرف ذلك عن مالك وشعبه وغيرهما : قال أحمد ويحيى " لا تبالي أن لا تسأل عن من روى عنه مالك " " تهذيب الكمال" (٣٨٨/٧) ، وقال فيه أحمد مرة أخرى " ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة ، كل من روى عنه مالك فهو ثقة " ذكر ذلك عن أحمد ابن هانئ في " سؤالاته " (٢٣٦٧) ونحو ما ذُكر في مالك ذُكر في شعبه ، قال السخاوي :" ونظر في الرجال شعبه ، وكان متثبتا لا يكاد يروي إلا عن ثقة"." فتح المغيث " (٢٦٦/٣).

[٧] هو ابن زنيم ، واسم أبيه أيمن ،وقيل أنس ،وقيل غير ذلك ، صدوق اختلط جدا ، و لم يتميز حديثه فترك ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة .انظر" التقريب " (٥٦٨٥) .

[٨] "العلل" رواية عبد الله عنه (٢٦٩١).

[٩] هو الأسدي ، أبو محمد الكوفي ، صدوق تغير لما كبر ، وادخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به ، مات سنة بضع وستين ومائة . انظر " التقريب "(٥٥٧٣).

[١٠] "سؤالات المروذي" (٢٠١).

[١١] هو ابن نَشيط الربذي ، أبو عبد العزيز المدني ، ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار ، وكان عابدا ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة . انظر " التقريب " (٦٩٨٩).

سفيان ، وشعبة يقول[١] " أبو عبد العزيز الربذي ، قال لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه[٢]"[٣].

المطلب الثاني : دراسته لحديث الراوي ومروياته :

يلجأ الإمام أحمد في أحيان كثيرة إلى اعتماده على دراسته وتدبره لحديث الراوي ومروياتـــه ، ومن خلال هذه الدراسة يستطيع أن يحكم على الراوي بما هو أهل له* .

ومن التراجم التي تدل على استخدام الإمام أحمد لهذه الطريق :

ما جاء في ترجمة أسامة بن زيد الليثي[٤] ، فقد روى عبد الله بن أحمد عن أبيه قولـــه :" روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير ، قلت له : إن أسامة حسن الحديث ، قال إن تَدبرتَ حديثـــه فستعرف النكرةَ فيها"[٥] . وقال أحمد مرة أخرى في نفس الراوي :" انظر في حديثـــه يتبـــين لـــك اضطراب حديثه "[٦].

وكذلك ما قاله أحمد في بشير بن المهاجر[٧]." منكر الحديث ، قد اعتبرت أحاديثه ، فإذا هـــو يجيء بالعجب"[٨].

---

(١) المقصود بذلك أن شعبة يروى عنه .

(٢) روى هذا عن الإمام أحمد الجوزجاني في " أحوال الرجال " برقم (٢٠٨).

قلت : وجاءت هذه الرواية بنحو آخر يدل على أن أحمد لا يلتزم بتحديث عالم ما ، وهذه الرواية جاءت في " تهذيب الكمال" (١٠٧/٢٩) ونصها : " قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني " سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا تحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة ، قال : فقلت : يا أبا عبد الله لا تحل ؟ قال : عندي ، قلت : فإن سفيان يروي عن موسى بن عبيدة ، ويروي شعبة عنه يقول : حدثنا أبو عبد العزيز الربذي ؟ قال : لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه ".

(٣) و لم ينفرد الإمام أحمد بأنه كان يهتم بمن روى عن الراوي في إصداره حكمه على هذا الراوي ، فقد جاء عن غيره اهتمامهم بذلك ومن ذلك عندما سُئل أبو حاتم عن أبي معشر فقال : كنت أهاب حديث أبي معشر حتى رأيت أحمد بن حنبل يحدث عن رجل عنه أحاديث ، فتوسعت بعد في كتابه حديثه " " الجرح والتعديل " (٨/ترجمة ٢٢٦٣).

(٤) مولاهم ، أبو زيد المدني ، صدوق يهم ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة ، وهو ابن بضع وسبعين سنة . انظر " التقريب " (٣١٧).

(٥) " العلل " (١٤٢٨) وكذلك في "الكامل " ترجمة (٢١٢).

(٦) من رواية عبد الله عن أبيه في " الكامل " ترجمة (٢١٢).

(٧) هو الكوفي الغنوي ، صدوق لين الحديث ،رُمي بالإرجاء ، انظر " التقريب " (٧٢٣).

(٨) من رواية أبي بكر الأثرم عنه في " الضعفاء " للعقيلي ترجمة (١٧٦).

* جاء في كتاب " دراسات في الجرح والتعديل " للأعظمي كيفية اختبار العلماء لمرويات الراوي ، وأتى المؤلف بأمثلة تدل على استخدام شعبة والأوزاعي وابن معين وابن عدي وابن حبان والعقيلي وغيرهم لهذه الطريقة ، ومن خلالها يعرفوا ضبط الراوي من عدمه انظر ذلك ص٢٦ وبعدها ، وكذلك في " تاريخ بغداد " (١٩٠/٦) مثال لكيفية حكم ابن معين على الراوي وأنه يكذب وفي هذا المثال اتباع ابن معين لنفس هذه الطريقة .

وفي ترجمة يحيى بن أبي أُنيسة[1] قال أحمد فيه : " يحيى بن أبي أنيسة ليس هو ممن يُكتب حديثه ، قيل له : لم يا أبا عبد الله ؟ قال: حديثه يدلك عليه " [2].

ومما يدل على أهمية هذه الطريقة عند أحمد ، وأنها قد تكون من أهم ما يستخدمه في حكمه على الرجال ، ما جاء في ترجمة عبد الله بن وَهْب[3] من قول أحمد : " عبد الله بن وهب صحيح الحديث ، يفصل السماع[4] من العرض [5]، والحديث من الحديث ، ما أصح حديثه وأثبته ، قيل له : أليس كان يسيئ الأخذ ؟ قال : قد كان يسيء الأخذ ، ولكن إذا نظرت في حديثه ، وما روى عن مشايخه وجدته صحيحا "[6]، قلت : مع أن ابن وهب يسيء الأخذ ،وهذا لعله من الأسباب التي يضعف فيها حديث الرجل [7]، ولكن مع ذلك لم يهتم الإمام احمد بهذا الأمر ، وقبل حديثه ، لأن ما جاء عن عبد الله بن وهب صحيح ، وبالتالي يقبل حديثه .

ومن ذلك أيضا ما جاء في ترجمة محمد بن حُمَيد[8] ، فقد سئل أحمد عنه فقال لعبد الله : " ما لهؤلاء يسألوني عن ابن حميد ؟ قلت: قدم ها هنا فحدثهم بأحاديث لا يعرفونها ، قال لي : كَتَبتَ عنه ؟ قلت : نعم ، كتبتُ عنه جزءا ، قال : اعرض عليّ ، فعرضتها عليه ،فقال : أما حديثه عن ابن المبارك وجرير فهو صحيح ، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم "[9].

قلت : اعتمد الإمام أحمد رحمه الله في الحكم على ابن حميد هنا على ما روى بالرغم أن الإمام أحمد كان يمدحه قبل ذلك ويقول :" لا يزال بالري علم ما دام محمد بن حميد حيا "[10].

---

(١) هو ، أبو زيد الجزري ، ضعيف ، مات سنة ست وأربعين ومائة انظر" التقريب " (٧٥٠٨).

(٢) رواية أبي بكر الأثرم عنه . في" الضعفاء " للعقيلي ترجمة (٢٠١٢).

(٣) هو ابن مسلم القرشي مولاهم ، أبو محمد المصري ، الفقيه ، ثقة حافظ عابد ، مات سنة سبع وتسعين ومائة ،وله اثنتان وسبعون سنة. انظر " التقريب " (٣٦٩٤).

(٤) السماع هو : أن يقرأ الشيخ الحديث على الحاضرين من التلاميذ ، فهو سماع للفظ الشيخ ، وذلك قد يكون بمجرد سرد الشيخ للحديث ، أو إملاء له ، وسواء كان ذلك من حفظ الشيخ أم من كتاب ، وهو أعلى مراتب التلقي للمحدث . انظر " علوم الحديث " لابن الصلاح ص ١١٨وبعدها " ومنهج النقد في علوم الحديث " د . عتر ص٢١٤.

(٥) العرض هو القراءة على الشيخ من حفظ القارىء أو من كتاب ،وهو من طرق التلقي المقبولة والصحيحة عند العلماء . واختلف العلماء هل هو مثل السماع أو دونه أو فوقه في المرتبة . انظر في ذلك " علوم الحديث " لابن الصلاح ص١٢٢ و"منهج النقد" د.عتر ص٢١٤.

(٦) رواية أبي طالب عن الإمام أحمد في " الجرح والتعديل " (٥/ترجمة٨٧٩) .

(٧) انظر "الكفاية" للخطيب " :" تَرْك الاحتجاج بمن عُرف بالتساهل في سماع الحديث " ص ١٥١، و" علوم الحديث" لابن الصلاح " لا تقبل رواية من يتساهل في أخذ الحديث أو أدائه " ص١٠٨ وانظر ما قلته كذلك ص٣١حاشية١ .

(٨) هو ابن حيان الرازي ، حافظ ضعيف ،وكان ابن معين حسن الرأي فيه ، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. انظر " التقريب"(٥٨٣٤).

(٩) " تاريخ بغداد " (٢/٢٥٩) ضمن سؤال طويل .

(١٠) " تاريخ بغداد " (٢/٢٥٩) رواية عبد الله أيضا عن أبيه من نفس السؤال الماضي . وانظر ترجمة محمد بن حميد في " الموسوعة " برقم (٢٣١١) يظهر منها تغير اجتهاد الإمام أحمد فيه ، كما روى ذلك عنه صالح ابنه في " المجروحين " (٢/٣٠٣).

ومما يؤكد وجود هذه الطريقة عند أحمد واتباعه لها في حكمه على الرواة اهتمامه بما يُروى عن الراوي من روايات ، ومما يدل على ذلك :

ما جاء في ترجمة الهيثم بن بدر الكوفي[1] ، قال المروذي : "قلت لأبي عبد الله : الهيثم الذي روى عنه مغيرة ،قال : لا أعرفه إلا بما روى عنه مغيرة" [2].

وكذلك ما جاء عن أبي زرعة عندما سئل عن يحيى بن يزيد بن عبد الملك قال : "لا بأس به ، إنما الشأن في أبيه ، بلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال : قال : يحي بن يزيد لا بأس به ، و لم يكن عنده إلا حديث أبيه ، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره "[3][4].

ولعل مما يؤكد أهمية عدد روايات الرجل للحكم عليه : أن الإمام أحمد كان يقول أحيانا عندما يسأل عن رجل : "وماله من حديث ، إنما يعرف الرجل بكثرة حديثه "

ومن ذلك: قوله في بدر بن حويزه الكوفي[5] عندما سأله عبد الله عنه :" كوفي ، حدثنا عنه وكيع ، قال : حدثنا بدر بن حويزة ، قلت : كيف حديثه ؟ قال : ليس له إلا حديث واحد أعلمه"[6]،

---

[1] لم أجد له ترجمة.

[2] "سؤالات المروذي " برقم (٩٤) قلت والشاهد من هذه الترجمة أن الإمام أحمد لم يعط حكما على هذا الراوي لعدم وجود روايات له كافية حتى يعرف ضبطه من عدمه .

(٣) جاء ذلك عنه في "الجرح والتعديل " (٩/ترجمة ٨٢٧) .

[4] في "سؤالات المروذي " أنه سأل الإمام أحمد عنه فقال : " قدم إلى ها هنا وضعفه " برقم ١٨٣ بتصرف .

قلت : وهذا من الأمثلة التي وقع فيها التعارض بين قولي الإمام أحمد عندي ،ولذا قمت بدراسته والترجمة له وتوصلت لحل هذا التعارض فاقول وبالله أستعين:

يحيى هذا هو " يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي المدني ، روى عن أبيه ، وعنه إبراهيم بن سعد الجوهري ، ومعظم العلماء على تضعيفه ، وممن قال بضعفه من العلماء : أبو حاتم الرازي قال فيه " منكر الحديث ، لا أدري منه أو من أبيه لا ترى في حديثه حديثا مستقيما " ، وقال ابن عدي " وهو ضعيف ، ووالده يزيد ضعيف ، والضعف على أحاديثه التي أمليت ، والذي لم أمله بيِّن ، وعامتها غير محفوظه " وقال الذهبي في " الميزان" بعدما نقل تضعيف أبي حاتم وابن عدي :" وأبوه مجمع على ضعفه " .

قلت : ومن لم يضعفه كأبي زرعة وإحدى الروايات عن أحمد ــ جعل أمره مبهما غير بائن ، وذلك لعدم وجود حديث له عن غير أبيه لنعرف هل حفظ أم لا؟ ولذا أقول في حل ما ظاهره التعارض من قَولَي أحمد فيه : تضعيف الإمام أحمد ليحيى بناء على ما رواه عن أبيه من الأحاديث ، لأنها غير محفوظة ، فلذا حكم أحمد على يحيى بناء على ما رواه من أحاديث فضعفه ،ولعل ما يؤكد ذلك ما رواه أبو زرعة عن أحمد قوله فيه " لا بأس به ، و لم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره " .

قلت : إذن قول أحمد فيه " لا بأس به " لا تفيد تعديله ، لأنه لو أفادت تعديله لما قال أحمد بعدها " لتبين أمره " إذن أمره بنفسه لم يتبين لعدم وجود أحاديث له عن غير أبيه ، ولكن الحكم عليه بما رواه " ضعيف " والله أعلم ، انظر ترجمته في : " الكامل " لابن عدي ترجمة (٢١٤٧) ، " المغني في الضعفاء " (٧٤٥/٢) ترجمة (٧٠٦٧) ، "لسان الميزان" (٢٨١/٦) ترجمة(٩٨٨) ، " ميزان الاعتدال " (٤١٤/٤) ترجمة (٩٦٥١) ، " الجرح والتعديل " (٨٢٧/٩).

[5] لم أجد له ترجمة.

[6] " العلل " رواية (٨١٨).

أي كأن الإمام أحمد يقول : لا يوجد له روايات بحيث يحكم عليه حفظ أم لم يحفظ ؟ فكل ماله حديث واحد ، ولا يعرف حال الرجل من حديث واحد حتى يصدر الإمام فيه حكما صحيحا .

ومن ذلك أيضا ما جاء في ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن الضبي [١]قال عبد الله بن أحمد ، "سألت أبي عن أبي نصر قال : هذا شيخ روى عنه سفيان الثوري [٢]، وابن عيينه وابن فضيل [٣]، اسمه عبد الله بن عبد الرحمن ، وهو شيخ قديم : قلت : كيف حديثه ؟ قال : وأيش حديثه ،إنما يعرف الرجل بكثرة حديثه [٤]"[٥].

واهتمام الإمام أحمد بكثرة مرويات الراوي يؤكد أهمية هذه الطريقة في تدبر حديث الراوي ، ويمهد لها .

و لم ينفرد الإمام أحمد رحمه الله بهذا الأمر عن غيره من العلماء ، بل اهتم العلماء أيضا بحجم روايات الراوي ليتمكنوا من الحكم على حديثه [٦].

---

[١] أبو نصر الكوفي ثقة. انظر " التقريب " (٣٤٤٠).

[٢] هو ابن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة ، وكان ربما دلس ، مات سنة إحدى وستين ومائة ، وله أربع وستون سنة . انظر " التقريب " (٢٤٤٥).

[٣] هو محمد بن فضيل بن غزوان ، الضبي مولاهم ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق ، عارف رمي بالتشيع ، مات سنة خمس وتسعين ومائة ، انظر " التقريب " (٦٢٢٧) .

[٤] " العلل " رواية (٢٦٤٣) .

[٥] قلت : وجاء عن الإمام أحمد من رواية عبد الله قوله فيه " ثقة ثقة ، ابن فضيل حدثني عنه "، "العلل " رواية (٢٦٩٥) قلت : جاء توثيق هذا الراوي من أبي حاتم بقوله فيه : صالح ،وعن أحمد –كما سبق – وذكره ابن حبان في ثقاته وغيرهم ، و لم أر أحدا من العلماء أشار لضعفه ، ولذا أقول في الجمع بين ما جاء عن الإمام أحمد فيه، أما قول الإمام أحمد فيه " أيش حديثه " فأراد الإمام أحمد بيان أن هذا الرجل قليل الحديث ، بحيث أنه قد يصعب إعطاء حكم عليه لقلة حديثه ، الذي به يعرف حال الرجل ، ومع ذلك فهذا لا يعني أن أحمد لا يعرف حال الرجل ، بل أراد أحمد هنا بيان قلة حديث الرجل ، ولعل هذا هو المناسب لحال السائل بقوله : كيف حديثه ؟ لأنه قد يفهم من السائل توهمه كثرة حديث هذا الرجل حتى يسأل عن حديثه ، فأراد أحمد بيان قلة حديثه، وأما عندما حكم الإمام أحمد على الرجل فحكم عليه بناء على أحاديثه القليلة ، فلذا كان ثقة ، ولذا فإن الذهبي والمزي نقلا عن أحمد توثيقه له دون الرواية الأخرى ، وكأن هذا إقرار منهما أن أحمد – رحمه الله – يوثق هذا الرجل دون خلاف عنده والله أعلم.

انظر ترجمته – أي عبد الله الضبي في : " تهذيب الكمال " (٢٣١/١٥) ترجمة ٣٣٩١ " ميزان الاعتدال " للذهبي (٤٥٣/٢) ترجمة (٤٤١٧).

[٦] من ذلك ما جاء في " الميزان " للذهبي ترجمة " حكيم بن جبير"،"... قال علي : سألت يحيى بن سعيد عنه فقال : وكم روى ، إنما روى يسيرا ، روى عنه زائدة ، وتركه شعبة من أجل حديث الصدقة " (٥٨٣/١) ترجمة (٢٢١٥)، ذكر د. عمر مكحل أن ترك شعبة له لقلة ضبطه مع قلة أحاديثه ، ومنها حديث الصدقة ، و لم يتركه شعبة من أجل حديث الصدقة وحده.

وقال المروذي : " ذُكر له – أي الإمام أحمد – الفوائد فقال : الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت ، والمنكر أبدا منكر "[١].

قلت : وتفريق الإمام أحمد بين من في حديثه منكرات معدودة ، أو مما تحتمل منه ، لقلتها بالنسبة لحديثه الصحيح ، وبين من كان حديثه منكراً أو أكثر حديثه منكر ، أقول : هذا التفريق من الإمام أحمد متجه صحيح ، وكذلك فعل العلماء الآخرون ، فإنهم فرقوا بين من قيل فيه " منكر الحديث " وبين من قيل فيه " له مناكير " ونحوه [٢].

المطلب الثاني : حكم الإمام أحمد على من وجد في حديثه خطأ

وكذلك مما ينبه إليه أن الإمام أحمد – رحمه الله – لا يرد حديث الراوي الذي جاء في حديثه خطأ محتمل لكثرة رواياته ، أو لقلة خطئه مقارنة مع صوابه[٣] ، ومما يؤكد ذلك :

قول عبد الله : سمعت أبي يقول : ومحمد بن يزيد[٤] اثبت من إسحاق الأزرق[٥] ، الأزرق كثير

---

[١] " سؤالاته " (٢٨٧) .

[٢] قال الإمام مسلم في مقدمة " صحيحه (١/١٧– ١٨) : "وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط ، امسكنا أيضا عن حديثهم. وعلامة المنكر في حديث المحدث ، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا ، خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك ، كان مهجور الحديث ، غير مقبوله ولا مستعمله " ، وعلق د.حمزة المليباري على قول مسلم هذا قائلا " خلاصته أن الراوي يكون منكر الحديث ومهجور الرواية إذا كثرت في مروياته المناكير ، وتعرف النكارة بمخالفة الراوي للآخرين من الحفاظ المعروفين ، ويستفهم من هذا النص أنه إذا لم تكثر في أحاديثه المناكير فلا يكون منكرا ولا متروكا ، بل إما ضعيف أو ثقة حسب أخطائه في الرواية ، وبهذا أطلق الإمام مسلم قوله : " وعلامة المنكر في حديث المحدث" ، ولم يقيده بالضعيف ، فالخلاصة أنه قد يقع المنكر في رواية الثقة كما تبين لنا ذلك جليا من نصوص نقاد الحديث ولا يصير به منكر الحديث ، وسببه الخطأ والوهم " انظر الحديث المعلول" له ص٧٢. وجاء في كتاب " فتح المغيث" (١/٤٠١) قوله " قال ابن دقيق العيد : قولهم " فلان روى المناكير " لا يقتضي بمجرده ترك روايته ، حتى تكثر المناكير في روايته ، وينتهي إلى أن يقال فيه : " منكر الحديث " لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك بحديثه ، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي" يروي أحاديث منكرة" وهو ممن اتفق عليه الشيخان ،وإليه المرجع في حديث " إنما الأعمال بالنيات " وقال الذهبي : " ما كل من روى المناكير ضعيف " "قواعد التحديث" للقاسمي ص٢٠٦ وانظر في " الكفاية" للخطيب البغدادي : باب ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية المناكير والغرائب من الأحاديث.ص١٤٠.

وانظر " الرفع والتكميل" ص١٩٩ وبعدها عنوان : في الفرق بين قولهم : حديث منكر أو منكر الحديث أو يروي المناكير . ونحوه في " منهج النقد " د. عتر ص١١٤ وفي " شفاء العليل " ص٢٤٣ بين أن الجرح في الرواة بسبب المناكير يرجع إلى كم وكيف المناكير؟!.

[٣] تحدث الخطيب البغدادي رحمه الله في " الكفاية " في ذلك فقال : باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالبا على روايته " ص ١٤٣ وأتى فيه بمذهب الأئمة في ذلك ومما ذكره عن ابن مهدي قال : الناس ثلاثة ، رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة ،فهذا لا يترك حديثه ، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه " وغير ذلك من أقوال الأئمة الدالة على ذلك وبين سبب التفريق بين كثير الخطأ وقليله.

[٤] هو الكَلاعي ، مولى خولان ، أبو سعيد ،أو أبو يزيد ، أو أبو إسحاق ، الواسطي ، أصله شامي ، ثقة ثبت عابد ، مات سنة تسعين ومئة، أو قبلها ، أو بعدها .انظر" التقريب " (٦٤٠٣).

[٥] هو ابن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي ، المعروف بالأزرق ، ثقة ، مات سنة خمس وتسعين ومائتين ، وله ثمان وسبعون سنة . انظر " التقريب " (٣٩٦)

الخطأ عن سفيان، وكان الأزرق حافظا ، إلا أنه كان يخطئ"[1].

وقال حنبل بن إسحاق : سمعت أبا عبد الله يقول : " ما رأيت أحدا أقل خطأ من يحيى بن سعيد ،ولقد أخطأ في أحاديث ، ثم قال أبو عبد الله : ومن يعرى من الخطأ والتصحيف"[2] .

وقال الميموني : قال أبو عبد الله : كان مالك من أثبت الناس ،وقد كان يخطيء "[3].

قلت : وهذا الأمر – أي الأخذ بعين الاعتبار كثرة خطأ الراوي وقلته– شابه فيه الإمام أحمد غيره من العلماء[4].

---

[1] " العلل " رواية (١٤٦٨) وفي رواية لأبي داود عن أحمد قال فيه " إي والله ثقة " "سؤالاته" (٤٣٩).

[2] " تاريخ بغداد " (١٤٠/١٤) ويحيى بن سعيد هو القطان .

[3] "سؤالات الميموني " برقم (٣٦).

[4] جاء عن العلماء ما يدل على أنه ما من رأو إلا وفي روايته أخطاء ما ، ومع ذلك لا يرد حديثه ، ومن هذا ما جاء في " لسان الميزان" – المقدمة – ص١٧–١٨ جاء فيها :

" قال ابن المبارك من ذا سلم من الوهم ، وقال ابن معين : لست أعجب ممن يحدث فيخطيء ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب ، قلت : وهذا أيضا مما ينبغي أن يتوقف فيه ، فإذا جرح الرجل بكونه أخطأ في حديث أو وهم أو تفرد لا يكون ذلك جرحا مستقرا ، ولا يرد به حديثه ".

ومما جاء عن العلماء دالا على أن كثرة خطأ الراوي مؤثرة في الحكم عليه –في رد حديثه قال عبد الله بن أحمد : حدثني ابن خلاد قال: سمعت عبد الرحمن يقول : ثلاثة لا يحمل عنهم : الرجل المتهم بالكذب ، والرجل كثير الوهم والغلط ، ورجل صاحب هوى يدعو إلى بدعة ". "العلل " رواية (٤٩٤٧) .

وقال ابن حبان في ترجمة يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن – أبو زكريا الكوفي الجرار الفاخوري " وكان ممن ساء حفظه وكثر وهمه ، حتى جعل يخالف الإثبات فيما يروي عن الثقات ، فلما كثُر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به " " المجروحون " (١٢٦/٣) . وتكرر هذا القول من ابن حبان في تراجم عدة منها : ترجمة عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب " المجروحون" (٣/٢) ، وترجمة أبو المهزم التميمي البصري – يزيد بن سفيان – " المجروحون " (٩٩/٣). وترجمة عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري المدني ـ" المجروحون" (٧/٢) وغير ذلك.

وفي ترجمة أبي داود الطيالسي بيّن العلماء توثيقه ، بالرغم من وجود أخطاء في حديثه ، وبينوا اغتفار خطئه واحتماله لقلته بجانب صحيح حديثه ومن ذلك : قول أحمد فيه " ثقة صدوق ، فقيل له : إنه يخطيء ؟ فقال : يحتمل له " تهذيب الكمال " (٤٠٦/١١) .

وقال الخطيب البغدادي " كان أبو داود يحدث من حفظه ، والحفظ خوان ، فكان يغلط ، مع أن غلطه يسير في جنب ما روى على الصحة والسلامة " " تاريخ بغداد" (٢٦/٩) وقال ابن عدي " وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها ، يرفع أحاديث يوقفها غيره ، ويوصل أحاديث يرسلها غيره ، وإنما أتى ذلك من حفظه ، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت "." الكامل "(٢٨١/٣) ترجمة (٧٤٩) . وفي ترجمة جرير بن حازم سئل يحيى –القطان -: أيـما أحب إليك، أبو الأشهب أو جرير بن حازم ؟ قال : ما أقر بهما ، ولكن جرير كان اكثرُهما وهما ". " تهذيب الكمال" (٥٢٧/٤–٥٢٨) قلت : علق الذهبي على هذا بقوله " اغتفرت أوهامه في سعة ما روى ، وقد ارتحل في الكهولة إلى مصر ، وحمل الكثير وحدث بها " " السير " (١٠٠/٧) .

المبحث الرابع : حكم الإمام أحمد على أهل البدع ونحوهم :

المطلب الأول: رواية الإمام أحمد عن أهل البدع[١] :

يروي الإمام أحمد عن أهل البدع ، وهذا منه — رحمه الله — ضمن شروط معينة تقيد بها، والتزمها ، وهذه الشروط هي :

١-إذا لم يكن المبتدع داعيا لبدعته [٢]:

قال المروذي :" سألته — يعني أبا عبد الله — عن عبد المجيد بن عبد العزيـــز بـــن أبي رواد [٣]، كيف هو ؟ فقال : كان مرجئا ، قد كتبت عنه ، وكانوا يقولون : أفسد أباه[٤] ، وكان منافرا لابـــن عيينة ، وكان أبو عبد الله يحدث عن المرجيء ، إذا لم يكن داعية أو مخاصما [٥]" [٦].

وقال الإمام أحمد في شبابة بن سوار المدائني :" تركته ، لم أرو عنه للإرجاء ، فقيل له : يا أبـــا عبد الله : وأبو معاوية[٧] ؟ قال : شبابة كان داعية " [٨].

---

(١) المبتدع هو من فسق لمخالفته عقيدة السنة ، وتنقسم البدعة إلى قسمين : بدعة مكفرة ، وبدعة غير مكفرة ، أما المبتدع الذي يرمي ببدعة مكفرة فترد روايته قولا واحدا ، خلافا لمن شذ في ذلك ...... وأما المبتدع الذي لم يبلغ في بدعته حد الخروج عن الملة وخلع ربقة الإسلام فقد قال فيه ابن الصلاح :" اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته ، فمنهم من رد روايته مطلقا ، لأنه فاسق ببدعته ...... ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه ، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن ، وقال قوم : تقبل روايته إذا لم يكن داعيه إلى بدعته . وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء ،وقال أبو حاتم بن حبان البستي من أئمة الحديث " الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند ائمتنا قاطبة ، لا أعلم بينهم فيه خلافا " وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها" ا.هـ بتصرف من كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" د. عتر ص ٨٣. وكلام ابن الصلاح جاء في كتابه " علوم الحديث " ص (١٠٣-١٠٤) وقد تعرض الخطيب البغدادي في " الكفاية " لذلك تحت باب : ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج برواياتهم ص١٢٠ —١٣٢ ، وقد فصّل رحمه الله في ذلك وبين مذاهب العلماء في ذلك بالتفصيل وبين كذلك أدلتهم بما لا مزيد عليه ، وكذلك في " الرفع والتكميل " ص١٤٤.

(٢) بين الخطيب في " الكفاية " ص١٢١ أن مذهب أحمد كذلك.

(٣) هو صدوق يخطيء ، وكان مرجئا ، أفرط ابن حبان فقال : متروك ، مات سنة ست ومائتين. انظر " التقريب "(٤١٦٠).

(٤) أبوه هو عبد العزيز بن أبي رواد ، صدوق عابد ربما وهم ،ورمي بالإرجاء ، مات سنة تسع وخمسين ومائة ، انظر " التقريب " (٤٠٩٦) .

(٥) المخاصم هو المنازع في الحق المجادل فيه فالمقصود أنه يجادل ويناقش في بدعته ،وهذا يدل على أنه عالم بما هو عليه ، وهذا الأمر هو الأمر الثاني الذي يرد به الإمام أحمد رواية المبتدع،انظر في معنى مخاصم " معجم لغة الفقهاء" ص١٩٦.

(٦) " سؤالات المروذي " (٢٠٨).

(٧) أظنه محمد بن خازم التميمي الضرير ، لأنه جاء عن أحمد في " العلل" رواية (٣٥٥٢) قوله " وأبو معاوية مرجيء " وبين المحقق أن أبا معاوية هذا هو ابن خازم التميمي . والله أعلم .

(٨) " الكامل " ترجمة (٩٠٥) وروى ذلك عن الإمام أحمد : أحمد بن أبي يحيى.

وقال ابن هانئ : "سألته يعني أبا عبد الله عمن قال : الإيمان قول[١] : يُصلى خلفه ؟قـال : إذا كان داعية إليه لا يصلى خلفه ، وإذا كان لا علم لديه ، ارجو أن لا يكون به بأس "[٢]

٢- كون المبتدع عالما بما هو عليه :

قال ابن هانئ : "قلت يعني لأبي عبد الله : أيُصلى خلف من قدم عليا على أبي بكر[٣] ؟ قـال : إذا كان جاهلا لا علم له بمن فضل ، أرجو أن لا يكون به بأس ، وإن كان يتخذه دينا فـلا يصلـي خلفه"[٤].

وسئل الإمام أحمد أيضا :" أيصلي خلف صاحب بدعة ؟ فقال : إذا كان داعية أو يخاصم فيها ، أو يدعو إليها ، لا يصلى خلفه ، ولا يكلم ، قلت : يبايع أو يشتري منه ؟ قال : يُجتنب أحب إلي[٥] ، فقلت فمن كان فيه شيء ، إلا أنه لا يخاصم فيه ؟ قال : هو أهون ، قلت : فيصلى خلف هذا ؟ قال : نعم ، قلت : أفليس هذا صاحب بدعة ؟ قال بلى ، ولكن هذا لعله لا يدرى يرجع ، وهذا يدعـو إليها "[٦] .

قلت : ومما تقدم نعرف أن من جاء في ترجمته تضعيف الأمام أحمد له بما يشـعر أن سـبب تضعيفه له بدعته فإن ذلك يحمل على كونه داعية أو مخاصما أو عالما بما هو عليه ، وإلا فلعل تضعيـف أحمد عندها يكون بسبب آخر مع بدعته — أي الرجل — وليس البدعة فحسب والله تعـالى أعلـم .

---

[١] هذا قول المرجئة، وانظر عن المرجئة ما تقدم ص ٣٦ حاشية *.

[٢] "مسائله "(٣٠١).

[٣] أي أبو بكر الصديق رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين.

[٤] "مسائله"(٣١١)

[٥] سبحان الله في مدى الولاء والبراء في الله عند الإمام أحمد ، وظهر ذلك أيضا في معاملته لبعض الرواة ممن تقرب للسلطان وأخذ بعض هداياه أو بقي على علاقة بمن ولي القضاء كما هو الحال في يحيى القطان ووكيع انظر ص٨٥.

[٦] السائل هو ابن هانئ في " مسائله " (٣٠٩).

المطلب الثاني :

حكم الإمام أحمد على القائلين بخلق القرآن:

ترك الإمام أحمد الرواية عن القائلين بخلق القرآن، ونهى عن الكلام معهم ومجالستهم والصـــلاة خلفهم ، بل أطلق الإمام أحمد عليهم الكفر.

قال ابن هانئ :" سمعت أبا عبد الله يقول :والقران علم من علم الله،ومن زعـــم أن القـــران مخلوق فقد كفر بالله تعالى"[١].

وقد ترك الإمام أحمد وهجر بعض أقرانه في العلم وأصحابه لأجابتهم بهذه الفتنة[٢].

وكذلك الواقفي* ، فهو عند الإمام أحمد لا يصلى خلفه ، وإذا كان يخاصم لا يُكلم ولا يُجالس .

قال ابن هانئ : "قلت — لأبي عبد الله -: أصلي خلف الواقفة ؟ قال : لا"[٣].

وسُئل الإمام أحمد عن الواقفي أيجالس ؟ قال : "إذا كان يخاصم لا يُكلم ولا يجالس"[٤].

---

(١) "مسائله " (١٨٥٨) وبنفس هذا المعنى عن الإمام أحمد من رواية ابن هانئ الروايات التالية : ١٨٥٦،١٨٦٠،١٨٦٢،١٨٦٣،١٨٦٤،١٨٦٥،١٨٨٢ تحت عنوان : باب السنة والرد على أهل الأهواء .

(٢) ترك الإمام أحمد الحديث عن ابن المديني بسبب قوله بخلق القرآن، ومما يدل على تركه الحديث عنه : قال عبد الله بن أحمد بعد أن روي عن أبيه عن علي حديثا : " لم يحدث أبي بعد المحنة — أي محنة القول بخلق القرآن — عنه بشيء ، وفي مسند طلق بن علي حدثنا أبي ،حدثنا على بن عبد الله قبل أن يمتحن" تهذيب التهذيب (٧/ترجمة ٥٧٥) وقال العقيلي : قرأت على عبد الله بن أحمد كتاب " العلل" عن أبيه فرأيت فيه حكايات كثيرة عن أبيه ، عن علي بن عبد الله ، ثم قد ضرب على اسمه وكتب فوقه : حدثنا رجل ، ثم ضرب على الحديث كله ، فسألت عبد الله فقال : كان أبي حدثنا عنه ، ثم أمسك عن اسمه ، وكان يقول : حدثنا رجل ، ثم ترك حديثه بعد ذلك" " الضعفاء " للعقيلي (١٢٣٧). قلت : انظر الدفاع عن ابن المديني وموقفه في محنة القول بخلق القرآن ما جاء في كتاب " الإمام على بن المديني ومنهجه في نقد الرجال " ص١٠٠-١١٨.

ومن ترك الإمام أحمد الحديث عنهم كذلك بسبب أجابتهم في المحنة ابن معين قال أبو زرعة الرازي : "كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار ، ولا عن يحيى بن معين ، ولا عن أحد ممن امتحن فأجاب". " تهذيب الكمال" (٣١/ ترجمة ٦٩٢٦). وانظر كتاب : " مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين " وكتب الجرح والتعديل " بقلم : عبد الفتاح أبو غدة ففيها بيان شاف لهذه المسألة.

* والواقفة هم الذين توقفوا يوم المحنة ، و لم يصرحوا بأن كلام الله غير مخلوق .

(٣) "مسائله" (٣٠٠).

(٤) "مسائل" ابن هانئ (١١٨١) .

المطلب الثالث:

رواية الإمام أحمد عن أهل الرأي وأصحاب الكتب :

الناظر في كلام الإمام أحمد في أهل الرأي ، يجد أنه كان يحمل عليهم ، وينهى عن حديثـهم ، ومن خلال استقرائي في أقوال الإمام أحمد وجدت أن حمله عليهم يرجع لأسباب عدة ، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- إن أهل الرأي يحتالون لنقض سنن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبو داود :" سمعت أحمد ذكر شيئا من أمر أصحاب الرأي ، فقال : يحتالون لنقض سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم" [١].

وقال أحمد بن الفرات[٢] :" سمعت أحمد بن حنبل يقول : من دل على صاحب رأي فقد أعان على هدم الإسلام"[٣].

٢- إن أهل الرأي يفتون بالرأي دون الحديث :

قال أبو الحسن الميموني :" سمعت أبا عبد الله ، وسئل عن أصحاب الرأي ، يكتب عنهم الحديث ؟ فقال أبو عبد الله قال عبد الرحمن : إذا وضع الرجل كتابا من هذه الكتب ، كتب الرأي ، أرى أن لا يكتب عنه الحديث ، ولا غيره ، قال أبو عبد الله : وما تصنع بالرأي ، وفي الحديث ما يغنيك عنه ، أهل الحديث أفضل من تكلم في العلم ، عليك بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما روى عن أصحابه أبي بكر وعمر فإنه سنة"[٤] .وقال ابن هانئ :"سألت أبا عبد الله عن كتاب مالك والشافعي أحب إليك ، أو كتب أبي حنيفة [٥]

---

[١] مسائل الإمام أحمد لأبي داود السجستاني مقدمة تصدير التعريف : محمد رشيد رضا مصورة دار المعرفة – بيروت . ص (٢٧٦) .

[٢] هو ابن خالد الضبي ، أبو مسعود الرازي ، نزيل أصبهان ، ثقة حافظ ، تكلم فيه بلا مستند ، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين . انظر " التقريب " (٨٨).

[٣] "بحر الدم" ص٤٤.

[٤] " تهذيب الكمال" (١٧/ترجمة ٣٩٦٩) .

[٥] هو النعمان بن ثابت الكوفي ، الإمام ، يقال أصله من فارس ، ويقال مولى بني تيم ، فقيه مشهور ، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح ، وله سبعون سنة . انظر "التقريب " (٧١٥٣).

وأبي يوسف [١]؟ فقال : الشافعي أعجب إليّ، هذا وإن كان وضع كتابا ، فهؤلاء يفتون بـــالحديث ، وهذا يفتي بالرأي ،فكم بين هذين ؟"[٢]

وقال ابن هانئ :"سمعت أبا عبد الله وسأله رجل من أردبيل عن رجل يقال له : عبد الرحمـــن وضع كتبا ؟ فقال أبو عبد الله : قولوا له : أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعل هـــذا ، أو أحد من التابعين ؟ فاغتاظ وشدد في أمره ونهى عنه ، وقال الهوا الناس عنه وعليكم بالحديث ".[٣]

٣- لأن أهل الرأي معاندون.

قال ابن هانئ :" وسمعته يقول – أي أبا عبد الله – تركنا أصحاب الرأي ، وكـــان عندهـــم حديث كثير ، فلم نكتب عنهم ، لأنهم معاندون ، لا يُفلح منهم أحد "[٤].

قلت : ومن هذا تبين لنا أن الإمام أحمد لا يبغض أهل الرأي إلا لاستغنائهم بالرأي عن الحديث ، ولمعاندتهم ، وهذا كاف عنده في رد حديثهم ، لأن ذلك خرمٌ في عدالتهم ،وكذلك أصحاب الكتب فهم أنفسهم أهل الرأي .

إذن : الإمام أحمد رأى أن أهل الرأي وأصحاب الكتب استغنوا برأيهم عن الحديث فتكلـــم فيهم ،ومما يؤكد ذلك قول:"وما تصنع بالرأي وفي الحديث ما يغنيك عنه "، وكذلك عندما قارن بـــين مالك و الشافعي مع أبي حنيفه و أبي يوسف فبين أحمد أن مالكا و الشافعي يفتون بالحديث وهذا يفـــتي بالرأي .

فلو لم يكن أهل الرأي عند أحمد بهذا الأمر ما تركهم ، ومما يؤكد ذلك تفريقه بين راو وآخـــر من أهل الرأي ، كما ورد عنه عندما سئل عن أبي حنيفة " يُروى عنه ؟ قال: لا، قيل فأبو يوســـف – صاحب أبي حنيفة – ؟ قال : كأنه أمثلهم ، ثم قال: كل من وضع الكتب فلا يعجبني ويجرد الحديث" [٥] ، ولذا قال أحمد- للميموني- في الشافعي :"مالك لا تنظر في كتب الشافعي[٦] ؟ فما من أحد وضع

---

[١] هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، أبو يوسف القاضي ، ولد سنة ١١٣هـ، ومات سنة ١٨٢هـ ، وهو صاحب أبي حنيفة ، ومما قال فيه أحمد " صدوق ، ولكن أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يروى عنهم شيء " " العلل " لعبد الله (٥٣٣٢) . وذكر أحمد أن أبا يوسف كان من أمثلهم في الحديث يقصد أمثل أصحاب أبي حنيفة ." مسائل " ابن هانئ (١٩٢٨) ، وقال مرة "كان يعقوب أبو يوسف منصفا في الحديث" تاريخ بغداد " (١٧٩/٢) ، وفي (٢٦٠/١٤) من" تاريخ بغداد " جاء فيه : وكان منصفا في الحديث " أي بالنون قلت : ومع أن أحمد كتب عنه ولكنه لم يرَ الرواية عنه ولم يحدث عنه . انظر " بحر الدم" (١١٨٥) وكذلك "تاريخ بغداد " (٢٥٩/١٤) والله أعلم وانظر ترجمة أبي يوسف في " الكامل " (٧/ترجمة٢٦٠٢) ، " الضعفاء " للعقيلي (٤٣٨/٤).

[٢] "مسائله " (١٩٠٩) .

[٣] "مسائله" (١٩١١) .

[٤] "مسائله" (١٩٣٠،٢٣٠٢) وانظر هذه الأقوال لأحمد وغيرها في "مسائل"ابن هانئ ص(١٦٤- ١٦٥) تحت باب الرأي والعلم .

[٥] روى ذلك عن أحمد ، ابن هانئ في "مسائله" برقم (٢٣٦٨-٢٣٦٩).

[٦] " الجرح والتعديل " (٧ / ترجمة ١١٣٠)رواية الميموني.

الكتب حتى ظهرت أتبع للسنة من الشافعي " ،ومن التراجم التي وثقها الإمام أحمد مع وصفهم بأنهم من أصحاب الرأي أو الكلام : ما جاء في ترجمة شعيب بن إسحاق[١] : قال عبد الله بن أحمد : سألته — يعني أباه— عن شعيب بن إسحاق قال: ما أرى به بأسا ، ولكنه جالس أصحاب الرأي ،كان يجالس أبا حنيفة[٢] " قلت وعن أحمد فيه أيضا قوله " ثقة ما أصح حديثه وأوثقه"[٣].

وكذلك ما جاء في ترجمة أسد بن عمرو[٤] : قال عبد الله بن أحمد :" سألت أبي عن أسد بن عمرو ، قال : كان صدوقا وأبو يوسف صدوق ، ولكن أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يروى عنهم شيئا"[٥] . وقال فيه أحمد مرة أخرى :"صالح الحديث ، وكان من أصحاب الرأي[٦]" .[٧]

ومما تقدم أقول : ما جاء عن الإمام أحمد من تضعيف لبعض الرواة ، مشعرا أنه ضعفهم فقط لقولهم بالرأي أو أنهم من أصحاب الرأي فقط[٨] ، فأقول : لعل ذلك منه ،رحمه الله لأن هؤلاء الرواة شغلهم الرأي عن ضبط الحديث وحفظه فلذا ضُعفوا ،وهذا الحمل لكلامه على ذلك بناء على ما تقدم من توثيقه لبعض الرواة مع أنهم من أصحاب الرأي ، ولما عرفناه من منهجه في ذلك والله أعلم.

---

(١) هو ابن عبد الرحمن الأموي مولاهم ، البصري ، ثم الدمشقي ، ثقة رمي بالإرجاء ، وسماعه من ابن أبي عروبة بأفخره ، مات سنة تسع وثمانين ومئة .انظر " التقريب " (٢٧٩٣).

(٢) " العلل " رواية (٣١٢٧).

(٣) رواية أبي طالب في " الجرح والتعديل " (٤/ترجمة ١٤٩٨) ، و " تهذيب الكمال " (١٢/ترجمة ٢٧٤٢) ونحوها عن أبي بكر الأثرم عن أحمد في " تهذيب الكمال" (١٢/ترجمة ٢٧٤٢) .

(٤) هو أبو المنذر البجلي الكوفي ، صاحب أبي حنيفة ، ولي قضاء بغداد وواسط توفي سنة ١٨٨ وقيل ١٩٠هـ . انظر ترجمته في " تاريخ بغداد " (١٧/٧) ترجمة ٣٤٨٤ " الكامل " (٢١٤) ، " الميزان " (٨١٤) ، " لسان الميزان" (٣٨٣/١) .

(٥) العلل رواية (٥٣٣٢) قلت : ولكن في " العقيلي " ترجمة (٧) جاء النص مختلفا عن ذلك فجاء فيه ،سألت أبي عن أسد بن عمرو صدوق ؟ قال : أصحاب أبي حنيفة ليس ينبغي أن يروى عنهم شيء" وبمعناه في " تاريخ بغداد " (١٧/٧) ، وفي " الكامل " ترجمة (٢١٤) سئل أحمد عنه فقال " صدوق ، وأبو يوسف صدوق ، ولكن أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي ... كما سبق" وفي " الجرح والتعديل " (٢/ترجمة ١٢٧٩) قال أحمد من رواية عبد الله عنه " كان صدوقا ، ولكن كان من أصحاب أبي حنيفة ، لا ينبغي أن يروى عنه شيء"

(٦) رواية محمد بن علي الجوزجاني عن أحمد في " تاريخ بغداد " (١٧/٧).

(٧) قلت : الجمع بين توثيق الإمام أحمد للرجل مع أنه من أصحاب أبي حنيفة ، وقوله فيهم : " أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يروى عنهم شيئا " قلت : لعل ذلك منه رحمه الله حتى يشعر السائل أن الحكم الإجمالي لأصحاب أبي حنيفة عدم الرواية عنهم لانشغالهم بالرأي عن الحديث والاعتناء به ، ولكن مع ذلك فلعل أحد أصحاب أبي حنيفة طلب الحديث واعتنى به وضبط ما حفظ ، فعندها يروى عنه الإمام أحمد ، مع إخباره أنه من أصحاب أبي حنيفة ، ويخبر مع ذلك أن أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يروى عنهم ، ليعلم السائل إن الإمام أحمد يعلم أن هذا الرجل من أصحاب أبي حنيفة وأن حكم أحمد على أصحاب أبي حنيفة ما زال كما هو ولكن هذا الراوي يستثنى من ذلك لحفظه وضبطه والله أعلم.

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك ترجمة: سلم بن أبي الذيال المصري ، كما جاء ذلك عن الإمام أحمد من رواية أبي داود في "سؤالاته" (٤٩٣) وترجمته في " الموسوعة" برقم(١٠٠٢).

(٨) و من ذلك : ترجمة عبد الله بن داود بن عامر الهمداني " سؤالات" أبي داود (٥٣٧) ، وانظر ترجمة محمد بن الحسن الشيباني في " الموسوعة" برقم (٢٣٠٦) , وكذلك ترجمة (٣١٨٣)" الموسوعة".

المبحث الخامس : رواية الإمام أحمد وكتابته عن بعض من تَكلم فيهم:

المطلب الأول : احتجاج الأمام أحمد برجل في المغازي أو الرقائق والزهد لا يلزم منه الاحتجاج به في السنن*:

يظهر لمن اطلع على أقوال الإمام أحمد ، أن الإمام أحمد يفرق بين من يحتج به في المغازي أو التفسير أو الزهد ، وبين من يحتج به في السنن ، فلا يلزم من احتجاج الإمام أحمد برجل في المغازي ونحوها الاحتجاج به في السنن ، ومما يدل على ذلك :

قول عباس بن محمد الدوري[١] : سمعت أحمد بن حنبل وذكر محمد بن إسحاق[٢] فقال : أما في المغازي وأشباهه فيكتب ، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا ، ومد يده وضم أصابعه"[٣]، وكذلك قال عبد الله بن أحمد عن أبيه وقد سأله رجل عن محمد بن إسحاق[٤]، فقال عبد الله " كان أبي يتتبع حديثه ويكتبه كثيرا بالعلو والنزول ، ويخرجه في المسند، وما رأيته أنفى[٥] حديثه قط ، قيل له : يُحتج به ؟ قال : لم يكن يُحتج به في السنن"[٦].

وسئل الإمام أحمد على باب أبي النضر هاشم بن القاسم [٧]: فقيل له : "يا أبا عبد الله : ما تقول في موسى بن عبيدة الربذي ، ومحمد بن إسحاق ؟ فقال : أما محمد بن إسحاق فهو رجل تكتب

---

* جاء في " الكفاية " للخطيب ص ١٣٣-١٣٤ " باب التشدد في أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال " وقال: "قد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم إلا عمن كان بريئا من التهمة بعيدا من الظنة ، وأما أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك فإنه يجوز كتبها عن سائر الشيوخ " قلت: ثم أتى بأقوال أئمة السلف في ذلك ومن ضمنهم الإمام أحمد بقوله " إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد ، وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال وما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد " وكذلك قوله " أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم".

[١] أبو الفضل البغدادي ، خوارزمي الأصل ، ثقة حافظ ، مات سنة إحدى وسبعين ومائتين ، وقد بلغ ثمان وثمانين سنة. انظر" التقريب" (٣١٨٩) وله ترجمة في "المنهج الأحمد" (١٦٢/١) ترجمة (١٠٦).

[٢] هو ابن يسار ، أبو بكر المطلبي مولاهم ، المدني ، نزيل العراق ، إمام المغازي ، صدوق يدلس ، ورمي بالتشيع والقدر ، مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها . انظر" التقريب" (٥٧٢٥).

[٣] " الجرح والتعديل " (٧/ترجمة ١٠٨٧) ".

[٤] أي سأل رجل عبد الله بن أحمد عن ابن إسحاق .

[٥] هكذا النص ومعناه نفى.

[٦] "تاريخ بغداد" (٢٣٠/١).

[٧] هو ابن مسلم الليثي مولاهم ، البغدادي ، مشهور بكنيته ، ولقبه قيصر ،ثقة ثبت ، مات سنة سبع ومائتين ،وله ثلاث وسبعون سنة . انظر" التقريب"(٧٢٥٦).

هذه الأحاديث ، كأنه يعني المغازي ونحوها ...... وأما إذا جاء الحلال أردنا قوما هكذا فضم عباس على أصابع يديه الأربع من كل يد و لم يضم الإبهام "[١].

وقال أحمد في ترجمة أبي معشر السندي :" يكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد ابن كعب القرظي[٢] في التفسير"[٣] ، مع أن أحمد حكم على أبي معشر أنه مضطرب الحديث لا يقيم الإسناد[٤] .

وقال أحمد في نافع بن عبد الرحمن[٥] " كان يؤخذ عنه بالقراءة ، وليس في الحديث بشيء[٦]".

وغير ذلك.[٧]

(١) " تهذيب الكمال" (٢٩/ترجمة ٦٢٨٠) رواية عباس بن محمد الدوري عن الإمام أحمد -بتصرف- .

(٢) هو ابن أسلم بن أسد ، أبو حمزة ، المدني ، وكان قد نزل الكوفة مدة ، ثقة عالم ، ولد سنة أربعين على الصحيح ، ووهم من قال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد قال البخاري : إن أباه كان ممن لم ينبت من سبي قريظه ، مات محمد سنة عشرين ومائة ، وقيل قبل ذلك انظر " التقريب " (٦٢٥٧).

(٣) " الكامل " ترجمة(١٩٨٤) .

(٤) جاء ذلك من رواية أبي بكر الأثرم في " تاريخ بغداد " (٤٣٠/١٣) قوله " عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد ولكن أكتب حديثه أعتبر به " وجاء عن أحمد فيه من رواية المروذي أنه تكلم فيه- أحمد - بشيء "سؤالاته" (١٢٦) . وقد قبل الإمام أحمد أبا معشر أيضا في المغازي فقد نقل أبو حاتم الرازي عن أحمد أنه كان يرضاه ويقول: كان بصيرا بالمغازي ". "الجرح والتعديل " (٨/ترجمة ٢٢٦٣)

(٥) هو ابن أبي نعيم القارىء ، المدني ، مولى بني ليث ، اصله من أصبهان ، وقد ينسب لجده ، صدوق ثبت في القراءة ، مات سنة تسع وستين ومئة. انظر " التقريب" (٧٠٧٧).

(٦) " الجرح والتعديل " (٨/ ترجمة٢٠٨٩) من رواية أبي طالب عنه.

(٧) من ذلك قول أحمد عندما سئل عن النضر بن إسماعيل -أبي المغيرة- قال : "قد كتبنا عنه ، ليس هو بقوي ، يعتبر بحديثه ، ولكن ما كان من رقائق ، وكان أكثر حديثا من ابن السماك" رواية المروذي في " سؤالاته " (٢١٤) ، وكذلك قول أحمد في رشدين " رشدين ليس به بأس في الأحاديث الرقاق " "سؤالات الميموني " (١٤٣) . وكذلك عندما سئل الإمام أحمد عن يحيى بن عبيد الله قال :"منكر الحديث : سألت يحيى بن سعيد يوما عنه قال : من يحدث عنه ؟ قيل لأبي : ابن المبارك ، روى عنه ، فقال : في الرقاق يعني الزهد " " العلل" (٤١٣٩) رواية عبد الله عن أبيه .

المطلب الثاني : رواية الإمام أحمد عن رجل قد تكون في المذاكرة ، لا على سبيل الاحتجاج به أو توثيقه :

١- رواية الإمام أحمد عن رجل في المذاكرة [١]:

لا يشترط في رواية الحديث في المذاكرة ما يشترط في روايته على وجه الاحتجاج ، بل يتساهل في المذاكرة ما لا يتساهل في الرواية على وجه الاحتجاج*، فلذا فقد يُروى عن الضعيف في المذاكرة ولا يروى عنه في الاحتجاج من العالم نفسه ، ومما يؤكد ذلك بالنسبة للإمام أحمد ما نقله عبد الله عنه بقوله: "وقد سمعت أبي ذكر حديثا عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول [٢] عن أبي حصين[٣] في المذاكرة على غير وجه الحديث ، فكتبته عنه ، وكان سيء الرأي فيه جدا "[٤] .

قلت : وجاء عن الإمام أحمد أنه ترك عبد الرحمن هذا[٥] ، وقال فيه مرة :" مزقنا أحاديثه"[٦].

وكذلك ما جاء عن حنبل بن إسحاق قال :"قلت لأبي عبد الله ، وقدمت من الكوفة : حدثنا يحيى الحماني عن أبي عبد الله بحديث إسحاق الأزرق ، حديث بيان : أبردوا بالصلاة [٧]فقلت لأبي عبد

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر في تعريف المذاكرة : " وهي أن يتذاكر أهل العلم فيما بينهم في مجالسهم ببعض الأحاديث ، فإنهم حينذاك لا يحرصون على الدقة في أداء الرواية ، لتيقنهم أنها لم يقصد بها السماع منهم ، ولذلك منع جماعة من الأئمة الحمل عنهم حال المذاكرة " ." الباعث الحثيث" ص١١٢.

* وقال الذهبي في " الموقظة "ص٦٤ " مسألة : إذا قال : حدثنا فلان مذاكرة دلّ على وهن ما ، إذ المذاكرة يُتسمح فيها"وجاء في " الجامع لأخلاق الرأوي " للخطيب مبحث " الكتابة عن المحدث في المذاكرة " ص٩٢،٩٣ بيّن فيه أن المذاكرة يتساهل فيها في رواية الحديث ودقته ، وأن ابن مهدي كان يُحرِّج على أصحابه أن يكتبوا عنه في المذاكرة شيئا ، لتساهلهم في رواية الحديث مذاكرة ، ونحوه عن عبد الله بن المبارك وغيرهم.

(٢) هو أبو زكريا الكوفي ، روى عن أبيه والأعمش انظر ترجمته في"ضعفاء العقيلي" برقم(٩٤٦) ، والكامل ((١١١٤) ، وتاريخ بغداد(١٠/٢٣٥) و"الميزان" (٢/٥٨٤)ترجمة(٤٩٤٩) ، وفي "المجروحين" لابن حبان (٢/٦١) ولكن قال في اسم جده "مقول" بالقاف ، وبقية من ترجم له أورده بالغين "مغول".

(٣) هو عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي ، الكوفي ، ثقة ثبت سني ، ربما دلس ، مات سنة سبع وعشرين ومائة ، ويقال بعدها ، انظر " التقريب" (٤٤٨٤) .

(٤) " العلل " رواية (٥٩٣١) وعنه في"الضعفاء" للعقيلي ترجمة (٩٤٦) .

(٥) روى ذلك ابن حبان في " المجروحين " (٢/٦١).

(٦) نقل ذلك عن الإمام أحمد أبو زرعة الرازي ، وأورد ذلك الخطيب في " تاريخه " (١٠/٢٣٧).

(٧) حديث بيان هو ما جاء عن إسحاق الأزرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم " أبردوا بالصلاة " جاء ذلك في " العلل " رواية (٤٠٧٧) وذكره ابن عدي في " الكامل " (٢٣٨/٧) ترجمة ٢١٣٨ ترجمة الحماني ثم قال بعده : " قال أي أحمد كذاب ما حدثه "، وساقه – أي الحديث – الخطيب في" التاريخ" عن البوشنجي محمد بن إبراهيم ،حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا أحمد بن حنبل ، قال البوشنجي: وحدثناه أحمد بن حنبل : حدثنا اسحاق الأزرق عن شريك عن بيان عن قيس بن أبي=

الله : إن ابن الحماني حدثنا عنك بهذا الحديث ؟ فقال أبو عبد الله : ما أعلم أني حدثته ، ولا أدري لعله على المذاكرة حفظه ، وأنكر أن يكون حدثه به"[1] .

قلت :بين الإمام أحمد نفيه تحديثه للحماني ، وأن الحماني لعله سمعه منه في المذاكرة ،وهذا يعني أن المذاكرة عند الإمام أحمد لا تعد تحديثا عنه ، ولا يَعُد الإمام أحمد ما كان عنه على سبيل المذاكرة بحكم روايته للحديث على وجه التحديث [2].

المطلب الثالث : كتابة الإمام أحمد عن رجل للاعتبار بحديثه [3] ومعرفته[4] دون الاحتجاج به :

=حازم عن المغيرة بن شعبه قال : كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الطهر بالهاجرة فقال لنا " أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم " ؛قلت : وقد ساق الخطيب البغدادي أن أحمد أنكر تحديث الحماني بذلك انظر " تاريخ بغداد" (١٤/١٧٠-١٧١) .

قلت : يظهر أن البوشنجي تابع الحماني في روايته عن أحمد لهذا الحديث ، فأقول : ومع هذا فإن ذلك لا يعني تحديث أحمد للحماني في روايته ، وهذا قد يفهم من أن الإمام أحمد ما كان يريد أن يحدث الحماني بشيء لأنه متروك عنده كما جاء في" تاريخ بغداد" (٣١/١٠) " تركناه بقول عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي لأنه إمام " إذن : نفي أحمد تحديثه للحماني إما لما ذكره أحمد أن ذلك منه لعله في المذاكرة ، أو أن الحماني سمعه من أحمد على غير وجه المذاكرة ولكن أحمد لا يدري أن الحماني سمعه منه ، وعلى كلا الإحتمالين فهذا المثال دال على العنوان .

[1] جاء ذلك عن الإمام أحمد في " تاريخ بغداد " (١٤/١٧١).

[2] وقد يخرج الإمام أحمد عمن لا يرضاه على غير وجه الحديث ،ومن ذلك ما قاله عبد الله : "سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان ، قال : لم أخرج عنه في المسند شيئا ، وقد أخرجت عنه عن غير وجه الحديث ، منذ حدث بحديث المواقيت حديث سفيان عن علقمة بن مرثد تركته " "العلل " (٥٣٢٦) قلت : وجاء عن أحمد – رحمه الله – أنه تركه كما ذكر ذلك أبو حاتم الرازي في " الجرح والتعديل" (٥/ترجمة ١٧٦٧) ،والبخاري في " تاريخه الكبير" (٦/ترجمة ١٥٨٧) وابن حبان في " المجروحين " (٦١/٢) . وهذا يؤكد أن إخراج أحمد على غير وجه الحديث لا يعني بذلك احتجاجه وتوثيقه لهذا الراوي . وقد قال ابن حجر في عبد العزيز هذا "متروك ، وكذبه ابن معين وغيره " انظر " التقريب " (٤٠٨٣)،قلت : و لم ينفرد الإمام أحمد بهذا الأمر – أي تفريقه في سماع الراوي منه على سبيل المذاكرة أو الاحتجاج – فجاء ذلك أيضا عن القطان ، قال المروذي : قلت يعني لأبي عبد الله " يحيى القطان أيش كان يقول في شريك ؟ قال : كان لا يرضاه ، وما ذكر عنه إلا شيئا على المذاكرة ، حديثين " " سؤالات المروذي " (٢١٤) .فهذا القطان حدث على المذاكرة عمن لم يرضه لجواز ذلك في المذاكرة دون الاحتجاج ،والله أعلم .

[3] جاء في معنى ذلك قول د.تقي الدين الندوي "يعتبر بحديثه وينظر فيه للاعتبار ،أي تقاس روايته برواية غيره ،فإن وجد له ثقة يشاركه في روايته بإسناده عن شيخه أو من فوقه ، أو وجد له متن بلفظ متنه أو بمعناه يروى من حديث صحابي آخر ، فإنه يقبل ويقال لذلك الثقة المشارك : متابع ، ولذلك المتن : شاهد ، وتتبع الطرق لمعرفة ذلك اعتبار ، فالاعتبار هو : تتبع الطريق في الجوامع والمسانيد للعلم بالمتابع المعتبر الذي لم يتهم بالكذب ، أو الشاهد لما برويه الرأوي الذي يظن أنه تفرد بمرويه ،ويقال للرأوي إذا لم يوجد له متابع أو شاهد : فرد ، وإذا وجد له متابع قيل له : متابع بفتح الباء ". " علم رجال الحديث " ص ١٣٤.

[4] قال في " شفاء العليل " : قولهم "فلان يكتب حديثه للمعرفة " هذا يدل على الجرح الشديد، ومعناه أن حديثه يكتب ويبين أمره للناس ، ويحذر منه ، ويعرف حتى لا يقلبه الكذابون ويذكروه عن الثقات ...... وقد قال أحمد لما وجد معه كتاب زهير عن الجعفي وسأله محمد بن رافع : يا أبا عبد الله تنهوننا عن جابر وتكتبونه ؟ قال : لنعرفه " " تهذيب التهذيب" (٥٠/٢) ، وفي ترجمة عبيد الله بن الوليد الوصافي قال أحمد : " ليس بمحكم الحديث ، وإنما أكتب حديثه لأعرفه" ص (٢٤٨).

كتابة الإمام أحمد عن بعض الرواة للإعتبار أو المعرفة لا يعني ذلك توثيق أحمد لهم ، أو قبول حديثهم مطلقا ، ويظهر هذا الأمر في تراجم متعددة ، من ذلك :

قال الإمام أحمد : " عبيد الله[١] الوصافي ليس بمحكم الحديث ، يكتب حديثه للمعرفة "[٢] فبرغم أنه ليس بمحكم الحديث ، وهذا يدل على ضعفه ومع ذلك يكتب حديثه للمعرفة .

وقال أحمد كذلك " عمرو بن شعيب[٣] له أشياء مناكير ، إنما نكتب حديثه نعتبره ، فأما أن يكون حجة فلا "[٤] ، وقال الإمام أحمد أيضا " ما حديث ابن لهيعة[٥] بحجة ، وإني لأكتب كثيرا مما أكتب أعتبر به ، وهو يقوى بعضه بعضا "[٦].

وفي ترجمة نجيح بن عبد الرحمن السندي – أبي معشر[٧] – قال الأثرم :" قلت لأبي عبد الله : أبو معشر المدني يكتب حديثه ؟ فقال : عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد ، ولكن أكتب حديثه أعتبر به "[٧].

وسئل أحمد عن النضر بن إسماعيل[٨] فقال :" قد كتبنا عنه ، ليس هو بقوي ، يعتبر بحديثه ،ولكن ما كان من رقائق ، وكان أكثر حديثا من ابن السماك[٩]" [١٠].

---

[١] هو أبو إسماعيل الكوفي ، العجلي ، ضعيف . انظر" التقريب " (٤٣٥٠)

[٢] " الجرح والتعديل" (٥/ترجمة ١٥٩٠) رواية أبي طالب عنه .

[٣] هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، مات سنة ثماني عشرة ومائة . انظر" التقريب " (٥٠٥٠) .

[٤] " ضعفاء " العقيلي ترجمة (١٢٨٠) رواية الميموني عنه .

[٥] هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي ، أبو عبد الرحمن المصري ، القاضي ، صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما ،مات سنة أربع وسبعين ومائة ، وقد ناف على الثمانين. انظر " التقريب " (٣٥٦٣). وانظر تفصيل القول فيه لأحمد ص١١٥.

[٦] "تهذيب الكمال" (١٥/ترجمة ٣٥١٣) رواية حنبل بن إسحاق عنه.

[٧] هو المدني ،مولى بني هاشم ،مشهور بكنيته ، ضعيف أسنَّ واختلط ، مات سنة سبعين ومائة ، ويقال كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال. انظر " التقريب" (٧١٠٠).

[٧] "تاريخ بغداد " (١٣/٤٣٠).

[٨] هو بن حازم البجلي ، أبو المغيرة الكوفي القاص ، ليس بالقوي ، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة . انظر "التقريب " (٧١٣٠).

[٩] هو محمد بن صبيح السماك ، الواعظ ، وقد جعله الإمام أحمد أثبت من النضر ، قال ابن هانئ:" سألته –يعني أبا عبد الله– عن النضر بن إسماعيل ، مؤذن مسجد الكوفة ؟ فقال : ضعيف الحديث ،وقال : هو مثل محمد بن السماك ، إلا أن محمد بن السماك كان أثبت منه" ." مسائله " (٢٣٢٤).

[١٠] رواه عن الإمام أحمد المروذي في "سؤالاته " (٢١٤).

المطلب الرابع : الإمام أحمد وكتابته عن بعض الضعفاء

جاء عن الإمام أحمد بعض النصوص التي يُفهم منها أنه قد يُحتاج للكتابة عن بعض الضعفاء ، فقد قال ابن هانئ : "قيل لأحمد – فالضعفاء – ؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت ، كأنه لم ير بالكتاب عنهم بأسا"[1] .

قلت : وهذا النص يفهم منه ما قدمنا ، ولكنه أيضا يفيد أن الإمام أحمد لا يرى الكتابة عن الضعفاء مطلقا ، بل قد يحتاج لذلك في وقت دون وقت ، وكذلك هذا لا يستلزم أن ننسب للإمام أحمد أنه يحدث عن الضعفاء ، لأن الكتابة عن الضعفاء شيء ، والتحديث عنهم شيء آخر[2] .

و لم ينفرد الإمام أحمد بتجويز الكتابة عن الضعفاء ، وإنما كان هذا منهج المحدثين النقاد ، ومع ذلك فهذا لا يستلزم أنهم يرون جواز التحديث عنهم بما كتب عنهم [3].

المبحث السادس : في بيان منهج الإمام أحمد في تقديمه راويا على آخر :

المطلب الأول : قول الإمام أحمد :" فلان أحب إلي من فلان " لا تعني أن الأحب للإمام أحمد هو الأوثق دائما :

لعله يتبادر لذهن القاريء لقول الإمام أحمد " فلان أحب إلى من فلان " أن الأمام أحمد يعد هذا المقدم في المحبة مقدما أيضا في التثبت والضبط ، ولكن هذا الأمر غير لازم كما تبين لي من خلال اطلاعي على أقوال الإمام أحمد الأخرى فيمن قال فيهم هذا القول ، ومما يدل على ذلك :

---

(١) "مسائله " (١٩٢٦) ونحوه عن المروذي في "سؤالاته " برقم (٢٨١).

(٢) أشار لهذا الأمر أيضا صاحب " شفاء العليل" بقوله :" هناك فرقا بين الكتابة والرواية " ص٤٨٨ قلت : ومما يؤكد تفرقة الإمام أحمد بين الكتابة عن الضعفاء وتحديثه عنهم أن الإمام أحمد يكاد لا يحدث إلا عن الثقات كما نص على ذلك كثير من العلماء وانظر ذلك ص٩٥-٩٦.

(٣) قال ابن رجب الحنبلي في بيانه لمنهج المحدثين النقاد في كتابة الأحاديث المكذوبة ونحوها : "وللإئمة في ذلك غرض ظاهر ، وهو أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه ؟ والمنفرد به عدل أو مجروح ؟ وخرّج العقيلي من طريق أبي غسان قال : جاءني علي بن المديني فكتب عني عن عبد السلام بن حرب أحاديث إسحاق بن أبي فروة ، فقلت : أي شيء تصنع بها ؟ قال : أعرفها لا تقلب . قلت –ابن رجب – : فرق بين كتابة حديث الضعيف وبين روايته ، فإن الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفتها و لم يرووها " شرح علل الترمذي " ص٣٨٣ بتصرف ، وجاء عن ابن معين نحو هذا ، فقد سأله الإمام أحمد عن سبب كتابته لصحيفة وهو يعلم أنها موضوعة فقال ابن معين " رحمك الله يا أبا عبد الله ، أكتُبُ هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها ، وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجيء إنسان بعده فيجعل أبان ثابتا ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس فأقول له كذبت ، إنما هو عن معمر ، عن أبان لا عن ثابت " انظر " تهذيب الكمال " (٥٥٧/٣١) ترجمة (٦٩٢٦) . وانظر كذلك ما ذكرته في مصطلح : كتبت عنه ص٨٩. وكذلك رواية أحمد عن بعض الضعفاء قد تكون في المذاكرة أو الاعتبار لا الاحتجاج ص٥٤، وكذلك " مذهب أحمد في الحديث الضعيف ومتى يعمل به ؟" الأجوبة الفاضلة " ص ٤٦ للكنوي .

سئل الأمام أحمد عن عبد العزيز بن أبي حازم [١]؟ فقال : " أرجو أنه لا بأس به ، فقيل لأحمد : هو أحب إليك أو الدراوردي [٢] ؟ فقال : لا ، بل هو أحب إلي [٣] ، ولكن الدراوردي أعرف منه ،ثم قال أحمد : يقال له بلية أخرى أيضا - يعني ابن أبي حازم - لم يكن بكثير الحديث ، فلما مات سليمان بن بلال [٤] أوصى إليه فدفعت كتبه إليه فأخرج أحاديث كثيرة للناس "[٥].

وكذلك ما جاء عن الإمام أحمد قوله :" عبد الكريم الجزري ، وخصيف وسالم الأفطس ، وعلي بن بذيمة ، من أهل حران أربعتهم ، ثم قال: وإن كنا نحب خصيفا [٦] ، فإن سالم [٧] أثبت حديثا ، وكان سالم يقول بالإرجاء "[٨].

قلت : ولعل محبة الإمام أحمد لخصيف لعدم قوله بالإرجاء ،كما اشتهر ذلك عن سالم [٩].

وأحيانا الأحب للإمام أحمد من ابتعد عن السلطان ومن ذلك قول الإمام أحمد عندما سئل " وكيع أحب إليك أو يحيى بن سعيد ؟ فقال : وكيع أحب إلي ، فقلت له [١٠] كيف فضلت وكيعا على يحيى بن سعيد ، ويحيى بن سعيد ومكانه من العلم والحفظ والإتقان ما قد علمت ؟فقال : وكيع كان

---

(١) و أبو حازم هو سلمة بن دينار المدني ،صدوق فقيه ، مات سنة أربع وثمانين ومائة ، وقيل قبل ذلك . انظر " التقريب " (٤٠٨٨).

(٢) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد ، أبو محمد الجهني مولاهم المدني ، صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطيء ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة . انظر" التقريب " (٤١١٩)، قلت : قال فيه أحمد "كان معروفا بالطلب ، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس وهم ، كان يقرأ من كتبهم فيخطيء ، وربما قلب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر " " الجرح والتعديل " (٥/ترجمة ١٨٣٣).

(٣)قلت : برغم النظر في ترجمة الدراوردي وابن أبي حازم فلم أعثر على سبب تقديم أحمد ابن أبي حازم على الدراوردي في محبته ، و لم أر أحدا قدم ابن أبي حازم على الدراوردي في شيء إلا في الفقه ، فقد جاء عن أبي زرعة وأبي حاتم أن: " ابن أبي حازم أفقه من الدراوردي ، والدراوردي أوسع حديثا منه ". " الجرح والتعديل " (٥/ترجمة١٧٨٧) . ومع ذلك فهذا المثال دال على المطلوب والله أعلم .

(٤) هو التيمي مولاهم ، أبو محمد ، وأبو أيوب المدني ، ثقة ، مات سنة سبع وسبعين ومائة . انظر " التقريب " (٢٥٣٩).

(٥) من رواية أبي داود عن الإمام أحمد في " سؤالاته " (١٩٧).

(٦) هو ابن عبد الرحمن الجزري ، أبو عون ، صدوق سيء الحفظ ، خلط بأخره ، ورمي بالإرجاء ، مات سنة سبع وثلاثين ومائة ، وقيل غير ذلك . انظر" التقريب " (١٧١٨) .

(٧) هو ابن عجلان الأفطس ، الأموي مولاهم ، أبو محمد الحراني ، ثقة رُمي بالإرجاء ، قُتل صبرا سنة اثنين وثلاثين ومائة . انظر " التقريب " (٢١٨٣).

(٨) " الكامل " ترجمة " (٦١٩).

(٩) نسب الذهبي لأحمد في " ميزانه " (٢٥١١) أن أحمد قال في خصيف :" تكلم في الإرجاء " ،قلت : لكن لم أر أحدا من العلماء نسب هذا القول لأحمد البتة ، ومن خلال النظر في ترجمة خصيف، لم أر أحدا من العلماء نسبه للإرجاء إلا ما جاء عن جرير قوله فيه: " كان خصيفا متمكنا في الإرجاء يتكلم فيه " " تهذيب الكمال " (٨/٢٦١ حاشية) . أما سالم فارجاؤه مسلم ، ونسبه إلى الارجاء أبو حاتم في " الجرح والتعديل " (٤/ترجمة٨٠٦) ، الجوزجاني في " أحوال الرجال " ترجمة (٣٢٧) وعدّه " مخاصما داعية في الإرجاء " وابن حبان في " المجروحين "(١/٣٤٢).

(١٠) القائل هو السائل للإمام أحمد وهو محمد بن عامر المصيصي.

صديقا لحفص بن غياث ، فلما ولي القضاء حفص بن غياث هجره وكيع و لم يكلمه بعد ذلـــك ، وأن يحيى بن سعيد كان صديقا لمعاذ بن معاذ[1] فلما تولى القضاء معاذ بن معاذ لم يهجره يحيى بن سعيد"[2].

وأحيانا يكون الأحب لأحمد لأنه صاحب غزو ، فقد سئل الإمام أحمد " مبارك[3] أحب إليـك أم الربيع[4] ؟ قال : ربيع ، وأما عفان[5] وهؤلاء فيقدمون مباركا عليه ، ولكن الربيع صاحب غـــزو وفضل "[6].

وأحيانا الأحب للإمام أحمد هو الأقل خطأ ، وأكثر ضبطـا ومـن ذلـك : سـئل الإمـام أحمد:"إسرائيل[7] أحب إليك أو شريك[8] ؟ قال : إسرائيل إذا حدث من كتابه لا يغادر ، ويحفظ مـن كتابه ، إلا لا ركن* إلى حديثه ،شريك في حديثه اختلاف ، يروى عن مغيرة أحاديث عبيـــدة "[9] ، وسئل الإمام أحمد :" أيهما أحب إليك إسرائيل أو أبو بكر بن عياش ؟ فقال : إسرائيل ، قلــت : لم ؟ قال : لأن أبا بكر كثير الخطأ جدا ، قلت : كان في كتبه خطأ ؟ قال : لا ، كان إذا حدث من حفظـه "[10].

وســـئل الإمــــام أحمــــد أيضـــا :" مـــن أحـــب إليـــك ، يونـــس[11]

---

[1] هو ابن نصر بن حسان العنبري ، أبو المثنى البصري القاضي ، ثقة متقن ، مات سنة ست وتسعين ومئة . انظر "التقريب " (٦٧٤٠).

[2] "تهذيب الكمال " (٣٠/ترجمة ٦٦٩٥) وجاء بنفس هذا السؤال ، ولكن بين وكيع وابن مهدي ، وقدم أحمد بحسب ما يشعر من تعليله وكيعا على ابن مهدي لنفس السبب ،وقد ذكر هذا السؤال البغدادي في "تاريخه " (٤٧٧/١٣)، ولا يفهم من تقديم أحمد لوكيع على يحيى بن سعيد القطان وابن مهدي أن هذا فيه طعن فيهما ، لأنه جاء عن الإمام أحمد فيهما ما يدل على علو مكانتهما ورفعة شأنهما عند الإمام أحمد قبل غيره رحمهم الله جميعا انظر ص١٧.

[3] هو ابن فضالة أبو فضالة البصري ،صدوق يدلس ويسوي ، مات سنة ست وستين ومائة على الصحيح . انظر "التقريب " (٦٤٦٤).

[4] هوا بن صبيح السعدي البصري ، صدوق سيء الحفظ ، وكان عابدا مجاهدا ، قال الرامهرمزي هو أول من صنف الكتب بالبصرة ، مات سنة ستين ومائة. انظر "التقريب " (١٨٩٥) .

[5] هو ابن مسلم بن عبد الله الباهلي ، أبو عثمان الصفار ، البصري ، ثقة ثبت ، قال ابن المديني : كان إذا شك في حرف من الحديث تركه ، وربما وهم ، وقال ابن معين : أنكرناه في صفر ،سنة تسع عشرة ومائتين ، ومات بعدها بيسير ، انظر "التقريب " (٤٦٢٥) .

[6] "تاريخ بغداد" (٢١٤/١٣) والسائل هو أبو جعفر ، وراوي الرواية هو الفضل بن زياد .

[7] هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني ،أبو يوسف الكوفي، ثقة ، تكلم فيه بلا حجة ، مات سنة ستين ومائة وقيل بعدها . انظر "التقريب" (٤٠١)

[8] هو ابن عبد الله النخعي ، الكوفي ، القاضي بواسط ، ثم الكوفة ، أبو عبد الله ، صدوق يخطيء كثيرا ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة . انظر "التقريب" (٢٧٨٧).

* هكذا النص ، ولعل الصواب يركن.

[9] رواه عن الإمام أحمد أبو داود ، ونقلت من السؤال الشاهد فقط"سؤالاته " (٤٠٥/هــ)ص(٣١١).

[10] "تاريخ بغداد" (٣٧٩/١٤) والسائل هو مهنى بن يحيى الشامي.

[11] هو ابن أبي إسحاق السبيعي ، أبو إسرائيل الكوفي ، صدوق يهم قليلا ، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة على الصحيح . انظر" التقريب" (٧٨٩٩) ؟

أو إسرائيل في أبي إسحاق[١] ؟ قال : إسرائيل ، لأنه صاحب كتاب"[٢].

المطلب الثاني : تقديم الإمام أحمد لراو على آخر مع كون المؤخر أضبط:

لا يشترط في تقديم أحمد لراوي على آخر أن الراوي المقدم هو الأثبت أو الأوثق ، بل لعل ذلك التقديم يرجع لاعتبارات متعددة ومن ذلك :

١-مكانته في الإسلام:

ومن ذلك أن الإمام أحمد سئل عن عيسى بن يونس[٣] وأبي إسحاق الفزاري[٤] ، ومروان بن معاوية[٥] أيهم أثبت ؟ قال : "ما فيهم إلا ثبت ، قيل له : فمن تقدم ؟ قال : ما فيهم إلا ثقة ثبت ، إلا أن أبا إسحاق ومكانه من الإسلام "[٦].

٢- في الورع والصلاح في دينه : ومن ذلك أن الإمام أحمد سئل[٧] " من أعلم مالك أو ابن أبي ذئب[٨] ؟ قال : ابن أبي ذئب في هذا أكثر من مالك ، وابن أبي ذئب أصلح في بدنه وأورع

---

[١] هو عمرو بن عبد الله بن عبيد ، ويقال علي ، ويقال ابن أبي شعيرة ، الهمْداني ، أبو إسحاق السبيعي ، ثقة مكثر عابد ، اختلط بأخرة ، مات سنة تسع وعشرين ومائة ، وقيل قبل ذلك. انظر" التقريب"(٥٠٦٥).

[٢] " الجرح والتعديل " (٢/ترجمة ١٢٥٨) والسائل هو أبو طالب ، وأخذت من السؤال الشاهد ونصه كاملا "سئل أحمد عن شريك وإسرائيل ، قال : إسرائيل كان يؤدي ما سمع ، كان أثبت من شريك ، قلت من أحب إليك يونس أو إسرائيل....."

ومن الأمثلة على أن الأحب لأحمد ليس الأوثق : ما جاء في ترجمة أسامة بن زيد بن أسلم العدوي وترجمة أخيه عبد الله ، فقد سأل أبو حاتم الرازي أحمد عن ولد زيد بن أسلم أيهم أحب إليك ؟ قال : أسامة ،قلت : ثم من ؟ قال : عبد الله"." الجرح والتعديل " (٥/ترجمة ٢٧٥) قلت : مع أن أحمد ضعّف أسامة ووثق عبد الله ولكن أسامة أحب إليه من عبد الله ، لأن المحبة هنا ليس بمعنى التوثيق ، ولكن عندما سئل أحمد من أبي داود : عبد الله بن زيد أحب إليك أو أسامة بن زيد ؟ قال : ليس فيهم أثبت من عبد الله " سؤالاته " (٢٠٧) قلت: وهذا بيّن في أن الكلام لما كان عن الأحب لأنه الأثبت كان عبد الله . انظر ترجمة عبد الله في" الموسوعة" برقم (١٣٥٤) وأسامة (١١٦).

[٣] هو ابن أبي إسحاق السبيعي ، أخو إسرائيل ، كوفي نزل الشام مرابطا ، ثقة مأمون ، مات سنة سبع وثمانين ومائة ، وقيل سنة إحدى وتسعين . انظر "التقريب" (٥٣٤١) .

[٤] هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصين بن حذيفة الفزاري الإمام، ثقة حافظ له تصانيف ، مات سنة خمس وثمانين ومائة ،وقيل بعدها. انظر "التقريب"(٢٣٠) .

[٥] هو ابن الحارث بن أسماء الفزاري ، أبو عبد الله الكوفي ، نزيل مكة ودمشق ،ثقة حافظ ، وكان يدلس أسماء الشيوخ ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة . انظر " التقريب" (٦٥٧٥).

[٦] من رواية المروذي عن الإمام أحمد في "سؤالاته " (٣٦).

[٧] السائل هو شامي ، وراوي هذا عن الإمام أحمد الفضل بن زياد وهذه الرواية جاءت في "المعرفة والتاريخ" (٦٨٦/١).

[٨] هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري ، أبو الحارث المدني ،ثقة فقيه فاضل ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة وقيل سنة تسع .انظر" التقريب"(٦٠٨٢).

ورعا وأقوم بالحق من مالك عند السلاطين ، وقد دخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر فلم يهوله أن قال له الحق ، قال: الظلم فاش ببابك ، وأبو جعفر أبو جعفر"[١] .

قلت : مع أن الإمام أحمد قدم مالكا في تنقية الرجال ، قال أبو داود[٢] : "سمعت أحمد قال :كان ابن أبي ذئب ثقة صدوقا ، أفضل من مالك بن أنس ، إلا أن مالكا أشد تنقية للرجال منه ، ابن أبي ذئب لا يبالي عمن يحدث سمعت أحمد قال : مالك ما أصح حديثه عن كل "[٣].

٣-وكذلك يكون تقديم الإمام أحمد للرجل على الآخر لأنه أثبت وأوثق ، وهذا هو الأغلب في سبب تقديم أحمد لراو على آخر.

ومن ذلك أن الإمام أحمد سئل عن فراس بن يحيى[٤] وإسماعيل بن سالم[٥] ، فقال : " فراس أقدم موتا من إسماعيل ، وإسماعيل أوثق منه — يعني في الحديث — فراس فيه شيء من ضعف ،وإسماعيل بن سالم أحسن استقامة منه في الحديث ، وأقدم سماعا ، إسماعيل سمع من سعيد بن جبير[٦] ، وفراس أقدم موتا"[٧]، وسئل أحمد " أبو نعيم أثبت أم وكيع ؟ قال : أبو نعيم أقل خطأ ..."[٨].

وقيل لأحمد :" إذا اختلف منصور[٩] والأعمش[١٠] عن إبراهيم[١١] ،فبقول من تأخذ ؟ قال : بقول منصور ، فإنه أقل سقطا"[١٢] .

---

[١] هو أبو جعفر المنصور الخليفة العباسي.

[٢] جاءت هذه الرواية في "سؤالات أبي داود " برقم (١٩٢) واخترت من هذا السؤال الشاهد على ما أردت.

[٣] قلت : ونحو هذا عند العلماء – أي تقديم رجل على آخر في الفضل وليس الحديث وضبطه — ومن ذلك ما جاء في "الجرح والتعديل" بقوله : "وسئل أبو زرعة عن قبيصة وأبي نعيم ، فقال : كان قبيصه أفضل الرجلين ، وأبو نعيم أتقن الرجلين " . (٧/ترجمة ٧٢٢).

[٤] هو الهمْداني ، الخارفي ، أبو يحيى الكوفي ، الـمُكْتب ، صدوق ربما وهم ، مات سنة تسع وعشرين ومائة .انظر"التقريب" (٥٣٨١).

[٥] هو الأسدي ، أبو يحيى الكوفي ، نزيل بغداد ، ثقة ثبت . انظر "التقريب"(٤٤٧).

[٦] هو الأسدي مولاهم ،الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة ، قُتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين ، و لم يكمل الخمسين . انظر"التقريب"(٢٢٧٨).

[٧] رواية عبد الله عن أبيه في "العلل"(٥٥١).

[٨] من رواية صالح عن أبيه في "الجرح والتعديل "(٧/ترجمة ٣٥٣) ضمن سؤال طويل.

[٩] هو ابن المعتمر بن عبد الله السلمي ، أبو عتاب ، الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلس ، من طبقة الأعمش ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة . انظر "التقريب"(٦٩٠٨).

[١٠] هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي ، أبو محمد الكوفي ، ثقة حافظ عارف بالقراءات ،ورع لكنه يُدلس ، مات سنة سبع وأربعين ومائة ، أو ثمان ، وكان مولده أول سنة إحدى وستين .انظر "التقريب" (٢٦١٥).

[١١] هو بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ، أبو عمران الكوفي ، الفقيه ، ثقة إلا أنه يرسل كثيرا ، مات سنة ست وتسعين ومائة ، وهو بن خمسين أو نحوها .انظر"التقريب".(٢٧٠).

[١٢] "المعرفة والتاريخ " (١٣/٣) من رواية الفضل عن الإمام أحمد .

وقال أبو زرعة الدمشقي[١] :" ورأيت أحمد بن حنبل لهشام[٢] أكثر تقديمـــا في قتـــادة[٣] ، لضبطه وقلة الاختلاف عنه[٤]"[٥].

ومما سبق أقول :

إذا قدم الإمام أحمد راويا على آخر فيحمل هذا التقديم على أن المقدم أوثق من الآخــر ، إلا أن يأتي ما يدل على غير ذلك والله أعلم.

المطلب الثالث : تقديم الإمام أحمد راويا على آخر في شيخ لهما :

تتعدد الأسباب التي من أجلها يقدم الإمام أحمد راويا على آخر في شيخ لهما ، ومن الأمور التي يراعيها الإمام أحمد في ذلك :

١ – قلة المناكير في حديثه :

قال عبد الله :" سألت أبي : أيما أحب إليك في خصيف ،عتاب بن بشير[٦]، أو مـــروان بـــن شجاع[٧] ؟ فقال: عتاب بن بشير أحاديثه أحاديث مناكير ، مروان حدث عنه الناس ،وقد حدثنـــا أبي عنه ، وعن وكيع عنه "[٨].

وقلة المناكير في حديثه تعني أنه هو الأثبت ، ولذا فيصح مثالا على هذا الأمر ما سيأتي في الأمر الثاني من مثال في أيهما يقدم من أصحاب شعبة؟!

---

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري ، الحافظ ، شيخ الشام ، قال فيه أبو حاتم : صدوق ، مات سنة إحدى وثمانين ومائتين . انظر ترجمته في "تذكرة الحفاظ" (٦٢٤/٢) ، "شذرات الذهب"(١٧٧/٢) ، "طبقات الحفاظ" للسيوطي ترجمة(٦٠٥) ، "الجرح والتعديل" (٥/ترجمة ١٢٥٩).

(٢) هو ابن أبي عبد الله ، سنبر ، وزن جعفر ، أبو بكر البصري الدستوائي ، ثقة ثبت ، وقد رمي بالقدر ، مات سنة أربع وخمسين ومائة وله ثمان وسبعون سنة .انظر "التقريب" (٧٢٩٩).

(٣) هو ابن دعامة بن قتادة السدوسي ، أبو الخطاب البصري ، ثقة ثبت ، يقال ولد أكمه ، مات سنة بضع عشرة ومائة . انظر "التقريب" (٥٥١٨).

(٤) "تاريخ أبي زرعة "(٤٥٢/١) رواية (١١٣٧).

(٥) ومن أمثلة ذلك أيضا :

قال أحمد :" عاصم أقل اختلافا عندي من عبد الملك بن عمير ، عبد الملك أكثر اختلافا وقدم عاصما على عبد الملك " رواية عبد الله عنه في "العلل" (٤١٣٦).

(٦) هو الجزري ، أبو الحسن أو أبو سهل ، مولى بني أمية ، صدوق يخطيء ، مات سنة تسعين ومائة أو قبلها . انظر" التقريب" (٤٤١٩).

(٧) هو الجزري ، أبو عمرو وأبو عبد الله ، الأموي مولاهم ، نزل بغداد ،صدوق له أوهام ، مات سنة أربع وثمانين ومائة . انظر "التقريب" (٦٥٧١).

(٨) "العلل" رواية (٣٣١) وقال محقق"العلل" (٢٤٧/١) معلقا على قول عبد الله "وقد حدثنا أبي عنه" قال :" روايته عنه في فضائل الصحابة رقم (١٨٧٩)".

ومما ينبه إليه أن تقديم أحمد لرجل على آخر في شيخ لهما في الغالب يكون من ناحية الأثبت والأقل خطئا ، إلا أن يأتي ما يخالف ذلك ، أو يدل على غيره .

٢- في العدد والكثرة :

سئل أحمد : "من تقدم من أصحاب شعبة؟ فقال : أما في العدد والكثرة فغندَر[١] ، قال :صحبته عشرين سنة ، ولكن كان يحيى بن سعيد أثبت... "[٢].

وقال الآجري[٣] : قال أبو داود :" قلت لأحمد : أصحاب الشعبي [٤]، من أحبهم إليك ؟ قال : ليس عندي فيهم مثل إسماعيل[٥] ، قلت ثم من ؟ قال: ثم مطرف[٦] ، قلت : بيان [٧]؟ قال : بيان من الثقات ، ولكن هؤلاء أروى عنه "[٨]،وغير ذلك[٩].

المطلب الرابع : الأحفظ من الرواة ليس دائما هو الأوثق والأضبط:

يخطيء من يظن أن مقصود الإمام أحمد بقوله : "فلان أحفظ من فلان " انه الأضبط والأوثق دائما ، لأن كثرة محفوظات الراوي شيء ، وضبطه شيء آخر[١٠].

---

[١] هو محمد بن جعفر الهذلي ، البصري ، المعروف بغندَر ،ثقة صحيح الكتاب ، إلا أن فيه غفلة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة .انظر"التقريب" (٥٧٨٧).

[٢] "المعرفة والتاريخ " (٢٠٢/٢) من رواية الفضل بن زياد ، وهو السائل لأحمد.

[٣] هو أبو عبيد الآجري ، محمد بن علي بن عثمان البصري ،صاحب أبي داود السجستاني ، أحد علماء القرن الثالث الهجري ، وعندما ذكره المزي والذهبي وابن حجر قالوا : "أبو عبيد الآجري الحافظ " وله عن أبي داود مسائل مفيدة. انظر مراجع ترجمته في كتاب" سؤالات أبي عبيد الآجري" لأبي داود دراسة وتحقيق د.عبد العليم عبد العظيم البستوي (١٠١/١) وبعدها.

[٤] هو عامر بن شراحيل أبو عمرو ،ثقة مشهور فقيه فاضل ، قال مكحول : ما رأيت افقه منه ، مات بعد المائة ،وله نحو من ثمانين . انظر "التقريب" (٣٠٩٢).

[٥] هو ابن أبي خالد الأحمسي مولاهم ،البجلي ، ثقة ثبت ، مات سنة ست وأربعين ومائة ، انظر "التقريب" (٤٣٨).

[٦] هو ابن طريف الكوفي ، أبو بكر ، أو أبو عبد الرحمن ، ثقة فاضل، مات سنة إحدى وأربعين ومئة أو بعد ذلك . انظر " التقريب" (٦٧٠٥) .

[٧] هو ابن بشر الأحمسي ، أبو بشر الكوفي ، ثقة ثبت . انظر " التقريب"(٧٨٩).

[٨] "سؤالات الآجري " (٣٢٤/١) سؤال (٥٤٩) .

[٩] وبنحو كلام أحمد في أصحاب الشعبي ، جاء كلامه في أصحاب الزهري ،فقد سئل أحمد عن مالك وأصحاب الزهري فقال : " مالك أثبتهم ،ولكن هؤلاء الذين قد بقروا علم الزهري ، يونس وعقيل ومعمر ،قلت له : فبعد مالك من ترى ؟ قال: ابن عيينة " رواية عبد الله عن أبيه في " العلل" (٢٥٤٣) من سؤال وجواب طويلين وأخذت منه الشاهد .

[١٠] انظر كذلك ما ذكرته تحت مصطلح "حافظ " ص٩٨ مما يؤكد هذا الأمر.

ومما يدل على ذلك من أقوال الإمام أحمد :

ما جاء في ترجمة مظفر بن مدرك الخراساني[١] : قال أحمد: " كان من أصحاب الحديث ببغداد -يقصد بذلك الهيثم بن جميل[٢] – وأبو كامل وأبو سلمة الخزاعي[٣] ، وكان الهيثم أحفظ الثلاثة ، وكان أبو كامل أتقن للحديث منه"[٤].

وسئل أحمد عن يحيى بن سعيد وابن مهدي ووكيع والفضل بن دكين فقال : "ما رأيت أحدا أحفظ من وكيع ، وكفاك بعبد الرحمن بن مهدي معرفة وإتقانا ، وما رأيت رجلا أوزن بقوم من غير محاباة ولا أشد تثبتا في أمور الرجال من يحيى بن سعيد ، وأبو نعيم أقل الأربعة خطأ ، وهو عندي صدوق ثقة ، بموضع الحجة في الحديث"[٥].

---

[١] هو أبو كامل ، نزيل بغداد ، ثقة متقن ، كان لا يحدث إلا عن ثقة ، مات سنة سبع ومائتين ، وقد ذكره ابن عدي وغيره في شيوخ البخاري ،وهو وهم ،فإنه لم يلحقه . انظر" التقريب" (٦٧٢٢) .

[٢] هو البغدادي ، أبو سهل ، نزيل أنطاكية ، ثقة من أصحاب الحديث ، وكأنه ترك فتغير ، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين . انظر"التقريب" (٧٣٥٩).

[٣] هو منصور بن سلمة بن عبد العزيز ، البغدادي ، ثقة ثبت حافظ ، مات سنة عشر ومائتين على الصحيح . انظر"التقريب " (٦٩٠١)

[٤] رواية عبد الله عن أبيه في"العلل" (٤٢٢٩،١١٤٤).

[٥] "تهذيب الكمال" (٣٠/ترجمة ٦٦٩٥) والسائل والراوي لأحمد هو عبد الصمد بن سليمان البلخي.

المبحث السابع

كلام الإمام أحمد في الرجل قد يكون في دينه لا في ضبطه وتثبته *:

يأتي أحيانا عن الإمام أحمد عبارات تشعر بصلاح الرجل أو الثناء عليه ، وأخرى تشعر بضعفه وعدم تثبته في الحديث ، فيظن من لا علم له بمنهج الإمام أحمد في ذلك التعارض ،ولكن العارف بمنهج الإمام أحمد يرى أن مقصوده في مدحه للرجل إنما هو في دينه لا ضبطه وتثبته** ، ومما جاء دالا على ذلك :

سُئل الإمام أحمد عن الحسن بن أبي جعفر[١] ؟ قال :" كان شيخا صالحا ، ولكن كانت عنده أحاديث مناكير ،وليس هو بشيء ، قال له - السائل - : من روى عنه ؟ قال: عبد الرحمن بن مهدي ، قال : وكان يجيء إلى يحيى بن سعيد فيسمع منه ، وكان شيخا صالحا"[٢] ، قلت : وجاء عن الإمام أحمد تضعيفه له صراحة في رواية أخرى [٣].

وسئل الإمام أحمد فقيل له :" أبو حذيفة [٤]، أليس هو من أهل الصدق ؟ قال : نعم ، أما من أهل الصدق فنعم"[٥] ، قلت : وجاء عن الإمام أحمد في أبي حذيفة ما يشعر بكثرة خطئه بل وبضعفه[٦].

---

(١) هو الجُفري ، البصري ، ضعيف الحديث مع عبادته وفضله ، مات سنة سبع وستين ومائة .انظر"التقريب"(١٢٢٢).

(٢) من رواية ابن هانيء عن أحمد في "مسائله " (٢١٤٤) والسائل هو هارون الديك .

(٣) جاء ذلك في"الضعفاء " للعقيلي (٢٧٠) و"المجروحين" لابن حبان (٢٣٧/١) قال :" وتركه أحمد "." والتاريخ الكبير" للبخاري بقوله: "قال إسحاق :ضعفه أحمد"(٢/ترجمة ٢٥٠٠). قلت :وتضعيفه يظهر من نفس الرواية الأولى بقول أحمد فيه :" ليس هو بشيء" .

(٤) هو موسى بن مسعود النهدي ، البصري ،صدوق سيء الحفظ، ، وكان يصحف ، مات سنة عشرين ومائتين أو بعدها ، وقد جاز التسعين . انظر"التقريب" (٧٠١٠) .

* مما يجب التنبيه إليه أن المصطلح المستخدم عند العلماء في الدلالة على التوثيق والقبول للراوي يبقى على معناه المعروف والظاهر عند العلماء ، إلا إذا جاء دليل يصرفه عن معناه المعروف وحمله على غير ظاهره وما وضع له . انظر توضيح ذلك ص ١٠٣ حاشية ٦ من كلام المعلمي اليماني.

** في "شفاء العليل" ص ١١٩قال " الألفاظ التي تدل على العبادة والزهد لا يلزم منها توثيق من قيلت فيه في الرواية ".

(٥) "الجرح والتعديل" (٨/ترجمة ٧٢٣) من رواية أبي بكر الاثرم عنه.

(٦) قال عبد الله بن أحمد :" سمعت أبي وذكر قبيصة وأبا حذيفة ،فقال : قبيصة أثبت منه جدا -يعني في حديث سفيان- ابو حذيفة شبه لا شيء ، وقد كتبت عنهما جميعا "العلل" (٧٥٨) وانظر ترجمته في "الموسوعة " وتفصيل القول فيه برقم (٣٢٧١) .

ومن الأمثلة الأخرى الدالة على العنوان :

قول الإمام أحمد في سعيد بن سنان البُرجمي : "كان رجلا صالحا ، ولم يكن يقيم الحديث " "الجرح والتعديل " (٤/ترجمة ١١٣) رواية أبي طالب عنه ، وفي رواية أخرى عن أحمد لابن هانيء "سعيد بن سنان ليس حديثه بشيء" "بحر الدم" ترجمة (٣٥٧) .

وقال الإمام أحمد في عبد الرحمن بن ثابت[١] :" كان عابد أهل الشام ، وذكر من فضله ، قال : لما قدم به دخل على ذاك الذي يقال له المهدي[٢] ، وابنته على عنقه"[٣] .

قلت : وجاء عن الإمام أحمد تضعيفه له بقوله فيه :" لم يكن بالقوي في الحديث"[٤] ، ومرة أخرى قال فيه :" أحاديثه مناكير"[٥].

وهذا الأمر من الإمام أحمد – أي توثيقه والثناء عليه في دينه وتضعيفه في حديثه– إن دل على شيء فيدل على ورع الإمام أحمد وتقواه ووعيه التام بأحوال الرواة التعبدية والعلمية، فهو يذكر للراوي ماله وما عليه ، ويعطي كل إنسان ما يستحقه من قول بحسب اجتهاده[٦].

---

(١) هو ابن ثوبان العنسي ، الدمشقي الزاهد ، صدوق يُخطيء ، ورمي بالقدر ، وتغير بأخرة ، مات سنة خمس وستين ومئة، وهو ابن تسعين سنة . انظر " التقريب" (٣٨٢٠).

(٢) هو الخليفة العباسي.

(٣) "تهذيب الكمال " (١٧/ترجمة ٣٧٧٥) رواية المروذي عن الإمام أحمد .

(٤) "ضعفاء " العقيلي (٩١٧) من رواية محمد بن علي عنه .

(٥) " الجرح والتعديل " (٥/ترجمة ١٠٣١) رواية الأثرم عن أحمد قال :" ابن ثوبان أحاديثه مناكير" وابن ثوبان هو عبد الرحمن بن ثابت كما في ترجمته حاشية رقم(١).

(٦) قلت : وهذا الأمر – أي الثناء على الرجل في دينه وتضعيفه في حديثه عند العلماء الآخرين كذلك ، ومما يدل على ذلك في عباراتهم: قول يعقوب بن شيبة في رجل : " رجل صالح صدوق ثقة ، ضعيف جدا "."تهذيب الكمال " (٨٩/٩) ترجمة ١٨٦٥ وعلق بشار عواد على ذلك بقوله :" يعني صالح صدوق ثقة في دينه وسلوكه وأخلاقه ، ضعيف في الحديث لعدم معرفته به ".

وسأل علي– أي ابن المديني – يحيى – أي القطان – عن القاسم بن الفضل الحراني ، فقال يحيى :" ذاك منكر الحديث ، وجعل يثني عليه " ."الضعفاء " للعقيلي(٧٨/٢) ترجمة ٥٢٧ ، وقال علي أيضا قلت ليحيى : "إن عبد الرحمن زعم أن زيادا أبا عمر كان ثبتا ، فعوج يحيى فمه ،وقال : كان شيخا لا بأس به ، وأما الحديث فلا ". " الضعفاء الكبير" (٧٩/٢) ترجمة (٥٢٧) وانظر أمثلة أخرى على ذلك في " الموسوعة " التراجم التالية "٧٧٤، ٣٩٠، ١٦٥٨.

وبين المعلمي اليماني –رحمه الله– في "التنكيل"ص٧٢"أن الثقة قد يطلقونها على ضعيف الحديث".

قلت: وهذا في النادر الشاذ ولا حكم له فيحفظ ولا يقاس عليه .

الفصل الثالث

دراسة بعض ألفاظ الجرح والتعديل

الواردة في كلام الإمام أحمد في الرجال

وقد جعلته في مطالب

وكل لفظٍ في مطلب

أهمية هذا الفصل :

يراد من إطلاق ألفاظ الجرح والتعديل على الرواة بيان حال هؤلاء الرواة عند من أطلق هـــذا اللفظ[1] ،هل هؤلاء الرواة مقبولوا الرواية عنده أم مردودوها .

ومن المعلوم أن ألفاظ الجرح والتعديل لم تكن موحدة ومنسقة في أول أمرها ضمـــن مراتـــب لها[2] ، وإنما كان الحافظ الناقد يقول في الراوي بحسب ما يترائى له من حاله ، تبعا لمعرفته بأحاديثـــه ، ونقده لمروياته وتبينه فيه قوة العدالة أو الضبط أو الضعف فيهما .

وكان الإمام الناقد من المتقدمين يستخدم في بيان حال الرواة عنده ما يستقر في نفسه من ألفاظ ، مما يشعره أنه بين حال الراوي لمن سأل عنه ، دون أن يتقيد بكون هذا اللفظ عند من بعده يفهم كذا ، أو أنه في المرتبة الثانية أو الثالثة ، ولذا فإن التنسيق والتوحيد لألفاظ الجرح والتعديل والذي قام بـــه المتأخرون -رحمهم الله- يعتبر مدلوله في ألفاظ المتأخرين ، ولا يمكن أن ينفي التباين أو التغاير الذي وقع في عبارات المتقدمين[3] ، لأن أقوال المتقدمين صدرت منهم قبل هذا التنسيق والتوحيد لألفاظ الجـــرح والتعديل .

ومن أجل ذلك كانت معرفة ألفاظ الجرح والتعديل عند المتقدمين ومعرفة مقصود المتقدمـــين منها أمرا مهما جدا ليتسنى لنا معرفة حكم المتقدمين على الرواة ،ومرادهم من هذا الحكم ، والإنتفـــاع باقوالهم .

---

[1] أو عند من ينقل عنهم هذا الإمام من العلماء .

[2] أول من رتبها ونسقها الحافظ ابن أبي حاتم ٢٤٠-٣٢٧ هـ في كتابه "الجرح والتعديل " (٢/ص٣٧) ،ثم نسقها المتأخرون من بعده في مراتب متجانسة للتعديل ومثلها للتجريح ، وذكروها منسقة بعضها إثر بعض في المرتبة الواحدة ، إفادة منهم أن بين اللفظ السابق واللاحق تغايرا يقل أو يكثر أو يضعف أو يقوى . وانظر هذه المراتب – وقد ذكرها معزوة لأصحابها – في "الرفع والتكميل" لللكنوي ص١٢٩ وبعدها.

[3] سواء كان التباين في عبارات المتقدمين أنفسهم ، أو بينهم وبين المتأخرين .وممن أشار أن لكل محدث ألفاظ لها مدلولات محددة عنده قد تختلف عن غيره وضرورة معرفة مقصود الإمام منها د. فاروق حمادة في كتابة "المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل" ص٣٣٥.

وقد أشار الذهبي -رحمه الله- لضرورة معرفة مراد الإمام من مصطلحاته فقال :" ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح ، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة ، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالإستقراء التام،عُرْفِ ذلك الإمام الجِهبذ ، واصطلاحه ومقاصده ، بعباراته الكثيرة "*.

ولأهمية هذا الأمر الذي ذكرناه ، ولأن بحثنا في أقوال الإمام أحمد وتعارضها فإنه من الضروري علينا معرفة مراد الإمام أحمد من مصطلحاته ، لنعرف حكم الإمام أحمد على الرواة ، ومراده من هذا الحكم عليهم ،ثم الإستفادة من ذلك كله في الحكم على حديثه .

وكذلك تظهر أهمية هذا الفصل في تجنب إيقاع التعارض في أقوال الإمام أحمد ، الناتج عن عدم فهم مراده من بعض ألفاظه ومصطلحاته في حكمه على الرجال[١].

وفي هذا الفصل - إن شاء الله- نبحث في بعض[٢] الألفاظ التي يستخدمها الإمام أحمد ، ونبحث في دراستنا لهذه الألفاظ ما اختص به الإمام أحمد في استخدامه لهذه الألفاظ مما خالف فيه استخدام غيره من العلماء المتقدمين والمتأخرين.

* " الموقظة " للذهبي ص٨٢.

(١) لأنه كم من رجل ادعى البعض تعارض أقوال الإمام أحمد فيه ، و لم يكن من ذلك شيء إلا جهله بمراد الإمام أحمد من أحد مصطلحيه ، فحمّل هذا القارىء أحد مصطلحي الإمام أحمد على ما لم يقصده الإمام أحمد فوقع عنده التعارض.

(٢) فلن اتحدث عن كل ألفاظ الإمام أحمد ، إنما اخترت بعضها ، لأن الإمام أحمد كان له استخدام فيها يختلف عن غيره ، ولذا حتى هذه المصطلحات حاولت التركيز فيها على ما خالف الإمام أحمد في استخدامه لها أكثر العلماء أو ما اشتهر منها .

المطلب الأول : قول الإمام أحمد : " ليس به بأس "[١] .

الناظر في أقوال الإمام أحمد يرى أنه يُكثر من استعماله لهذا المصطلح في حكمه على الرجال، ومن خلال استقرائي في أقوال الإمام أحمد أستطيع استخلاص ما يلي :

أولا : إذا قال الإمام أحمد في الرجل " ليس به بأس " فهو ممن يحمل عنه الحديث ، ويعد مقبول الرواية عند الإمام أحمد[٢] ومما يدل على ذلك :

قال يعقوب بن شيبة[٣] :- " وسئل عنه- أي عن أحمد بن محمد بن أيوب -[٤] علي بن المديني وأحمد بن حنبل ، فلم يعرفاه ، وقالا: يُسأل عنه ، فان كان لا بأس به ، حُمل عنه "، فهذا من الإمام أحمد وابن المديني دال على أن من قيل فيه " لا بأس به ، فهو ممن يحمل عنه"[٥] .

وما جاء عن المروذي قوله :" عرضت على أبي عبد الله كتابا فيه هذه الأسماء : عبد الحكيم بن أبي فروه [٦]، وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة[٧] ، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروه[٨] ،فقال : ليس بهم بأس ، إلا إسحاق ، فإنه نفض يده ، وضعفه وأنكره "[٩].

---

[١] معظم العلماء الذين تكلموا في مراتب الجرح والتعديل جعلوا قول الناقد : "ليس به بأس " في المرتبة التي تلي قولهم "ثقة ".
وبين ابن أبي حاتم رحمه الله – وهو أول من نسّق مراتب الجرح والتعديل – أنه : "إذا قيل له :صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنـزلة الثانية " والمنـزلة الأولى عنده هي " فإذا قيل للواحد : إنه ثقة أو متقن أو ثبت فهو ممن يُحتج بحديثه " ." الجرح والتعديل " له (٣٧/٢).
ومعظم إن لم يكن كل من جاء بعده رحمه الله عدّ قولهم "ليس به بأس" في المرتبة التي تلي قولهم "ثقة " كالخطيب في"الكفاية " ص ٢٣ ،وابن الصلاح في "علوم الحديث " ص١١٠، والعراقي والسخاوي كما في "فتح المغيث " ص ٣٩٥ – ٣٩٦ . وغيرهم .
وانظر تفصيل آراء العلماء في مراتب الجرح والتعديل عامة في "الرفع والتكميل" ص(١٢٩ – ١٨٦) وشرح أبي غدة عليها . وقد بين اللكنوي رحمه الله مراتبها عند العلماء وفصّل القول في ذلك بما فيه كفاية.

(٢) يظهر من هذا أن الإمام أحمد لم يَعُد هذا المصطلح كغيره ممن عدوه فيمن يكتب حديثه وينظر فيه ، بل قَبل حديثه وبين أنه يُحمل عنه ، كما هو الحال في الثقة عند غيره ، وعنده.

(٣) هو ابن الصلت بن عصفور ، الحافظ العلامة ، أبو يوسف السدوسي البصري ، نزيل بغداد . من كبار علماء الحديث ، مات سنة ٢٦٢هـ.انظر ترجمته في "تذكرة الحفاظ" (٥٧٧/٢) "السير " (٤٧٦/١٢) ، "تاريخ بغداد" (٢٨١/١٤) ، "شذرات الذهب "(١٤٦/٢) .

[٤] صاحب المغازي ،يُكنى أبا جعفر ،وقال فيه أحمد في رواية أخرى :"لا بأس به" "الجرح والتعديل " (٢/ترجمة ١٢٧) ،وقال فيه ابن حجر: "صدوق ،كانت فيه غفلة، لم يُدفع بحجة ،قاله أحمد ".انظر "التقريب" (٩٣).

[٥] "تهذيب الكمال" (٤٣٢/١)ترجمة (٩٣).

[٦] قال فيه أحمد من رواية أبي داود عنه"شيخ ثقة" "سؤالاته"(١٨٩).

[٧] هو المدني ، مولى آل عثمان ، أبو محمد ، ثقة فقيه ، انظر "التقريب" (٣٧٣٣).

(٨)هو الأموي مولاهم ، المدني ، متروك ، مات سنة ١٤٤ هـ. انظر" التقريب" (٣٦٨).

[٩] "سؤالات المروذي" (٢٩١).

فقول أحمد عندما سُئل عنهم "ليس به بأس " ثم استثناؤه لإسحاق وتضعيفه له دال على أن قصد الإمام أحمد بقوله " ليس به بأس " هو القبول عنده .

ومما يدل ويؤكد على هذا الأمر ، كثرة التراجم التي قال فيها الإمام أحمد في نفس الراوي الذي قال فيه " ليس به بأس " ، ثقة ونحوها [1]، وهذه التراجم من الكثرة بحيث لا يمكن حصرها .

ثانيا: قول الإمام أحمد "ليس به بأس" بمعنى قوله "ثقه"

اشتهر عند العلماء أن ابن معين إذا قال في الراوي " ليس به بأس " فهو كقوله فيه "ثقة"[2]، ولكن هذا الأمر لم ينفرد به ابن معين ، بل وجد عند غيره كذلك[3] ، ومنهم الإمام أحمد –رحمه الله- [4] ومما يدل على ذلك :

قال الإمام أحمد في السدي[5] : "ليس به بأس ، هو عندي ثقة"[6]"، وفي رواية أخرى قال أحمد: " السدى ثقة" [7] .

وسئل أحمد عن إسماعيل بن مسلم العبدي [8]فقال : "ليس به بأس ثقة ، هذا البصرى "[9]وقال الإمام أحمد في عبد الجبار بن الورد[10] " ثقة ، لا بأس به "[11] .

وقال عبد الله بن أحمد : "قال أبي : أبو جهضم موسى بن سالم[12] ، ليس به بأس ، قلت له : ثقة ؟ قال: نعم "[13] .

---

(1) انظر أرقام التراجم التالية في "الموسوعة" :٣٠٥، ٣٤٨، ٢٠١، ٢٢٢، ٨٥٢، ٨٧٤، ٩٤٩، وغير ذلك و انظر التراجم الآتية تحت عنوان :"ليس به بأس" بمعنى "ثقه".

(2) أشار لذلك الخطيب في"الكفاية " ص٢٢، وابن الصلاح في "علوم الحديث " ص١١١ وفي " الرفع والتكميل " ص٢٢١.

(3) أشار لهذا أبو غدة في تعليقه على "الرفع والتكميل " ص٢٢٢ وعد هذا أمرا شائعا عند المتقدمين كابن المديني ، ودحيم ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم الرازي ،ويعقوب الفسوي ، وأتى بأمثلة من أقوالهم في ذلك.

(4) أشار لذلك أبو غدة في"الرفع والتكميل" ص٢٢٢.

(5) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن ابي كريمة ،أبو محمد الكوفي ،صدوق يهم، ورُمي بالتشيع،مات سنة سبع وعشرين ومائة. انظر "التقريب"(٤٦٣).

(6) "سؤالات" المروذي (٥٧).

(7) " الجرح والتعديل" (٢/ترجمة٦٢٥) رواية أبي طالب عنه .

(8) هو أبو محمد البصري القاضي ، ثقة ، انظر "التقريب" (٤٨٣) .

(9) " الجرح والتعديل " (٢/ترجمة ٦٦٧) رواية الأثرم عنه . ومن رواية أبي داود أنه سأل أحمد عنه فقال: " هو ثقة ؟ قال احمد : لا بأس به" . "سؤالاته" (٢٩/ب) .

(10) هو المخزومي مولاهم ، المكي ، أبو هشام ،صدوق يهم ، انظر"التقريب"(٣٧٤٥).

(11) "الجرح والتعديل" (٦/ترجمة١٦١).

(12) هو مولى آل العباس ،صدوق ، انظر "التقريب"(٦٩٦٢).

(13) "العلل " رواية (٣٢٦٥).

وسأل مهنى بن يحيى الإمام أحمد عن علي بن بحر [١] فقال : "لا بأس به ، فقلت : ثقة هو ؟ قال :نعم ، قلت : من أين هو ؟ قال: من الأهواز"[٢].

وجاء عن حرب بن إسماعيل[٣] ما يشعر أن قول أحمد "لا بأس به " توثيق للراوي ، قال حرب : " سمعت أحمد بن حنبل يوثق حسان بن إبراهيم الكرماني[٤] ، فقال : لا بأس به ، وحديثه حديث أهل الصدق" [٥].

وقال عبد الله بن أحمد :" قال أبي : صالح بن مسلم البكري ليس به بأس ، ثم قال : صالح بن مسلم ثقة" [٦] ، وفي رواية أخرى قال فيه "شيخ ثقة"[٧]، وغير ذلك .

وأما ما جاء عن الإمام أحمد في بعض التراجم بما يشعر أن قوله "ليس به بأس " دون الثقة عنده فأقول : قد يظهر هذا من تراجم منها :

جاء في ترجمة حفص بن ميسرة العقيلي[٨] : قال عبد الله بن أحمد : "قال أبي: حفص بن ميسرة ، ليس به بأس ، فقلت : إنهم يقولون: عرض على زيد بن أسلم ، فقال : ألا ترضى ثقة"[٩].

وفي ترجمة أيوب بن أبي مسكين التميمي[١٠] : قال أحمد : " العوام[١١] أوثق من أبي العلاء ، وأكثر حديثا ، العوام ثقة ، إلا أن أبا العلاء ليس به بأس..."[١٢].

وسئل الإمام أحمد عن حيوة بن شريح[١٣]

---

(١) هو ابن بري ، البغدادي ، فارسي الأصل ، ثقة فاضل ، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين ، انظر "التقريب" (٤٦٩١).

(٢) "تاريخ بغداد"(٣٥٢/١١).

(٣) هو حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني – أبو محمد – وقيل أبو عبد الله ، صاحب الإمام أحمد ، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة .توفي سنة ٢٨٠هـ ." المقصد الأرشد" (٣٥٤/١) ترجمة ٣٨١ " طبقات الحنابلة " (١٤٥/١) ترجمة ١٨٩ ، "تذكرة الحفاظ " (٦١٣/٢) ، "شذرات الذهب " (١٧٦/٢)، السير" (٢٤٤/١٣).

(٤) هو أبو هشام العَنَـزي ، قاضي كرمان صدوق يخطيء ، مات سنة ست وثمانين ومئة ، وله مئة سنة .انظر "التقريب".(١١٩٤).

(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ترجمة١٠٥٦).

(٦) "العلل" رواية (٣٢٤٢)

(٧) "العلل" رواية (٣٤٥٣).

(٨) هو أبو عمر الصنعاني ، نزيل عسقلان ، ثقة ربما وهم ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة .انظر التقريب"(١٤٣٣).

(٩) "العلل" رواية (٣١٤٢).

(١٠) هو أبو العلاء القصاب الواسطي ، صدوق له أوهام مات سنة أربعين ومائة.انظر"التقريب"(٦٢٣) .

(١١) هو ابن حوشب بن يزيد الشيباني ، أبو عيسى الواسطي ، ثقة ثبت فاضل ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر "التقريب"(٥٢١١).

(١٢) "العلل" من رواية عبد الله برقم (٩٣٢).

(١٣) هو ابن صفوان التُجَيْـبي ، أبو زرعة المصري ، ثقة ثبت فقيه زاهد ، مات سنة ثمان – وقيل تسع وخمسين ومائة انظر"التقريب" .(١٦٠٠)

وسعيد بن أبي أيوب[١] ، ويحيى بن أيوب[٢] ، فقال : "حيوة أعلى القوم ، ثقة، ... وسعيد بن أبي أيوب ليس به بأس ، ويحيى بن أيوب دونهم في الحديث في الحفظ ، قال أبي - القائل عبد الله -: "وكان يحيى بن أيوب يجلس إلى الليث بن سعد [٣] ، وكان سيء الحفظ ، وهو دون هؤلاء ، وحيوة بن شريح بعد ،وهو أعلاهم"[٤].

قلت : لعله يفهم من هذه النصوص أن "ليس به بأس " مصطلح دون قولهم "ثقة "عند الإمام أحمد ، ولكن أقول :هذا غير لازم لعدة أمور :

١-ما ذكرناه عن الإمام أحمد من تراجم تبين لنا فيها عدم التفاوت بين المصطلحين .

٢-أقوال الإمام أحمد الأخرى في هؤلاء الرجال ، وتصريح الإمام أحمد بتوثيقهم .

٣-فهم مقصود الإمام أحمد يبعد هذا الفهم.

وإليك بيان ما تقدم :

أما ما جاء عن الإمام أحمد في حفص بن ميسرة فأقول : لو لم يفهم عبد الله بن أحمد من قول أبيه في حفص "ليس به بأس" توثيق أحمد له ، فلم اعترض عبد الله إذن , فاعتراض عبد الله دال على أن ذلك توثيق من أحمد له .

ولكن تبقى شبهة أخرى وقول أحمد : " ألا ترضى ثقة "، ففيها ما يشعر أن "ثقة " عند أحمد فوق "ليس به بأس " فأقول : حتى هذا الأمر غير لازم عند أحمد ، ولعله لازم عند تلامذته ، بمعنى أن الإمام أحمد كما ذكرت لا يفرق بين هذين المصطلحين ،ولكن بعض تلامذته يفرق ، بأن يجعل قول العالم"ثقة"فوق قوله "ليس به بأس "،و لهذا جاء في تراجم أن أحمد قال في الرجل" ليس به بأس " وبعدها يسأله أحد تلامذته "أهو ثقة ؟ " فيجيب الإمام احمد : نعم . وجاء مثل هذا السؤال عن عبد الله بن أحمد ،وعن مهنى بن يحيى كذلك -كما سبق-[٥].

ولهذا الأمر أراد الإمام أحمد أن يؤكد لعبد الله أن حفص ثقة ، فقال الإمام أحمد ذلك حتى يعرف عبد الله أن أحمد لم يقصد بقوله "ليس به بأس " أنها دون الثقة ، بل قصد بقوله في حفص"ليس

---

(١) هو الخزاعي مولاهم ،المصري ،أبو يحيى بن مقلاص ، ثقة ثبت ، مات سنة إحدى وستين ومائة ، وقيل غير ذلك ، وكان مولده سنة مائة .انظر"التقريب" (٢٢٧٤).

(٢) هو الغافقي ، أبو العباس المصري ، صدوق ربما أخطأ ، مات سنة ثمان وستين ومائة . انظر "التقريب" (٧٥١١).

(٣) هو ابن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة .انظر "التقريب" (٥٦٨٤).

(٤) "العلل" رواية عبد الله (٤١٢٣،٤١٢٤،٤١٢٥).

(٥) انظر ص ٧١-٧٢.

به بأس " أنه ثقة ، أي استخدم الإمام احمد المصطلح الذي يريده تلامذته ، ليدلل لهم على توثيقه للراوي ، مع أنه قال ذلك بلغته ، وإنما احتاج لتأكيد ذلك بلفظ يفهموه هم أنه للتوثيق[١].

وأما ما جاء في ترجمة أيوب فأقول : جاء عن الإمام أحمد من رواية عبد الله نفسه قول الإمام أحمد في أيوب أنه كان "رجلا صالحا ثقة ،وكان قصابا "[٢]، وكذلك في ترجمة سعيد ، فقد صرح الإمام أحمد في رواية أبي داود أنه "ثقة "[٣].

ومع ما تقدم أقول :

كما هو معلوم أن الثقات متفاوتون في الضبط ، فلعل راويا يكون أوثق من آخر مع أن كلا منهما ثقة ، ومع أن كلاهما موصوف بـ"ثقة" ، ولذا لعل الإمام احمد يطلق على الرجل "ليس به بأس " وآخر يطلق عليه" ثقة " ويكون الرجل الموصوف بالثقة أضبط وأقوى من الأول ، فهذا يكون في أقوال الإمام أحمد ، ولكنه ليس إقرارا منه أن "ليس به بأس" مصطلح يطلق على من دون "الثقة" في الضبط والتثبت، بل هذا منه لأن العلماء يطلقون مصطلح "الثقة " نفسه على رجلين ، ويكون أحدهما أوثق من الآخر عندهم ، ومع ذلك لا يقول أحد أن مصطلح "ثقة " يفهم منه أكثر من فهم ،بل يقال: إن مصطلح "ثقة "يدل على قبول حديث من قيلت فيه هذه اللفظة ، وأن ضبطه مقبول كذلك ،ولكن مع ذلك يوجد تفاوت في ضبط من وصفوا "بالثقة"[٤].

وكذلك الحال في" ليس به بأس " ، فهي تدل على قبول حديث من قيلت فيه ، ولكنها أحيانا تطلق على المقبول وهو من الثقات الأثبات ،وأحيانا تطلق على المقبول وهو دون مقبول آخر ، مع أنه قد أطلق عليهما نفس المصطلح وهو "ليس به بأس ".

ومما تقدم أقول : يستخدم الإمام أحمد مصطلح "ليس به بأس " لتوثيق الرواة والدلالة على قبول حديثهم ،وكذلك فإن الإمام أحمد يطلقه ويريد به ما يراد بمصطلح "ثقة " عنده .والله أعلم.

---

(١) أي كأن الإمام أحمد علم أن بعض تلامذته يفرقون بين "ليس به بأس " و " ثقة " ، وهو يريد أن يوصل لهم أن الراوي ثقة عنده ، فاستخدم "ليس به بأس "، فعندما رأى أن عندهم شك في توثيق أحمد له كما لو قال فيه ثقة ، فعندها قال أحمد فيه ثقة ليعلموا توثيقه له ، لا إقرارا منه بتفاوت المصطلحين.

(٢) "العلل" رواية (١٢١٣).

(٣) "سؤالاته" (٢٥٣) ونصه قال أحمد : "بكر بن مضر وسعيد بن أبي أيوب صالح، وهما ثقتان " وبكر هذا قال فيه ابن حجر "ثقة ثبت" ترجمة (٧٥١) من "التقريب " وجَمعُ الإمام احمد لسعيد مع بكر وتوثيقها سوية يدل على أن سعيد عنده "ثقة " مقبول .

(٤) انظر توضيح ذلك في مصطلح " ثقة "ص ١١١.

المطلب الثاني: قول أحمد :"ليس بذاك" ، "ليس بالقوي" ، "ليس بالقوي في الحديث" (١).

تُطلق هذه المصطلحات عند العلماء للدلالة على ضعف الراوي، ولكن العلماء لم يجعلوا هذه الألفاظ دالة على شدة ضعف الراوي ،بل هي عندهم أسهل مراتب التجريح ، وبينوا أن من قيلت فيه هذه المصطلحات فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه ،فهي عندهم من مراتب الإستشهاد والإعتبار لا الإحتجاج ولا الترك(٢).

أما الإمام أحمد رحمه الله ، فقد استخدم هذه المصطلحات في كلامه على الرواة استخدامات متعددة هي :

١-استخدمها رحمة الله مع ألفاظ أخرى في نفس الراوي تشير هذه الألفاظ لضعف شديد في الراوي أو حديثه ، وتكون هذه المصطلحات عندها دالة على ضعف الراوي . أي أن قول الإمام أحمد "ليس بالقوي " بمعنى ضعيف ، ومن التراجم التي جاء فيها ذلك *:

جاء في ترجمة أشعث بن سعيد البصري – أبو الربيع السمان – : قال أحمد " أبو الربيع السمان ، اسمه اشعث بن سعيد ، حديثه حديث ليس بذاك ، مضطرب ، وكان ابن أبي عروبة حمل عنه "(٣)، وفي رواية أخرى لأحمد فيه قال : " ليس حديثه بشيء" (٤).

---

(١) هذه المصطلحات الثلاثة بنفس الدرجة عند الإمام أحمد ، ولذا ما سأقوله في إحداها ينطبق على الأخريات .

(٢) انظر ذلك في كلام العلماء في مراتب الجرح . وسبق ذكر هذه المراجع في ص ٧٠ حاشية ١، وانظر كذلك "منهج النقد " د. عتر ص١٠٥ وبعدها في مراتب الجرح والتعديل عامة ومنها هذه المصطلحات .

ومن أقوال العلماء في ذلك قول ابن أبي حاتم :" سألت أبي وأبا زرعة عن مغيرة بن زياد ،فقالا : شيخ ،قلت : يحتج بحديثه ؟ قالا : لا ، قال : وقال أبي : هو صالح ، صدوق ليس بذاك القوي ، بابة مجالد ، وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء ، فسمعت أبي يقول : يحول إسمه من كتاب الضعفاء " الجرح والتعديل " (٨/ترجمة ٩٩٨). وقال أبو حاتم في ترجمة عبد الرحمن بن ثروان : " ليس بقوي ، هو قليل الحديث ، وليس بحافظ ، قيل له : كيف حديثه ؟ فقال : صالح ، هو لين الحديث " الجرح والتعديل " (٥/ترجمة ١٠٢٨) وفي ترجمة بكر بن خنيس الكوفي العابد قال أبو حاتم : " كان رجلا صالحا غزا ،وليس هو بقوي في الحديث ، قلت : هو متروك الحديث ؟ قال : لا يبلغ به الترك " " الجرح والتعديل : (٢/ترجمة ١٤٩٧).

* انظر أمثلة أخرى أرقام التراجم التالية في "الموسوعة " :

١٢٤٢،٥١٧،٦٠٤،٧٠٤،٩١٦،١٠١٥،١٢٧٦،١٧١٣،٢٢٣١،٢٣١٢،٣٣٢٧ وغير ذلك .

(٣) رواية عبد الله في"العلل" (٣٤٠٢).

(٤) من رواية المروذي عنه في "سؤالاته " (١٢٢).

وفي ترجمة حارثة بن أبي الرجال الأنصاري [1] :قال المروذي :"سألته -يعني أبا عبد الله - عن حارثة بن أبي الرجال ، فقال : ليس هو بذاك "[2]، وقال أحمد في رواية أخرى - عندما سئل عنه " ضعيف ، ليس بشيء [3]"، وقال ابن حبان " تركه احمد ويحيى" [4].

وفي ترجمة ابراهيم بن الفضل [5]: قال فيه أحمد : " ابراهيم بن الفضل ، ليس بقوي في الحديث ،ضعيف الحديث"[6] ، وقال الساجي " بلغني عن أحمد أنه قال : ليس بشيء"[7].

وفي ترجمة : سعيد بن سنان[8] : قال أحمد :" أبو سنان ، سعيد بن سنان ليس بالقوي في الحديث"[9] ، وفي رواية أخرى عنه قال فيه:" كان رجلا صالحا ، ولم يكن يقيم الحديث"[10]: وقال فيه مرة :" ليس حديثه بشيء" [11].

٢- استخدمها -رحمه الله - مع ألفاظ أخرى في نفس الراوي تشير هذه الألفاظ لتوثيق الراوي توثيقا نسبيا[12] ، وتبين لي أن من قال فيهم الإمام أحمد ذلك من الرواة يكونون في الضبط دون من قال فيهم ثقة أو ليس به بأس [13]، ولذا فإن هذه المصطلحات - ليس بالقوي...... - تدل في هذه الحالة على أن الراوي لم يبلغ درجة الثقات لخفة في ضبطه ، فهو فوق الضعيف ، ممن يُكتب حديثه ويعتبر به ،ولكن لا يحتج به إذا انفرد ، ولا يترك بالمرة .

ومن التراجم التي جاء فيها ذلك : جاء في ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق المدني: قال فيه أحمد : " عبد الرحمن بن إسحاق المدني ، صاحب*، قدم البصرة وهو فوق هذا ، يعني فوق عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي،[14]،

---

[1] هو النجاري ، المدني ، ضعيف ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة .انظر "التقريب" (١٠٦٢).

[2] "سؤالاته" (١٥٣) .

[3] رواية أبي طالب عنه في " الجرح والتعديل " (٣/ترجمة ١١٣٨).

[4] "المجروحون " (٢٦٥/١) .

[5] هو المخزومي المدني ، أبو إسحاق ،ويقال : إبراهيم بن إسحاق ، متروك . انظر "التقريب" (٢٢٨).

[6] "العلل" رواية عبد الله (٢٧٨٨).

[7] "تهذيب التهذيب" (١٥٠/١)ترجمة٢٧٠.

[8] "هو البرجمي ، أبو سنان الشيباني الأصغر ، الكوفي ، نزيل الري ، صدوق له أوهام . انظر "التقريب" (٢٣٣٢).

[9] "العلل" من رواية عبد الله (١٢٢٢).

[10] "الجرح والتعديل " (٤/ترجمة ١١٣) رواية ابي طالب عنه.

[11] "بحر الدم" ترجمة ٣٥٧ ص ١٧٣ من رواية ابن ابراهيم.

[12] اي استخدمها مع الفاظ من مراتب التوثيق عند أحمد والعلماء أيضا .

[13] تبين لي ذلك من خلال أقوال الإمام أحمد الأخرى وأراء العلماء في نفس الراوي.

* النص هو " ...... المدني ، صاحب ، قدم ......" وعلق المحقق بقوله :" هذه الكلمة إما محرفة من " صالح" وإما يوجد سقط في الكلام ".ص ٢١٤.

[14] هو بن الحارث الواسطي ، أبو شيبة ، ويقال كوفي ، ضعيف . انظر "التقريب" (٣٧٩٩) .

وكان ذكره ، إلا أنه أيضا ليس بذاك"[١]، وفي رواية أخرى لاحمد فيه :" عبد الرحمن بن إسحاق المديني رجل صالح أو مقبول "[٢]، وقال أحمد من رواية أبي طالب عنه فيه :" روى عن أبي الزناد أحاديث منكرة ،وكان يحيى لا يعجبه ، قلت : كيف هو ؟ قال :صالح الحديث"[٣] .

وفي ترجمة بشر بن حرب الأزدي [٤]: قال عبد الله بن أحمد : "سألت أبي عن بشر بن حرب ،فقلت : يعتمد على حديثه ؟ فقال : ليس هو ممن يترك حديثه " [٥]، وفي رواية أخرى عنه قال : "ليس هو قويا في الحديث"[٦]، وسأله المروذي عنه فقال : " نحن صيام وضعفه " [٧].

وفي ترجمة جعفر بن ميمون التميمي[٨] : قال فيه أحمد :" ليس هو بقوي في الحديث "[٩]، وقال مرة أخرى فيه :" حدث عنه يحيى والثوري وأبو عبيدة الحداد ، أخشى أن يكون ضعيف الحديث"[١٠]، وفي رواية أن أبا عبد الله ذكره " فلم يرضه "[١١].

ومما يؤكد أن هذه العبارات في استخدام الإمام أحمد هنا لا تعني عنده رد حديث الرجل ، وأن هذه المصطلحات دون قوله: ضعيف ، ما جاء عن المروذي أن الإمام أحمد سئل عن النضر بن إسماعيل أبي المغيرة فقال :" قد كتبنا عنه ، ليس هو بقوي ، يعتبر بحديثه ،ولكن ما كان من رقائق ، وكان أكثر حديثا من ابن السماك" [١٢].

وكذلك قول الإمام أحمد في هشام بن حُجير[١٣] – وقد سأله عبد الله عنه –قال أحمد : " ليس هو بالقوي ، قلت : هو ضعيف ؟ قال : ليس هو بذاك"[١٤] فلو كان" ليس بقوي "عند أحمد بمعنى

---

[١] من رواية أبي داود في "سؤالاته" (١٧٨) .

[٢] "الكامل " ترجمة (١١٢٨) رواية ابن زنجويه عنه .

[٣] "الجرح والتعديل "(٢/ترجمة ١٣٤١) .

[٤] هو أبو عمر الندبي ، بصري ، صدوق فيه لين ، مات بعد العشرين ومائة . انظر "التقريب" (٦٨١) .

[٥] "العلل" رواية (٣٤٢) وهذه الرواية تدل على عدم الاعتماد عليه ولا تركه أي من قيل فيه ذلك المصطلح .

[٦] "الجرح والتعديل " (٢/ترجمة١٣٤١) رواية أبي طالب عنه .

[٧] "سؤالاته" (١٤٣) .

[٨] هو ابو علي أو أبو العوام ، بياع الأنماط ،صدوق يخطئ ، انظر "التقريب" (٩٦١).

[٩] رواية عبد الله في " العلل" (٤١٥٧).

[١٠] المصدر السابق رواية (٤٣٩٦).

[١١] رواية المروذي في "سؤالاته" (١٢٠).

[١٢] "سؤالاته" – المرّوذي – برقم (٢١٤).

[١٣] هو المكي ،صدوق له أوهام . انظر "التقريب" (٧٢٨٨) .

[١٤] "العلل" رواية (٧٥٢).

ضعيف لما قال :" ليس هو بذاك" و لم يُقِر عبد الله على سؤاله [١].

ومما يدل كذلك على عدم ترك حديث من قيل فيه ذلك ،ولا الاعتماد عليه أيضا ، ما جاء في ترجمة بشر بن حرب الأزدي ، أن عبد الله سأل أباه الإمام أحمد ـ فقال له : " يُعتمد على حديثه ؟ فقال : ليس هو ممن يترك حديثه"[٢].

قلت : فهذا دال على أن أحمد لم يوافق عبد الله على سؤاله أو ما يريد تقريره ، ومع ذلك فإنه بيّنَ أنه ـ أي بشرـ لم تَصِل درجته لترك حديثه ومع ذلك لا يعتمد عليه .

وقد شابه الإمام أحمد في استخدامه لهذه المصطلحات على هذا النحو استخدام العلماء لها كما سبق ذكره[٣][٤].

---

[١] أكد ذلك أيضا قاسم علي سعد في كتابه :" مباحث في علم الجرح والتعديل " فقال : " ولفظة "ليس بقوي " تساوي لفظة " ليس بذاك " وهما أخف من لفظة "ضعيف" ، كل ذلك عند الإمام أحمد كما عند الجمهور ، ففي "العلل ومعرفة الرجال " للإمام أحمد (١٢٣/١) قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن فرقد السبخي فقال : ليس هو بقوي في الحديث ، قلت : هو ضعيف ؟ قال : ليس هو بذاك ، وسألته عن هشام بن حجير ، فقال : ليس هو بالقوي ، قلت : هو ضعيف ؟ قال : ليس هو بذاك " ص ٧٢ . وقال ابن تيمية عند ذكر عتبة بن حميد الضبي البصري " قال فيه الإمام أحمد " ضعيف ، ليس بالقوي " لكن أحمد يقصده بهذه العبارة (ليس بقوي) أنه ليس ممن يصحح حديثه ، بل هو ممن يحسن حديثه ،وقد كانوا يسمون حديث مثل هذا ضعيفا ويحتجون به ، لأنه حسن ، إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسوما إلا إلى صحيح وضعيف "نقل ذلك عنه قاسم علي سعد في كتابه السابق.

[٢] قول أحمد هذا في "العلل" رواية (٣٤٢) .

[٣] ص ٧٥.

[٤] إذا جاء عن الإمام أحمد قوله في راوي "ليس بالقوي " ونحوه ، و لم يجيء عنه أقوال ومصطلحات أخرى في نفس الراوي ، فإنها – أي هذه المصطلحات – تُحمل على ظاهرها ، وتكون بنفس استخدام العلماء الآخرين لها، وكما استخدمها الإمام أحمد في الاستخدام الثاني له ، إلا إذا جاءت قرائن تخالف ذلك . وقد جهدت في البحث عن رجل قال فيه الإمام أحمد هذا المصطلح لوحده فلم أجد سوى "بزيع ،ابو خازم اللحام وهو ابن عبد الله . انظر " الضعفاء " للعقيلي ترجمة (١٩٧).

ومن التراجم التي جاء فيها عن أحمد " ليس بقوي " ونحوها وألفاظ أخرى تفيد توثيق الرجل وأن هذا يحمل على أن ضعفه غير شديد:

أ. بُكير بن عامر البجلي وترجمته في " الموسوعة " برقم (٣٠٩).

ب. حميد بن قيس وترجمته (٦٤١).

ج. عمران بن داور العمي وترجمته (٢٠٣٧) .

د. يزيد بن عطاء بن يزيد وترجمته (٣٥٥٥).

هـ. أبو جعفر الرازي وترجمته (٣٦٥٥) .

المطلب الثالث :قول أحمد "كذا وكذا" .

هذا المصطلح من المصطلحات التي استخدمها الإمام أحمد في كلامه على الرجال ، و لم أرَ غيره من النقاد استخدمه في ذلك ، ومن خلال استقرائي للتراجم التي قال فيها الإمام أحمد ذلك ، وجـــدت أن الإمام أحمد يطلق هذا القول ويقصد فيه تضعيف الراوي ، سواء كان الضعف شديدا أم لينا .

ومما يؤكد أن هذا القول من ألفاظ التجريح عند أحمد ما قاله الذهبي في "المـــيزان" في ترجمـــة يونس بن أبي إسحاق عمرو السبيعي:" قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن يونس بن أبي إســـحاق ؟ قال : كذا وكذا [1]، قلت أي الذهبي : هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرا فيما يجيبــــه بــــه والده ، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين "[2].

وإذا قصد الذهبي بقوله "كناية عمن فيه لين " أي على من خف ضعفه ، فأقول بل هي كنايــة أيضا على من اشتد ضعفه [3].

ومن التراجم الدالة على ذلك :

[1] هذا النص في "العلل" رواية عبد الله (٣١٤٦ ، ٣١٤٧) ونص السؤال " قال عبد الله : سألته – يعني أباه– عن عيسى بن يونس ؟ قال : عيسى يسأل عنه ؟ قلت : فأبوه يونس ؟ قال : كذا وكذا " قلت : وجاء عن أحمد تضعيفه ليونس فقال فيه مرة : " حديثه حديث مضطرب " العلل" (٣٤٢٤) ، ومرة أخرى " ضَعّف حديثه عن أبيه " كما في رواية ابن هانئ عنه في "ضعفاء" العقيلي (٢٠٨٨).

[2] (٤٨٣/٤) ترجمة (٩٩١٤) .

ونقل كلام الذهبي هذا اللكنوي – رحمه الله– و لم يعلق عليه بشيء ، وكذلك أبو غده ، وأتى بتراجم دالة على ما ذهب إليه الذهبي ، وكأنهما بذلك ارتضوا قوله –رحمه الله–. انظر " الرفع والتكميل " ص٢٢٣-٢٢٤.

أما وصي الله بن محمد بن عباس – محقق "بحر الدم" – فقال: " قول الإمام في الراوي "كذا وكذا " أو تحريك يده عند ذكر الراوي ، عبارة عن تضعيفه " " بحر الدم " ص٣٩٥ حاشية (٢) وعدّ د.سعدي الهاشمي هذا اللفظ من أساليب التجريح عند الإمام أحمد انظر ص١١٨ من "كتاب شرح ألفاظ التجريح النادرة "...

[3] أكد صاحب "شفاء العليل " هذا الذي ذهبت إليه ، فبعد أن ساق كلام الذهبي الماضي وأمثلته على ذلك قال : "وبناء على تفسير الحافظ الذهبي ،فمعنى قول أحمد " كذا وكذا " أي أن الراوي تعرف منه وتنكر ، فتعرف الأحاديث التي يوافق فيها الثقات ، وتنكر الأحاديث التي يخالف فيها الثقات ،لكني رأيت أحمد رحمه الله ذكر هذه اللفظة ، في مواضع أشد جرحا ، ففي ترجمة (وساق ترجمتي عبد الملك بن الماجشون وابن أبي الزناد ثم قال " وهذا أشد في الجرح من قولهم "فلان فيه لين " وإن كان الجميع يصلح في الشواهد والمتابعات . والله أعلم" . ا.هـــ ، بتصرف "شفاء العليل" ص (٣٠٢-٣٠٣) .

وفي ترجمة عبد الرحمن بن أبي الزناد[1] :قال فيه الإمام أحمد " كذا وكـــذا "[2] ، وفي روايـــة أخرى قال عبد الله : "سألت أبي عن أبى الزناد فقال : كذا وكذا يعني ضعيف"[3]، وفي رواية أخـــرى فيه "مضطرب الحديث "[4] وفي رواية أخرى قال: "هو ضعيف الحديث"[5]،فعبد الله فسّـــرها بمعـــنى ضعيف ، وأقوال أحمد الأخرى كذلك .

وفي ترجمة يحيى بن سليم الطائفي [6]: قال فيه أحمد : " كذا وكذا ، والله إن حديثه يعنى فيـــه شيء وكأنه لم يحمده"[7] ، وقال فيه مرة أخرى :" وقعت على يحيى بن سليم وهو يحدث عن عبيـد الله أحاديث مناكير فتركته ، ولم أحمل عنه إلا حديثا "[8] ،وفي رواية أخرى " فكتبتُ عنه شيئا ، فرأيتـــه يخلط في الأحاديث فتركته" [9] .

فهذه التراجم تدل على أن الإمام أحمد يقصد بـــ"كذا وكذا" الضعف القوي ، وليس اللـــين ، وأقواله في ذلك واضحه [10].

ومن التراجم التي جاء فيها قول أحمد " كذا وكذا" وقصد بها الضعف اللين فيمن قيلـــت فيه:

جاء في ترجمة رشدين بن سعد بن مفلح ، المهري ،قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : " رشدين بن سعد كذا وكذا "[11]، وفي رواية أخرى " رشدين ليس به بأس في الأحاديث الرقـــاق " [12]،وفي رواية أخرى " أرجو أنه صالح الحديث "[13] .

[1] وابن أبي الزناد هو : عبد الله بن ذكوان ، المدني ، مولى قريش ،صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها ، ولي خراج المدينة فحُمد ، مات سنة أربع وسبعين ومائة ،وله أربع وسبعون سنة انظر" التقريب" (٣٨٦١).

[2] رواية عبد الله في "العلل" (٣١٧٤) .

[3] "ضعفاء " العقيلي ترجمة (٩٣٨).

[4] رواية صالح بن أحمد عن أبيه في "الجرح والتعديل " (٥/ترجمة١٢٠١).

[5] رواية عبد الملك بن عبد الحميد الميموني في "ضعفاء " العقيلي ترجمة (٩٣٨)

[6] نزيل مكة ، صدوق سيئ الحفظ ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة أو بعدها . انظر "التقريب"(٧٥٦٣).

[7] رواية عبد الله في "العلل" (٣١٥٠).

[8] رواية عبد الله عن أبيه في " ضعفاء " العقيلي ترجمة (٢٠٣٠).

[9] رواية عباس عن أحمد في "ضعفاء " العقيلي ترجمة(٢٠٣٠).

[10] قلت : حتى ما استدل به الذهبي على رأيه من ترجمة يونس ، أقول : حتى ترجمة يونس هي مثال على إرادة أحمد من قوله "كذا وكذا " الضعف الشديد ، لأن أقوال الإمام أحمد الأخرى في يونس تدل على ذلك . وقد ذكرتها في ص ٧٩ حاشية (١) فانظرها غير مأمور.

[11] "العلل" رواية (٣١٤٥). .

[12] رواية الميموني عنه في"سؤالاته" (١٤٣).

[13] رواية عبد الله بن محمد بن عبد العزيز عنه في"الكامل " ترجمة(٦٦٩).

وفي ترجمة عتّاب بن بشير الجزري ، قال أحمد فيه " كذا وكذا " [١] ، وقال مرة :" أرجو أن لا يكون به بأس ، روي بأخرة أحاديث منكرة ، وما أرى إلا أنها من قبل خصيف"[٢] ،وغير ذلك[٣].

المطلب الرابع : سكوت الإمام أحمد عندما يسأل عن رجل :-

إذا رأى أحدنا في كتب الرجال : " سئل عنه فلان فسكت " فغالبا ما يحمل ذلك على عدم معرفة المسؤول عنه جوابا للذي سئل عنه ، وبذا يكون سكوته هنا دالا على عدم معرفته بالإجابة.

ومثل هذا الأمر وجد عند الإمام أحمد ، في أنه يسأل عن شيء فيسكت ، ويكون سكوته لعدم وجود ما يتكلم به من جواب لسؤال السائل .

ويجب أن يُعرف أيضا أن سكوت الإمام أحمد لا يحمل دائما على ذلك ، فلعله يسكت مع معرفته بجواب السؤال ،وذلك إشارة لضعف الراوي عنده أو غير ذلك من الأسباب .

ومما يدل على ما قدمناه من أقوال الإمام أحمد :

أولا : سكوت الإمام أحمد لعدم معرفته جوابا للسؤال :

الإمام أحمد كغيره من العلماء لا يتكلم إلا بما يعرف له دليلا ،ولذا فلعله يسأل عن شيء معين في رجل ، ولا يكون عند الإمام أحمد جوابا لذلك ، إما لجهالة الراوي ، وعدم تكلم العلماء فيه بشيء ، أو لعدم وجود حديث يعرف به حال هذا الراوي ، أو لعدم حصول الإمام أحمد على معلومات كافية عنه حتى يتكلم فيه بحكم ، ولهذا كله يسكت عندما يُسئل عن مثل هؤلاء ليدل السائل أنه لا يعرف جوابا لما سئل عنه[٤] .

---

(١) رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه في "العلل" برقم (٣١٥٨).

(٢) رواية أبي طالب عنه في "الجرح والتعديل" (٧/ترجمة٥٦).

(٣) انظر أمثلة أخرى : ترجمة إبراهيم بن مهاجر البجلي في "الموسوعة " برقم ٥٩, وترجمة حبيب ابن أبي حبيب الجرمي برقم ٤٥١ ، وإسماعيل بن خليفة العبسي برقم ١٥٨ وترجمة عبد الله بن عمر العمري برقم (١٤٠٧).

(٤) أو قد يقول : " لا ادري " كما سيأتي ، ولذا سكوت أحمد هنا بمعنى " لا أدري " .

ومن التراجم التي يحمل سكوت الإمام أحمد فيها على عدم معرفته بالجواب :

ما جاء في ترجمة عمار بن عبد الله بن يسار ، قال فيه أحمد : من رواية عبد الله عنه : " عمار بن عبد الله بن يسار ، حدث عنه ابن عيينة ، ومروان فقلت : كيف هو ؟ فلم يقل شيئا " [١] .

وفي ترجمة : عمر بن إسحاق بن يسار ، قال عبد الله بن أحمد : "سألته – يعني أباه – عن عمر بن إسحاق بن يسار ؟ فقال : هو أخو محمد بن إسحاق فعاودته فسكت"[٢].

وفي ترجمة معاوية بن حُديج[٣] ، سئل أحمد عنه فقيل له : " سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فسكت"[٤].

وفي ترجمة يحيى بن يعلي بن حرملة التيمي- أبو المحياة الكوفي -سئل عنه أحمد فقال :" هذا كوفي ، وسكت عنه ، ثم قال : ما أدري -يعني كيف حديثه "[٥] ، ومما يدل على أن سكوته لعدم معرفته بالجواب ما جاء عن أحمد من رواية أخرى وقد سئل عنه وعن آخر فقال.: " لا أخبرهما"[٦] .

وفي ترجمة يونس بن أبي الفرات القرشي[٧] وقد سأله عبد الله عنه فقال :" مات قديما ،فراجعته فيه فسكت" [٨].

وسبب حمل سكوت الإمام أحمد هنا على عدم معرفته بالجواب هو ظهور ذلك بشكل واضح من بعض التراجم ،وكذلك عدم مجيء روايات أخرى عنه تدل على عدم صحة هذا الحمل ،وكذلك إن الإمام أحمد إمام ،فعندما يُسأل عن شيء وعنده علم فالمعروف عنه أنه يجيب بما يعرف حتى يستفاد من جوابه ، ولا يلجأ للسكوت إلا لسبب ، ولم نقف على قرينه تدل أن الإمام أحمد أراد بسكوته هذا غير عدم معرفته بالجواب ، فلذا نحمله على ذلك والله أعلم.

---

[١] " العلل" رواية عبد الله (٤٥٧٠) و لم يأت عن الإمام أحمد فيه غير ذلك ،وهذا من أسباب جعل سكوت أحمد هنا دال على عدم معرفته بالجواب .

[٢] "العلل" رواية(٤٤٢٣) ، وفي "الجرح والتعديل" (٦/ ترجمة ٥٠٧) و لم ينقل عن أحمد فيه غير ذلك .

[٣] هو الكندي ، أبو عبد الرحمن وأبو نعيم ، صحابي صغير، وقد ذكره يعقوب بن سفيان في التابعين . انظر "التقريب" (٦٧٥٠).

[٤] رواية حرب بن إسماعيل الكرماني في " المراسيل " لابن أبي حاتم ص(٢٠٠) وفي رواية أحمد بن محمد الأثرم عن أحمد قال : "ليس لمعاوية بن حُديج صحبة " المراسيل" لأبن أبي حاتم ص(٢٠١) قلت : وهذا يدل على أن سكوت أحمد أولا لعدم قطعه بالجواب والحكم ، لكن فيما بعد توصل لحكم في ذلك فصرح به والله أعلم .

[٥] رواية عبد الله – وهو السائل – في "العلل" (١٦٥٧).

[٦] رواية عبد الله في" العلل" (٤١٤٧) ونصها :" سئل أبي عن يحيى بن يعلى الأسلمي ، وعن أبي المحياة التيمي ،فقال : لا اخبرهما " و لم يأت عن أحمد غير هذا فيه .

[٧] هو مولاهم ، أبو الفرات البصري ، الإسكاف ، ثقة لم يُصب ابن حبان في تليينه . انظر "التقريب" (٧٩١٢).

[٨] "العلل" (٣٤٢٠) ولكن بعد ذلك تغير حكم أحمد فقال فيه : –من رواية عبد الله نفسه-:"أرجو أن يكون ثقة ، صالح الحديث " "العلل" (٣٤١٩).

ثانيا : سكوت الإمام أحمد مع معرفته بجواب السؤال ،ولكن سكوته كناية عن تضعيف الراوي المسؤول عنه :

لعل الإمام أحمد يُسأل عن راو ضعيف ، وقد بين الإمام أحمد رأيه فيه مرات عديدة ، فيسأل مرة عنه ، فلا يجيب إشارة لضعفه ووضوح أمره ، ومما يدل على ذلك من أقوال أحمد :

ما جاء في ترجمة سعيد بن داود الزنبري [١]: قال الأثرم : "......قلت له - أي لأحمد - حديث الإفك رواه مالك ،قال أي - أحمد : هكذا من يرويه عن مالك ؟ قلت : هذا الذي هاهنا الزنبري[٢] ، فتبسم وسكت"[٣] قلت : فتبسم أحمد وسكوته بعد استغرابه من يروي حديث الإفك عن مالك أقول : هذا دال على أن سكوت أحمد هو لعدم رضاه عن الزنبري ،ولذا عندما قال الأثرم لأحمد:" وكنت أمرتني منذ سنين بالكتابة عن الزنبري فقال : لا أدري يا أخي ، أخاف أن يكون الزنبري قد خلط على نفسه" [٤] .

وفي ترجمة مُعلى بن منصور الرازي، سئل عنه أحمد: "فسكت"[٥] ،قلت:بالرغم من أن أحمد بين في أكثر من رواية عنه حمله عليه ،بل قال :"لا يحل لأحد أن يحدث عن معلى"[٦].

وفي ترجمه يحيى الحماني ،سئل عنه أحمد "فسكت عنه ،فلم يقل شيئا"[٧] قلت :بالرغم من أن أحمد بين في أكثر من رواية عنه حمله عليه بشده[٨] .

وفي ترجمة عبد الله بن بريدة بن الحصيب [٩]، قال أحمد بن محمد بن هانئ قلت لأبي عبد الله :

---

[١] هو أبو عثمان المدني ،صدوق له مناكير عن مالك ، ويقال اختلط عليه بعض حديثه ، وكذبه عبد الله بن نافع في دعواه أنه سمع من لفظ مالك ، مات في حدود العشرين ومائتين انظر "التقريب"(٢٢٩٨).

[٢] ساق هذا الحديث بإسناده المزي في "تهذيب الكمال" (١٠/٤٢١-٤٢٢) ضمن ترجمة سعيد وهو "... حدثنا سعيد بن داود الزنبري ، قال :حدثنا مالك بن أنس ،عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "أشيروا يا معشر المسلمين في أناس أبنوا أهلي ......الحديث " ثم قال المزي " هذا حديث غريب من حديث مالك عن هشام بن عروة ، يعد في أفراد الزنبري عن مالك ، وهو الذي أنكره أحمد بن حنبل عليه فيما رواه ابو بكر الأثرم عنه كما تقدم " ا.هـ.

[٣] تاريخ بغداد" (٩/٨٢) وعلق الخطيب البغدادي قائلا "إنما كان سكوته وتبسمه استنكارا للحديث لأنه لم يروه عن مالك سوى الزنبري ".

[٤] "تاريخ بغداد" (٩/٨٣).

[٥] من رواية محمد بن يوسف بن الطباع قال : سألت أحمد بن حنبل عن معلى الرازي ؟ فسكت". "الكامل " ترجمة (١٨٥٨).

[٦] من رواية ابن هانئ في "مسائله " (٢٣٠١) ونصها " كان معلى معاندا ،كان مرجئا لا يحل لأحد أن يُحدث عن معلى " وانظر أقوال أحمد الأخرى فيه " الموسوعة " (٣١٨٣).

[٧] من رواية محمد بن عبد الرحمن السامي ،" سئل أحمد بن محمد بن حنبل عن يحيى الحماني فسكت عنه ، فلم يقل شيئا " " تاريخ بغداد" (١٤/١٧٠).

[٨] انظر ذلك في "الموسوعة " ترجمة (٣٤٩٥).

[٩] هو الأسلمي ، أبو سهل المروزي ، قاضيها ، ثقة ، مات سنة خمس ومائة ، وقيل بل خمس عشرة ، وله مائة سنة. انظر "التقريب"(٣٢٢٧).

"إبنيَ بريدة ، سليمان* وعبد الله ؟ قال : أما سليمان فليس في نفسي منه شيء ، وأمـــا عبـــد الله ، ثم سكت ، ثم قال : كان وكيع يقول : كانوا لسليمان بن بريدة أحمدَ منهم لعبد الله بن بريدة ، أو شـــيئا هذا معناه "[١] .

قلت : فيظهر من سكوت أحمد ومن ثم ذكره قول وكيع أن في نفس أحمد من عبد الله شـــيء ، وليس كذلك بالنسبة لأخيه سليمان كما صرح أحمد بنفسه ،وبين أحمد أن "سليمان أوثق وأفضـــل[٢] " من عبد الله [٣].

ومما مضى يتبين لنا أن سكوت الإمام أحمد يحمل على عدم معرفة الإمام أحمد بجواب السؤال ؛ إلا إذا تبين لنا غير ذلك[٤] ، كإرادة الإمام أحمد تضعيفه بذلك ، أو أن سكوته رضىً بما سمع ونحوه [٥].

* هو ابن بريدة بن الحصيب الأسلمي ، المروزي ، قاضيها ، ثقة مات سنة خمس ومائة ، وله تسعون سنة . انظر "التقريب" (٢٥٣٨).

(١) "ضعفاء "العقيلي (٧٩٠) .

(٢) رواية عبد الله عن أبيه في "العلل" برقم (٨٥٣).

(٣) مما تقدم يتبين أن عبد الله ليس شديد الضعف عند احمد بل هو دون أخيه في ذلك.

(٤) في ترجمة ثابت بن عجلان الأنصاري ، سأل عبد الله بن أحمد أباه عنه فقال:" كان يكون بالباب والأبواب ، قلت له : هو ثقة ؟ فسكت ، كأنه مَرّض في أمره " " العلل" (٤٣٥٨) قلت : هذا يدل أن سكوت أحمد –على فهم عبد الله – نوع تضعيف له ، ولكن جاء في "تهذيب التهذيب " (٢/ترجمة١٤) قال : "وقال أحمد : أنا متوقف فيه " مع أن ابن حجر لم يعزه لأحد من تلامذة أحمد .

(٥) كما جاء في ترجمة هوذة بن خليفة بن عبد الله ،قال أبو حاتم الرازي :" قال لي أحمد بن حنبل : إلى من تختلف ببغداد ؟ قلت " إلى هوذة بن خليفة ، وعفان ، فسكت كالراضي بذلك " "الجرح والتعديل " (٩/ترجمة٤٩٩) ومما يدل على رضى أحمد عنه وصحة استنتاج وفهم أبي حاتم قول أحمد في هوذة " ما أضبط هذا الأصم ، يعني هوذة ، عن عوف ، أرجو أن يكون صدوقا " رواية الأثرم عنه في " الجرح والتعديل " (٩/ترجمة٤٩٩) ومرة قال فيه أحمد : "ما كان أصلح حديثه " رواية أبي داود عنه في "تاريخ بغداد" (١٤/٩٥).

المطلب الخامس:قول أحمد:" لا أدري "[١].

الناظر في أقوال الإمام أحمد يرى أنه تكرر في كلامه على بعض الرواة قوله :" لا أدري " فهل مقصود الإمام أحمد به أنه لا يعرف من حاله شيئا أو أنه لا يعرف جواب ما وجه إليه من سؤال أم له قصد آخر من هذا القول؟!

ومن خلال استقرائي في أقوال الإمام أحمد ، والتراجم التي قال فيها هذا القول أقول :

أولا : يطلق الإمام أحمد هذا القول ، ويقصد به أنه لا يعرف جوابا للسؤال الذي وجه إليه ، وبهذا يكون استعماله لهذا القول على ظاهره [٢]، ومن أمثلة ذلك :

ما جاء في ترجمة تمام بن نجيح الاسدي الدمشقي [٣]،وقد سئل الإمام أحمد عن حاله فقال:"لا أدري" [٤]،وفي رواية أخرى قال أحمد :"ما أعرفه،يعني ما أعرف حقيقة أمره"[٥].

وفي ترجمة معروف ابن خربوذ المكي[٦] ،قال فيه أحمد "ما أدري كيف حديثه"[٧] وغير ذلك كثير[٨].

ثانيا : أن يطلق الإمام أحمد هذا القول ، ثم يأتي عنه جواب هذا السؤال من رواية أخرى ، ولعل هذا بسبب اطلاع أحمد على حاله فيما بعد ، أو على جواب هذا السؤال [٩]. ومن ذلك:

ما جاء في ترجمة عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي :قال أبو داود :" سمعت أحمد قيل له : عبد المجيد بن عبد العزيز؟ قال : كان عالما بابن جريج[١٠] ، و لم يكن يبالي عمن حدث ، وله

---

(١) وما يقال في "لا أدري"يقال في "لا أعرفه ".

(٢) يعرف أن ذلك القول من أحمد على هذا الاستخدام من خلال كلام أحمد في الراوي في روايات أخرى -إن وجدت- ،أو من شرح أحد تلاميذه لذلك ،أو أن الراوي مجهول عند الأكثر أو الكل، فغالبا ما يكون كذلك عند أحمد .والله أعلم .

(٣) نزيل حلب، وهو ضعيف. انظر" التقريب" (٧٩٨).

(٤) رواية المروذي ونصها "فتمام بن نجيح ما حاله ؟قال: لا أدري""سؤالاته"(٢٣١)

(٥) رواية حرب بن إسماعيل وهو الذي سأل أحمد عنه "الجرح والتعديل"(٢/ترجمة ١٧٨٨)وكأن تفسير قول أحمد من حرب بن إسماعيل .ونحو ذلك في ترجمة ١٨٢٣"الموسوعة".

(٦) هو" مولى آل عثمان، صدوق ربما وهم ،وكان أخباريا علامة . انظر "التقريب" (٦٧٩١).

(٧) رواية عبد الله عن أبيه في "العلل" (٣٥١٩) و لم أر لأحمد فيه غير هذا القول .

(٨) انظر بعض ذلك التراجم التالية في "الموسوعة "وأرقامها :٩٠٣، ٩٠٤، ١٢٧٠، ١٧٤٨، ١٨٢٣، ١٨٢٧، ١٨٣٢ وغير ذلك كثير جدا .

(٩) هذا الإطلاق يوافق ويشابه الإطلاق الأول لأحمد بقوله" لا ادري " ، لكن هنا جاء من رواية أخرى ما يدل على معرفة أحمد بما قال فيه أولا "لا أدري" أما في الإطلاق الأول فلا .والله أعلم.

(١٠) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم ، المكي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل ، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها ، وقد جاز السبعين ، وقيل جاز المائة، و لم يثبت . انظر "التقريب" (٤١٩٣) .

عند أهل مكة قدر ، فقيل لأحمد : هو موضع للرواية ؟ قال : لا أدري ، قال : وسمعت أحمد حدث عنه"[١]، وفي رواية أخرى لأحمد قال فيه :" عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد لا بأس به ، وكان فيه غلو في الإرجاء ، ويقول هؤلاء الشكاك"[٢]، فلعل قول أحمد عندما سئل عنه هل هو موضع للراوية ؟ قال : " لا أدري" فلعل ذلك لعدم توصل أحمد عندها لرأي فصل فيه فقال ذلك ، وفيما بعد تبين له أن عبد المجيد محتمل وضبطه مقبول فحدث عنه .

وفي ترجمة حديج بن معاوية[٣] وسئل عنه أحمد فقال :" ليس أدري كيف هو"[٤] ،وفي رواية أخرى قال " لا أعلم إلا خيرا "[٥] ،فيحمل هذا أن في أول الأمر ما عرف كيف هو ثم تبين له من خلال حديثه أو أقوال من عرف حديج أنه مقبول فقال ذلك ،وغير ذلك[٦].

ثالثا : إطلاق الإمام أحمد هذا "القول فيما سئل عنه من الرواة ، ثم يأتي عنه ما يشعر أنه يعرفه ويعرف حاله ، ويعرف جوابا للسؤال الذي قال فيه " لا أدري " ولكنه قال " لا أدري " لعدم التصريح بتضعيفه[٧]، جاء في ترجمة أسباط بن نصر الهمداني[٨] ، قال حرب بن إسماعيل :"قلت لأحمد : أسباط بن نصر الكوفي ، الذي يروي عن السدي كيف حديثه ؟ قال : ما أدري ، وكأنه ضعفه"[٩].وفي ترجمة داود بن منصور النسائي[١٠]، سأل مهنى بن يحيى أحمد عنه فقال أحمد : " جد

---

(١) "سؤالاته " (٢٣٧).

(٢) رواية أحمد بن أبي يحيى عنه في"الكامل" ترجمة(١٥٠٠).

(٣) هو بن حديج ، أخو زهير ،صدوق يخطئ ، مات قبل أخيه سنة بضع وسبعين ومائة انظر"التقريب" (١١٥٢).

(٤) من رواية المروذي عنه في "سؤالاته " (٢٠٢).

(٥) رواية صالح بن أحمد عن أبيه في "الجرح والتعديل" (٣/ترجمة ١٣٨٢).

(٦) انظر التراجم التالية في " الموسوعة " وأرقامها : ٨٣٣، ٣٢٩٣، ٣٤٠٣، ٣٥٠٥، وغيرها كثير.

(٧) لعل ذلك من الإمام أحمد –رحمة الله – تورّعٌ منه وعفة لسان عن التصريح بتضعيفه ولذا فرّ –رحمة الله – من التضعيف العلني بقوله هذا . أفادني بذلك د.سلطان العكايلة ، وقد ذكر ابن الجوزي نحو هذا عن أحمد بن حنبل فقد جاء في "تهذيب التهذيب" (٩/٤٦٤) وفي "مناقب الإمام أحمد " لابن الجوزي ص٢٦٧ في ترجمة محمد بن معاوية النيسابوري : " قال يعقوب بن سفيان : حدثنا سلمة بن شبيب ، قال : سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن معاوية النيسابوري فقال لي : نِعمَ الرجل يحيى بن يحيى : قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى عقبه : " إنما ورّى أحمد عن ذكر هذا المذموم بذلك الممدوح فإن محمد بن معاوية معدود في الكذابين ، وقد قدح فيه أحمد في رواية أخرى عنه ، لكنه كان يجتنب القدح في أوقات" . وعرف كذلك عن الشافعي ورعه في تجريح الرواة ، وتجنبه الألفاظ الشديدة التي يستعملها بعض الأئمة النقاد . انظر توضيح ذلك "شرح ألفاظ التجريح النادرة " د.سعدي الهاشمي.ص ٨١.

(٨) هو أبو يوسف ،ويقال أبو نصر ، صدوق كثير الخطأ يغرب ، انظر "التقريب" (٤٢١).

(٩) "الجرح والتعديل" (٢/ترجمة ١٢٦١) ولا يقال : قول حرب "كأنه ضعفه " ظن ، لأننا نقول : هو الذي نقل ذلك عنه وهو أعرف بذلك ، وكذلك لم يأت عن أحمد ما يخالف استنتاج حرب فلذا يقدم قول حرب ويعمل به.

(١٠) هو أبو سليمان الثغري ، سكن بغداد ثم المصيصة ، صدوق يهم ،كرهه أحمد للقضاء ، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين . انظر "التقريب" (١٨١٥).

أبي نصر التمار[1]، ؟ قلت : نعم ، كان قاضي المصيصة ، قال : أعرفه ، قلت له : كيف هو ؟ قال: لا أدري وكرهه"[2] .

وفي ترجمة عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي ، وقد سئل عنه أحمد فقال :" ما أدري ما أقول لك فيه ، أحاديثه كأنه ينكر بعضها"[3].

وفي ترجمة عبد الواحد بن قيس السلمي[4]، قال أبو داود :" قلت لأحمد : عبد الواحد بن قيس الذي روى عنه الأوزاعي[5] ؟ قال : لا أدري ، أخشى أن يكون حديثه منكرا"[6] .

وفي ترجمة عُبيس بن ميمون التيمي[7] ، سئل عنه أحمد فقال: " لا أدري ، له أحاديث منكرة "[8] ،وفي رواية أخرى "أحاديث عبيس أحاديث مناكير"[9] .

وقال المروذي : "سألت أبا عبد الله عن أبي السمح[10] .كيف هو ؟ قال : قد روى عن أبي الهيثم[11] أحاديث وتبسم ،قلت : كيف هو ؟ قال : ما أدري ما هو ، قلت : فأبو الهيثم ؟ قال : ثقة "[12]، قلت : وجاء عن الإمام أحمد من روايات متعددة تضعيفه لأحاديث دراج عن أبي الهيثم [13]،ولذا أقول : قول أحمد هنا "ما أدري ما هو " إشارة لتضعيفه ، ولكن أحمد فرّ من الجواب في تضعيفه ، مع أن تبسمه وتوثيقه لأبي الهيثم ونحو ذلك ، كل هذا مما يشير لتضعيف أحمد له والله أعلم .

---

(1) هو عبد الملك بن عبد العزيز القشيري ، النسائي ، ثقة عابد ، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين ، وهو ابن إحدى وتسعين سنة .انظر "التقريب" (٤١٩٤).

(2) "تاريخ بغداد"(٣٦٢/٨). قلت : مع أن ابن حجر أشار في تقريبه أن احمد كرهه للقضاء ، ومع ذلك فالترجمة دالة على العنوان .

(3) "سؤالات المروذي " وهو السائل برقم (٢٠٥)وقال فيه أحمد كذلك: "إذا حدث من حفظه يهم ، ليس هو بشيء ، وإذا حدث من كتابته فنعم". " الميزان " (٥١٢٥).

(4) هو أبو حمزة الدمشقي ، الأفطس ، النحوي ،صدوق له أوهام ومراسيل ، انظر "التقريب"(٤٢٤٨).

(5) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ، أبو عمرو ، الفقيه ، ثقة جليل ، مات سنة سبع وخمسين ومائة. انظر"التقريب"(٣٩٦٧).

(6) "سؤالاته" (٢٨٠).

(7) هو أبو عبيدة الخزاز ، البصري ، العطار ، ضعيف . انظر" التقريب "(٤٤١٧).قلت: في "التقريب "ذكر "عبيدة بن ميمون " وهو خطأ والصواب "عبيس " وأشار لذلك محقق "تهذيب الكمال" (٢٧٦/١٩) ترجمة (٣٧٦١).

(8) رواية أحمد بن حميد في "الكامل" ترجمة (١٥٣٧).

(9) رواية عبد الله في "العلل" (٥٩٥٤).

(10) هو دراج بن سمعان ، أبو السمح ، قيل اسمه عبد الرحمن ، ودراج لقب ، السهمي مولاهم ، المصري ،القاص ، صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف ، مات سنة ست وعشرين ومائة .انظر" التقريب"(١٨٢٤).

(11) هو سليمان بن عمرو بن عبد ، أو عبيد ، الليثي ،المصري ، ثقة ، انظر"التقريب"(٢٥٩٩).

(12) سؤالاته (١٧١).

(13) من ذلك قول احمد بن أبي يحيى : سمعت احمد بن حنبل يقول "أحاديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف". "الكامل "(٦٤٧) وقال مرة أخرى "الشأن في دراج " سؤالات الآجري لأبي داود " (٥/ورقة ٢) ومرة :وصف احمد حديث دراج بألها أحاديث مناكير ، كما في "العلل" رواية عبد الله (٤٤٨٢) "وسؤالات أبي داود " برقم (٢٥٩).

ومما مضى تبين لنا أن الإمام أحمد قد يقول في الراوي أو السؤال "لا أدري" وهو يـــــدري ، ولكن أحمد يقول ذلك لضعف الرجل ، ولكن الورع وطبيعة الإمام تجعله يفر من تصريحه بذلك*.

ويعرف أن قول أحمد " لا أدري " يقصد منه الضعف بعدة أمور منها :

١-جمع أقوال الإمام أحمد الأخرى في الرجل ، فيظهر معرفة الإمام أحمد له ، وأنه ضعفه .

٢-من طريقة كلام الإمام أحمد لقوله "لا أدري " كتبسمه أو تحريك يده ونحوه .

٣-أن يكون في نفس الجواب ما يشعر بأن أحمد قصد بذلك ضعفه.

٤-بيان الراوي عن أحمد مراد أحمد من ذلك.

ونستخلص من كل ما مضى :

إذا جاء عن الإمام احمد قوله "لا أدري " فيحمل هذا على ظاهره ، وهو عدم إطلاع أحمد على جواب للسؤال الموجه إليه ، وإذا صدر عن أحمد قول آخر يفيد معرفته لما قال عنه أولا "لا أدري " فيكون هذا من أحمد لأنه تبين له ما جهله أولا ، وخفي عليه ، وقد يقول الإمام أحمد ذلك مع معرفته بجواب السؤال ، وهذا منه رحمه الله إتباع لأسلوب بعض المتقدمين[1] في الإشارة لضعف في المسؤول عنه أو عدم رضاه عنه والله أعلم[2].

* بين صاحب شفاء العليل أن كلام الإئمة في الرواة قد يكون على سبيل الحيدة والهروب من الجواب .ثم بين أسبابا عدة تجعل الإئمة يفعلوا ذلك . انظر ذلك ص٥٤٢ وأتى بالأمثلة على ذلك .

(١) كان هذا الإسلوب أيضا عند ابن معين ، فقد جاء في "تاريخ بغداد " (١٩٤/٦-١٩٥) ما يشير لذلك " قال أبو بكر المروذي ، قلت لأبي عبد الله – يعني أحمد بن حنبل – إني سألت يحيى عن صاحب الأشجعي فقال : لا أعرفه ، فعجب وقال – اي أحمد -: كان يختلف معنا إليه ، ما أعجب ذا ، ثم قال : كان جليس ليحيى هو الذي أغرى بينه وبين يحيى حتى تكلم فيه..."

قلت: إذن يحيى تكلم فيه وهو يعرفه ، وأكد ذلك أحمد ،وكذلك نقل العلماء عن ابن معين أنه كان يحمل عليه ، وهذا يعني أن قول ابن معين "لا أعرفه " ليست على ظاهرها ، بل هو بنفس استخدام أحمد لها كما في الاستخدام الثالث والله أعلم .

(٢) ومن أمثلة هذا الاستخدام للإمام أحمد التراجم ذات الأرقام التالية في "الموسوعة " هي ٩٤٨، ١٨٨، ٣١٩٥، ٣٤١٦، ٣٤٤٦، ٣٤٩٥ وغير ذلك كثير.

المطلب السادس : قول أحمد "كتبت عنه " أو قول النقلة عنه "كتب عنه أحمد":[١]

هل قول أحمد عندما يسأل عن رجل :"كتبت عنه " توثيق من أحمد له ؟
وهل قول أحدهم" كتب عنه أحمد " يلزم منه أن الراوي ثقة أو مقبول عند أحمد ؟!؟!

من خلال استقرائي لأقوال الإمام أحمد ، وتتبعي لهذا القول منه وجدت أن الإمام أحمد لا يطلق هذا اللفظ لإظهار توثيقه للرجل دائما ، بل يطلقه أيضا ليدل على معرفته بالرجل وحديثه ، دون أن يستلزم ذلك توثيقه للرجل أو تضعيفه.

ولكن إذا سئل الإمام أحمد عن رجل فقال "كتبنا عنه " أو "كتبت عنه " ، و لم يُشر الإمام أحمد لضعفه في رواية أخرى فالغالب أن هذا منه نوع توثيق له ، ولا يكون حال هذا الرواي كمن قال فيه: ثقة ونحوها ، لأنه لو كان هذا الراوي ممن يستحق أن يقال فيه "ثقة " لما بخل عليه بهذا التصريح ، بدلا من اكتفائه بالقول "كتبنا عنه " أو " كتبت عنه"، ولعل هذا القول منه للدلالة على أن الراوي ليس ضعيفا مطلقا[٣] ، ودلل على ذلك بأنه "كتب عنه "[٤] .

ومما يدل أن قوله " كتبت عنه " لا تعني توثيقه لهذا الراوي دائما مجيء هذا القول منه في بعض الرواة ، وتضعيفه لهم في روايات أخرى ، ومن ذلك :

ما جاء في ترجمة شريك بن عبد الله قوله فيه :" قد كتبت عن يحيى بن سعيد عن شريك على غير وجه الحديث - يعني في المذاكرة "[٥] ، وجاء عنه ما يدل أن شريكا ليس بحجة ، فقد سأله معاوية بن صالح عن شريك فقال: "كان عاقلا صدوقا محدثا عندي ، وكان شديدا على أهل الريب والبدع ، قديم السماع من أبي إسحاق ، قبل زهير ، وقبل إسرائيل ،فقلت له : إسرائيل أثبت منه ؟ قال : نعم ،

---

(١) جاء في "شفاء العليل " ص٤٨٨ بيانه لقول أحدهم " كتب عنه فلان " فقال " لا يلزم منه الأخبار بأن الراوي يكتب حديثه ويستشهد به ، لأننا لا نعرف على أي وجه كتب عنه ؟ هل للإحتجاج أو للإستشهاد أو للمعرفة والبيان ؟ والكتابة عن الراوي لا يلزم منها التعديل حتى وإن كان الكاتب لا يروي إلا عن ثقة ، لأن هناك فرقا بين الكتابة والرواية"
واشار لنحو هذا د.سعدي الهاشمي في كتاب "شرح ألفاظ التجريح النادرة" من دراسة رقم ٢ ص ٢٧٢ - مطابع الصفا مكة المكرمة - فقد أورد الهاشمي قول عبد الله بن محمد بن أبي شيبة "إذا رأيتني قد كتبت عن الرجل ولا أحدث عنه فلا تسأل عنه " بيّن الهاشمي أن من منهج الإئمة النقاد الكتابة عن بعض الشيوخ حتى يدرسوا مروياتهم ويقارنوها بغيرها ، فإذا تبين لهم صحتها صححوها وقبلوا الراوي وإلا تركوها وضربوا عليها و لم يقبلوا صاحبها ، وبين كذلك أن بعض الإئمة النقاد قد يكتب حديث رجل ما ثم يعلم ضعفه فيترك حديثه ، وأتى د.الهاشمي بأمثلة عدة من العلماء كتبوا أحاديث بعض الرواة ثم ضربوا عليها لضعفهم ، وذكر منهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .
ومن الأقوال السابقة يتبين عدم استلزام الكتابة عن الراوي أنه ثقة عند من كتب عنه والله تعالى أعلم.

(٢) فرق بين قول العالم الناقد " يُكتب حديثه" وبين قوله "كتبت عن فلان " انظر ذلك "شفاء العليل" ص(٤٨٨) .

(٣) وإذا قيل لم لا يكون ضعيفا عند أحمد ؟ قلنا : لو كان كذلك لجاء عن أحمد من روايات أخرى ذلك ، وكذلك فإنه لو كان عنده ضعيفا وقد سئل عنه أحمد فلم لم يُجب واكتفى بقوله " كتبت عنه " .

(٤) إذن -كتبنا عنه - لوحدها تشير لنوع توثيق غالبا ما لم يظهر عكس ذلك .

(٥) "الضعفاء" للعقيلي (٧١٨) رواية عبد الله.

قلت : يحتج به ؟ قال : لا تسألني عن رأيي في هذا ، قلت : إسرائيل يحتج به ؟ قال : إي لعمري يحتج بحديثه "[١].

قلت : فتهرب الإمام أحمد عن جواب السائل في شريك : يحتج به ؟ واعتذاره بقوله : لا تسألني عن رأيي في هذا ، ثم إجابته لنفس السؤال في إسرائيل دال على أن شريك لا يحتج بحديثه . ومع ذلك فقد كتب عنه أحمد في المذاكرة كما قال .

وكذلك قوله وقد ذكر قبيصة وأبا حذيفة :" قبيصة أثبت منه جدا ، يعني في حديث سفيان ، أبو حذيفة شبه لا شيء ،وقد كتبت عنهما جميعا" [٢] قلت : فقد كتب أحمد عن أبي حذيفة مع قوله فيه :"شبه لا شيء".[٣]

وقوله في إبراهيم بن عطية الواسطي : "كتبنا عنه ، ولكنه ممن لا ينبغي أن يروى عنه ، ولا يكتب من حديثه شيء"[٤]*.

ومن خلال هذه الأمثلة يظهر لنا بجلاء أن قول أحمد في الرجل "كتبت عنه " لا تعني توثيقا له ، بل كتب أحمد عن بعض الرواة مع تضعيفه لهم بنفسه -رحمه الله- ولعل مما يؤكد أن الإمام أحمد كتب عن بعض الضعفاء ، بل ورخص فيه في أوقات قول ابن هانئ : " قيل له – أي لأحمد – فالضعفاء ؟ قال : قد يحتاج إليهم في وقت ، كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأسا"[٥].

إذن قول أحمد "كتبت عنه أو قول أحدهم " كتب عنه أحمد [٦]" لا تعني التوثيق دائما ، فلعل الكتابة عن الراوي تكون لمعرفة حديثه أو لاختباره ودراسته ، وقد تكون الكتابة عن رجل لما صح من حديثه دون غيره[٧] والله أعلم .

---

(١) "الضعفاء" للعقيلي(٧١٨) وفيه "لا تسلني" بدل " لا تسألني".

(٢) "العلل" رواية عبد الله (٧٥٨) .

(٣) وبين كذلك الإمام أحمد أن أبا حذيفة من أكثر الناس خطأ كما في رواية المروذي عنه (٢٢٥). من "سؤالاته"

(٤) "الجرح والتعديل " (٢/ترجمة ٣٦٦) رواية الأثرم عنه .

* أشار الدكتور عمر مكحل ، أن هذا يدل على عمق نظر الإمام أحمد ، في الترخيص بكتابة حديث الراوي الضعيف للعالم به ، ويعرف ويطوى ولا يروى ، ويحذر من الرواية عنه ومن كتابة حديثه لغير العالم به .

(٥) "سؤالاته" (١٩٢٦).

(٦) كل ما قيل في قول أحمد "كتبت عنه " يقال في قول أحدهم " كتب عنه أحمد" فليعلم.

(٧) جاء عن أحمد من رواية المروذي قوله في رجل " أما ما كتبنا من حديثه فصحيح " "تهذيب التهذيب " (٦/ترجمة ٢٨٣٠) ص ١٣٩ وهذا بعد أن بين الإمام أحمد أن لهذا الراوي أحاديث تفرد بها عن الزهري ، وأن له أحاديث منكرة عن أبي الزناد ، فبين أن ما كتبه من حديثه فهو صحيحه لا غير . وانظر ترجمة هذا الراوي في "الموسوعة " (١٥١٣).

ولما تقدم أقول :

قول أحمد "لا أعلم إلا خيرا " دال على توثيق الإمام أحمد لمن قيلت فيه ، إلا إذا جاء ما يخالف ذلك[١].

المطلب الثامن : قول أحمد :"منكر الحديث ".

يطلق العلماء " منكر الحديث " على الرواة الضعفاء ، ويقصدون بذلك ضعف من قيل فيه هذا المصطلح[٢] ، أما الإمام أحمد فقد استخدم هذا المصطلح على وجهين :

الأول: استخدمه في تضعيف الرواة ، والإشارة لرد[٣] حديثهم ، ولذا كان يأتي عن الإمام أحمد في نفس الراوي عبارات أخرى تدل على شدة ضعف هذا الراوي ،وقد شابه الإمام أحمد هذا الاستخدام استخدام العلماء لهذا المصطلح.

ومما يبين هذا قول الإمام أحمد في أصرم بن غياث ،"منكر الحديث" [٤]، وفي رواية أخرى"

---

[١] في ترجمة حديج بن معاوية بن حديج – أخو زهير –سئل عنه أحمد فقال :" ليس أدري كيف هو " رواية المروذي في "سؤالاته" (٢٠٢) ، ومن رواية عبد الله عنه " ليس لي بحديثه علم " قيل له : إنه يحدث عن أبي إسحاق عن البراء ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره ، فقال : "هذا منكر " ."العلل"(٥٢٥١) ومن رواية صالح عن أحمد " لا أعلم إلا خيرا " في " الجرح والتعديل " (٣/ترجمة ١٣٨٢).

قلت : لا يظن التعارض هنا بين أقوال أحمد في حديج ، مع ما قدمناه من استخدام أحمد لقول" لا أعلم إلا خيرا " وذلك لأن أحمد أولا ما كان يعرف عن حديج شيئا ، ولا يعرف من حديثه شيئا ولذا قال : ليس أدري كيف هو ؟ وعندما ذكر له حديث من أحاديث حديج بين أن هذا الحديث منكر ، وهذا لا يستلزم ضعف حديج ، لأنه ليس كل من كان في روايته حديث منكر ضعف ، وانظر حكم أحمد على راو حدث بمناكير ص ٤٢ في ذلك . وعندما سئل عنه مرة وقال : "لا أعلم إلا خيرا " فنقول : لعل أحمد اطلع على أمور وأحاديث لحديج جعلته يغير حكمه عليه حتى قال "لا أعلم إلا خيرا " أو أن أحمد قصد بذلك إظهار عدم ضعف حديج ،مع أنه راي حديج ليس في درجة متقدمة من التوثيق . وخاصة أن معظم العلماء أشاروا لضعف حديج وانه ليس بقوي . انظر ترجمته في " تهذيب الكمال " (٤٩٠/٥) ترجمة (١١٤٣) وقال فيه ابن حجر "صدوق يخطئ " . انظر " التقريب " ترجمة (١١٥٢).

[٢] انظر هذا المصطلح في مراتب التجريح عند العلماء . انظر في ذلك مراتب الجرح والتعديل عند العلماء في مؤلفاتهم . وقد سبق الإشارة لها في ص٧٠.

[٣] قال الإمام أحمد في مثل هذا النوع من المنكر " الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت ، والمنكر أبدا منكر " رواية المروذي في "سؤالاته " برقم (٢٨١) . وهناك فرق بين قول أحمد " منكر الحديث " أو " له أحاديث مناكير " وقد بينت ذلك في " حكم الإمام أحمد على راوي حدث بمناكير " ص ٤٢ فليعلم .

[٤] "الميزان " ترجمة (١٠١٨).

ما أرى هذا الشيخ كان بشيء ، ضعفه جدا "[١].

وقوله في خالد بن إلياس أو إياس[٢]: "منكر الحديث " [٣] ، وفي رواية أخرى " متروك الحديث " [٤]، وأقواله الدالة على هذا الأمر كثيرة جدا [٥].

الثاني : استخدم الإمام أحمد هذا المصطلح على بعض من وثقهم بنفسه -رحمه الله - وذلك للإشارة إلى تفرد هذا الثقة ببعض الأحاديث لا لتضعيفه:

قال ابن حجر مشيرا لذلك : " المنكر أطلقه أحمد بن حنبل ، وجماعة على الحديث الفرد* ، الذي لا متابع له " [٦] ،وقال في موضع آخر: " هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث - أي يتفرد ، وإن لم يخالف - عرف ذلك بالاستقراء من حاله "[٧].

---

[١] رواية عبد الله عنه في "العلل" برقم (١٦١٢).

[٢] هو ابن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة ، أبو الهيثم العدوى المدني ، إمام المسجد النبوي ، متروك الحديث ، انظر " التقريب" (١٦١٧).

[٣] نقل ذلك عن أحمد ورواه البخاري في "تاريخه الصغير " (١٤١/٢).

[٤] "الجرح والتعديل " (٣/ترجمة ١٤٤٠) رواية أبي طالب عنه .

[٥] انظر مثلا هذه التراجم في " الموسوعة " وأرقامها :

١٥٩، ٦٨١، ١٠٢٨، ١٥٢٩، ١٧٤٢، ١٧٥٠، ١٩٤٨، ٢١٧٩، ٢٢٠٩، ٣٢٦٣، ٣٣١٧.

* بين كثير من العلماء والمؤلفين أن المتقدمين كثيرا ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد ، ولو كان الراوي ثقة ، وهذا عند أحمد كما عند غيره من المتقدمين وممن نسب له هذا الأمر من المتقدمين : يحيى بن سعيد القطان وأحمد والنسائي والبرديجي وأبو داود ودحيم ، كما ذكر ذلك صاحب " شفاء العليل" ص ٣١٠ وانظر كذلك كتاب " الحديث المعلول - قواعد وضوابط " د.حمزة بن عبد الله المليباري ص(٦٦-٧٧) ، وقد فصل القول في ذلك جزاه الله خيرا، ونبه كذلك ابن الصلاح والعراقي والسخاوي والذهبي وابن حجر وغيرهم على أن المتقدمين يطلقون النكارة على مجرد التفرد كما جاء في كلامهم وانظر اقوالهم وشرحها في " الرفع والتكميل " ص٢٠٠ وبعدها . والذهبي في " الموقظة " ص٤٢ أو ص٧٧-٧٨ أيضا .

وفائدة التنبيه على وجود هذا الأمر عند المتقدمين تظهر عند الجمع بين أقوال الإئمة ، فإذا قال أحمد في الراوي " ثقة " وقال مرة " منكر الحديث " فيمكن حمله على التفرد من الراوي ، وأن تفرده مقبول لأنه ثقة ، ولا نحمله على اختلاف قوله فيه ، وهكذا بقية العلماء . وقد أشار لهذه الفائدة صاحب " شفاء العليل" ص٣١١ وأشار من المعاصرين لهذه الإطلاقات عند الإمام أحمد للمنكر :

أ- صاحب "شفاء العليل " ص٣٠٩ - ٣١٠ بما قدمته .

ب- الأعظمي في كتابه " دراسات في الجرح والتعديل " ص٢٧٨.

ج- " الحديث المعلول - قواعد وضوابط " ص٧٣.

[٦] "هدي السارى " ص ٦١١ عند ترجمته محمد بن إبراهيم التيمي وبيان توثيق العلماء له وذكر أن أحمد قال فيه " يروي أحاديث مناكير " فقال ذلك .

[٧] "هدى السارى" ص٦٣٢ في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة.

ومن التراجم التي ظهر فيها هذا الأمر ما جاء عن الإمام أحمد في يزيد بن عبد الله بن خصيفة [(١)]، فقد قال فيه " ما أعلم إلا خيرا " [(٢)]وفي رواية "ثقة ثقة "[(٣)] وفي رواية أخرى " منكر الحديث " [(٤)]ومن علم ما قدمناه علم أن مقصود أحمد هنا بقول "منكر الحديث" أنه يتفرد بأحاديث وليس تضعيفه[(٥)] والله أعلم .

ولما سبق أقول : إذا جاء عن الإمام أحمد قوله " منكر الحديث " ونحوه من الأقوال ، وجاء عنه روايات أخرى تدل على ضعف الراوي فعندها يكون الراوي شديد الضعف، وهو الاستخدام الأول للإمام أحمد [(٦)]، وإذا جاء عن الإمام أحمد قوله في الراوي " منكر الحديث" وجاء عنه من روايات أخرى توثيقه له ، أو كان هذا الراوي من الثقات الذين نص معظم العلماء أو كلهم على توثيقهم [(٧)]، فعندها يحمل قول الإمام أحمد " منكر الحديث " على مجرد التفرد والله تعالى أعلم[(٨)] .

المطلب التاسع : قول أحدهم : "حدث عنه أحمد "

فهل رواية الإمام أحمد عن رجل تعد توثيقا له ؟[(٩)]

كثيرا ما يجد المتتبع لتراجم الرواة ، أن تلامذة الإمام أحمد ومن بعدهم يكثرون من قولهم " حدث عنه أحمد " أو " روى عنه أحمد " أو " حدثنا عنه أحمد " ، وغالبا – إن لم يكن دائما – فإن من

---

(١) هو ابن عبد الله بن يزيد الكندي ، المدني ، وقد ينسب لجده ، ثقة ، انظر "التقريب" (٧٧٣٨).

(٢) من رواية عبد الله عن أبيه في "العلل" (٣٢٣٢) .

(٣) رواية الأثرم عنه في " الجرح والتعديل " (٩/ترجمة ١١٥٣) .

(٤) رواية أبي داود عنه في "تهذيب الكمال " (٣٢/ترجمة ٧٠١٢)

(٥) نبه لهذا أيضا د.عتر في "منهج النقد " عند حديثه على " منكر الحديث " عند المتقدمين ص(١١٤).

(٦) وكذلك إذا جاء عن أحمد قوله في الراوي ذلك ، و لم يأت عنه أي رواية أخرى ، وجاء تضعيف العلماء لهذا الراوي فيحمل قول أحمد كذلك على هذا الفهم لأنه الأصل في ذلك .

(٧) قلت ذلك ،وقيدته بذلك لأن بعض الرواة لم يأت عن أحمد فيهم قولان بل قول واحد كما في ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي فقد قال فيه الإمام أحمد: " في حديثه شيء ، يروي أحاديث مناكير ، أو منكرة والله أعلم " من رواية عبد الله عنه في " العلل" (١٣٥٥) و لم يأت توثيقه له ، فالأصل جعل هذا من أحمد على ظاهره ، ولكن فهمنا هذا وحملناه على الإستخدام الثاني للمنكر عند أحمد ، لأن العلماء وثقوا محمدا هذا واحتج به الجماعة ، ولذا فلا يعقل أن يقصد أحمد بذلك المنكر بالمعنى الأول ، فيحمل على الإستخدام الثاني ، ونبه على ذلك ابن حجر في "هدى الساري" ص٦١١ ، ومثل هذا في ترجمة " بُريد بن عبد الله بن أبي بردة قال فيه أحمد: " بريد يروي أحاديث مناكير " " العلل " رواية عبد الله (١٣٨٠) فعلق ابن حجر في "هديه" بقوله :" أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة " ص٥٥٥ .

(٨) انظر مثالا آخرا عن أحمد في ذلك: موسى بن نافع الأسدي " الموسوعة " ترجمة ٣٢٧٥ وترجمته في "تهذيب الكمال" (١٥٨/٢٩) ترجمة (٦٣٠٨) وجمهور العلماء على توثيقه ولذا جعلت ترجمته مثالا لهذه الحالة .

(٩) بين د.سعدي الهاشمي في كتابه " شرح ألفاظ التجريح النادرة " جواب مثل هذا السؤال ،عندما قال : هل رواية بعض الأئمة كشعبة والثوري عن أي راوٍ توثيق له ؟ وبين د.سعدي حفظه الله عدم لزوم ذلك بالأدلة، وهو مبحث نفيس، انظره ص١١-١٢.

نقل ذلك ينقله ويذكره على سبيل أنه يعد توثيقا للراوي من قبل الإمام أحمد [١]، وكأن ذلك إقـــرار منهم على أن من روى عنه الإمام أحمد يعد ثقة مقبول الحديث عنده ، ومما جاء في ذلك :

قول عبد الرحمن بن أبي حاتم :" سألت أبي عن أبي معشر فقال : كنت أهـــاب حديـــث أبي معشر حتى رأيت أحمد بن حنبل يحدث عن رجل عنه أحاديث ، فتوسعت بعد في كتابة حديثه "[٢] ، و في هذا دليل على أن تحديث أحمد عن رجل عن أبي معشر جعل أبا حاتم يحدث عنه ويرضاه .

وقول أبي بكر الصغاني: "حدثنا محمد بن حميد [٣]، فقيل له : أتُحدث عنه ؟ فقال : ومـــا لي لا أحدث عنه وقد حدث عنه أحمد بن حنبل وابن معين"[٤] .

و قول أبي زرعة الرازي في محمد بن عبد الرحمن الطفاوي[٥] ، :" يُنكر ، إلا أن أحمد حدثنـــا عنه "[٦]، فهذا يدل أن تحديث أحمد نوع من التوثيق ، لأن أبا زرعة أشار لضعفه ، وبين أنه مع ذلـــك حدث عنه أحمد ، بمعنى : كأن أبا زرعة تعجب كيف يحدث عنه أحمد مع أنه منكر؟ وعادة أحمد عـــدم التحديث إلا عن المقبولين.

وقول أبي داود في عبد الله بن واقد أبي قتادة الحراني[٧] : " أهل حران يضعفونه ، وأحمد حدثنـــا عنه ،ثم قال : إنما كان يؤتى من لسانه" [٨] فنقلُ أبي داود تضعيف أهل حران له، ثم قولـــــه " وأحمـــد حدثنا عنه " كأنه يشير أن ذلك من أحمد دلالة على عدم ضعفه عنده .

---

[١] قال عبد الله بن أحمد: " كان أبي إذا رضي عن إنسان ، وكان عنده ثقة ،حدّث عنه وهي حي ، فحدثنا عن الحكم بن موسى وهو حي ، وعن هيثم بن خارجة ، وأبي الأحوص ، وخلف وشجاع ، وهم أحياء " العلل" (٣١٠) وعلق صاحب" شفاء العليل" على هذا بقوله " ولعل معنى هذا أن الإمام أحمد لشهرته ، فإذا حدث عن رجل في حياة الرجل كأنه يدل الناس على الذهاب إليه ، والرواية عنه لأنه ثقة والله أعلم " ص (٣٠٤) وقد ذكر ابن حجر قول عبد الله هذا عن أبيه و لم يعلق عليه بشيء ، وكأن هذا إقرار من ابن حجر أن أحمد لا يحدث إلا عمن هو ثقة عنده والله أعلم . انظر " تهذيب التهذيب" (٩٤/١١) ترجمة ١٥٦ ترجمة الهيثم بن خارجة .

[٢] "الجرح والتعديل" (٨/ترجمة ٢٢٦٣) .

[٣] هو ابن حيان الرازي ، حافظ ضعيف ،وكان ابن معين حسن الرأي فيه ، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين . انظر "التقريب" (٥٨٣٤).

[٤] "ميزان الإعتدال " للذهبي (٥٣١/٣)ترجمة (٧٤٥٣).

[٥] هو أبو منذر البصري ، صدوق يهم. انظر " التقريب "(٦٠٨٧).

[٦] أبو زرعة الرازي (٣٨٩/٢).

[٧] أصله من خراسان ، متروك وكان أحمد يثني عليه ، وقال : لعله كبر واختلط ، وكان يدلس ، مات سنة عشر ومائتين . انظر " التقريب" (٣٦٨٧) .

[٨] "سؤالات الآجري (٢٦٠/٢) سؤال (١٧٨٢) ، "وتهذيب التهذيب " (٦/ص٦٧) ترجمة ١٣١.

وجاء عن العلماء تصريحهم أن الإمام أحمد لا يحدث إلا عن ثقة ، ولذا فمن روى عنه أحمد فهو ثقة أو مقبول [1].

قلت : ولكن تقدم أيضا أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ قد يحدث عن الرجل على سبيل المذاكرة والاعتبار ، لا على سبيل التوثيق أو الإحتجاج ، ونضيف هنا قائلين :

قد يروي الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ عن رجل ما صح من حديثه دون غيره [2].

وقد يحدث عن رجل أحاديثه في الرقائق والمغازي ـ كما سبق [3]ـ دون غيره .

وقد يحدث عن رجل قبل تغير حال هذا الرجل.

ولذلك نقول : إذا روى الإمام أحمد عن رجل فهو ثقة عنده ، وهذا عندما يروي عنه على سبيل الإحتجاج ، وقد يروي عن بعض من تكلم فيهم ، وضَعُفَ حالهم عند أحمد نفسه ، ولكن روايته عن هؤلاء تكون إما :

---

(١) قال أبو العرب القيرواني " إن أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول". " تهذيب التهذيب" (٩/ص١١٤) ترجمة ١٥٥.
وقال د.عامر حسن صبري في كتابه " معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند " . "ذكرنا في المبحث السابق أن الإمام أحمد كان لا يروي عن شيخ ثبت عنده أنه كذاب أو ضعيف يغلب على رواياته الضعف والنكارة ، وإنما يروي عن ثقة أو عمن اختلف المحدثون في تضعيفه وتوثيقه ، وترجح عنده أنه ثقة ، أو أن بعض أحاديثه التي رواها عنه محفوظة .
وقد ذهب بعض أهل العلم أن الإمام أحمد لا يروي إلا عن ثقة ، وممن ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في " التهذيب " (٩/١١٣-١١٤) ، والإمام الهيثمي في " مجمع الزوائد " (٥/١٢٢) ،والإمام السخاوي في "فتح المغيث " (١/٣١٦) ، وقال بهذا من المتأخرين الأستاذ العلامة أحمد شاكر في تحقيقه " للمسند " ، انظر (١/١٩٨) ، و(٥/٣٢٧) ، و(٦/١٣٠) وهذا الرأي إنما يُنَـزّل على القول بأن الغالب على الإمام أحمد أنه لا يروي إلا عن ثقة ، فقد وجدت في المسند أنه قد يروي أحيانا عن بعض من تكلم فيه علماء الجرح والتعديل ، وأنه من الضعفاء أو المتروكين أو المجهولين ، وترجح لديهم ذلك ، وإنما روى لهم الإمام أحمد على اعتبار توثيقهم لهم ، أو لأنه لم يطلع على أحوالهم ، ولم يخبر حديثهم ، أو من قبيل كَتْبِ حديثهم والنظر فيها ، ولم يرفع أحاديثهم من المسند لكونه توفي قبل تهذيبه وتنقيحه كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ..." ا.هـ كلام د.عامر صبري ص٢٧. وفي التنكيل للمعلمي اليماني قال في الطليعة " ورواية الإمام أحمد عنه توثيق لما عرف من توقي أحمد " ص ٢٥.
وفي " قواعد في علوم الحديث " للتهانوي (١٩/٢١٦) قال " فائدة : في ذكر جماعة من الإئمة لا يروي كل منهم إلا عن ثقة " وعد منهم الإمام أحمد بن حنبل في ص٢١٨.

(٢) جاء في ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله قول أحمد " أما ما كتبنا من حديثه فصحيح " " تهذيب التهذيب " (٦/١٣٩) ترجمة (٢٨٣).

(٣) ص ٥٢.

١- على سبيل المذاكرة والاعتبار لا الاحتجاج .

٢-رواية ما صح من حديثهم دون غيره .

٣-رواية أحاديثهم في المغازي والسير والتفسير والرقائق دون الحلال والحرام.

٤-رواية أحاديثم قبل تغير اجتهاده فيهم ، أو قبل تغير حالهم وتركهم أو تضعيفه لهم.

فإذا قال الناقل عن أحمد " روى عنه أحمد " فهذا في الغالب توثيق من أحمد لهذا الرجـــل ، إلا إذا جاء ما يدل على تضعيف أحمد له ، وعندها تحمل رواية الإمام أحمد عنه على أحد الوجوه السابقة ، وبذا لا يكون هناك تعارض إذا جاء أن الإمام أحمد روى عن رجل وفي رواية أخرى عنه أنه ضعفـــه[١] والله أعلم[٢] .

[١] ممن جاء عن أحمد تحديثه عنهم و تضعيفه لهم كذلك: المثنى بن الصباح اليماني ترجمته في " الموسوعة " برقم ٢٢٤٨.

(٢) تنبيه هام :

ليس كل من روى عنه الإمام أحمد حجة عنده :

ومما يدل على ذلك قول أبي داود للإمام أحمد :" صالح مولى التوأمة ؟ قال : لقيه مالك ، زعموا بعدما كَبُر ، قلت لأحمد : هو مقـــارب الحديث ؟ قال : أما أنا فأحتمله ، وأروي عنه ، وأما أن يقوم موضع حجة فلا ".

قوله في معتمر بن سليمان بن طرخان[١] ،: " معتمر كان حافظا ،قل ما كنا نسأله عن شيء إلا كان عنده فيه ، يعني من الأبواب "[٢]، وفي رواية أخرى قوله:" ...و لم يكن معتمر يجيد الحفظ "[٣] ، ومن هذا نرى أن أحمد قصد بالحافظ سعة مروياته ، لأنه ما كان يسأله عن شيء إلا كان عنده فيه شيء ، أما ناحية الضبط والإتقان فما كان معتمر يجيد الحفظ.

وقوله في المغيرة بن مقسم الضبي[٤] ،: "قال أبو بكر بن عياش : كنت أسأل مغيرة ، ما كان علي وعبد الله يقولان[٥] في كذا وكذا من الفرائض ؟ فيقول : كذا وكذا ، فآتي الأعمش ، فأسأله فيخالفه ، فأرجع إلى المغيرة فيقول : ما سمعته إلا من الأعمش ، فأرجع إلى الأعمش ، فرجع إلى قول المغيرة ، قال أحمد : كان حافظا ، يعني المغيرة"[٦].

وفي رواية أبي حاتم الرازي عن أحمد بن حنبل قال :" حديث مغيرة بن مقسم مدخول ، عامة ما روي عن إبراهيم[٧] إنما سمعه من حماد[٨] ، ومن يزيد بن الوليد [٩]، والحارث العكلي[١٠]، وعبيدة [١١] وغيرهم ، وجعل يضعف حديث مغيرة عن إبراهيم وحده ، وكان مغيرة صاحب سنة ، ذكيا حافظا"[١٢].

قلت : مع أن قول الإمام أحمد في الرواية الأولى يدل على ضبط مغيرة ، ولكن كذلك يدل هذا القول والقول الثاني على المقصود الذي بيناه ، لأن تضعيف حديثه عن راو ما يدل على خفة ضبطه ، ومع ذلك ذكر أحمد أنه حافظ للدلالة على سعة حفظه .

---

(١) هو التيمي ، أبو محمد البصري ، يلقب الطفيل ، ثقة ، مات سنة سبع وثمانين ومائة ، وقد جاوز الثمانين. انظر " التقريب" (٦٧٨٥).

(٢) رواية أبي داود في " سؤالاته " (٥٣٤) ، وفي " سؤالات الآجري لأبي داود (١٣٧/٢) برقم ١٣٧٦ جاء النص " وسمعت أحمد بن حنبل قال : ما كان أحفظ معتمرا ، قل ما كنا نسأله عن شيء إلا وعنده فيه شيء" .

(٣) من رواية عبد الله عن أبيه في " العلل" (٥١٧٥) .

(٤) مولاهم ، أبو هشام الكوفي ، الأعمش ، ثقة متقن ، إلا أنه كان يدلس ، ولا سيما عن إبراهيم ، مات سنة ست وثلاثين ومئة على الصحيح . انظر " التقريب" . (٦٨٥١).

(٥) أي عبد الله بن مسعود ، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وأرضاهما.

(٦) رواية أبي داود عن أحمد في "سؤالاته " (٣٤٧).

(٧) المقصود به : إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي.

(٨) هو ابن أبي سليمان ، مسلم الأشعري ، مولاهم ، أبو إسماعيل الكوفي ،فقيه صدوق له أوهام ، ورمي بالإرجاء ، مات سنة عشرين ومئة أو قبلها . انظر " التقريب" (١٥٠٠).

(٩) لم أعرفه .

(١٠)هو ابن يزيد العكلي ، الكوفي ، ثقة فقيه . انظر "التقريب" (١٠٥٨) .

(١١) لم أعرفه .

(١٢) "الجرح والتعديل " (٨/ترجمة ١٠٣٠) .

وكذلك ما جاء في ترجمة جرير بن حازم الأزدي ، فقد قال فيه أحمد :" كان حافظا ، وقال مرة : في بعض حديثه شيء"[١] ، وفي رواية " في بعض حديثه شيء ، وليس به بأس "[٢]،وفي رواية " كان صاحب سنة ، عند جرير من الحديث أمر عظيم "[٣] ،وفي رواية " جرير كثير الغلط" [٤] ،وفي رواية " جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر ، ولم يكن يحفظ "[٥] .

قلت فقوله:" كان حافظا " فسّرها قول أحمد :" عند جرير من الحديث أمر عظيم " أما ضبطه فجيد ومع ذلك فعنده أخطاء وغلط .

ومما تقدم، يتبين لنا أن قول أحمد أو غيره في الراوي " حافظ " يقصد به أنه كثير الحديث [٦]، ولا يلزم منه أنه ضابط متقن ، وإن كان هذا اللفظ أكثر ما يكون من أحمد وغيره في أتقن الرجال ، وهذا لا غرابة فيه ، لأن أتقن الرجال في الغالب هم أحفظ الرجال .

---

(١) من رواية المروذي في "سؤالاته " (١٣٦).

(٢)المروذي في "سؤالاته " (٧٥).

(٣) من رواية عبد الله عنه في " العلل" برقم (٤٣٩٤).

(٤) من رواية مهنى بن يحيى عنه في " تهذيب التهذيب " (٢/ص٧١)ترجمة ١١١.

(٥) من رواية الأثرم عنه في " تهذيب التهذيب" (٢/ترجمة ١١١).

(٦) وقد يدل على ذلك قول أبي صالح –ذكوان – السمان : " كان أبو هريرة من أحفظ أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن من أفضلهم" " العلل" لعبد الله (٤٠٨٨) ، وقال مرة أيضا : " لم يكن بأفضلهم ولكنه كان رجلا حافظا " " العلل" (٥٠١٩).

وكذلك قول الذهبي في "الموقظة " ص ٦٧-٦٨ : " الثقة : تشترط في الراوي كالشاهد ، ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان ، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو حافظ" .

ومن التراجم التي وصفها العلماء بالحافظ وجاء تضعيفهم لهم أيضا:

* قول الذهبي في ترجمة على بن عاصم الواسطي : " حافظ مشهور ، ضعفوه ، وكان مكثرا " الميزان " (٢/٤٥٠) ترجمة (٤٢٩٠) .

وقال أيضا في ترجمة محمد بن حميد الرازي " محمد بن حميد الرازي الحافظ ، عن يعقوب العمي وجرير وابن المبارك ،ضعيف لا من قبل الحفظ " " المغني في الضعفاء " (٢/٥٧٣) ترجمة (٥٤٤٩) وقال فيه ابن حجر " حافظ ضعيف " " التقريب" (٥٨٣٤).

وقال ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين " (٣/٥٣) ترجمة ٢٩٥٣(ترجمة أبي الفتح الأزدي الموصلي : " حدث عن أبي يعلى وابن جرير وغيرهما ،وكان حافظا ،ولكن في حديثه مناكير ،وكانوا يضعفونه " .

وقال الذهبي في " الميزان " ترجمة عمر بن هارون البلخي برقم (٦٢٣٧) : " كان من أوعية العلم على ضعفه وكثرة مناكيره".

وقال فيه ابن حجر "متروك وكان حافظا " التقريب"٤٩٧٩".

وفي "الميزان" قال الذهبي : قال ابن سعد في عكرمة " كان عكرمة كثير العلم والحديث بحرا من البحور ، وليس يحتج بحديثه ، ويتكلم الناس فيه " .

وقال الذهبي في عكرمة " أحد أوعية العلم ، تكلم فيه لرأيه لا لحفظه ، فاتهم برأي الخوارج " ترجمة (٥٧١٦) من "الميزان " .

وقال ابن حجر في الحماني: " حافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث " انظر " التقريب" (٧٥٩١) وقال الذهبي في سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل :" احتج به البخاري ، وهو حافظ يأتي بمناكير كثيرة " ص٩٣ ترجمة رقم ١٤٥ في كتابه " ذكر من تكلم فيه وهو موثق".

تنبيه :

إذا جاء عن الإمام أحمد في أحد الرواة قوله " حافظ " و لم يأت غيرها ، فهي غالبا توثيق للراوي ، إلا إذا جاء ما يدل على غير ذلك والله أعلم .

المطلب الحادي عشر :قول أحمد :"ثقة "

أطلق الإمام أحمد مصطلح " ثقة "[(١)] على الراوي المقبول حديثه ، سواء كان من الأثبات الكبار في الضبط ، أو كان مقبول الحديث دون غيره في الضبط ، ولكن يجمعهم كلهم كونهم مقبولي الضبط ، قليلي الخطأ[(٢)] . وهذا الأمر — أي تفاوت الثقات في الضبط — مُسلّم عند العلماء لا شك فيه[(٣)] .

ومما جاء عن الإمام أحمد مما يشعر أن الثقة تطلق على الرواة ، مع تفاوتهم في الضبط ، وأن أحدهم أوثق من الآخر:

---

(١) الثقة عند العلماء هو من كان عدلا ضابطا أشار لذلك د.عتر في " منهج النقد " ص٨٠ وقال الذهبي في " الموقظة" ص٦٧" الثقة :- يشترط العدالة في الراوي كالشاهد، ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان".

(٢) يخطيء من يظن أن الثقة لا يخطئ أبدا ،لأنه ما من إمام إلا وقد أخطأ، ومهما بلغ هذا الإمام من الضبط والتيقظ والاتقان ، فإنه يخطئ ، ولكن الضابط هو من قل خطؤه وندر في سعة ما صح من روايته، وليس من شرط الثقة ألا ينفرد بأي حديث وأن يتابع على كل حديث وإنما شرطه ألا تكثر مخالفته للثقات.

وقد أشرت لهذا الأمر سابقا تحت عنوان :-"حكم الإمام أحمد على من وجد في حديثه خطأ"، وما علقته على ذلك في الحاشيه أيضا من أقوال العلماء في ذلك ، وأشار لهذا الأمر أيضا صاحب "شفاء العليل " في عدة مواضع من كتابه . انظر ذلك ص ١٢٣،ص١٢٧. وقال الذهبي في "الموقظة" ص٧٨:" وليس من حد الثقة أنه لا يغلط ولا يخطئ فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يقر على خطأ ؟!" وكذلك فإن علم العلل لا يبحث إلا في أحاديث الثقات لتمييز أخطائهم .

(٣) مما يدل على ذلك أن العلماء عندما قسموا مراتب التعديل جعلوها مراتب متعددة ،وتقسيمهم لهذه المراتب كان مبنيا على تقديمهم الأكثر ضبطا واتقانا على من دونه ، ولهذا قدموا قول الناقد "ثقة ثبت" على قوله"ثقة" ، وقدموا قول الناقد "إليه المنتهى في التثبت" على قول الناقد "ثقة" ونحو ذلك ، ومع ذلك فعندما بين العلماء من يقبل حديثه من هذه المراتب ،فقد قبلوا المراتب الاولى منها- بحسب عدد المراتب وتقسيماتها و لم يقصروا ذلك على المرتبة الأولى منها – انظر مراتب التعديل عند العلماء معزوة لكتبهم ص٧٠ حاشية ١ ، أما فائدة هذه المراتب فهي لمعرفة الأقوى والأضبط ،فإذا تعارض حديث رجلين نظر العلماء أيهما أوثق وأثبت فقدموا روايته على من هو دونه في الضبط. والله أعلم.

قال المروذي :" وسئل أبو عبد الله عن شعيب [١]، فقال : ما فيهم إلا ثقة ، وجعل يقـــول : تدري من الثقة ؟ إنما الثقة يحيى القطان "[٢] .

وقال أحمد كذلك: " مهدي بن ميمون ، وسلام بن مسكين ، وأبو الأشهب وحوشب بـــن عقيل ، من الثقات كلهم ، إلا أن مهدي أحب إلي ، هو في القلب أحلاهم ، يعني مـــهدي ...قـــال :وجرير بن حازم أيضا ثقة ، إلا أنه ليس مع هؤلاء ، جرير كنيته أبو النضر "[٣]، فالإمام أحمد حكـــم على جرير بأنه ثقة ، ولكن بّين أنه دون من تقدم ذكرهم من الثقات.

وقال عبد الله :" سمعته يقول — يعني الإمام أحمد — سعيد بن عبد العزيز[٤] فوق صفوان بـــن عمرو[٥] ، فقلت له : فوق صفوان ؟ قال : نعم ، قلت : فحريز بن عثمان الرحبي[٦] ؟ قال : ســـعيد فوقه ، قلت له فهو فوق صفوان أعني حريزا ؟ قال : نعم ، حريز فوق صفوان ، قلت: فـــالأوزاعي ؟ قال : هؤلاء كلهم ثقات "[٧]، فبرغم أنهم كلهم ثقات ، لكن بين الإمام أحمد أن بعضهم فوق بعـــض أي أثبت من بعض .

وقال أحمد أيضا :" هشام الدستوائي[٨] ثبت ، ولكن لو برز لسعيد أين كان

---

(١)هو ابن شعيب بن أبي حمزة الاموي مولاهم، واسم أبيه دينار،أبو بشر الحمصي، ثقة عابد ،قال ابن معين:"من أثبت الناس في الزهري" ،مات سنة اثنين وستين ومائه أو بعدها ،انظر " التقريب" (٢٧٩٨).

(٢) "سؤالات المروذي " برقم ٤٢ .

وأما معنى قول أحمد "إنما الثقة يحيى القطان " فهو أن الثقة الكامل الذي هو أعلى درجات الثقات . قال صاحب " شفاء العليل " في ذلك " وقولهم " الثقة مثل فلان وفلان " قال أحمد " الثقة مثل شعبة ومسعر " " تذكرة الحفاظ " (١٨٨/١) ودخول الألف واللام على قول " ثقة " يدل على أنه قصد أعلى أنواع الثقة والله أعلم " جاء ذلك ص ٤٨ من "شفاء العليل" .

وقال المعلمي اليماني في شرح نحو هذه العبارة عن ابن مهدي وهي قوله: " أبو خلدة صدوق مأمون ، الثقة سفيان وشعبة " قال المعلمي اليماني " وأصل القصة أن ابن مهدي كان يحدث فقال : " حدثنا أبو خلدة "... فقال له رجل " كان ثقة ؟ " فأجاب ابن مهدي بما مر ، فيظهر لي أن السائل فخم كلمة " ثقة" ورفع يده وشدها بحيث فهم ابن مهدي أنه يريد أعلى الدرجات ، فأجابه بحسب ذلك ، فقوله " الثقة شعبة وسفيان " أراد به الثقة الكامل الذي هو أعلى الدرجات ، وذلك لا ينفي أن يقال فيمن دون شعبة وسفيان "ثقة " على المعنى المعروف ، وهذا بحمد الله تعالى ظاهر ، وإن لم أر من نبه عليه ، وقريب منه أن المروذي قال : " قلت لأحمد بن حنبل : عبد الوهاب بن عطاء ثقة ؟ فقال : ما تقول ؟ إنما الثقة يحيى القطان وقد وثق أحمد مئات من الرواة يعلم أنهم دون يحيى القطان بكثير " " التنكيل " للمعلمي ص٧٥. وفي "شفاء العليل " ص٤٤١ أشار لنحو كلام المعلمي اليماني رحمه الله .

(٣) رواية عبد الله عن أبيه في "العلل" رواية (١١٩٧) بتصرف.

(٤) هو التنوخي ، الدمشقي ، ثقة إمام ، سواه أحمد بالأوزاعي ، وقدمه أبو مسهر ، لكنه اختلط في آخر أمره ، مات سنة سبع وستين ومائة وقيل بعدها ، وله بضع وسبعون سنة . انظر "التقريب" (٢٣٥٨).

(٥) هو ابن هرم السكسكي ، أبو عمرو الحمصي ،ثقة ، مات سنة خمس وخمسين ومائة ، أو بعدها . انظر " التقريب " (٢٩٣٨).

(٦) هو الحمصي ، ثقة ثبت رمي بالنصب ، مات سنة ثلاث وستين ومائة ، وله ثلاث وثمانون سنة . انظر "التقريب" (١١٨٤).

(٧) "العلل" رواية (٢٥٣٨) ثم قال : " وابن جابر معهم — يعني عبد الرحمن بن يزيد بن جابر–".

(٨) هو ابن أبي عبد الله : سنبر ، أبو بكر البصري الدستوائي ، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر ، مات سنة أربع وخمسين ومائة ، وله ثمان وسبعون سنة . انظر "التقريب"(٧٢٩٩).

يقع منه ؟!"[١]، فمع أن هشاما ثبت ولكن سعيدا أشد تثبتا ، وكل منهما ثقة* . وغير ذلك كثير .

ليس كل ثقة حجة[٢] :

قدمنا أن الثقات متفاوتون في درجة ضبطهم ، فمنهم من هو في أعلى درجات التوثيق ، ومنهم من هو في أدنى درجات التوثيق ، ويجمع هؤلاء وأولئك أنهم كلهم في دائرة مقبولي الحديث مع وجود بعض الأخطاء من بعض الثقات .

ومما يجب معرفته والتنبيه عليه أيضا ، أن الثقة دون الحجة في عرف الأئمة واستخدامهم ، ومنهم الإمام أحمد ، لأن الحجة درجة أعلى في الثبت والإتقان من مجرد قولهم " ثقة" في الراوي[٣].

ولذا قال الإمام أحمد في ابن اسحاق : " حسن الحديث ،وليس بحجة [٤]" [٥].

وقد يطلق الإمام أحمد على رجل مصطلح " الثقة " ويقصد بذلك جانب العدالة وليس الضبط ، أي يقول في رجل " ثقة " ويأتي عنه ما يدل على ضعف هذا الراوي ، وقد قدمنا الكلام حول هذا[٦].

---

(١) رواية أبي داود في "سؤالاته " برقم (٤٩٢)وسعيد هو ابن أبي عروبة ، ونص على ذلك محقق سؤالات أبي داود ، قلت : ومما قد يؤكد ذلك أن أبا داود قال بعد ما روى ذلك :" سمعت أحمد يقول : كان سعيد بن أبي عروبة يحفظ التفسير عن قتادة" نفس السؤال السابق.

* انظر ما يدل على توثيقهما الصفحة السابقة في المتن والحاشية.

(٢) جاء في "منهج النقد" د.عتر قوله: " الحجة وهو فيما يبدو لنا يطلق على الحافظ من حيث الإتقان ، فإذا كان الحافظ عظيم الإتقان والتدقيق فيما يحفظ من الأسانيد والمتون لقب بالحجة " ص٧٧ ، وقال صاحب "شفاء العليل " ص٣١ " ومعنى قولهم : "فلان حجة" أي أنه يؤخذ بروايته ورأيه وسيرته وشمائله" .

(٣) انظر " جواب المنذري" ص٥٦ هل الثقة دون الحجة ؟ ، وفي "شفاء العليل " ص ١٢٥ "ثقة ليس بحجة " وفي ص٤٧٧ منه أيضا بين أن هناك فرق بين قولهم " فلان ثقة " " وفلان حجة " ، وأن" فلان حجة أعلى في التعديل من فلان ثقة " ونحو ذلك أيضا ص ٣١ منه واشار للتفريق كذلك السخاوي في " فتح المغيث " (٣٩٣/١) وبين أن لأبي داود كلاما يقتضي هذا التفريق.

(٤) " المغني في الضعفاء " للذهبي (٥٥٢/٢) ترجمة (٥٢٧٥) .

(٥) وفرق ابن معين كذلك ، فقد سأله أبو زرعة فقال :" لو قال رجل إن محمد بن إسحاق كان حجة كان مصيبا ؟ قال : لا ، ولكنه كان ثقة " " تاريخ أبي زرعة" رواية (١١٨٠) ، وكذلك سأل أبو زرعة – نفسه – ابن معين وذكر له الحجة ، فقلت له : محمد بن اسحاق منهم ؟ فقال : كان ثقة ، إنما الحجة عبيد الله بن عمر ، ومالك بن أنس ، والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز " " تاريخه " رواية (١١٧٢) ، وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين " محمد بن إسحاق ثقة ، ولكنه ليس بحجة " " تاريخ الدوري " (٥٠٤/٢).

(٦) ص٦٥ ،وقال المعلمي اليماني في ذلك " فأما استعمال كلمة "ثقة " على ما هو دون معناها المشهور ، فيدل عليه ما تقدم أن جماعه يجمعون بينها وبين التضعيف ، قال أبو زرعة في عمر بن عطاء بن وراز: "ثقة لين ... "وقال ابن معين في عبد الرحمن بن زياد بن أنعم:"ليس به بأس هو ضعيف"وقد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة "ليس به بأس "بمعنى" ثقة "... وقال يعقوب بن سفيان في أجلح: "ثقة حديثه لين " ثم قال : " وهكذا كلمة "ثقة " معناها المعروف التوثيق التام ،فلا تصرف عنه إلا بدليل ، إما قرينة لفظية كقول يعقوب: " ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق" ويفيه الأمثلة السابقة ، وإما حالية منقولة أو مستدل عليها بكلمة أخرى عن قائلها ، كما مر في الأمر السابع عن لسان الميزان ، أو عن غيره ، ولا سيما إذا كانوا هم الأكثر " أ.هـ بتصرف " التنكيل " ص(٧٢-٧٣) =

= وفي "شفاء العليل " ص(٣٣٨) أشار أنهم قد يطلقوا الثقة – بالإضافة لمن هو عدل ضابط – على أحد العباد ، وإن كان ضعيفا في الحديث وضرب أمثلة على ذلك.

ومما سبق نستخلص ما يلي :

١-أطلق الإمام أحمد مصطلح " الثقة " على الراوي المقبول حديثه ، سواء كان من الأثبـــات المبرزين ، أو من هم دونهم في الضبط ، ما دام ضبطهم يؤهلهم لضبط ما يروون وعـــدم مخالفة غيرهم من الثقات بكثرة . ولذا فالثقات عند أحمد متفاوتون في الضبط بلا شك.

٢-الثقة عند الإمام أحمد قد يكون دون الحجة في الضبط .

٣-قد يطلق الإمام أحمد مصطلح " ثقة " ويقصد به جانب العدالة والدين لا الضبط .

ولكن يبقى مصطلح " ثقة " إذا أطلقه الإمام أحمد دالا على قبول حديث الراوي ، وقبول أحمد له عدالة وضبطا ،لأن هذا ما يفيده مصطلح " ثقة " عند العلماء وأحمد ، إلا إذا جاءت قرائن تدل على عدم ذلك وتقيده عن إطلاقه .

- وفي "شفاء العليل " ص(٣٣٨) أشار أنهم قد يطلقوا الثقة – بالإضافة لمن هو عدل ضابط – على أحد العباد ، وإن كان ضعيفا في الحديث وضرب أمثلة على ذلك.

المطلب الثاني عشر : قول الراوي عن أحمد: " كأنه ضعفه " ونحوه* :

من المعلوم أن بيان الرواة – التلاميذ – لمراد شيوخهم من كلامهم في الرواة وغيرهم معتبر ، وهو من أهم طرق[1] معرفة مراد الشيخ من قول له قد يوجد فيه إشكال في الفهم .

ولكن التلميذ لا يصيب دائما في فهمه لمراد شيخه من بعض كلامه وعباراته أو حاله ، ولذا فإننا نرد فهمه الخاطيء ونأخذ بما تيقناه من رأي الشيخ ، وإن خالفنا بذلك فهم هذا التلميذ لقول شيخه .

وأكّد ابن حجر على ضرورة تقديم قول الإمام الصريح ، على فهم التلميذ المبني على الظن في فهمه لكلام شيخه فقال ابن حجر في ذلك في ترجمة الحسن بن موسى الأشيب[2] قال : " الحسن بن موسى الأشيب ، أحد الأثبات اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به [3]، وروى عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه قال : " كان ببغداد ، وكأنه ضعفه " [4] قلت : هذا ظن لا تقوم به حجة ، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول : سمعت علي بن المديني يقول : الحسن بن موسى الأشيب ثقة " [5] فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن" [6]ا.هـ.

قلت : برغم أن القائل " كأنه ضعفه " هو ابن الإمام ابن المديني ، ومع ذلك قدم ابن حجر رواية أبي حاتم الرازي عن ابن المديني على رواية عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه ، لموافقة رواية أبي حاتم لرأي الجمهور في الحسن ، ولأن قول عبد الله مبني على الظن والفهم ، وليس القطع ،وهنا خالف الظن القطع ، فيقدم ما هو مقطوع به لصراحته على المبني على الظن.

ومن التراجم التي أخطأ التلميذ في فهم مراد شيخه ورأيه فيها ، ما جاء في ترجمة محمد بن مسلم بن تدرس القرشي[7] ، فالثابت عن أحمد فيه أنه ثقة ،فقد قال فيه " ليس به باس"[8] ، وسئل في

---

(١) ومن الطرق الأخرى الإستقراء في كلام هذا الشيخ لمعرفة مراده ونحو ذلك .

* انظر "شفاء العليل" ص٤٩٩ قوله : أظن فلانا ضعيف وكأنه ضعفه وفي " التنكيل " ص٥٠٠ قال : هل قول القائل : كأنه ضعفه تفيد ضعفه ،وفيه كلام مفيد في ذلك فانظره .

(٢) هو أبو علي البغدادي ، قاضي الموصل وغيرها ، ثقة ، مات سنة تسع – أو عشر – ومائتين . انظر "التقريب" (١٢٨٨)

(٣) انظر " تهذيب الكمال " (٦/ترجمة ١٢٧٧) وأقوال الائمة فيه .

(٤) انظر " تهذيب الكمال " (٣٣٠/٦) وفي " تاريخ بغداد " (٤٢٨/٧) وقال الخطيب بعدما أورد ذلك: " لا أعلم علة تضعيفه إياه ، وقد وثقه يحيى بن معين وغيره "

(٥) " الجرح والتعديل " (٣/ترجمة ١٦٠) و" تهذيب الكمال " (٣٣٠/٦).

(٦) "هدى الساري " ص (٥٦١).

(٧) هو الأسدي مولاهم ، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلس ، مات سنة ست وعشرين ومائة . انظر "التقريب " (٦٢٩١).

(٨) رواية عبد الله عن أبيه في " العلل " (٣١٥٢).

رواية أخرى عنه فقيل له :" أبو الزبير (هو حجة في الحديث) ؟ قال : نعم هو حجـــــة "[١]، وغــير ذلك[٢] مما يدل على توثيق أحمد له ،ولكن المروذي قال[٣] : "سألت أبا عبد الله عن أبي الزبير ،فقـــال قد روى عنه قوم واحتملوه ، روى عنه أيوب وغير واحد ، إلا أن شعبة لم يحدث عنه ، قلت : هو لين الحديث ؟ فكأنه لينة ، قلت : أبو الزبير أحب إليك أو أبو نضرة؟ " قال : أبو نضرة[٤] أحب إلي".

قلت : جاءت الرواية عن أحمد صريحة في توثيقه وأنه حجة ، بل جاء عن المروذي نفسه سؤاله لأحمد: " يُحتج بحديث أبي الزبير ؟ فقال : أبو الزبير يروى عنه ويُحتج به" [٥]، وهذا الأمـــر يجعلنـــا نُخَطِّيء المروذي في فهمه لرأي أحمد ، لأن فهمه مبني على الظن، وما جاء عن أحمد صريح في توثيقـــه لأبي الزبير[٦] .

وغير ذلك[٧].

---

[١] "مسائل " ابن هانئ (٢٣٤٨) .

[٢] ترجمته في" الموسوعة" برقم (٣٠١٨)

[٣] "سؤالاته " برقم (٦١)

[٤] هو المنذر بن مالك بن قطعة وقد وثقه أحمد. انظر ترجمته في " الموسوعة" برقم (٣٢٢٦) .

[٥] "سؤالاته" (١٧٦).

[٦] قال الدكتور عمر مكحل حفظه الله : لا يعد ذلك تعارضا أصلا ، لأن الحكم العام هو الشائع عند أحمد ، ولا يعارضه هذا التليين الخاص ، كأن يكون في راو معين ، والحال أنه مختلف فيه .

[٧] من التراجم التي أخطأ فيها النقلة والرواة عن أحمد في فهم مراد أحمد :

١- الحكم بن عطية العيشي انظر أقوال أحمد فيه الدالة على توثيقه مع أن أحمد ذكر أن الحكم روى بعض المناكير ، ولكن المروذي قال في ذلك "وكأنه ضعفه " مع أني أرى ذلك لا يستلزمه ما جاء عن أحمد فيه ، ولذا أرى أن المروذي أخطأ في فهم مراد أحمد من كلامه . انظر ترجمة الحكم في " الموسوعة " برقم (٥٩٨) ، وانظر قول المروذي وسؤاله لأحمد في "سؤالاته " برقم (١٥٨).

وفي ترجمة أسباط بن نصر سئل أحمد عنه — من قبل عبد الله- فقال :

" ما كتبت من حديثه عن أحد شيئا ، و لم أره عرفه " فهذا يدل على عدم معرفة أحمد به ، لكن قال حرب بن إسماعيل" قلت لأحمد : أسباط ابن نصر الكوفي ، الذي يروي عن السدي ، كيف حديثه ؟ قال ما أدري ، وكأنه ضعفه " .

قلت : رواية عبد الله عن أبيه وفهم عبد الله يدل أن أحمد لا يعرف حاله أو حديثه ،ولذا عندما قال الحرب : ما أدري فهو على ظاهره لا كما فهمه حرب . والله أعلم . انظر ترجمة أسباط في " الموسوعة " برقم (١١٩) وهذه الأقوال فيها.

الفصل الرابع

أسباب التعارض في أقوال الإمام أحمد

وقد جعلته في تمهيد ومبحثين

المبحث الأول : أسباب التعارض التي ترجع للإمام أحمد في أقواله.

المبحث الثاني : أسباب التعارض التي ترجع إلى النقلة عن الإمام أحمد.

تمهيد:

تبين لي من دراستي واطلاعي على أقوال الإمام أحمد وأحكامه على الرواة ، وجود عدة أحكام أو أقوال له في الراوي الواحد . ووجدت أن بعض هذه الأقوال أو أغلبها غير متعارضة ، بـــل هـــي مؤكدة ومتممة لبعضها البعض ، وهذا القسم لا إشكال فيه .

ووجدت قسما آخر من أحكامه ربما تتعارض في ظاهرها[١]، وهذا القسم هو الذي يـــهمنا بحثه ومعرفة أسبابه في هذا الفصل .

ولذا فقد قمت – بفضل الله – بدراسة تراجم من تعارضت فيه أقوال الإمام أحمد ، وتبـــين لي من هذه الدراسة أن أسبابا عدة تؤدي لوجود مثل هذا الاختلاف في أقوال الإمام أحمـــد في الـــراوي الواحد، وسنتعرف في هذا الفصل –بإذن الله تعالى – على هذه الأسباب سواء كانت ترجـــع للإمـــام أحمد أو للنقلة عنه .

وقبل البدء بهذه الأسباب أرى من الضروري التقديم بين يدي ذلك بتمهيد أبين فيه :

أسباب تفرد أحد الرواة عن الناقد برواية ما

وسبب اختلاف وتعدد الأقوال بين التلاميذ عن الناقد الواحد

المطلب الأول: أسباب تفرد أحد الرواة عن الناقد برواية ما:

الناظر في أقوال الإئمة أو رواياتهم يرى أن بعض الرواة ينفرد برواية ما عن الإمام دون بقيـــة الرواة ،مع أن هذا الإمام كثير التلاميذ ،فلم تفرد هذا الراوي عن الإمام بما ليس عند غـــيره ؟،وبعـــد البحث في ذلك وجدت أن هناك عدة أسباب لهذا الأمر ، ويمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:-

١- ملازمة أحد الرواة للشيخ أكثر من غيره من الرواة [٢]، كمهنى بن يحيى الشامي الذي لازم الإمام أحمد ثلاثا وأربعين سنة ، وكان عنده ما لم يكن عند غيره من أصحاب أحمد حتى عبد الله بـــن أحمد نفسه[٣].

---

(١) حكمت على هذا الإختلاف في قول الإمام بأنه ظاهري ، لأنه لا يصح أن نحكم ونطلق القول بتعارض القولين إلا بعد استفراغ الجهد في البحث والتفتيش في صحة هذين القولين ومعناهما، وبعد ذلك إذا لم نجد طريقا للجمع بينهما يصح عندها قولنا : تعارض فيه قول فلان . أما أن نطلق هذا الأمر أول ما نجد للإمام قولين ظاهرهما التعارض فهذا لا يجوز .

(٢) ويندرج تحت هذا السبب : حضور بعض الرواة مجلس الإمام دون غيره .

(٣) قال أبو بكر الخلال في مهني بن يحيى " من كبار أصحاب أبي عبد الله ، وكان أبو عبد الله يكرمه ،ويعرف له حق الصحبة ،وقدمه ، ورحل مع أبي عبد الله إلى عبد الرازق ، وصحبه إلى أن مات ، وكان يستجرىء على أبي عبد الله ما لم يستجرىء عليه أحد مثله ، ويحتمله أبو عبد الله ما لم يحتمل أحدا مثله ، وسأله عن كبار المسائل ، ومسائله أكثر من أن تعد ، وكتب عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل مسائل كثيرة ، بضعة عشر جزءا عن أبيه لم تكن عند عبد الله عن أبيه ولا عند غيره .... وقال عبد الله :وكنت أرى مهنا يسأل أبي=

٢- سؤال أحد الرواة الإمام عن شيء ، وهما -أي الراوي والإمام – وحدهما ، فيختص هذا التلميذ بالجواب دون غيره .

ومن ذلك ما جاء من قول محمد بن عبد الله بن عبد الحكم :" سمعت أبي وسأله رجل عن أبي صالح ، كاتب الليث، فقال : تسألني عن أقرب رجل إلى الليث ؟ رجل معه في ليله ونهاره ، وفي سفره وحضره ، ويخرج معه إلى الريف وإلى السفر ، ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحد غيره ، وكان صاحب الرجل ، لا ينكر لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن الليث "[1].

٣- أن الإمام نفسه قد يخص أحد التلاميذ بشيء دون الآخرين :

ويظهر هذا الأمر في ترجمة محمد بن داود المصيصي [2]، فقد قال أبو بكر الخلال [3]: " كان من خواص أحمد ورؤسائهم ، وكان يكرمه ويحدثه بأشياء لا يحدث بها غيره "[4].

المطلب الثاني: سبب اختلاف وتعدد الأقوال عن الناقد الواحد ؟

الناظر في اختلاف الأقوال عن الشيخ الواحد يرى أن ذلك الاختلاف يرجع لسببين اثنين هما:

١ – أن الشيخ نفسه هو الذي يقع الاختلاف في الرواية .

٢- أن الاختلاف من التلاميذ عن الشيخ والنقلة لا من الشيخ نفسه .

وقد نبهٔ الإمام أحمد لهذا الأمر ،عندما سئل عن :" اختلاف أحاديث الزهري[5] ؟ قال : منها ما روي عن رجلين ، ومنها ما جاء عن أصحابه ، يعني الوهم "[6].

=حتى يضجره ، ويكرر عليه جدا ، حتى ربما قام وضجر ...... ،وقال مهنى : لزمت أبا عبد الله ثلاثا وأربعين سنة ، واتفقنا عند عبد الرازق ..." . "تاريخ بغداد" (١٣/٢٦٧-٢٦٨)ترجمة(٧٢١٩).

[1] " الجرح والتعديل" (٥/ترجمة ٣٩٨)، ونحوه في تهذيب الكمال (١٥/١٠٤) لكنه قال : "فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره ؟!".وهذا الأمر قد يؤخذ من قول أبي طالب : " سألت أحمد بن حنبل في السجن عن حديث...... "تهذيب الكمال" (٣٣/ترجمة٧١٩٤)، قلت: فلو انفرد أبو طالب بهذا الجواب لما استُغربَ منه ، لأنه لعله لم يكن عند أحمد عند سؤاله له غيره . وقد يُفهم هذا أيضا مما جاء في ترجمة مهنى بن يحيى أنه سافر مع أحمد إلى عبد الرازق ، ولذا فلعله يسأل أحمد في سفره هذا فينفرد بذلك عن غيره من الرواة .

[2] هو أبو جعفر ثقة فاضل ، انظر " التقريب" ترجمة (٥٨٦٩).

[3] هو أحمد بن محمد بن هارون ، أبو بكر ، المعروف بالخلال ، سمع من جماعة من أصحاب الإمام أحمد ، وكان ممن صرف عنايته في الجمع لعلوم الإمام أحمد ، وطلبها ، وسافر لأجلها ، وكتبها عالية ونازلة ، ولم يكن أحد ممن ينتحل مذهب الإمام أحمد أجمع منه لذلك ، مات سنة ٣١١هـ انظر ترجمته في "تاريخ بغداد" (٥/١١٢) ترجمة (٢٥٢٢)، " والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد " (١/١٦٦) ترجمة ١٣٥، " تذكرة الحفاظ" (٣/٧٨٥) "شذرات الذهب " (٢/٢٦١).

[4] "تهذيب التهذيب" (٩/ترجمة٢٢٣).

[5] هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي ، أبو بكر ، الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته وإتقانه ، مات سنة خمس وعشرين ومائة ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين . انظر " التقريب" (٦٢٩٦).

[6] رواية أبي داود عن أحمد في " سؤالاته " (١٩٢).

قلت : من هذا السؤال والجواب ، نرى أن الإمام أحمد أرجع سبب اختلاف الرواية عن الشيخ الواحد لأمرين اثنين هما :

١-أن الشيخ نفسه هو الذي صدر عنه هذان القولان المختلفان ، والتلاميذ كل منهم روى عنه ما سمعه ، ويُفهم هذا الأمر من جواب أحمد عندما قال : " منها ما روي عن رجلين " أي هذه الأحاديث أو الروايات منها ما رواه الزهري عن رجلين ، وبالتالي الاختلاف أو التعدد ليس من تلاميذه ، إنما من رواية الزهري نفسه – رحمه الله – .

٢-أن التلاميذ وهموا بنسبة أحد القولين للإمام ، لأن الإمام لم يصدر عنه إلا قول واحد منهما ، ويفهم هذا من قول أحمد في جوابه: " ومنها ما جاء عن أصحابه ، يعني الوهم " [1].

ومن هذا يمكننا تقسيم أسباب التعارض في الأقوال المنسوبة للإمام أحمد إلى قسمين[2] هما :

١- أسباب التعارض التي ترجع للإمام أحمد في أقواله.

ويجمع هذه الأسباب جامع واحد وهو أن القولين اللذين ظاهرهما التعارض ونسبا للإمام أحمد صدرا عنه حقيقة ، ونقلا عنه دون تصرف في أقواله أو غير ذلك مما قد يعكس مراده من أقواله.

٢- أسباب التعارض التي ترجع للنقلة عن الإمام أحمد .

ويجمع هذه الأسباب جامع واحد ، هو أن القولين اللذين ظاهرهما التعارض ونسبا للإمام أحمد لم يصدرا عنه أو أحدهما ،أو صدرا عنه حقيقة ولكن لم يرد منهما أو من أحدهما ما فهم منها ، ولـذا وقع التعارض بناء على ذلك الخطأ الذي منشؤه التلاميذ أو النقلة لا الإمام نفسه، بل هو منسوب له نتيجة خطأ ما سواء كان في فهم الناقل أو غير ذلك.

ولذا فإني سأقوم ببيان هذه الأسباب ، وواضعا كل سبب منها مع ما يشاكله من الأسباب ، من حيث منشؤه ومصدره .

---

[1] انظر كيف نعرف أن الاختلاف عن الشيخ سببه الشيخ نفسه ؟ أم الرواة عنه ؟ في كتاب " دراسات في الجرح والتعديل " د.محمد ضياء الرحمن الأعظمي ص٢٦ وبعدها تحت عنوان : كيفية اختبار الراوي ومروياته – وهي العرض-.

[2] وجاء هذا التقسيم أيضا بعد استخلاصي لأسباب التعارض في أقوال الإمام أحمد من خلال النظر في أقواله ، فوجدت لزامًا عليّ جعل الأسباب على قسمين كما في المتن ، ولذا فإن هذا التقسيم مبناه على جواب الإمام أحمد السابق ، وكذلك على الدراسة العملية لأسباب التعارض في أقوال الإمام أحمد في الراوي الواحد.

المبحث الأول:

أسباب التعارض التي ترجع للإمام أحمد

وجاء هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول: تغير اجتهاد الإمام أحمد في الراوي.

المطلب الثاني :تغير قول الإمام أحمد نتيجة تغيرحال الراوي.

المطلب الأول: تغير اجتهاد الإمام أحمد[١] في الراوي

لا يختلف الإمام أحمد عن غيره من النقاد في أنه قد يرى اليوم رأيا ما في أحد الرواة — لما عنده من الأدلة — ثم يغير هذا الرأي إذا اطلع على قرائن أخرى تحمله على ذلك ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ورع الإمام أحمد وتقواه ، لأنه يدور مع الحق حيثما دار الحق ، ولا يتعصب لرأيه السابق بعد ظهور قرائن تدل على صواب ما يضاده .

ومن التراجم التي يفهم منها هذا السبب :

ما جاء في ترجمة عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري ، فقد سأل المروذي أبا عبد الله :"كتبت عن ابن وهب شيئا ؟ قال : لا "[٢]، قلت : ولكن ثبت عن الإمام أحمد أنه كتب عنه ، قال عبد الله بن أحمد قال أبي : " ورأيت عبد الله بن وهب بمكة ، رأيته رجلا خفيف اللحية ، قال أبي فذكرت أنه كان يعرض له على ابن عينيه ، وهو نائم فتركته ، قال أبي : وبلغني أنه كان لا يدخل في مصنفه من ذاك العرض شيئا ، قال أبي : ثم كتبت بعد عن رجل عنه "[٣] .

قلت : يظهر من هذا بوضوح أن الإمام أحمد لم يكتب عن ابن وهب في أول أمره لأنه علم أن ابن وهب كان يسيء الأخذ ، لأنه كان يعرض على ابن عيينه وهو — أي ابن وهب — نائم ، فهذا سبب ترك أحمد له ، ولكن لما ظهر للإمام أحمد أن ابن وهب لم يدخل في مصنفه من ذاك العرض شيئا ، ورأى أحمد صحة حديثه تغير اجتهاده فيه فكتب عنه . ومما يؤكد ذلك أن المروذي نفسه قال في ذلك " أن أحمد لم يكتب عن ابن وهب أولا ، ثم كتب عن رجل عنه " [٤].

وكذلك ما جاء في ترجمة علي بن عاصم[٥] ،فقد نقل معظم النقلة عن الإمام أحمد أنه حدث عنه ورضيه و لم ير بالرواية عنه بأسا[٦] ، ولكن ابن معين نفى ذلك فعندما أخبر ابن معين أن أحمد بن

---

(١) تغير اجتهاد العالم سببه اطلاع العالم على أمور جديدة له ، وإن كانت قديمة في نفس الراوي ، لكنها غابت عن الإمام ، فهي في الراوي أصلا ، لكن الإمام اطلع عليها متأخرا فتغير اجتهاده لذلك ، أما تغير حال الراوي فهو أن الراوي كان ثقة ضابطا مثلا ثم تراجع ضبطه وحفظه فيما بعد ، فتغير حكم الإمام عليه بناء على تغير حاله لا تغير اجتهاده العالم فيه .

(٢) "سؤالاته" (٢٤٦) .

(٣) " العلل " رواية (٤٥٥٦) وقد سبق الحديث عن ذلك ، في حكم الإحتجاج بمن عرف بالتساهل في سماع الحديث وكذلك عن وصف الراوي بأنه ينام في مجلس الشيخ وهو يقرأ " فارجع إليه هناك ص٣١.

(٤) "سؤالاته " (٢٥) وقال أحمد فيه أيضا: " عبد الله بن وهب صحيح الكتاب عن مشايخه الذين روى عنهم ، بفصل السماع من العرض ، ما أصح حديثه وأثبته " " المعرفة والتاريخ " (١٨٣/٢).

(٥) هو ابن صهيب الواسطي التيمي مولاهم ، صدوق يخطيء ويصر ، ورمي بالتشيع ، مات سنة إحدى ومائتين وقد جاوز التسعين .أنظر "التقريب" (٤٧٥٨).

(٦) من هذه النصوص : قال أبو داود قال أحمد " أما أنا فأحدث عنه ، وحدثنا عنه " " سؤالاته " (٤٤٠) ، وقول حرب بن إسماعيل عن أحمد " ما صح من حديث على بن عاصم فلا بأس به " " الجرح والتعديل " (٦/ ترجمة ١٠٩٢) ، وعن سلمة بن شبيب عن أحمد =

حنبل قال في علي " ثقة " قال ابن معين : " لا والله ما كان علي عنده قط ثقة ، ولا حدث عنه بحرف قط ، فكيف صار اليوم عنده ثقة" [١]، وأكد ابن حبان ذلك فقال : " كان أحمد بن حنبل رحمه الله سيء الرأي فيه " [٢].

وهذا المنقول عن أحمد ظاهره التعارض، ولكن يظهر من تتبع ترجمته أن أحمد تغير اجتهاده في علي ، ففي أول الأمر لم يكن يحدث عنه ، ونهى عن الكتابة عنه ، ثم تراجع عن ذلك ، ومما يدل على هذا الأمر ما جاء من قول محمود بن غيلان:" أسقطه أحمد وابن معين وأبو خيثمة ، ثم قال لي عبد الله ابن أحمد : إن أباه أمره أن يدور على كل من نهاه عن الكتابة عن علي بن عاصم فيأمره أن يحدث عنه "[٣].

ومن ذلك قوله في بشير بن ميمون [٤]: " كتبنا عنه ، عن مجاهد وعن سعيد المقبري ، ثم قدم علينا بعد، فحدثنا عن الحكم بن عتيبة ،وليس بشيء"[٥] .

ومن ذلك أيضا ما جاء عنه في ترجمة محمد بن مسلم الطائفي[٦] ، فقد قال فيه أحمد: " إذا حدث محمد بن مسلم من غير كتاب ، يعني أخطأ ، قلت : الطائفي ؟ قال : نعم ، ثم ضعفه على كل حال من كتاب وغير كتاب ، فرأيته عنده ضعيفا "[٧] فالإمام أحمد أولا فصل في أمره بين ما رواه من كتاب وما رواه من حفظه ثم ضعفه على كل حال[٨] لتبينه الضعف في كل ما روى.

وغير ذلك كثير.[٩]

=قوله " يكتب حديثه " " الكامل " ترجمة (١٣٤٨) ، وعن ابن عرفة قال أحمد " هو والله عندي ثقة ، وأنا أحدث عنه " " الكامل " ترجمة (١٣٤٨) وغير ذلك . انظر ترجمته في " الموسوعة " برقم (١٨٧١).

[١] نقل ذلك عنه أبو بكر بن أبي خيثمة في " الجرح والتعديل " (٦/ترجمة ١٠٩٢).

[٢] " المجروحين " (١٠٩/٢).

[٣] جاء ذلك في " تهذيب التهذيب " (٧/ص٣٤٨) ترجمة (٥٧١). وهذا يدل على ورع الإمام أحمد رحمه الله ، فهو لم يحب أن يبقي كلامه في علي كما كان سابقا ، فيترك الناس عليا ، فلذا أمر بذلك حتى لايقع في ظلم علي فيلقى الله على ذلك . والله أعلم .

[٤] هو الواسطي ، أصله من خراسان ، ثم سكن مكة ، متروك متهم، مات سنة بضع وثمانين ومائة . انظر " التقريب" (٧٢٥).

[٥] من رواية عبد الله عن أبيه في "العلل" رواية (٥٣٢٣) فتغير اجتهاد أحمد فيه عندما حدث عن الحكم ، وعندها ظهر لأحمد من حال بشير ما خفي عليه أولا فتركه.

[٦] واسم جده ، سوس ، وقيل ، سوسن ،وقيل بتحتانية بدل الواو فيهما ، وقيل مثل : حُنين ، صدوق يخطئ من حفظه ، مات قبل التسعين ومائة، انظر " التقريب" (٦٢٩٣).

[٧] من رواية الميموني عنه في "ضعفاء " العقيلي ترجمة (١٦٩٢).

[٨] ولذا قال عبد الله سمعت أبي يقول " محمد بن مسلم الطائفي ، ما أضعف حديثه ، وضعفه جدا " . " العلل"١٧٢ وبنحوه (١٨٢٩).

[٩] من ذلك ما جاء في ترجمة " إبراهيم بن أبي الليث " في ص ١٤٢ فقد توقف فيه أحمد أول أمره ثم سكن ما بقلبه لموافقته حديث غيره. وزيادة في التوضيح ، انظر التراجم التالية في الموسوعة ، بحسب الأرقام المثبتة إلى جانبها :

١- إسماعيل بن أبان الغنوي (١٤٩).

٢- أفلت بن خليفة العامري (٢٠٦).

٣- سعيد بن زكريا القرشي (٩٥٠) .

المطلب الثاني: تغير قول الإمام أحمد نتيجة تغير حال الراوي .

يخطئ من يظن أن الراوي يبقى على حاله دائما ، فهناك كثير من الرواة اختلف ضبطه نتيجة تقدمه في السن ، أو ابتعاده عن الحديث والتحديث ، أو ابتعاده عن كتبه ومراجعه ، ولذا فقد يكون الراوي ثقة ضابطا في أول أمره ثم يتراجع فيضعف أمره فيما بعد ، ومن ثم يضعف ما تأخر من حديثه .

ولأن كثيرا من الرواة يحدثون حتى آخر العمر ، وبعضهم يخف ضبطه كما سبق ، فاستلزم ذلك من النقاد متابعة الراوي وحديثه من أول تحديثه حتى مماته ، ووجد العلماء أن بعض الرواة اختلفت أحوالهم، وتغير ضبطهم من وقت لآخر ، ولذا أصدروا على الراوي الواحد عدة أقوال تناسب حال الراوي وقت ما تكلم فيه العالم.[1]

وجهل تغير حال الراوي ،ومتى تكلم الناقد فيه ، مدعاة لوقوع التعارض في أقوال الإمام المتقدمة والمتأخرة ، ولكنه لو عرف ما قدمناه لما حصل له من ذلك شيء .

والإمام أحمد –رحمه الله – كما قدمنا ، كان يتابع أحوال الرواة حتى مماتهم، فإذا تغير حال أحدهم سلبا أو إيجابا[2] تغير حكمه عليه ، فيكون كل قول عندها في هذا الراوي محمولا على وقت دون آخر.

٤- سعيد بن يزيد الحميري (٩٨٩).

٥- عبد الرحمن بن عثمان البصري (١٥٥٣) .

٦- علي بن الجعد (١٨٥٥) .

٧- عمر بن هارون بن يزيد١٩٧٣.

٨- عمرو بن الحارث المصري (١٩٨٠) .

٩- عمرو بن مرزوق الباهلي (٢٠١٨).

١٠- محمد بن حميد الرازي (٢٣١١).

١١-الوليد بن عبد الله الهمداني (٣٤٣٩).

١٢-يحيى بن عيسى الكوفي (٣٥٠٥).

١٣- يحيى بن سليم القرشي(٤٣٨٦).

[1] هذا السبب من أسباب التعارض لا يتضح للناظر في كلام الإمام لأول وهلة ، وإنما يجب عليه أن يتوسع في ترجمة هذا الراوي ، ويجمع كل ما قيل فيه من أقوال النقاد ، حتى يظهر له بجلاء تغير حال الراوي ثم تغير حكم الإمام عليه .

[2] كما جاء في ترجمة إسحاق بن يونس قول ابن معين :"كان إسرائيل لا يحفظ ، ثم حفظ بعد" . "تهذيب الكمال" (٢/٥٢٠).

ومن التراجم التي تغير فيها اجتهاد الإمام أحمد لتغير حال الراوي:

ما جاء في ترجمة إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني [١]، فقد قال فيه أحمد :" وقت ما رأيناه لم يكن به بأس ، ثم قال : أظنه قال : كان حديثه يزيد بعدنا و لم يحمده "[٢] ، ولأن أحمد كان حسن الرأي فيه أولا كتب عنه ، ولكن لتغير حديث ابراهيم ، وتحديثه بالمناكير فإن أحمد ضعفه ، وجاء في ذلك قول أحمد :" قد كتبت عنه [٣]، أقل مما كتبت عن إبراهيم اتكيت[٤]على إبراهيم ، ثم حدث إبراهيم بعد بأحاديث منكرة ، وضعف أمره ، وقدم يزيد بن أبي حكيم[٥] عليه "[٦]، فالذي يدل على تغير حال إبراهيم ،قول أحمد: " لم يكن به بأس " أي عندما رآه ،ثم كان حديث ابراهيم يزيد ،وقول أحمد فيه كذلك: "خلط"[٧].

وكذلك في ترجمة ابن لهيعه ،فقد ضعفه أحمد عندما سئل عنه[٨] ،ولكن في رواية أخرى عن أحمد قال فيه :" من كان بمصر يشبه ابن لهيعه في ضبط الحديث وكثرته واتقانه "[٩]، فيظن الناظر لأول وهلة تعارض قولي أحمد فيه، ولكنه لو علم أن ابن لهيعه قد تغير حفظه،ومن ثم تغير حكم الإمام أحمد عليه فيما تأخر من حديثه لما حصل هذا التعارض ،ومما جاء عن أحمد دالا على ذلك قوله فيه :" من كتب عنه قديما فسماعه صحيح "[١٠].ولذا ما جاء عن أحمد من تضعيفه له فيحمل على ما حدث به ابن لهيعه بعد احتراق كتبه و تغير ضبطه ،وما جاء عن أحمد من توثيقه فيحمل على حديثه القديم قبل تغيره و الله أعلم[١١] .

---

[١] ضعيف ، وصل مراسيل . انظر: "التقريب"(١٦٦).

[٢] من رواية عبد الله عن أبيه في "العلل" (٣٩١٨).

[٣] الضمير يرجع ليزيد بن أبي حكيم ، لأن سؤال المروذي لأحمد كان عنه.

[٤] هكذا النص في "سؤالات المروذي" (٢١٦) ، طبعة الدار السلفية ، وقد جاء النص نفسه في الطبعة المعتمدة عندي بقوله " أنكرت " وهي برقم ٢١٣ وأرى الصواب ما أثبته في المتن .

[٥] هو أبو عبد الله صدوق ، مات بعد سنة عشرين ومائتين . انظر: " التقريب" (٧٧٠٣).

[٦] "سؤالات المروذي" وهو من رواية المروذي برقم (٢١٣).

[٧] روى ذلك عن أحمد : محمد بن موسى النهرتيري كما في " الضعفاء" للعقيلي ترجمة (٣٦).

[٨] رواية حرب بن إسماعيل الكرماني عن أحمد كما في " الجرح والتعديل" (٥/ترجمة ٦٨٢).

[٩] رواية أبي داود عن أحمد في "سؤالاته " برقم (٢٥٦) ص٢٤٦.

[١٠] رواية الفضل بن زياد عن أحمد في " المعرفة والتاريخ " (١٨٥/٢).

[١١] انظر ترجمته في :" الموسوعة " برقم (١٤٢٦) تفصيل أقوال أحمد فيه .

ومثل ذلك ما جاء في ترجمة عبد الله بن صالح [١]-كاتب الليث- فقد قال أحمد :" كتبت عنه[٢] ، يروي عن ليث بن سعد عن ابن أبي ذئب ، و لم يسمع الليث من ابن أبي ذئب شيئا "[٣]. ولكن الإمام أحمد " ذمه وكرهه، وقال : إنه روى عن ليث عن ابن أبي ذئب كتابا أو أحاديث ، وأنكر أن يكون الليث روى عن ابن أبي ذئب"[٤]. ونهى كذلك _ أي الإمام أحمد — أن يُروى حديثه [٥]. ومما يدل أن هذه الأقوال ليست متعارضة ،وإنما تغير حال عبد الله قول أحمد فيه :" كان أول أمره متماسكا ، ثم فسد بأخرة ، وليس هو بشيء"[٦] [٧]، وغير ذلك *.

---

(١) هو ابن محمد بن مسلم الجهني،أبو صالح المصري ،صدوق كثير الغلط ،ثبت في كتابه ،وكانت في غفلة ، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين ،وله خمس وثمانون سنه . انظر :"التقريب" ترجمة (٣٣٨٨).

(٢) مع أنها لا تفيد دائما التوثيق من احمد لمن كتب عنه ، لكنها هنا تشعر بنوع توثيق خاصة أن أحمد بين أن هذا الرجل كان أول أمره متماسكا .

(٣) رواية صالح بن أحمد عن أبيه في" الجرح و التعديل" (٥/ترجمة ٣٩٨).

(٤) رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه في "العلل" (٥٠٦٧) .

(٥) قال زياد بن أيوب : " نهاني احمد بن حنبل أن أروي حديث عبد الله بن صالح "."المجروحون"(٤١/٢).

(٦) رواية عبد الله عن أبيه في "العلل"(٤٩١٩).

(٧) ومما يدل على تغير حال عبد الله بن صالح ما جاء في ترجمته من أقوال الأئمة و من ذلك : قول ابن المديني :"ضربت على حديث عبد الله بن صالح ،وما أروي عنه شيئا ". "تاريخ بغداد" (٤٨١/٩).

وقد أشار أبو حاتم أن أبا صالح أخرج في آخر عمره أحاديث أنكروها عليه ،وبين أبو حاتم أن خالد بن نجيح هو الذي أدخلها في كتب أبي صالح، وكان هذا من شأن خالد، يفتعل الكذب ، ويضعه في كتب الناس، أما أبو صالح فكان رجلا صالحا لا يكذب . انظر ذلك في:" الجرح والتعديل " (٥/ترجمة ٣٩٨).

ولعله مما يؤكد وجود غفلة عند أبي صالح تُمكن البعض من إدخال أحاديث عليه ،فقد جاء من قول أحمد بن صالح المصري قال : " لا أعلم أحدا روى عن الليث ، عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح ، وذكر أن أبا صالح أخرج دُرجا قد ذهب أعلاه و لم يدر حديث من هو ،فقيل له : حديث ابن أبي ذئب ،فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب " ."الجرح والتعديل "(٥/ترجمة ٣٩٨) .

قلت : فالإمام أحمد ما تركه في أول أمره لتماسكه ، مع علمه برواية عبد الله عن الليث عن ابن أبي ذئب ،ولكن مع ذلك لم يَرُدْ حديث الرجل كاملا لقلة خطأ عبد الله بجانب صواب ما رواه ، ولكن عبد الله فيما بعد تغير وزاد غلطه وكثر ، وصارت عنده غفلة جعلت بعض الرواة يدخلون في حديثه ما ليس منه دون أن يتنبه لذلك ، ومن أجل ذلك ترك الإمام أحمد حديثه .والله أعلم.

انظر ترجمة عبد الله هذا في: " تاريخ البخاري الكبير" (٥/ترجمة ٣٥٨) " الضعفاء والمتروكين " للنسائي ترجمة (٣٥١) ، " المجروحين " لابن حبان (٤٠/٢)و " تاريخ بغداد" (٤٧٨/٩)و " السير " للذهبي (٤٠٥/١٠) ، و" ذكر اسماء من تُكلم فيه وهو موثق " ص١٠٩ ترجمة ١٨٤ و" شذرات الذهب" (٥١/٢) " تهذيب الكمال" (٩٨/١٥) ترجمة ٣٣٣٦.

* انظر التراجم التالية في " الموسوعة " وأرقامها : علي بن مسهر (١٨٨٦) ، المثنى بن الصباح اليماني (٢٢٤٨) عبد الرحمن بن أبي الزناد (١٥٢٨) ، عتاب بن بشير الجزري (١٧٠٨) علي بن الجعد بن عبيد (١٨٥٥) .

المبحث الثاني :

أسباب التعارض التي ترجع إلى النقلة عن الإمام أحمد .

وقد جاءت في خمسة أسباب ذكرت كل واحد منها في مطلب كما يلي :

المطلب الأول : نسبة أقوال إلى الإمام أحمد لم يقلها أو الصواب عكسها .

المطلب الثاني : تصرف النقلة بأقوال الإمام أحمد.

المطلب الثالث : اقتصار النقلة عن الإمام أحمد على قول دون قول من أقواله.

المطلب الرابع : الغموض في كلام الناقل عن الإمام أحمد .

المطلب الخامس : فهم مقصود الإمام أحمد بخلاف مراده .

المبحث الأول : أسباب التعارض التي ترجع للنقلة عن الإمام أحمد .

المطلب الأول : نسبة أقوال إلى الإمام أحمد لم يقلها أو الصواب عكسها ، وجعلت هذا السبب على عدة أنواع:

١- تكلم الإمام أحمد في رجل فيجعله الناقل في غيره لتشابه إسميهما ونحو ذلك .

٢- تكلم غير الإمام أحمد في رجل فيجعل هذا القول للإمام أحمد .

٣- عدم تحري الناقل فينسب لأحمد ما لم يصدر عنه وهو منه براء .

٤- نسبة المتأخرين لأحمد قولا بدون إسناد مخالفا لما صح عنه واتصل .

المطلب الثاني : تصرف النقلة عن الإمام أحمد ببعض ألفاظه وأقواله :

١- عدم حكاية أقوال الإمام أحمد كما هي .

٢- التصحيف أو التحريف أو السقط في كلام الإمام أحمد.

المطلب الثالث : اقتصار النقلة عن الإمام أحمد على قول دون قول من أقواله .

المطلب الرابع: الغموض في كلام الناقل عن الإمام أحمد.

المطلب الخامس : فهم مقصود الإمام أحمد بخلاف مراده،ويشتمل هذا السبب ما يلي :

١- تكلم الإمام أحمد في الرجل في أكثر من وقت بحسب كيفية السؤال .

٢- تعديل الإمام أحمد لرجل أو تضعيفه قد يكون في شيء دون شيء ، ويشمل :

أ- تعديل الإمام أحمد أو تضعيفه لرجل قد يكون في شيخ دون آخر ، أو في المغازي والتفسير دون الحلال والحرام ونحو ذلك ، فيظن من لا علم له بذلك أن ذلك مطلقا ، فيحصل التعارض.

ب- تعديل الإمام أحمد لرجل أو تضعيفه قد يكون في دينه وعدالته لا ضبطه .

ج- حكم الإمام أحمد على رجل لوحده يختلف عن الحكم عليه مقرونا مع غيره .

د- تضعيف الإمام أحمد لحديث الراوي لا الراوي نفسه.

٣- حكم الإمام أحمد على الراوي الذي في أدنى مراتب التوثيق وأعلى مراتب التجريح بألفاظ تتجاذب كلتا المترلتين .

٤-عدم معرفة منهج الإمام أحمد في حكمه على الرواة أو روايته عنهم.

٥- عدم معرفة مقصود الإمام أحمد من بعض مصطلحاته وألفاظه.

المطلب الأول : نسبة أقوال للإمام أحمد لم يقلها أو الصواب عكسها:

الناظر في تراجم الرواة، يجد أن بعضهم يتعدد فيها قول الإمام أحمد، تعدد اختلاف وتضاد ، فإذا دقق النظر وبحث في الأمر وجد أن هذا القول منسوب للإمام أحمد في هذا الراوي وهو منه براء، ومن خلال البحث في مثل هذه التراجم وجدت أن من ينسب للإمام أحمد ما لم يقله يفعل ذلك لواحد من الأمور التالية :

١- تكلم الإمام أحمد في رجل ، فيهم الناقل فيجعله في رجل آخر لتشابه إسميهما ونحوه.

٢- تكلم غير الإمام أحمد في رجل ، فينسب قوله للإمام.أحمد لجامع ما بين هذا الإمام والإمام أحمد.

٣- عدم تحري الناقل ، فينسب لأحمد ما لم يصدر عنه وهو منه براء ، وهذا الأمر لعله يقع فيه بعض الضعفاء لقلة ضبطهم وتحريهم ونحوه .

٤- نسبة المتأخرين قولا للإمام أحمد بدون إسناد له ، بل ويخالفون بهذا النقل ما اشتهر وعرف عن الإمام أحمد في هذا الرجل.

وفيما يلي تفصيل ما أجمل فأقول :

١- تكلم الإمام أحمد في رجل ، فيجعله الناقل في رجل آخر لتشابه اسميهما أو كنيتيهما أو نحو ذلك:

بعض النقلة يتسرع في نقله عن الإمام أحمد ، فيكون هذا الناقل يبحث في ترجمة رجل معين ، فما أن يرى الإمام أحمد تكلم في سميه إذا به يسارع -وهما أو تسرعا أو موافقة لهواه -فيجعل هذا القول من الإمام أحمد في سمي من قصده أحمد ، وعندها ينسب للإمام أحمد قولا ما قاله ،ويكون بذلك قد تسبب في إيقاع التعارض في أقوال الإمام أحمد من حيث يدري أو لا يدري .

ومن التراجم التي وقع فيها مثل هذا الأمر :

ما جاء في "بحر الدم" من قول المؤلف[١] في ترجمة أبي مريم الأنصاري[٢] :"قال أحمد :رأيت أهل حمص يحسنون الثناء عليه "[٣]. وقال في رواية المروذي :" أبو مريم متروك الحديث ،وقد كان يرمى بالتشيع ،وقد كتب عنه شعبة ،كان يعرفه بالشبيبة قديما"[٤].

قلت :يظهر من هذا تعارض أقوال الإمام أحمد في هذا الراوي ،ولكن الصواب غير هذا ،لأن صاحب "بحر الدم" –رحمه الله- جعل قول الإمام أحمد في أبي مريم الكوفي[٥] في شبيهه في الكنية "أبي مريم الأنصاري " ،لأن قول أحمد –من رواية المروذي –هو في الكوفي وليس الأنصاري كما يظهر هذا من مراجعة ترجمتي الراويين [٦].

وفي ترجمة يحيى بن إسماعيل الواسطي [٧]،قال ابن عبد الهادي –صاحب "بحر الدم" -:"قال أحمد :ما عرفناه ببدعة .فبلغ هذا يحيى ،فقال :صدق أبو عبد الله ،ما عرفني ببدعة قط . وقال عبد الله بن أحمد :ذكر لأبي ما يرميه به الناس ،فقال :سبحان الله ، ومن يقول هذا ؟ وأنكر ذلك إنكارا شديدا "[٨].

(١) هو يوسف بن حسن بن عبد الهادي ، أبو المحاسن ، ويعرف بابن المبرد ، ولد في صالحية دمشق ،سنة (٨٤٠هـ) على الأصح ، وقد نبغ في العلم والحديث وغيرها ، وصنف مؤلفات كثيرة . وقد اشتغل بالتدريس والإفتاء والقضاء . وقد توفي سنة (٩٠٩ هـ).
انظر ترجمته في :"شذرات الذهب " (٤٣/٨) ،"معجم المؤلفين" (٢٨٩/١٣- ٢٩٠) .

(٢) أو الحضرمي ، خادم المسجد بدمشق أو بحمص ، قيل اسمه عبد الرحمن بن ماعز ،ويقال : هو مولى أبي هريرة ، وهو ثقة .
انظر"التقريب"(٨٣٥٧) .

(٣) "تهذيب الكمال " (٣٤/ ترجمة ٧٦١٩).

(٤) "سؤالات المروذي " برقم (١٢٨) .

(٥) انظر ترجمته وأقوال الإمام أحمد فيه في " الموسوعة " برقم (١٦١٥) واسمه عبد الغفار بن القاسم جاء النص في "بحر الدم " ص ٤٩٤ ترجمة (١٢٣٠).

(٦) أوضح محقق " بحر الدم " هذا الأمر فقال : " هذا النص – اي رواية المروذي في " العلل " رواية المروذي ١٣٥ ، ولكن توهم المؤلف هنا وهما فاحشا ، فأبو مريم الأنصاري غير أبي مريم هذا الذي قال فيه أحمد متروك ، فأبو مريم الأنصاري الشامي صاحب القناديل ، خادم مسجد دمشق أو حمص ، وقيل إنه مولى أبي هريرة ...... وأما أبو مريم الذي قال فيه أحمد : " متروك الحديث" فهو عبد الغفار بن قهد(بالقاف) الغفاري الكوفي :ابن عم يحيى بن سعيد الأنصاري ، من غير طبقة الأول ، تركه ورماه غير أحمد بالتشيع ..." بتصرف من كلام المحقق ص ٤٩٤ ترجمة ١٢٣٠ واستفدت هذا المثال منه .

(٧) هو أبو زكريا ، مقبول ، انظر: " التقريب " (٧٥٠٥) .

(٨) نقل ذلك عن الإمام أحمد ابنه عبد الله كما في "تاريخ بغداد " (١٩٨/١٤) .

قلت : هذا ما ساقه ابن عبد الهادي في ترجمة يحيى الواسطي ، ولكن الصواب أن هذا الكلام من الإمام أحمد في يحيى بن أكثم الاسيدي [١] ، أبو محمد المروذي ،و لم يأت عن أحمد في يحيى الواسطي الا قوله فيه: "أعرفه قديما ، وكان لي صديقا [٢]"[٣].

ومن ذلك أيضا قول ابن عبد الهادي في ترجمة عمران بن أبي عطاء الواسطي[٤] :"٠٠٠٠وقال المروذي سألته عنه ،فقال : ليس بذاك وضعفه "[٥].

قلت :وهذا القول لأحمد ليس في هذا الراوي ، إنما هو في عمران بن داور[٦] كما يظهر ذلك من الترجمة لهما[٧] .

ولعل الإمام أحمد يتكلم في رجل فينسب قوله لرجل آخر له علاقة بمن تكلم فيه أحمد ، كأن يكون أحدهما شيخا للآخر ونحوه . ومن أمثلة ذلك :

ما جاء في ترجمة هلال بن أبي زينب [٨]" ضعفه الساجي ، وقال : قال أحمد بن حنبل : تركوه "[٩]، قلت : ولكن هذا وهم من الساجي – رحمه الله – لأن هذا القول من أحمد ليس في هذا الراوي بل في شيخه ولذا قال ابن حجر بعد ذكره ذلك عن الساجي:" وهو عجيب ، فإنما قال ذلك أحمد في شيخه " [١٠]، قلت : وتبع الذهبي – رحمه الله – في "ميزانه" الساجي فقال :" قال أحمد بن حنبل :

---

(١) هو ابن محمد بن قطن التميمي ، المروزي ، أبو محمد ، القاضي المشهور ، فقيه صدوق ، إلا أنه رمي بسرقة الحديث ، و لم يقع ذلك منه ، وإنما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة ، مات في آخر سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائتين ، وله ثلاث وثمانون سنة . انظر:" التقريب" (٧٥٠٧) .

(٢) "تهذيب الكمال " (٣١/ ترجمة ٦٧٨٦) من رواية أبي داود عنه .

(٣) لم ينبه محقق " بحر الدم " على ذلك وإنما قال في الحاشية :" ينظر من أورده ؟ " ص٤٥٦ ترجمة (١١٣١) .

(٤) هو الأسدي مولاهم ، أبو حمزة القصاب ، صدوق له أوهام . انظر: " التقريب" (٥١٦٣) .

(٥) " بحر الدم " ص ٣٢٧ ترجمة (٧٨٤) . وهذا النص عن المروذي في " سؤالاته " جاء برقم (١٥٩) ونصه " وسألته عن عمران ؟ فقال : ليس بذاك وضعفه " وعلق السامرائي على ذلك بقوله " من اسمه عمران ضعفاء كثيرون ، و لم أعرف من ضعفه منهم " ص٧٨.

(٦) هو أبو العوام ، القطان، البصري ، صدوق يهم،ورمي برأي الخوارج، مات بين الستين والسبعين ومائة .انظر: "التقريب"(٥١٥٤).

(٧) علق على ذلك محقق " بحر الدم " بقوله : " يبدو لي أن المؤلف رحمه الله توهم هنا ، فإن هذا القول لاحمد في عمران بن داور كما مضى ، وأما ابن أبي عطاء فكلهم ذكر عن أحمد فيه : صالح الحديث ، وهذه الرواية عن المروذي في " العلل " رواية المروذي : ١٦٦". قلت : وخلال ترجمتي لابن أبي عطاء لم أجد أحدا نسب لأحمد هذا القول غير ابن عبد الهادي رحمه الله .

(٨) هو فيروز ، القرشي مولاهم ، البصري ، مجهول . انظر: " التقريب" (٧٣٣٨) .

(٩) "تهذيب التهذيب " (١١/ ص ٨٠ترجمة ١٢٧).

(١٠) "تهذيب التهذيب " (١١/ص٨٠ ترجمة ١٢٧) وقد راجعت ترجمة هلال في تهذيب الكمال برقم (٦٦٢٠) فوجدت أن له شيخا واحدا وهو شهر بن حوشب ، ومما جاء في شهر هذا :" قال عبد الله : سمعت أبي يقول : يحكون عن ابن عون قال : حدثنا هلال بن أبي زينب ، قال : حدثنا شهر بن حوشب وقد نزكوه ، يعني بذلك رموه بشيء وضعفوه ". " العلل" لعبد الله (٤٥٨٤) ولعل هذا النص هو الذي أوهم الساجي فنسب ذلك لأحمد والله أعلم ، وفي " السير " للذهبي (٣٧٤/٤) تركوه (بالتاء) بدل (نزكوه) وهما للتضعيف.

تركوه " ولم يشرْ لوهم الساجي وعدم صحة ذلك عن أحمد[١]، وغير ذلك[٢] .

٢- تكلم أحد العلماء في أحد الرواة بشيء ، فينسب هذا القول لأحمد لجامع بينه وبين صاحب هذا القول :

من المعلوم أن أئمة الجرح والتعديل كثر والحمد لله ، ووجد فيهم من تشابه اسمه مع اسم الإمام أحمد ، وتشابه اسم ابنه مع اسم ابن الإمام أحمد ، ومن هؤلاء الإمام العجلي [٣]، فاسمه أحمد ، واسم ابنه صالح ، وكذلك لابن حنبل ابن اسمه صالح ، والصالحان روى كل منهما عن أبيه أقوالا في الجرح والتعديل ، وللتشابه هذا ، فلعله يأتي قول للعجلي من رواية ابنه صالح فيقول القائل : روى صالح بن أحمد عن أبيه قوله: كذا ... ، فيظن ظان أن هذا القول للإمام أحمد من رواية ابنه صالح عنه ، وعندها ينسب لأحمد ما لم يقله .

ومن التراجم التي حصل فيها مثل هذا الأمر ، ما جاء في ترجمة المغيرة بن زياد البجلسي[٤] ،فأجمع النقلة عن أحمد تضعيفه له [٥]، إلا ما جاء في" تهذيب التهذيب" بقوله : ".قال ابن عبد البر : قال صالح بن أحمد عن أبيه : ثقة "[٦] وهذا القول يعارض ما عرف عن أحمد من رأيه في المغيرة *. ولكن بعد النظر في كتب العلماء تبين لي أن هذا القول هو لأحمد بن صالح العجلي ، من رواية ابنه صالح عنه[٧] .

وفي ترجمة عمارة بن عمرو بن حزم [٨]، نقل ابن عبد الهادي قول أحمد فيه " تابعي ثقة "[٩]،

---

[١] في " الميزان " ترجمة (٩٢٦٨) قال :" هلال بن أبي زينب (ق) عن شهر بن حوشب ، قال أحمد بن حنبل : تركوه " .

[٢] انظر في " بحر الدم" ص ٧٤ ترجمة ٩١ ترجمة أشعث بن أبي الشعثاء ، فقد جعل ابن عبد الهادي قول الإمام أحمد في أبي الشعثاء في ابنه أشعث.

وانظر ترجمة جرير بن حازم في " بحر الدم " وهي برقم ١٤٣ فهي مثال لنسبة قول للإمام أحمد لم يقله . فقد جعل المؤلف قول أحمد في ابن أبي حازم في جرير بن حازم ، وهذا وهم منه . وانظر تعليق المحقق على ذلك ص ٩٤ حاشية ١.

[٣] هو الإمام الحافظ أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي ، نزيل طرابلس الغرب ، مات سنة إحدى وستين ومائتين . انظر ترجمته في: " تذكرة الحفاظ " (٢/٥٦٠) ترجمة (٥٨٢) و"طبقات الحفاظ" للسيوطي ترجمة (٥٤٨).

[٤] هو أبو هشام أو هاشم، الموصلي ، صدوق له أوهام مات سنة اثنتين وخمسين ومئة .انظر: " التقريب" (٦٨٣٤) .

[٥] من ذلك قول أحمد فيه من رواية عبد الله ابنه :" ضعيف الحديث ، له أحاديث منكرة " "العلل" رواية (١٥٠١) وانظر أقوال أحمد في تضعيفه في ترجمته في " الموسوعة " برقم (٣١٩٥) .

[٦] " تهذيب التهذيب " (١٠/ترجمة ٤٦٥) .

[٧] جاء ذلك في " الثقات " للعجلي ص ٤٣٦ ترجمة ١٦١٦ بقوله : " المغيرة بن زياد الموصلي : ثقة " وكذلك في " تهذيب الكمال" (٣٦١/٢٨) نسب للعجلي ذلك . ولم ينسب هذا القول لابن حنبل في أي من الكتب التي رجعت لها .

* وقد وقع أصحاب "موسوعة أقوال الإمام أحمد" بهذا الخطأ ، حيث جعلوا هذا القول من أقوال ابن حنبل في المغيرة .

[٨] هو الأنصاري ، المدني ، ثقة ، استشهد بالحرة ، وقيل مع ابن الزبير. انظر: " التقريب" (٤٨٥٥).

[٩] " بحر الدم " ص ٣١١ ترجمة ٧٣٢ .

مع أن الإمام أحمد لم يتكلم في عمارة هذا بشيء ، وإنما هذا القول للعجلي رحمه الله تعالى *.

ومن ذلك أيضا ما جاء في ترجمة عبدة بن سليمان الكلابي [١]، فقد نقل ابن عبد الهـادي في "بحر الدم" :" قال صالح بن أحمد : سألت أبي عنه فقال : ثقة ، رجل صالح ، صاحب قرآن يُقـرىء" ،وهذا تَوَهم من ابن عبد الهادي ، لأن هذا القول للعجلي وليس لابن حنبل كما نبه على ذلك محقـق "بحر الدم" [٢].

وكذلك قد يُنسب للإمام أحمد بعض أقوال أقرانه بجامع أن الراوي عن أحد أقرانه ابنه عبـد الله ، وسبب هذا أن عبد الله بن الإمام أحمد أكثر رواياته هي عن أبيه ، ولذا غالبا ما ينصرف الذهـن إلى أن قول عبد الله دائما هو عن أبيه ، فإذا كان قوله عن غير أبيه فلعل الناقل يَهِم فينسب هذا القـول للإمام أحمد دون أن يشعر ، ومن ذلك :ما جاء في ترجمة محمد بن الفرج البغدادي [٣]، قال ابن عبـد الهادي " قال أحمد : ليس به بأس "[٤] ،وهذا القول ليس لأحمد وإنما لابن معين ، ورواه عنه عبد الله بن أحمد ، فوهم ابنُ عبد الهادي ونسبه لابن حنبل [٥].

ووقع في مثل هذا الوهم محقق "بحر الدم" ، ففي ترجمة محمد بن مصعـب القرقسـاني[٦] أورد المحقق في الحاشية[٧] اقوالا نسبها لأحمد وهي لابن معين ،

---

* جاء في " تهذيب الكمال " (٢٥٥/٢١) : "قال أحمد بن عبد الله العجلي : مدني ، تابعي ثقة " ،ونبه محقق "بحر الدم" لهذا الوهم من ابن عبد الهادي .

[١] هو أبو محمد الكوفي ، يقال : اسمه عبد الرحمن ، ثقة ثبت ، مات سنة سبع وثمانين ومائة ، وقيل بعدها . انظر: " التقريب" (٤٢٦٩).

[٢] قال محقق " بحر الدم " ص ٢٨٤ حاشية ٤: "هنا توهم المؤلف رحمه الله فجعل هذا القول لأحمد بن حنبل رحمه الله من رواية ابنه صالح ، وليس الأمر كما ظنّ ، بل هذا القول لأحمد بن عبد الله العجلي ، كما ورد في " ترتيب الثقات " ص ٣١٥ ترجمة (١٠٤٨) و"تذكرة الحفاظ" (٣١٢/١) و "تهذيب الكمال "(٨٧٤/٢) و "تهذيب التهذيب" (٤٥٩/٦) .وترجمة عبدة بن سليمان في "بحر الدم" برقم (٦٥٥). وظني الغالب أن أصل الرواية من طريق صالح بن أحمد العجلي ، قال : سألت أبي... ،فتوهم المؤلف أن صالحا هو ابن الإمام أحمد بن حنبل يروي عن أبيه فساقه . وأما قول صالح بن أحمد الإمام عن أبيه فهو : سألت أبي عن عبدة بن سليمان ،فقال : ثقة ثقة وزيادة ، مع صلاح في بدنه وكان شديد الفقر ..." قلت : وانظر ترجمة عبدة في " الموسوعة " برقم (١٦٦٣) .

وقول صالح بن أحمد – الذي في المتن – جاء في "تهذيب الكمال " (٥٣٣/١٨) ونصه :" قال أحمد بن عبد الله العجلي : ثقة رجل صالح صاحب قرآن يُقرىء" ومثله في "تهذيب التهذيب " (٤٥٩/٦ ترجمة ٩٤٦).

[٣] هو ابن عبد الوارث القرشي مولاهم ، البغدادي ، جار أحمد ، صدوق ، مات سنة ست وثلاثين ومائتين. انظر: " التقريب" (٦٢١٩).

[٤] "بحر الدم" ص ٣٨٢ ترجمة (٩٢٤) . وجاء في "تهذيب الكمال" (٢٧٥/٢٦) هذا النص وهو :" قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت يحيى بن معين عن محمد بن الفرج شيخ في دار الرقيق فقال : ليس به بأس ..." ، ولم يأت لأحمد في هذا الراوي أي قول .

[٥] اشار لهذا الوهم أيضا محقق " بحر الدم" ص٣٨٢) .

[٦] صدوق كثير الغلط مات سنة ثمان ومائتين . انظر: " التقريب" (٦٣٠٢) .

[٧] ص ٣٨٦ حاشية ٢ترجمة رقم ٩٣٥ ، قال المحقق: " العلل رواية عبد الله ٣٨٤٠، وفي ١١٤٢: لم يكن من أصحاب الحديث ، كان مغفلا ، و٣٨٢٩: ليس بشيء ، مع غزو كثير ، ولم يكن من أصحاب الحديث " وهذا الكلام هو لابن معين من رواية عبد الله بن أحمد عنه ، لا عن الإمام أحمد كما نسبه له المحقق.

،وغير ذلك.[١]

وقد ينسب للإمام أحمد قول أحد الائمة لتشابه اسم ذاك الإمام مع اسم الإمام أحمد ، ولأن الراوي عنهما واحد .

وهذا ما جاء في ترجمة عبيد الله بن زحر الضمري [٢]، فقد قال ابن عبد الهادي :" ضعفه أحمد ، ووثقه أيضا أحمد ، فيما رواه ابو عبيد الآجري عن أبي داود عنه "[٣] .

قلت :وهذا توهم من ابن عبد الهادي ، لأن توثيق عبيد الله ليس من ابن حنبل ، وإنما من أحمد بن صالح المصري[٤] ، ولعل ابن عبد الهادي وهم لتشابه اسمي الإمامين ، والناقل عن أحمد بن صالح هو أبو داود ،وهو من تلاميذ أحمد الذين أكثروا عنه ، ولذا ظن هذا القول لابن حنبل فأوقع التعارض في كلامه ،مع أن أحمد لم ينقل عنه في عبيد الله إلا تضعيفه له [٥].

وغير ذلك[٦].

٣- عدم تحري الناقل فينسب قولا لأحمد ، وأحمد منه براء .

قلت : وهذا الأمر لعله يقع فيه بعض الضعفاء ، فينسبوا لأحمد مثل ذلك لقلة ضبطهم

---

(١) ومن ذلك أيضا ما جاء في "بحر الدم" ترجمة : محمد بن خازم ـ أبو معاوية الضرير - ص ٣٦٨-٣٦٩ ترجمة ٨٨٤ نسب ابن عبد الهادي لأحمد قول ابن معين ، ونبه المحقق على ذلك ص ٣٦٩ حاشية (٣) وقد تأكدت من صحة قول المحقق ووهم ابن عبد الهادي.

(٢) مولاهم ، الإفريقي ، صدوق يخطيء ، انظر: " التقريب"(٤٢٩٠) .

(٣) "بحر الدم " ص ٢٨٦ ترجمة (٦٥٩).

(٤) بين ذلك محقق " بحر الدم" فقال ص ٢٨٦:" توهم المؤلف رحمه الله هنا أيضا ، فجعل هذا التوثيق من الإمام أحمد بن حنبل وليس كذلك ، بل هو قول أحمد بن صالح المصري ، قال في " تهذيب الكمال" (٨٧٧/٢):" قال أبو داود سمعت أحمد يقول : عبيد الله بن زحر ثقة ، ذكر ذلك عقيب شيء حكاه عن أحمد بن صالح المصري " .

وقال في " التهذيب "(١٢/٧-١٣) وقال الآجري عن أبي داود : سمعت أحمد يعني ابن صالح يقول : عبيد الله بن زحر ثقة ..." من قول المحقق .

وانظر ترجمة عبيد الله بن زحر في " تهذيب الكمال " (١٩/ص٣٦) ترجمة ٣٦٣٣ وقد ترجمت لعبيد الله بتوسع فلم أر أحدا نسب هذا القول لابن حنبل سوى صاحب" بحر الدم".

(٥) كما نقل ذلك عن أحمد حرب بن إسماعيل الكرماني في "الجرح والتعديل " (٥/ترجمة ١٤٩٩) .

(٦) كما في " بحر الدم " ص ٢٠٦ ترجمة ٤٤٥ لشقيق بن سلمة ، فقد نسب ابن عبد الهادي قول أبي حاتم لأحمد بن حنبل فيه .أنظر توضيح ذلك ما ذكره المحقق في ذلك.

وتجريهم [١].

سأل المروذي الإمام أحمد عن هارون الحمال[٢] فقال : " أكتبْ عنه ؟ قال أحمد : إي والله ، قلت : إنهم حكوا عنك أنك سكتَّ حين سألوك ، قال : ما أعرف هذا"[٣] .

وقال ابن أبي حاتم : " قيل لأبي : إن محمد بن عوف[٤] حكى عن أحمد بن حنبل أن عقبة بن الأصم[٥] ثقة ، فقال : كيف بما يروي ...... وحديث آخر ، جميعا منكرين" فهذا من أبي حاتم إشارة لعدم صحة ذلك عن أحمد ، واعتمد أبو حاتم على نفي ذلك عن أحمد أن عقبة روى حديثين منكرين ، ومثل من يروي هذا لا يحدث عنه أحمد أو لا يوثقه ، ومما يؤكد صحة كلام أبي حاتم هذا عدم مجيء أي رواية عن الإمام أحمد عن أحد من تلاميذه تشير لتوثيق عقبة [٦].

وذكر عبد الله بن أحمد لأبيه حديثا وقال لأبيه : " إن الحماني يُحدِّث عنك بهذا ، فقال أحمد : كذب ، سألني و لم أحدثه به "[٧] .

وكذلك ما جاء في ترجمة عبد الواحد بن واصل السدوسي ، فإن الثابت عن أحمد ثناؤه عليه ، وبين أن كتابه صحيح ، وإن لم يكن صاحب حفظ ، ولكن قال فيه: " إنه قليل الغلط ، كثير الكتاب "[٨]، وهذا يدل على توثيق أحمد له ، لكن الأزدي نسب لأحمد أنه ضعفه[٩] وتبعه على ذلك الذهبي في "الميزان"[١٠].

---

[١] وقد يكون سبب ذلك هو الإفتراء على أحمد لتحسين صورة أحد الرواة فيُنسب توثيق هذا الرجل لأحمد أو العكس .
وقد ذكر المعلمي اليماني في طليعة " التنكيل " أن الكوثري يعمد إلى جرح لم يثبت فيحكيه بصيغة الجزم محتجا به ، وأتى بأمثلة على ذلك ، وكان ردها أن نقلة هذه الأقوال في الغالب ضعفاء ، مُتَكَلَّمٌ فيهم ، فقولهم ونقلهم مردود . انظر ذلك ص ٥١ وبعدها .

[٢] هو ابن عبد الله بن مروان البغدادي ، أبو موسى الحمال ، البزاز ، ثقة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين ، وقد ناهز الثمانين. انظر " التقريب" (٧٢٣٥).

[٣] "تاريخ بغداد" (٢٢/١٤) .

[٤] هو ابن سفيان الطائي ، أبو جعفر الحمصي ،ثقة حافظ ، مات سنة اثنين – أو ثلاث – وسبعين ومائتين . انظر" التقريب" (٦٢٠٢).

[٥] هو ابن عبد الله الأصم الرفاعي ، البصري ،ضعيف وربما دلّس ، ووهم من فرق بين الأصم والرفاعي ، كابن حبان . انظر" التقريب" (٤٦٤٢).

[٦] بتصرف من " الجرح والتعديل" (٦/ترجمة ١٧٤٧) وأخذت من الرواية الشاهد.

[٧] بتصرف في "الكامل " لابن عدي (٨٨٨) (٢٠/٤) أخذت منه الشاهد.

[٨] انظر أقوال الإمام أحمد الدالة على ما سبق ذكره في " الموسوعة " ترجمة رقم (١٦٥٣) .

[٩] "تهذيب التهذيب " (٤٤٠/٦) ترجمة ٩٢٠ وحكى الأزدي ذلك عن عبد الله عن أبيه .

[١٠] ترجمة (٥٣٠٣) قال الذهبي : " قال أحمد بن حنبل : أخشى أن يكون ضعيفا" .

وبعد الترجمة لعبد الواحد وجدتُ أن نسبة ذلك لأحمد لا يصح له [١] ،وأن الأزدي[٢] والذهبي[٣] قد نسبا ذلك لأحمد مع عدم قوله له، وذلك منهما وهما أو خطئا في فهم مراد أحمد من كلامه .

٤- نسبة المتأخرين قولا للإمام أحمد بدون إسناد له ، بل ويخالفوا بهذا النقل ما اشتهر وعرف عن الإمام أحمد في هذا الرجل :

من مزايا هذه الأمة على غيرها من الأمم أنها أمة إسناد، والإسناد هو سلاح العالم ووسيلته ليعرف ما صح من الأخبار مما لم يصح ، ولذا فلو جاء حديثان أو قولان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أحدهما بإسناد صحيح والآخر لا إسناد له أو له إسناد لكنه ضعيف، وبالإضافة لذلك مخالف لما له إسناد صحيح ، فقولا واحدا سيرد العلماء ذلك لأمرين .

أولهما : عدم وجود إسناد له أو لضعف إسناده .

وثانيهما : مخالفته لما ثبت وصح واتصل إسناده للنبي صلى الله عليه وسلم .

ومثل هذا هو الذي يحصل عندما نرى أنفسنا أمام قولين متعارضين منسوبين لأحد الأئمة ، فأول ما نسعى له هو معرفة إسناد كل من القولين وصحة اتصالهما بين ناقله وقائله، فإذا لم نجد لأحد القولين إسنادا ، وكان مخالفا أيضا لما رواه غيره بإسناده الصحيح لنفس الإمام ، فعندها بلا شك سنقدم رواية صحيح الإسناد ومتصله على فاقد الإسناد ، ونعد القول المخالف من المتأخر قولا منسوبا للإمام وهو منه براء .

ومن ذلك ما جاء في ترجمة عبيد الله بن أبي جعفر المصري[٤] ، فالثابت عن الإمام أحمد والمعروف عنه في عبيد الله هو توثيقه له فقال فيه :" كان يتفقه ، ليس بهذا بأس "[٥] ، ولكن الذهبي

---

[١] مما يجب الإشارة إليه أن العلماء على توثيق عبد الواحد هذا ، حتى قال فيه ابن معين : " كان من المتثبتين ، ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ البتة ، جيد القراءة لكتابه ". انظر: " تاريخ بغداد " للخطيب البغدادي (٤/١١) .

وانظر ترجمته وأقوال العلماء فيه في "الجرح والتعديل" (٦/ترجمة ١٢٧) ، "تاريخ الدوري" (٣٧٧/٢) ، " المعرفة والتاريخ " (٩٠/٢، ١١٤، ١٦٣) و (١٢٣/٣) " تاريخ البخاري الكبير" (٦/ترجمة ١٧١١) ، تهذيب الكمال" (٤٧٥/١٨) ، " تذكرة الحفاظ" (٣١٣/١) ، "الميزان " ترجمة (٥٣٠٣) .

(٢) مع أن الأزدي بنفسه متكلم فيه ، ورُدّ قوله ، و لم يَقبل العلماء قوله في الجرح والتعديل . وقد بين ذلك ونبه عليه ابن حجر في عدة تراجم جاءت في" هدي الساري" انظر أمثلة ذلك :" هدي الساري" ص ٥٤٦، ٥٥١، ٥٥٤، ٥٥٦، ٦٠٣ وغير ذلك .

ونبّه على ذلك أيضا اللكنوي في " الرفع والتكميل" ص ٢٧٢ .

[٣] أظن أن الذهبي أخذ ذلك عن الأزدي ، لأنه لم ينقل عن أحمد ذلك غير الأزدي . والله أعلم.

[٤] هو أبو بكر الفقيه ، مولى بني كنانة أو أمية ، قيل اسم أبيه :يسار ، ثقة ، وقيل عن أحمد أنه لينه وكان فقيها عابدا ، مات سنة اثنتين وقيل – أربع وقيل خمس وقيل ست – وثلاثين ومئة .انظر " التقريب" (٤٢٨١).

[٥] رواية عبد الله في " العلل" (٣١٦٥).

نسب لأحمد قوله فيه :" ليس بقوي "[١] وبتتبع ترجمة عبيد الله ، لم أجد أحدا من الرواة أو العلماء نسب لأحمد هذا القول غير الذهبي [٢]، ومع ذلك لم يعزُ الذهبي هذا القول لأحد تلامذة أحمد ، ولـــذا فـــإني أرى أن الذهبي – رحمه الله – نسب لأحمد شيئا غير صحيح وقولا ليس له ، ولعل ذلك نـــاتج عـــن تصرف الذهبي ونحوه ، والمهم في الأمر عدم صحة نسبة هذا القول لأحمد .

وفي ترجمة محمد بن قيس الهمْداني [٣]قال فيه أحمد : " صالح ، أرجو أن يكون ثقـــة ، وهـــو الهمداني ، حدث عنه الثوري وأبو عوانه وشريك "[٤]،وهذا إشارة لتوثيق أحمد وقبوله له ، ولكن ابـــن الجوزي قال:" محمد بن قيس الهمداني الكوفي : ضعفه أحمد بن حنبل " [٥] ثم تبعه على ذلك الذهـــبي ، فقال : " وضعفه أحمد بن حنبل "[٧].

قلت : ونسبة هذا للإمام أحمد غير صحيح ،لأن الثابت عنه من رواية عبد الله يشير لتوثيقـــه و لم يأت عن أحد من تلامذة أحمد نسبة ذلك لأحمد ، وابن الجوزي ذكر هذا القول بدون سند ومـــع ذلك فإنه يخالف ما عرف واتصل وصح عن أحمد ، وتبعه على ذلك الذهبي[٨].

---

[١] " الميزان " (٥٣٥١).

[٢] ولذا قال ابن حجر في ترجمته في "هدي الساري ": " وثقه أحمد في رواية عبد الله ابنه عنه وأبو حاتم ...... ونقل صاحب الميزان عن أحمد أنه قال : "ليس بقوي" قلت: إن صح ذلك عن احمد فلعله في شيء مخصوص ، وقد احتج به الجماعة " ١.هـــ. ص ٥٩٣ فهذا من ابن حجر مُشعر بعدم تسليم ابن حجر بما نقله الذهبي عن احمد .

[٣] هو الـــمُرْهبي ، الكوفي ، مقبول . انظر " التقريب" (٦٢٤٤) .

[٤] رواية عبد الله في " العلل" (٣٣٢٥).

[٥] "الضعفاء المتروكين " له (٩٤/٣) ترجمة (٣١٦٥) .

[٧] " الميزان " ترجمة (٨٠٩٢) ،وفي " المغني" (٦٢٦/٢) ترجمة (٥٩٢٢) ، وكذلك تبعهم على ذلك ابن عبد الهادي في " بحر الدم " فقال ترجمة (٩٢٩) : "ضعفه أحمد".

[٨] قد يقال أن ابن الجوزي ظن تضعيف هشيم لمحمد إنما هو تضعيف أحمد له ، وتوضيح ذلك : أن عبد الله سأل أباه عن محمد بن قيس الذي حدث عن إبراهيم عن الأسود ، فقال : هو الهمداني ، ثم قال : سمعت هشيما يحدث بحديث الأسود هذا ، فقال : هذا رجل من أهل الكوفة ، وكأنه ضعفه ، وقال هشيم : ما روى هذا الحديث غير هذا الرجل، كأنه ضعفه" " العلل" (٣٣٣١) .
قلت : فهذه الرواية يظهر منها أن أحمد ينقل ما رآه من قول وحال هشيم في محمد ، ولا يعني ذلك موافقة أحمد له ، بل خالفه أحمد كما جاء ذلك عنه ، ولعل ابن الجوزي ظنّ أن أحمد وافق هشيما على ما قاله وبالتالي هو قوله ، فلذا نسبه ابن الجوزي له ، ثم جاء الذهبي فأخذ ذلك عن ابن الجوزي ثم تبعهم ابن عبد الهادي . والله تعالى أعلم .
ولو صح هذا الأمر فإنه لا يجوز لابن الجوزي ولا للذهبي ولا لابن عبد الهادي الإقتصار على هذا القول لأحمد – لو صح – مع أن أحمد جاء عنه فيه توثيقه أيضا.

وفي ترجمة حبيب بن أبي حبيب[١] جاء عن أحمد ما يدل على توثيقه له،كقوله فيه :" أرجو أن يكون صالح الحديث "[٢]،ومرة قال: " ما أعلم بحبيب بن أبي حبيب بأسا"[٣] ، ولكن ابن الجوزي قال فيه :" قدح فيه أحمد وعلي "[٤]، وتبعه على ذلك الذهبي فقال : " غمزه أحمد"[٥]، وأرى أن نسبة ذلك من ابن الجوزي والذهبي لأحمد غير صحيح ، لما ثبت عن أحمد فيه ، و لم يذكر ابن الجوزي ولا الذهبي سندهم في هذه الرواية مع مخالفتهم للثابت عن أحمد ولذا نضعف صحة نسبة هذا لأحمد.[٦]

---

(١) هوالجرمي ، البصري ، الأنماطي ، إسم أبيه يزيد ، صدوق يخطئ ، مات سنة اثنتين وستين ومائة . انظر : " التقريب" (١٠٨٦).

(٢) رواية أبي داود في " سؤالاته " (٥٠٩) ، وتتمتها :" كان عبد الرحمن يحدث عنه " .

[٣] رواية الأثرم في " الجرح والتعديل " (٣/ترجمة ٤٦٤) ولكن جاء هذا النص في " تهذيب الكمال " (حبيب بن أبي ثابت) (٣٦٥/٥) .

[٤] في " الضعفاء والمتروكين" له (١٨٨/١) ترجمة (٧٥١) قال : " يروي عن عمرو بن هرم ، قدح فيه أحمد وعلي " .

[٥] "المغني في الضعفاء " (١٤٦/١) ترجمة (١٢٨٦) وقال فيه : " غمزه أحمد ،ونهى ابن معين عن كتابة حديثه ، وقدح فيه يحيى بن سعيد القطان " ، ولكن في " الميزان " ترجمة (١٦٩٥) لم يذكر ذلك عن ابن حنبل وإنما ساق عنه ما جاء عنه من رواية الأثرم فقال : "ما أعلم به بأسا ". وقال أيضا : " غمزه يحيى القطان".

[٦] وجدت الذهبي كثيرا ما يتابع ابن الجوزي على ما ينقله ابن عن أحمد ويتفرد به ويخالف به الآخرين . ومما يدل على ذلك : التراجم التالية ، وقارن بين ما ينقله ابن الجوزي عن أحمد ، والذهبي كذلك ، وما عرف عن أحمد فيهم من قول :

عبد الله بن عبد الله الأصبحي ترجمته في " الموسوعة " (١٣٩٠) قارن بين قول ابن الجوزي فيه في : " الضعفاء والمتروكين" له (١٣١/٢) ترجمة (٢٠٦٦) : " قال أحمد ويحيى : ضعيف الحديث" ، وما جاء في ترجمته في " الميزان " للذهبي ترجمة (٤٤٠٢) ، فكأن الذهبي ينقل وينسخ من كتاب ابن الجوزي .

وفي ترجمة عكرمة بن عمار العجلي، انظر قول ابن الجوزي عن أحمد فيه في " الضعفاء و المتروكين" له (١٨٥/٢) ترجمة (٢٣٣٧) بقوله: "قال أحمد : أحاديثه ضعاف" وفي " المغنى " للذهبي قال : " قال أحمد : ضعيف الحديث " (٤٣٨/٢) ترجمة (٤١٦٨) وانظر أقوال أحمد في عكرمة في " الموسوعة " (١٨٤٣) .

وفي ترجمة سويد بن سعيد الأنباري قال ابن الجوزي في " الضعفاء والمتروكين " (٣٢/٢) ترجمة (١٥٨٧) : " قال أحمد : متروك الحديث " ، أما الذهبي فساق في ترجمته في " الميزان " ترجمة (٣٦٢١) ما قاله أحمد في الروايات الأخرى ولكن قال أيضا " وروى ابن الجوزي أن أحمد قال : متروك الحديث " وترجمته في " الموسوعة " (١١١١) .

وفي ترجمة عبد الرحمن بن ثروان قال ابن الجوزي في " الضعفاء والمتروكين " له (٩١/٢) ترجمة (١٨٥٨): " قال أحمد : لا يحتج بحديثه "، وقال الذهبي في " المغني" (٣٧٧/٢) ترجمة (٣٥٤٠): " قال أحمد : لا يحتج به " وكذلك في " الميزان " ترجمة (٤٨٣٢) وترجمته في " الموسوعة " (١٥٢٠) ، وفي ترجمة هشام بن لاحق : قال ابن الجوزي في " الضعفاء والمتروكين " (١٧٦/٣) ترجمة (٣٦٠٦): " قال أحمد بن حنبل : تركت حديثه "، وفي " الميزان "ترجمة (٩٢٤٧) قال الذهبي : " قال أحمد : تركت حديثه " ، وكذلك في المغني (٧١٢/٢) ترجمة (٦٧٦٣) ، وترجمته في " الموسوعة " (٣٣٨٦) ، قلت : و لم يذكر الذهبي أنه أخذ ذلك عن ابن الجوزي أبدا ، إلا ما كان في ترجمة سويد بن سعيد الأنباري . ولذا فإني أرى أن الذهبي إذا نقل عن أحمد قولا مخالفا لما عليه الأكثرين عنه ، وما نقله الذهبي عن أحمد يشير لضعف هذا الراوي فأقول : لينظر عندها قول ابن الجوزي في كتابه " الضعفاء والمتروكين " ، فإن الذهبي غالبا ما يكون قد استفاده أو نقله منه وهذه التراجم أمثلة تصلح شواهد للعنوان .

وفي ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد[١] ، جاء عن أحمد قوله فيه : " ثقة" [٢]، وكذلك " كان أحمد يرضاه " [٣]، ولكن نقل القباني [٤]" إنه جاء عن أحمد أنه كان لا يرضاه " [٥]. فأقول : لا شك أن نسبة ذلك لأحمد من القباني غير صحيح لما عرف من رأي أحمد فيه ، ولمخالفة القباني لغيره ، ولعدم وجود إسناد له لأحمد .

ومثل ذلك في ترجمة عطاء بن دينار الهذلي [٦]، فقد وثقه أحمد[٧] ، وهذا هو الثابت عنه ، ولكن ابن حجر قال: " وذكر أبو القاسم الطبراني [٨]في جزء من اسمه عطاء ، أن أحمد بن حنبل ضعف عطاء بن دينار هذا " [٩]، ولمعرفتنا أن الثابت عن أحمد خلاف هذا ، وأن أبا القاسم لم يسند قوله للإمام أحمد فنقول : أن هذا القول لا يصح نسبته لأحمد .

وفي ترجمة بكير بن معروف الأسدي [١٠]، جاء عن أحمد من رواية ابنه عبد الله [١١]والبخاري[١٢] وأبو حاتم الرازي[١٣] قولهما فيه :" ما أرى به بأسا "، ولكن أبو بكر محمد بن أحمد

---

[١] هو البصري ، ابو سعيد مولى بني هاشم ، نزيل مكه ، لقبه ، جردقه ، صدوق ربما أخطأ ، مات سنة سبع وتسعين ومئة .انظر " التقريب" .(٣٩١٨).

[٢] رواية إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في" الجرح والتعديل " (٥/ترجمة ١٢٠٥).

[٣] رواية أبي حاتم الرازي عنه في " الجرح والتعديل " (٥/ترجمة ١٢٠٥). وانظر أقوالا أخرى فيه في "الموسوعة " دالة على توثيقه . (١٥٤٢).

[٤] هو الحسين بن محمد بن زياد العبدي ، أبو علي النيسابوري ، الحافظ ،المعروف بالقباني، أحد أركان الحديث وحفاظ الدنيا توفي سنة ٢٨٩هـ. أنظر ترجمته في :" تذكرة الحفاظ" للذهبي (٢/٦٨٠)، "طبقات الحفاظ" للسيوطي ص ٢٩٦، " العبر" للذهبي (١/٤١٦).

[٥] جاء ذلك في " تهذيب التهذيب " (٦/ترجمة ٤٢٦).

[٦] مولاهم ، أبو الريان ، وقيل أبو طلحة ، المصري ، صدوق إلا أن روايته عن سعيد بن جبير من صحيفة ، مات سنة ١٢٦هـ. انظر " التقريب" (٤٥٨٩) .

[٧] من رواية عبد الله عن أبيه في "العلل" ٣١٠٥ قوله : " ثقة معروف " ، وكذلك قول أحمد : " عطاء بن دينار ما أرى به بأسا ، روى عنه ابن لهيعة ، وسعيد بن أبي أيوب ، فقلت له : هو ثقة ؟ فقال : ما أرى به بأسا " ."العلل" (٤٤٥١). وكذلك من رواية أبي طالب في "الجرح والتعديل " (٦/ترجمة ١٨٤٥). قوله : " من أهل مصر ،ثقة " .

[٨] هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي ، سمع جماعة من أصحاب أحمد وهو أحد الأئمة الحفاظ ، وله تصانيف وآثار منها "المعجم الكبير" و"الأوسط "و " الأصغر" ، ولد بعكا سنة ٢٦٠ هـ ، ومات بأصبهان سنة ٣٦٠هـ . انظر" المقصد الأرشد" (١/٤٠٨)و " السير " (١٦/١١٩) و " شذرات الذهب " (٣/٣٠).

[٩] "تهذيب التهذيب" (٧/ترجمة ٣٨٢) .

[١٠] هو أبو معاذ ، أو أبو الحسن الدامغاني، قاضي نيسابور ، ثم نزيل دمشق ، صدوق فيه لين ، مات سنة ثلاث وستين ومائة . انظر " التقريب" (٧٦٨).

[١١] " العلل" (٢٥٩٤).

[١٢] في " التاريخ الكبير" (٢/ترجمة ١٨٨٦).

[١٣] في " الجرح والتعديل " (٢/ترجمة ١٥٩٧) .

ابن بالويه[1] نقل عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قوله فيه :" ذاهب الحديث"[2] ، وهذا مخالفة من ابن بالويه لما عرف وثبت عن أحمد ، وكذلك جاء عن عبد الله نفسه عن أبيه ما يخالف نقل ابن بالويه عنه عن أبيه ، وغير ذلك كثير[3].

وقد يكون نسبة قول لم يقله أحمد ، لأمر يختلف عما سبق ، ومن ذلك ما جاء في ترجمة الحماني ، قال أبو حاتم الرازي :" كتب معي يحيى الحماني إلى أحمد بن حنبل ووكد على أن أنجز له جواب الكتاب ،وكنت خرجت من الكوفة إلى بغداد في بعض حوائجي ، فأوصلت الكتاب إلى أحمد ، واجتهدت أن آخذ الجواب منه ، فأبى أن يجيبه ، فلما قدمت الكوفة سألني عن الجواب فاستحييت منه فحسنت الأمر ..." [4].

قلت : يظهر من هذا النص أن أبا حاتم نسب لأحمد ما لم يصدر عنه ، فاستحياء أبي حاتم من الحماني جعله يحسن له الأمر ،و لم يشعره بحمل أحمد عليه ، وعندها لو قال الحماني : سأل أبو حاتم الإمام أحمد عني فحسن في القول و الأمر، فإن هذا يعد من قول أحمد مع أنه لم يقله ، وبذا يقع التعارض لأن أحمد ، كان سيء الرأي في الحماني ، وهذا الثابت عنه. [5]

إذن إستحياء أحد الرواة عن أحمد في بيان قول أحمد في الراوي أوقع تعارضا في أقوال أحمد .

---

[1] أبو بكر ، محمد بن من أحمد بن بالويه ، الجلاب النيسابوري ، من كبراء بلده ، توفي سنة ٣٤٠ هـ ، انظر ترجمته في " سير أعلام النبلاء " للذهبي (٤١٩/١٥).

[2] "تهذيب الكمال " (٤/ترجمة ٧٧٢) ص (٢٥٣-٢٥٤) .

[3] في ترجمة إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني ، الثابت عن الإمام أحمد توثيقه له ، ولكن أحمد بن ثابت – أبو يحيى – خالف في ذلك ونقل عن أحمد قوله فيه : " ضعيف الحديث " وأرى أن ذلك غير صحيح ، لمخالفته الثابت والمشهور عن الإمام أحمد .
أنظر ترجمة إسماعيل والأقوال فيه والقول المعارض في " الموسوعة" برقم (١٦٠)
ومع أن أحمد بن ثابت ليس من المتأخرين بل من المتقدمين،ولكن جعلته هنا لمخالفته للمشهور عن أحمد .

[4] "سؤالات البرذعي" (٧٣٨،٧٣٧،٧٣٦/٢) .

[5] أنظر ما يدل على ذلك أقوال الإمام أحمد فيه في ترجمته " الموسوعة " برقم (٣٤٩٥).

المطلب الثاني: تصرف النقلة بأقوال الإمام أحمد :

ومما يؤدي للوقوع في هذا السبب أمران اثنان هما :

١- عدم حكاية أقوال الإمام أحمد كما هي :

ويحصل مثل هذا الأمر عندما ينقل بعض النقلة عن الإمام بعض أقواله دون بعض ، أو يتصرف في بعض الألفاظ ،بتغييره لبعضها ظانا عدم تغير المعنى ، ومثله أن يتكلم الناقل على لسان الإمام بما فهمه لا بما سمعه ، ولعل فهمه غير صحيح فيحصل التعارض في أقوال الإمام الناقد .

وعلم الجرح والتعديل علم دقيق ، وكل لفظ من ألفاظه يعطي معنى معينا قد لا يساويه غيره من الألفاظ تمام المساواة ، ولذا فيجب على ناقل قول الإمام أن يتقيد بنقل قوله ، ويروي عنه ما تكلم فيه لا ما نقدح في ذهنه* ،خاصة إذا كان هذا الناقل ليس على دراية تامة بمنهج الإمام ومصطلحاته وإشاراته التي يستخدمها في الجرح والتعديل .

وهذا الأمر** – وللأسف – كثيرا ما يحصل من نقلة أقوال الإمام أحمد وخاصة المتأخرين منهم ، فكثيرا ما يقول أحدهم : " ضعفه أحمد " و لم يأت عن أحمد من ذلك شيء ، وإنما قال فيه قولا مشعرا بضعفه نسبيا ، ولعله في أمر دون أمر ، فتجد الناقل يقول : " ضعفه أحمد " فيطلق ما قيده الإمام أحمد فيحصل التعارض.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة عكرمة بن عمار ، فقد قال فيه الإمام أحمد: " مضطرب عن غير إياس بن سلمة ، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالحا " [١]،وفي رواية:" مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير "[٢] فهذا ما جاء عن الإمام أحمد في عكرمة [٣]، ولكن الساجي تصرف في أقوال أحمد فقال : " ووثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ، إلا أن يحيى القطان ضعفه في أحاديث عن يحيى ابن أبي كثير .. "[٤]، وجاء الذهبي رحمه الله فتصرف تصرفا مغايرا ومعاكسا لتصرف الساجي فقال الذهبي:"

---

* قال الإمام تقي الدين السبكي فيما نقله عنه ابنه التاج:

" يشترط في المؤرخ : ١- الصدق ٢- وإذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى . ٣- وأن لا يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذاكرة ، وكتبه بعد ذلك ٤- وأن يسمى المنقول عنه " " قاعدة في المؤرخين " ص٧١-٧٣.

** نقصد " عدم حكاية أقوال الإمام أحمد كما هي " .

[١] رواية عبد الله في " العلل" (٧٣٣).

[٢] رواية عبد الله في " العلل" (٤٤٩٢).

[٣] أي حاصل ما جاء في عكرمة ، لأنه جاء روايات أخرى عن أحمد فيه بنفس المعنى والحكم .

[٤] نقل ذلك عن الساجي الخطيب في " تاريخ بغداد" (١٢/٢٦٠).

قال أحمد : ضعيف الحديث " [١]،و لم أر أحدا من تلامذة أحمد أو غير الذهبي نسب لأحمد هذا القول في عكرمة، ومن نظر في أقوال الإمام أحمد الصادرة عنه في عكرمة فلا يرى فيها أي تعارض ، ولكن من نظر إلى ما نسبه له الساجي والذهبي وجد أن أقوال أحمد متعارضة في عكرمة* ، وما ذلك إلا لتصرف النقلة عنه بما لم يرده .

وفي ترجمة وهب بن إسماعيل[٢] ، قال عبد الله بن أحمد : "وسألته – يعني أباه – عن وهب بن إسماعيل الأسدي، قال : كتبنا عنه أحاديث ، فقلت له : ترجو أن يكون صالح الحديث ؟ قال : ما أدري ، فراجعته ، فقال : روى بعدنا أحاديث مناكير ، عن وقاء بن إياس [٣]" [٤]، قلت : هذا النص هو الذي جاء في الكتب من قول أحمد ،ولكن جاء عن الساجي قوله : " قال أحمد : أرجو أن يكون صالح الحديث " [٥]، و لم أر هذا القول منسوبا لأحمد إلا من الساجي ، ويظهر أن هذا منه تصرف في قول أحمد ، بل هو مخالف لما أوضحه أحمد في رده على سؤال عبد الله [٦]. والله أعلم.

وفي ترجمة معاذ بن معاذ بن نصر : جاء عن أحمد فيه ما يدل على ضبطه وتثبته ، ومن ذلك قوله فيه : " قرة عين في الحديث " [٧]،ومرة أخرى قال:"معاذ بن معاذ إليه المنتهى بالبصرة في التثبت "[٨] ، وجاء عن أحمد شبه مقارنه بين ثلاثة رواة عن شعبة لا يكتبون عنده ومن ضمنهم معاذ فقال : " كان يحيى القطان ،وخالد بن الحارث [٩]، ومعاذ بن معاذ لا يكتبون عند شعبة ، كان يحيى يحفظ ، ويذهب إلى بيته فيكتبها ، وكان في حديثه بعض ترك الأخبار والألفاظ ، وكان معاذ يقعد ناحية في جانب ، فيكتب ما حفظ ، وكان في حديثه شيء ، وكان خالد أيضا يقعد في ناحية فيكتب ما حفظ ،

---

[١] " المغني في الضعفاء " (٤٣٨/٢) ترجمة (٤١٦٨) .

* ثم وجدت ابن الجوزي أشار لنحو هذا بقوله في " الضعفاء والمتروكين " له (١٨٥/٢) ترجمة (٢٣٣٧) في ترجمته :"قال أحمد : أحاديثه ضعاف".

[٢] هو ابن محمد بن قيس الأسدي ، أبو محمد الكوفي ، صدوق .انظر: " التقريب" (٧٤٦٨) .

[٣] هو الأسدي ، أبو يزيد الكوفي ، لين الحديث .انظر: " التقريب" (٧٤١١) .

[٤] " العلل" (٣٤١٤) وفي " الضعفاء" للعقيلي بنفس النص ترجمة (١٩٢٦) ، لكن في " الكامل " لابن عدي جاء النص كما في "العلل" ولكن قال" .....روى أربعة ......" بدل " روى بعدنا " ترجمة (١٩٩١).

[٥] "تهذيب التهذيب" لابن حجر (١١/ص١٥٩) ترجمة (٢٦٩) ، و لم يعلق عليه ابن حجر بشيء .

[٦] قلت : وكذلك الذهبي –رحمه الله – تصرف في قول أحمد فقال في "الميزان" ترجمة (٩٤٢٢) :" سمع منه أحمد بن حنبل ، وتوقف في الاحتجاج به " وفي " المغني" أيضا نفس هذا القول ترجمة (٦٩٠٠) . وأورد كذلك صاحب " تهذيب الكمال " النص بتصرف فجاء فيه قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : كتبنا عنه أحاديث ، روى عندنا مناكير عن وقاء بن إياس " (٣١/ترجمة (٦٧٤٩) ، وكذلك النص في " الجرح والتعديل " (٩/ترجمة ١١٩) بتصرف ، وفي "تهذيب التهذيب" كذلك (١١/ترجمة ٢٦٩) .

[٧] من رواية المروذي في "سؤالاته " (٢٩).

[٨] من رواية أبي بكر الأسدي في " الجرح والتعديل " (٨/ترجمة ١١٣٢) .

[٩] هو ابن عبيد بن سليم الهجيمي ، أبو عثمان البصري ، ثقة ثبت ، مات سنة ست وثمانين ومائة ، ومولده سنة عشرين ومئة. انظر: " التقريب" (١٦١٩) .

لا يجتمعون " [(١)]، قلت : هذا النص أراد به الإمام أحمد إظهار سبب عدم اجتماع هؤلاء الراواة الأثبات عن شعبة برغم سماعهم منه سوية ، فبين أن سبب ذلك كتابتهم عن شعبة بعد سماعهم منه ، وليس أثناء سماعهم منه ، ولذا فكل واحد لعله ينسى شيئا ما فلذا لا يجتمعون . وهذا ليس فيه غض من قدر أحدهم .

ولكن صاحب "بحر الدم" أراد اختصار هذه الرواية فتصرف فيها فقال في بيان رأي أحمد في معاذ" وقال في رواية المروذي : كان في حديثه شيء" [(٢)]قلت : ومن نظر في رأي أحمد في معاذ ، ثم رأي قول المروذي عن أحمد كما نقله صاحب "بحر الدم" لقال : في هذا تعارض ، ولكن لو علم أن منشأ هذا التعارض هو تصرف صاحب "بحر الدم" في النص بالاقتصار على هذه العبارة دون القول كاملا لزال هذا الوهم وما ظاهره التعارض .

وفي ترجمة موسى بن مسعود النهدي ، نقل الذهبي[(٣)] وتبعه صاحب "بحر الدم" [(٤)]عن أحمد قول فيه : " هو من أهل الصدق " ، قلت : والثابت عن أحمد أنه تكلم في موسى وأشار لضعفه [(٥)]، ونبه على ذلك أيضا الذهبي وصاحب "بحر الدم" ، ولكنهما أتيا بهذا النص ، وكأنه فيه إشعار بنوع توثيق ونحوه ، ولكن لو ساق النص كما هو لظهر أن المراد قطعا العدالة ، و لم ترد شبهة أن القول في الضبط ، والنص هو " قال الأثرم لأبي عبد الله : أبو حذيفة أليس هو من أهل الصدق ؟ قال : نعم ، أما من أهل الصدق فنعم "[(٦)] قلت : فسياق السؤال والجواب يشعران بأن مقصود أحمد العدالة ، أما ما ساقه الذهبي وصاحب "بحر الدم" ففيه مجال لإيقاع التعارض بأن يحمل أحدهم هذا القول على جانب الضبط .

---

(١) رواية المروذي في "سؤالاته " برقم (١٠) وقد اعتمدت في سياقة هذا النص على "سؤالات المروذي "من الطبعة السلفية ، لأن النص في طبعة مكتبة المعارف فيها سقط ظاهر والنص فيها برقم (١٠) : "كان يحيى القطان وخالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ لا يكتبون عند شعبة ، كان يحيى يحفظ ويذهب إلى بيته فيكتبها ، وكان في حديثه بعض ترك الأخبار والألفاظ ، وكان معاذ يقعد ناحية في جانب فيكتب ما حفظ لا يجتمعون " ا.هـ . ويظهر من هذا النص وجود سقط فيه ، وتمامه ما أثبته في الأعلى – المتن – ، بدليل أنه بدأ يتحدث عن الثلاثة وآخر شيء قال : " لا يجتمعون " وهو لم يذكر في هذا النص إلا اثنين والأولى والأصح قوله " ولا يجتمعان " والسقط هو " وكان في حديثه شيء ، وكان خالد أيضا يقعد في ناحية " ولعل السقط سببه تداخل النصان على المحقق فجعلهما واحدا والله أعلم .

(٢) ص ٤٠٦ ترجمة (٩٩٧) .

(٣) " الميزان " ترجمة (٨٩٢٣) وذكر الذهبي أيضا في الترجمة نفسها أن أحمد تكلم فيه .

(٤) "بحر الدم " ص ٤٢١ ترجمة (١٠٤٥).

(٥) انظر ذلك في ترجمته في " الموسوعة " برقم (٣٢٧١) .

(٦) " الجرح والتعديل " (٨/ترجمة ٧٢٣).

ومن تصرفات الذهبي أيضا أنه نقل عنه في قبيصة بن عقبة[1] قوله فيه:"كثير الغلط ، وكان ثقة صالحا لا بأس به ..." ، وفي مرة أخرى قال الذهبي : " قال أحمد : كان يحيى بن آدم أصغر من سمع عندي من سفيان ، فقال يحيى بن آدم : قبيصة أصغر مني بسنتين ، قال أحمد :كان صغيرا لا يضبط ، وكان صالحا ثقة ، وأي شيء لم يكن عنده –يريد أنه كثير الحديث ..." ، هكذا ساق الذهبي قول أحمد في قبيصة ،ولكن نص كلام أحمد يُعطي معنى آخر وهو: " قال حنبل بن إسحاق : قال أبو عبد الله : كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان عندنا، قال : وقال يحيى : قبيصة أصغر مني بسنتين، قلت له : فما قصة قبيصة في سفيان؟ قال أبو عبد الله : كان كثير الغلط ، قلت له فغير هذا ؟ قال : كان صغيرا لا يضبط ، قلت له فغير سفيان ؟ قال : كان قبيصة رجلا صالحا ثقة ، لا بأس به في تدينه ، وأي شيء لم يكن عنده في الحديث ، يذكر أنه كثير الحديث"[2] ا.هـ.

قلت : ففي سؤال حنبل بن إسحاق يظهر أن قول أحمد في قبيصة: " كان صغيرا لا يضبط " وقوله فيه: " كان كثير الغلط " أن هذا القول من أحمد في قبيصة عن سفيان خاصة ، ولكن سياق الذهبي لا يشعر بذلك أبدا ، بل هو مطلق ، وهذا تصرف من الذهبي أشعر بتعارض أقوال الإمام أحمد في قبيصة عن سفيان خاصة ، ولكن سياق الذهبي لا يشعر بذلك أبدا ، بل هو مطلق ، وهذا تصرف من الذهبي أشعر بتعارض أقوال الإمام أحمد في قبيصة ، لأنه على نقل الذهبي قال أحمد: " فهو كثير الغلط "، وبعدها مباشرة " ثقة صالحا لا بأس به "[3]، وكذلك قال فيه أيضا " صغير لا يضبط ، ثم بعدها مباشرة " كان صالحا ثقة" .

وفي ترجمة ثابت بن زيد تصرف الذهبي في قول أحمد فيه ، فقال :" قال أحمد : له مناكير "[4] ، وهذا تصرف من الذهبي بقول أحمد ، لأن النص عن أحمد هو قول عبد الله بن أحمد :" سألت أبي عن ثابت بن زيد بن ثابت بن زيد بن أرقم ،فقال : روى عنه ابن أبي عروبة ، وحدثنا عنه معتمر ، له أحاديث مناكير ، فقلت له : يُحدث عنه ؟ فقال : نعم ، فقلت : هو ضعيف ؟ قال : أنا أحدث عنه "[5] ، هذا هو قول أحمد في ثابت ،وكم تصرف الذهبي فيه – رحمه الله – حتى يظن القاريء أن أحمد ضعّفَ ثابت و لم يرضه نهائيا ، وغير ذلك كثير[6].

---

[1] ورقمها (٦٨٦١) من " الميزان " .

[2] جاء ذلك في " تاريخ بغداد" (٤٧٤/١٢).

[3] وكذلك لم يقيد الذهبي ذلك في تدينه ، كما هو النص عن أحمد بتمامه عن حنبل بن إسحاق ، وهذا قيد مهم.

[4] "الميزان " ترجمة (١٣٦٠).

[5] " العلل" رواية (٤٣٤٦).

[6] من ذلك أن أحمد قال في أسد بن عمرو – أبو المنذر الكوفي :" كان صدوقا ، وأبو يوسف صدوق ، ولكن أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يُروى عنهم شيئ" " العلل" لعبد الله رواية (٥٣٣٢) ، وفي رواية أخرى قال فيه أحمد " صالح الحديث ، وكان من أصحاب الرأي " " تاريخ بغداد " (١٧/٧) قلت : ولكن الذهبي أورد قول أحمد فيه في " الميزان " ترجمة (٨١٤)فقال " قال أحمد بن حنبل :=

٢- التصحيف[1] أو السقط في كلام الإمام أحمد[2] :

=صدوق ، وقال مرة : صالح الحديث " قلت : وهذا تصرف غير صحيح ، لأن أحمد بين أن أسد من أصحاب الرأي وأصحاب أبي حنيفة ، ومعلوم أن للإمام أحمد رأي خاص به في التحديث عن أصحاب الرأي وأصحاب أبي حنيفة كما بينت في منهجه ص ٤٩ .

ومن ذلك أيضا ما نقله الذهبي عن أحمد في ترجمة عبيد الله بن أبي جعفر المصري في" الميزان " (٥٣٥١) قال " وقال أحمد : ليس بقوي " قلت : مع أنه لم يرو أحد ذلك عن أحمد غير الذهبي وإنما قال فيه أحمد من رواية عبد الله " كان يتفقه ، ليس بهذا بأس " " العلل" (٣١٦٥) ، وانظر ترجمته في " الموسوعة " (١٦٧٠) ،ومعظم العلماء أو كلهم على توثيقه وقال فيه ابن حجر " ثقة ، وكان فقيها عابدا " أنظر " التقريب" (٤٢٨١) وقال أيضا " وقيل عن أحمد إنه لينه " قلت : وهذا الصيغة من ابن حجر تدل على عدم ترجيح صحة ذلك عن أحمد . وأنظر " هدي الساري" ص ٥٩٣ نقل ابن حجر ذلك عن الذهبي ثم قال : " إن صح ذلك عن أحمد فلعله في شيء مخصوص ، وقد احتج به الجماعة " وتقدم هذا المثال أيضا ص١٢٦ ومن تصرفات الذهبي أيضا انظر التراجم التالية بين ما نقله الذهبي عن أحمد والثابت عن أحمد :قيس بن طلق بن علي ترجمته في " الموسوعة " برقم ٢١٩١.

وفي ترجمة عمر بن إبراهيم العبدي ، فالثابت عن أحمد فيه أنه ثقة ، مع تنبيه أحمد على وجود بعض المناكير عنده أنظر " الموسوعة " ترجمة (١٩١٥). لكن ما يشعر بالتعارض ما جاء من قول محقق" بحر الدم" في ص ٣١٢ حاشية (١) قال " وفي رواية عبد الله " في " العلل" ٤٤٣٤ : بصري ، ضعيف الحديث ، له أحاديث مناكير " قلت : أخطأ أو تصرف محقق بحر الدم بهذا النص عن أحمد فأوقع التعارض في أقواله ولو ساق النص كما هو لما حصل ذلك ، والنص هو : قال عبد الله بن أحمد : سألته – يعني أباه – عن عمر بن إبراهيم العبدي ، فقال : روى عن قتادة ، وهو بصرى ن فقلت له : هو ضعيف ؟ فقال : هاه ، له أحاديث مناكير ، كان عبد الصمد يحدث عنه " " العلل" (٤٤٣٣) وهذا النص يختلف عن النص الذي ساقه محقق "بحر الدم" ، فمحقق "بحر الدم" جعل هو ضعيف من قول أحمد وإقرار من أحمد بتضعيفه ، مع أن ذلك من سؤال عبد الله وجواب أحمد بقوله " هاه..... " يشعر عدم رضا أحمد عن تضعيف عمر واستغرب لظن ضعفه من عبد الله ولكن بين أن له مناكير وكذلك في " تهذيب الكمال " (٢١/ ٢٧٠) أورد المحقق في الحاشية قول عبد الله عن أحمد " له مناكير ، كان عبد الصمد يحدث عنه "وعزاه لضعفاء العقلي ، ولكن النص في العقيلي هو أن أحمد سئل : "هو ضعيف ؟ قال : هاه ، له مناكير ، كان عبد الصمد يحدث عنه " . أنظر " الضعفاء "للعقيلي (٣/١٤٦)ترجمة (١١٣٠) . قلت : والسائل هو ابنه عبد الله. تنبيه : قال محقق " بحر الدم" : " وفي رواية عبد الله في العلل ٤٤٣٤" أقول : رواية ٤٤٣٤ في العلل هي " عمر بن الوليد الشني شيخ ثقة ......" ولذا أرى أن هذا سبق قلم من المحقق وإنما قصده (٤٤٣٣) لأن هذه الرواية هي التي تتحدث عن عمر بن إبراهيم العبدي كما نقلته . والله أعلم .

(١) التصحيف في اللغة : " تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد ، وأصله الخطأ ، يقال :صحفه فتصحف ، أي غيره فتغير.
وعند المحدثين : تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة إلى غيرها ، وينقسم التصحيف بحسب موضعه ونشأته إلى أقسام ..." وانظر تفصيل ذلك وما تقدم في " منهج النقد في علوم الحديث " د.عتر ص٤٤٤-٤٤٧ وبنحوه عند ابن الصلاح ص (٢٥٢-٢٥٦) .

(٢) يمكن أن يندرج تحت هذا السبب أمر آخر وهو : عدم ضبط الصيغ التي يستخدمها الإمام الناقد في حكمه على الرواة ، ونقصد بهذا الأمر : وجود بعض الصيغ التي إذا تغير شكلها – ضبطها – تغير المراد منها ، ولهذا قد يطلق الناقد أحد هذه الصيغ التي توافق قولا آخر له في راو معين ، فيأتي ناقل عنه فيرى رسما للكلمة محتملا لأحد المعنيين ، فيحمله على معنى وهو غير مراد للإمام ، فيكون قد أوقع التعارض في أقوال الناقد ، وسبب هذا هو عدم ضبط الصيغة ضبطا صحيحا ، ولو ضبطت جيدا لما حصل هذا الخلل.
و لم أجعل هذا السبب في اسباب التعارض في المتن لعدم توفر أدلة على ذلك ضمن أقوال الإمام أحمد.
وممن أشار لهذا الأمر –وهو ضرورة تأمل الصيغ وضبطها السخاوي في "فتح المغيث " (١/٤٠٢-٤٠٣) وأتى بصيغ يحدث فيها مثل هذا الأمر . وكذلك د. عبد المهدي في كتابه " علم الجرح والتعديل" (١/٦٦).
وقد ذكر المعلمي اليماني في طليعة "تنكيله " عن الكوثري قوله " ومن عجائبه اهتبال التصحيف أو الغلط في بعض الكتب إذا وافق غرضه " ثم ساق الأمثلة على ذلك . أنظر ذلك ص ٣٧ وبعدها .

من خلال قراءاتي في أقوال الإمام أحمد ، والمقارنة بين أقواله في المصادر المختلفة ، وجدت بعض الاختلافات في القول الواحد من مصدر لآخر ، وبعض هذه الاختلافات قد يتسبب عنها التعارض في أقوال الإمام أحمد .

ورجحت أن تكون مثل هذه الاختلافات راجعة للتصحيف أو السقط *، و لم أجعلها من تصرف النقلة عن الإمام أحمد ، لأن هذه الاختلافات لا يمكن أن تكون من تصرف الرواة ، لأن ما صحف أو سقط لا يمكن أن يقع من إنسان عادي ، فكيف بناقل أقوال الجرح والتعديل ، وهو على مستوى مقبول من العلم ، يؤهله لمعرفة ما يمكن اختصاره أو حذفه مما يجب إثباته .

ومن التراجم التي وقع فيها مثل هذا الأمر :

ما جاء في ترجمة علي بن مسهر القرشي[١] ، فقد وثقه الإمام أحمد [٢]، ولكن جاء عنه ما يشعر بعكس ذلك ، كقوله: " أما علي بن مسهر فلا أدري كيف أقول، ثم قال:"إن علي بن مسهر كان قد ذهب، وكان يحدثهم من حفظه" [٣] .

فالناظر في قول الإمام أحمد فيه " كان قد ذهب " يظن أن عليا ما عاد مقبولا، بل رد حديثه ، و لم يبين النص سبب هذا الذهاب لعلي، أو ما الذي ذهب فيه أصلا.

وبالرجوع لمصادر ترجمة علي، وجدت سقطا في هذا النص، وتمام النص هو: " ... إن علي بن مسهر كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من حفظه" [٤] . وهذا النص يبين ما الذي ذهب من علي، فهو بصره، وليس أن عليا نفسه قد ذهب، بحيث يظن ترك أحمد لحديثه لأنه صار متروكا. والله أعلم.

=وانظر كذلك بعض الأخطاء التي وقعت في إحدى طبعات كتاب العلل" العلل ومعرفة الرجال " ، وقد نص عليها وصي الله عباس في مقدمته وتحقيقه لكتاب " العلل ومعرفة الرجال " ص (١١٨-١٢٢) وغالب هذه الأخطاء يرجع إلى قراءة الكلمات في الأصل قراءة غير صحيحة ، وبدون إمعان .

* سواء كان ذلك بسبب النساخ أو الطباعة أو النقلة .

[١] هو الكوفي ، قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعد أن أضر ، مات سنة تسع وثمانين ومائة . أنظر " التقريب" (٤٨٠٠).

[٢] قال فيه " صالح الحديث ، صدوق" من رواية عبد الله في " العلل" (٣١٣٢) وفي رواية أخرى " يشبه حديثه حديث أصحاب الحديث " من روايته أيضا في " العلل" (٨٧٨) وغيرها.

[٣] ها النص أورده أصحاب الموسوعة وعزوه للعقيلي في " الضعفاء " انظر "الموسوعة " ترجمة (١٨٨٦)، وقد رجعت "للضعفاء "في ترجمة علي فوجدت فيه زيادة "...قد ذهب بصره... " ، ولذا فالخطأ من الموسوعة. انظر " ضعفاء " العقيلي ترجمة ١٢٥٠ .

[٤] " ضعفاء" العقيلي ترجمة (١٢٥٠).

وفي ترجمة حُديج بن معاوية بن حديج، سئل عنه أحمد فقال: " لا أعلم إلاّ خيراً " [١]، ولكن جاء في إحدى النسخ " لا أعلم خيراً " [٢]، قلت: و هذا قد يوقع القارئ في حيرة، أيُهما رأي أحمد في حديج ، وخاصة أن أحمد عندما سئل عنه مرة قال: " ليس أدري كيف هو ؟ "، وكذلك أحمد ما كان له بحديث حديج علم، وعندما ذكر له حديثاً من أحاديث حديج قال: " هذا منكر " [٣] ، ومثل هذه الأقوال تجعلنا لا نعرف أي النصين للإمام أحمد.

ولكن ترجح لي أن الصواب منهما هو قول:" لا أعلم إلاّ خيراً " ، لأنه جاء كذلك في معظم النسخ، ولأن الإمام أحمد يُكثر من استخدامه لمثل هذا القول في حكمه على الرواة [٤] ، أما قوله: " لا أعلم خيراً " فلم أر أحمد تكلم فيه في أحد من الرواة أبداً [٥] .

وفي ترجمة تليد بن سليمان المحاربي [٦] ، جاء عن الامام أحمد توثيقه له [٧] وكتابته عنه [٨] ، ولكن جاء عن الجوزجاني [٩] ، ما يشعر بتكذيب أحمد له، قال الجوزجاني : " سمعت أحمد بن حنبل يقول : حدثنا تليد بن سليمان، وهو عندي كان يكذب"[١٠]، قلت : فهذا ظاهره التعارض لرأي أحمد فيه، فقد وثّقه وكتب عنه مع أنه يَكْذِب عنده.

وهذه الشبهة - بالقول بالتعارض - تزول لو سقنا قول الجوزجاني كما هو، دون نقص منه. ونصّ كلام الجوزجاني في ذلك : " سمعت أحمد بن حنبل يقول في كتابي : حدثنا تليد بن سليمان الخشني، قال إبراهيم - أي الجوزجاني - : وهو عندي كان يكذب، كان محمد بن عبيد يسيئ القول فيه " [١١] ، وهذه الرواية تبين أن قول: " وهو عندي كان يكذب " هو من قول الجوزجاني، لا

---

[١] رواية صالح عن أبيه في " الجرح والتعديل " (٣/ترجمة ١٣٨٢).

[٢] جاء في حاشية كتاب " الجرح والتعديل " (٣١١/٣) ترجمة ١٣٨٢ ، وقال " مثله في التهذيب ووقع في م " لا أعلم خيراً " ا.هـ

[٣] انظر كل هذه الأقوال والحديث كذلك في ترجمته في " الموسوعة " برقم (٤٨٥).

[٤] من التراجم في ذلك " الموسوعة " وأرقامها : ١٢٤، ١٢٧، ٥٩٨، ١٠٦، وغيرها كثير جداً.

[٥] انظر مصطلح " لا أعلم إلا خيراً " ص ٩١-٩٢ وكيف وفقت القول في ترجمة حديج.

[٦] هو أبو سليمان ، أو أبو إدريس الكوفي الأعرج، رافضي ضعيف، قال صالح جَزرة : كانوا يسمّونه بليدا ، يعني بالموحدة، مات بعد سنة تسعين ومائة .انظر :" التقريب " (٧٩٧).

[٧] قال فيه :" كان مذهبه التشيع، و لم ير به بأساً " رواية المروذي في " سؤالاته"(١٨٤).

[٨] قال فيه :" كتبت عنه حديثاً كثيراً، عن أبي الجحّاف" رواية الأثرم" تاريخ بغداد" (١٣٧/٧).

[٩] هو ابراهيم بن يعقوب ، أبو إسحاق السعدي، ثقة حافظ، أحد أئمة الجرح والتعديل، كان أحمد يكاتبه إلى دمشق، ويكرمه إكراماً شديداً، وكان من الحفاظ المصنفين ، وقد رمي بالنصب ، وتوفي سنة (٢٥٩هـ). انظر ترجمته في : " الميزان" (٧٥/١) ترجمة (٢٥٧) ، " طبقات الحفاظ " ترجمة (٥٥٢).

[١٠] جاء هذا النص كذلك في " تهذيب الكمال " (٣٢٣/٤) ، وفي " الكامل " ترجمة (٣٠٧)، و"الضعفاء "للعقيلي (٢١٣).

[١١] " أحوال الرجال " للجوزجاني برقم (٩٣).

الإمام أحمد، وسبب هذا الخطأ في الرواية الأولى إما سقط " قال ابراهيم" من المصـــادر الأخـــرى،أو تصرف بعض النقلة فأساء في ذلك [١] .

وفي ترجمة يحيى بن صالح الوحاظي [٢] ، قال عبد الله بن أحمد:" سألت أبي عن يحيى بن صـــالح الحمصي الوحاظي، فقال :- رأيته في جنازة أبي المغيرة، فجعل أبي يصفه، قال أبي : أخبرني إنسان مـــن أصحاب الحديث قال: قال يحيى بن صالح : لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث – يعـــني هـــذه الأحاديث التي في الرؤية – قال أبي : كأنه نزع الى رأي جهم" [٣] . ولكن في "تهذيب الكمال" جـــاء النص نفسه ولكن قال:".. فجعل أبي يضعفه " [٤] بدل " يصفه ".

والاختلاف هنا مؤثر، لأن قول أحمد في يحيى يحتاج الى تحقيق، لان بعض الروايات تشعر برضـــاه عنه وأخرى بعدم رضاه عنه [٥] ومع ذلك فإني أرجح ما جاء في "تهذيب الكمال" بقوله:" ... يضعفه " على ما جاء في العلل بقوله " .. يصفه " لأن بقية قول عبد الله يناسب ذلك والله أعلم.

---

[١] اي ظن انه لو لم يذكر " قال إبراهيم " فيبقى النص واضحا ، وأن القول لإبراهيم.

[٢] هو الحمصي، صدوق من أهل الرأي، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وقد جاوز التسعين، انظر" التقريب" (٧٥٦٨) .

[٣] "العلل " رواية (١٢٣٢) ،ومثله في " العقيلي" (٢٠٣٤) ولكن قال: " كأنه يرى رأي جهم".

[٤] " تهذيب الكمال " (٣٧٩/٣١) وقال في الحاشية " في المطبوع من العلل : " يصفه " خطأ.

[٥] قمت بدراسة ترجمة : " يحيى بن صالح " ونظرت في أقوال الإمام أحمد وغيره من الأئمة فيه فأقول ملخصا ذلك:
جاء عن الإمام أحمد في يحيى عدة أقوال هي :- ... بالإضافة لما في المتن.
قال أبو زرعة :- " لم يقل - يعني أحمد بن حنبل – في يحيى بن صالح إلا خيرا " . " تهذيب الكمال " (٣١/ ترجمة ٦٨٤٦)، "وقال مهنى بن يحيى : – سألت أحمد بن حنبل عن يحيى بن صالح فقال :- رأيته ، و لم يحمده" ، " تهذيب الكمال" ، وقال أبو عوانة الإسفراييني : " .. وأحمد بن حنبل لم يكتب عنه" " تهذيب الكمال" ، وقال عبد الله بن أحمد :" قال أبي : لم أكتب عنه لأني رأيته في مسجد الجامع يسيئ الصلاة " انظر " تهذيب التهذيب " ترجمة (٣٧١/١١) ، أما ما جاء عن العلماء في يحيى فأقول:
الناظر في ترجمة يحيى يرى أن معظم العلماء أو كلهم على توثيقه وقبوله من ناحية ضبطه وحديثه، ومع ذلك فقد تعرضوا للحديث عنه من ناحية إرجائه، ولذا قال محقق " تهذيب الكمال" (٣١/ص٣٨١)في الحاشية آخر ترجمته: " قد تبين مما تقدم أن تضعيفه إنما كان بسبب العقائد والمخالفة في الرأي، ولذلك فإن أحسن ما قيل فيه هو قول الذهبي في كتابه النافع " من تكلم فيه وهو موثق" : " ثقة في نفسه، تكلم فيه لرأيه وتجهمه" ورقة (٣٢) أ . هـــ "
ومما تقدم أقول : بناء على ما جاء عن الإمام أحمد من أقوال فيه، وكذلك من معرفة رأي العلماء فيه نستطيع فهم كلام الإمام أحمد والتوفيق بينه فأقول: عندما تحدث الإمام احمد عن راي يحيى – تجهمه – فأبدى عدم رضاه عنه، ولذا لم يحمده كما قال مهنى، ولعله لهذا ، ولإساءته في الصلاة ، لم يكتب عنه ويؤيد ذلك قول احمد : " أن يحيى كأنه نزع إلى رأي جهم ". وأما ما نقله أبو زرعة عن احمد فهو يدل على رأي أحمد فيه من ناحية ضبطه وحديثه. وعلى هذا الفهم يشابه الإمام أحمد غيره من العلماء في قولهم في يحيى، وبذلك يوفق بين أقوال أحمد فيه.
انظر ترجمة يحيى بن صالح في " ضعفاء" العقيلي (٤٠٨/٤)ترجمة ٢٠٣٤ ، " الميزان" (٣٨٦/٤) ترجمة(٩٥٤٥) ، " المغني" ، (٧٣٧/٢) ترجمة (٦٩٩١)، " تهذيب الكمال" (٣٧٥/٣١) ترجمة (٦٨٤٦).

وفي ترجمة محمد بن عُبيد الطنافسي [١] ، نقل ابن حجر عن احمد قوله فيه :" كـــان يُخطـــئ ويصيب " [٢]، أما الذهبي فقد نقل عن احمد قوله فيه: " يخطئ ويصر " [٣] ، مع أن الثابت عن احمـــد يؤيد ما نقله الذهبي رحمه الله [٤] .

وفي ترجمة وهب ابن إسماعيل الأسدي، جاء في" التهذيب "[٥] :- " قال عبد الله بن أحمد : كتبنا عنه أحاديث ، روى عندنا مناكير عن وقاء بن إياس .. " فهذا النص في "التهذيب" من قول عبد الله ، ولكن في المراجع [٦] كلها التي ذكرته إنما هو من قول الامام أحمدمن رواية عبد الله -ابنه-

---

[١] هو ابن ابي امية، الكوفي الأحدب، ثقة يحفظ، مات سنة أربع ومائتين، انظر " التقريب " (٦١١٤).

[٢] " هدي الساري " ص٦١٦ .

[٣] " المغني " (٦١٢/٢) ترجمة (٥٨٠٤) ، " الميزان" (٣/ ٦٣٩) ترجمة (٧٩١٧)

(٤) قال فيه أحمد " ... وكان محمد اخوه يخطئ، ولا يرجع عن خطئه، وكان يظهر السنة" " مسائل ابن هانئ" (٢١٢٣)، وبنفس الروايـة عن صالح بن أحمد عن ابيه في " الجرح والتعديل : (٨/ترجمة ٤٠)، وفي " تهذيب التهذيب " (٩/ص ٣٢٩) ترجمة ٥٣٩. وممـــا يؤكـــد صحة ما جاء عن الذهبي وغيره ، وان ابن حجر لعل ما عنده خطأ أو تصحيف ، قول ابن حجر :" كان يُخطئ ويصيب، وهذا على مـــا يختار أحمد يكون ساقط الحديث، لكن وثقه في رواية الأثرم .. قلت - أي ابن حجر :- ولعل ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد" أ. هـــ من " هدي الساري" ص ٦١٦.

فأقول: هذا القول من ابن حجر يشعر انه يتحدث أن أحمد قال :" يخطئ ويصر" لان هذا ما يكون - في الظاهر والغالب - ساقطا عنـــد أحمد ، وليس يخطئ ويصيب لأن الكل يخطئ ويصيب. فتتمة كلام ابن حجر دال على وجود خطأ في ذلك.

وقد قمت بدراسة ترجمة محمد بن عبيد الطنافسي، وتبين لي أن رأي أحمد فيه انه ثقة عنده، فقد قال فيه " كان رجلاً صدوقـــاً، وكـــان يعلى أثبت منه" رواية حرب بن اسماعيل الكرماني عنه في " الجرح والتعديل " (٨/ترجمة ٤٠)، وسئل أحمد عنه وعن اخوته - عمر ومحمـــد -" فوثقهم" في رواية الاثرم عنه في " تاريخ بغداد" (٣٦٨/٢) ورواية المروذي عنه في " سؤالاته" برقم (٢٨٨).

ولا يظن تعارض توثيق أحمد له مع انه قال فيه " كان يخطئ ويصر" ومرة " ولا يرجع عن خطئه" ، لانه ليس كل من أصر على مـــا رواه يعد تضعيفاً له، لان ذلك منه لعله لوثوقه فيما رواه من حفظه أو من كتابه ، ولذا فيرى من يُخطئه مخطئاً، ولعله يـــدل علـــى ذلـــك أن الطنافسي موصوف من الإمام أحمد نفسه انه كان يظهر السنة، ومن كان يظهر السنة فلن يُصر على خطأ في حديث النبي صلى الله عليـــه وسلم هو يعلم بذلك ، والله أعلم.

وقد بحث العلماء في مسألة من يصر على غلطه وأشاروا انه ليس كل من يصر على ما هو عليه تُرد روايته، قال ابن الصلاح في ذلـــك ص ١٠٨، في " علوم الحديث " ." وورد عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدي، وغيرهم أن من غلط في حديث وبين له غلطه فلم يرجـــع عنه وأصر على رواية ذلك الحديث سقطت رواياته و لم يكتب عنه. وفي هذا نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر ان ذلك منه علـــى جهـــة العناد أو نحو ذلك والله أعلم " أ . هـــ ، وهذا دال من ابن الصلاح على ان الإصرار المؤثر ما نتج عن عناد، أقول : ولعل هذا لا يخـــالف مذهب أحمد في ذلك بدليل توثيقه للطنافسي هنا مع قوله فيه " يخطئ ويصر" .

وممن أشار لما نبه عليه ابن الصلاح أبو غدة في " الرفع والتكميل " ص ٥٦٤ وصاحب " شفاء العليـــــل " ص ٣٤٨-٣٥٠ وأضـــاف أن الإصرار يؤثر إذا كان الغلط فاحشاً . وانظر: " التنكيل " لليماني ص ٣٦-٣٧ الطليعة أشار أن الخطأ الذي يضر الراوي الاصرار عليه هـــو ما يخشى أن يترتب عليه مفسدة، ويكون الخطأ من نفس المصر ".

[٥] " تهذيب التهذيب" (١٥٩/١١) ترجمة (٢٦٩).

[٦] ذكر هذا القول: " الجرح والتعديل" (٩/ ترجمة ١١٩)، " العلل " رواية عبد الله (٣٤١٤)، "الضعفاء" للعقيلي (١٩٢٦)، " الكامل" (١٩٩١)، " تهذيب الكمال" (٣١/ترجمة ٦٧٤٩).

عنه [١] . ولعل هذا سببه السقط في الرواية [٢]، وكذلك النص هنا قال: " روى عندنا مناكير ... " [٣]، وفي" العلل" جاء النص :" روى بعدنا مناكير " [٤] وليس عندنا، وفي" الكامل" جاء النص: " روى أربعة... " [٥] ، بدل بعدنا أو عندنا، وأرى أن النص الأقرب للصواب هو ما في "العلل" لمناسبته لما بعده والله أعلم ، وغير ذلك.

المطلب الثالث :- اقتصار بعض النقلة عن الإمام أحمد على قول دون قول [٦]:

كثيرا ما نجد النقلة عن الإمام أحمد – سواء كانوا تلاميذ أو مؤلفي كتب من المتأخرين – ينقلون عن الامام أحمد قولا دون آخر، وهذا الأمر منهم لعله يكون في الغالب لعدم اطلاعهم على الروايات الأخرى عن الامام أحمد، ولكن الإشكال الأعظم أن يكون المشهور عن الإمام أحمد وما رواه معظم الرواة عنه أمرا معينا، ثم يقتصر أحد النقلة عن الامام أحمد على نقل قول لأحمد يخالف ما اشتهر وثبت

---

[١] جاء في " العلل" : " قال عبد الله بن أحمد: وسألته (يعني أباه) عن وهب بن اسماعيل الأسدي، قال: كتبنا عنه أحاديث، فقلت له: ترجو أن يكون صالح الحديث؟ قال: ما أدري، فراجعته، فقال: روى بعدنا أحاديث مناكير، عن وقاء بن إياس " . رواية (٣٤١٤).

[٢] اي سقط قول عبد الله : " قال أبي " .

[٣] اي في " تهذيب التهذيب"، ومثله في " الجرح والتعديل " (٩/ترجمة ١١٩) وفي " تهذيب الكمال" (٣١/ ترجمة ٦٧٤٩)

[٤] " العلل " رواية عبد الله (٣٤١٤).

[٥] ترجمة (١٩٩١).

[٦] ونحو ذلك : عدم استيعاب أقوال الإمام أحمد من المصادر المختلفة، بل يقتصر على قولين ظاهرهما التعارض، مع أنه جاء عن الإمام أحمد في مصادر أخرى ما يبين رأيه فيه، وما يزيل شبهة التعارض هذه.

ونفصل الأمر فنقول : من راجع كتب العلماء في أي علم من العلوم، علم يقينا أنه ما من مؤلف إلا وفاته شيء مما قصده ، لان فوق كل ذي علم عليم، وما تظنه اليوم كاملا أو شبه كامل، فانه سيظهر ما فيه من نقص فيما سيأتي، وهذا الأمر ينطبق على الكتب التي جمعت أقوال النقاد في الرجال، فإن أقوال الإمام أحمد مثلا تتوزع في كتب ومؤلفات متعددة، وما تجده في هذا الكتاب لا تجده في غيره دائما، وما فات هذا الكتاب استدركه ذاك الكتاب، ولذا فمن أراد أن يعرف رأي الإمام في رجل معين، ويغلب على رأيه أنه وقف على القول الصحيح للامام فيجب عليه أن يبحث في المصادر المتعددة حتى يأخذ صورة كاملة وشاملة وواضحة عن أقوال الإمام في هذا الرجل، وبالتالي معرفة مقصود الإمام من قول بعينه ونحوه.

وقد أشار د. عبد المهدي في كتابه : " علم الجرح والتعديل " لأهمية استيعاب أقوال الإمام من المصادر المختلفة في الرجال، انظر ذلك في (١/٦٦-٦٨)، روى الخطيب في " الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع " قول التابعي الجليل محمد بن سيرين :- " ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه و لم تذكر محاسنه " ص ٢٦٠، وأقول : ظلم من الباحث الإقتصار على قول دون آخر لأحد الأئمة وخاصة فيمن ينقل الجرح دون التعديل.

عنه، ولعل صنيع مثل هؤلاء أو بعضهم بقصد تأييد رأيهم في الرجل ونحوه، فيذكرون عن أحمد أحـــد أقواله التي لا تعطي ما استقر عليه احمد في هذا الرجل من رأي ونحوه [١].

ومن ذلك ما جاء في ترجمة ابراهيم بن أبي الليث في "بحر الدم" من قول ابن عبد الهادي " أشكل على أحمد " [٢]، و لم ينقل عن أحمد غير هذا القول ، ولكن هذا من ابن عبد الهادي اقتصار على حكـم احمد عليه في أول أمره، لأنه جاء عن الإمام أحمد أنه كان يحسن القول فيه [٣]، بل ودافع عنه أمام مـن تكلم فيه كابن معين [٤] ، وهذا الأمر يدل على أن قول ابن عبد الهادي في القديم عند أحمد لا ما استقر عليه الإمام في آخر الأمر.

---

[١] جاء في كتاب مباحث في " علم الجرح والتعديل " لقاسم على سعد ص ١٦٥ قوله " .. وإن كان الناقل ضعيفاً في دينـــه فانـــه إن لم يحرّف ويبدل ويوهم، فقد ينقل الجرح فيمن أراد جرحه ويسكت عن التوثيق أو العكس، مع كون ما سكت عنه معتبراً، وهـــذا منـــاف للورع والأمانة، وقد وقع بعض الأجلة بهذا كابن الجوزي رحمه الله تعالى.

قال الذهبي في " الميزان " في ترجمة أبان بن يزيد العطار :- " ثقة حجة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره فقال: كان ثبتا في كل المشـــايخ ، وقال ابن معين والنسائي: ثقة، وقد أورده أيضا العلامة ابو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ، و لم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكر أبان بن يزيد لما ذكرته أصلا . " الميزان "(٢/٦٠)". وقال أيضاً في ترجمة عبد الملك بن عمير اللخمي " الثقة ، ولكنه طال عمره وساء حفظه – ثم ذكر أقوال موثقيه ومضعفيه ثم قال -: وأما ابـــن الجوزي فذكره ، فحكى الجرح وما ذكر التوثيق". " الميزان " (٢/٦٦٠) أ.هـ

قلت: ورقم ترجمة أبان في "الميزان" – نسختي – برقم (٢٠) و عبد الملك بن عمير اللخمي برقم (٥٢٣٥). وترجمة أبـــان في " الضعفـــاء والمتروكين" لابن الجوزي (١/٢٠) ترجمة (١٨) وترجمة عبد الملك بن عمير اللخمي (٢/١٥١) ترجمة (٢١٧٨).

[٢] ص ٥٩ ترجمة ٤٦.

[٣] نقل ذلك عثمان الدارمي كما في " الكامل " ترجمة (١٠٧).

[٤] كما جاء ذلك عن المروذي في " تاريخ بغداد" (٦/١٩٤-١٩٥) وانظر ترجمته كذلك في الموسوعة برقم (٥٠). ومما يجب التنبيه إليه أن ما جاء في الموسوعة في ترجمته يشعر ويدل على قبول أحمد ورضاه عن إبراهيم، ولكن جاء ما يخالف ذلك في الميزان من قول صالح جزره " كان يكذب عشرين سنة وأشكل أمره على أحمد وعليّ حتى ظهر بعد " الميزان " (١/٥٤) ترجمة ١٧٣، وفي " تاريخ بغداد " " .. وقد أشكل أمره على يحيى وأحمد وعلي بن المديني حتى ظهر بعد بالكذب فتركوا حديثه " . وكأن هذا يشعر أن الإمام أحمد تغير اجتهاده فيما بعد وترك حديث إبراهيم هذا، وفي " تاريخ بغداد" (٦/١٩١) ترجمة (٣٢٥١) ذكر الخطيب البغدادي فيه عدة أقوال وبين أن ابن المديني تركه قبل موته، كما نقل الخطيب البغدادي ذلك عن عبد الله بن علي بن المديني. ومجموع ما في "تاريخ بغداد" يشعر أن العلماء تركوا حديثه لما عرفوا كذبه والله تعالى أعلم. وانظر ترجمته في: " الميزان " ترجمة (١٧٣) ، " لسان الميزان " (١/٩٣-٩٤)، " الكامل " ترجمة (١٠٧)، الجرح والتعديل" (٢/ترجمة ٤٦١) والراجح عندي أن الإمام أحمد كان يحسن فيه القول كما نقل ذلك عنه عثمان الدارمي ونحوه ابو حاتم والمروذي وأبو يعلى الموصلي كما في مراجع ترجمته. والله أعلم، ولعل من نسب لأحمد أنه تركه فيما بعد ظن أن أحمد تركه كما تركه أقرانه، ولكن أحمد دافع عنه و لم يرض ذلك.

قلت:- ولعل معنى قوله " أشكل على أحمد " أن أحمد دافع عنه ووثقه لانه لم يتبين أمره فلذا وثقه ولو تبين له حقيقة أمره لما وثقه، إذن قول من قال " أشكل على أحمد " إنما يقصد أن حقيقة هذا الرجل ضعيف، لكن ذلك خفي على أحمد فوثقه من أجل ذلك . والله أعلم.

وفي ترجمة مخلد بن يزيد القرشي الحراني[١]، قال الساجي: "كان يهم، وقدم أحمد مسكين بن كثير عليه"[٢]. قلت: وهذا اقتصار من الساجي على قول أحمد في مخلد هذا، بل وأخذ من قول أحمد ما يشعر تضعيف أحمد له[٣]، مع أن الإمام أحمد قال فيه "كان لا بأس به، كتبت عنه، وكان يهم"[٤].

ونحو هذا ما فعله الساجي في ترجمة يحيى بن أيوب الغافقي[٥]، فقد قصر بنقله عن أحمد، فقال:" صدوق يهم، كان أحمد يقول: يحيى بن أيوب يخطئ خطأ كثيرا"[٦]، قلت: جاء عن أحمد أن يحيى كان سيء الحفظ، ولكن ذلك عندما قارنه مع ثقات آخرين فوقه كحيوة وسعيد بن أبي أيوب[٧]، ولكن جاء عن أحمد ما يشعر أن وهمه كان لتحديثه من حفظه ، فقد قال أحمد: "كان يحدث من حفظه، وكان لا بأس به، وكأنه ذكر الوهم من حفظه"*، فاقتصار الساجي على ما نقله عن أحمد لا يعطي رأي أحمد فيه كما أراده، بل جاء دالأ على ما أراده الساجي نفسه رحمه الله.

ومن ذلك ما جاء من قول ابن القطان الفاسي فقد قال: "والذي حكاه- يعني عبد الحق الأشبيلي[٨]- عن ابن حنبل من أنه ضعيف، إنما قال احمد: "لم يكن بالحافظ" وهذا قد يقال لمن غيره احفظ منه"[٩]، قلت: فابن القطان أراد أن يرد على ما نقله عبد الحق[١٠] عن الإمام أحمد من قول أحمد في هشام بن سعد: "ضعيف"، فبين القطان أن أحمد قال فيه: "لم يكن بالحافظ"[١١] ولم يقل ضعيف، وقول أحمد :"لم يكن بالحافظ" لا يستلزم كون هشام ضعيفا.

---

[١]) صدوق له أوهام، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة. انظر: "التقريب" (٦٥٤٠).

[٢] "تهذيب التهذيب" (١٠/ص ٧٧) ترجمة (١٣٣).

[٣] مع أني لم أر هذا القول منقولا عن أحمد من أحد تلامذته، ولكن لو سلمنا به فهو دال على ما نريد.

[٤] "الجرح والتعديل" (٨/ ترجمة ١٥٩١) من رواية الأثرم عنه.

[٥] هو أبو العباس البصري، صدوق، ربما أخطأ، مات سنة ثمان وستين ومائة" انظر"التقريب" (٧٥١١).

[٦] "تهذيب الكمال" (١١/ ترجمة ٣١٥).

[٧] كما جاء من رواية عبد الله عنه في "العلل" (٤١٢٥).

* رواية أحمد بن محمد عنه في "ضعفاء" العقيلي (٢٠١١).

[٨] هو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد الأزدي الأندلسي الاشبيلي البجائي،ولد باشبيلية سنة (٥١٠) وقيل (٥١٤) وقيل (٥١٦)هـ، وتوفي سنة ٥٨١هـ ، وعمره ٧١ سنة.انظر"السير" (٢١/١٩٨) وبعدها "تذكرة الحفاظ" (٤/١٣٥٠) ترجمة ١١٠٠.

[٩] "بيان الوهم والإيهام" للقطان (٤/٣٣٦).

[١٠] أورد عبد الحق هذا القول في كتابه: "الأحكام الوسطى" (٢/١٩٦-١٩٧).

[١١] قال ابو حاتم الرازي:"سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يكن هشام بن سعد بالحافظ". "الجرح والتعديل" (٩/ ترجمة ٢٤١).

قلت: ولكن هذا اقتصار من ابن القطان على قول لأحمد من أقواله المتعددة في هشام بن سعد، لأن أحمد قال في هشام "ليس بمحكم الحديث"[١] وهذا تضعيف لهشام من أحمد، وبذا يكون عبد الحق قد أصاب فيما عزاه لأحمد، وأخطأ ابن القطان في تخطئته لعبد الحق، وسبب خطأ ابن القطان هو اقتصاره على قول لأحمد دون آخر في هشام بن سعد[٢].وغير ذلك[٣].

المطلب الرابع : الغموض في كلام الناقل عن الإمام أحمد

من المعروف أن كلام الشخص هو الذي يُفْصِح عما بداخله، فإذا كان واضحاً عرفنا مقصده ومراده، وإلا وقعنا في حيرة في معرفة مقصود هذا القائل، وإذا كان هذا القائل ينقل رأي غيره بكلام غامض، فسيقع الإنسان في حيرة في معرفة رأي ذاك المنقول عنه ومقصوده.

وهذا ما يحصل من بعض النقلة عن الإمام أحمد، فهم ينقلون رأي الإمام أحمد بكلام غامض، فينتقل الغموض لكلام أحمد نفسه ورأيه في هذا الشخص.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة المنكدر بن محمد [٤]،قال الذهبي: "اختلف اجتهاد يحيى وأحمد في تضعيفه وتقويته"[٥]، وفي "المغني" قال: "واختلف أحمد وابن معين في تضعيفه"[٦].و لم يذكر الذهبي ما هو رأي أحمد فيه، ولا رأي ابن معين كذلك ، والذهبي بهذا النقل لم يُبيِّن رأي أحمد، فلعل أحمد هو الذي وثقه وابن معين ضعفه أو العكس ، وقد يقول قائل: ننظر في أقوال الإمام أحمد الأخرى فنرى ما قصد الذهبي من قوله هذا؟

---

[١] قال حرب بن إسماعيل الكرماني:" سمعت أحمد بن حنبل وذُكر له هشام بن سعد فلم يرضه، وقال: ليس بمحكم الحديث". "الجرح والتعديل"(٩ / ترجمة ٢٤١) ، ونحوه قول أبي طالب عن أحمد فيه : " ليس هو محكم الحديث ". "الكامل" ترجمة (٢٠٢٥).

[٢] قلت: مع أن ابن القطان أخذ هذا القول في الغالب من "الجرح والتعديل"، وكذلك جاء في" الجرح والتعديل" قول أحمد فيه أيضاً: "ليس بمحكم الحديث" فكان الأولى من ابن القطان التنبه لهذا، والله أعلم.

[٣] انظر ما قلته في ترجمة محمد بن قيس الهمداني في تعليقي وانظر ترجمة عمر بن هارون بن يزيد في "الموسوعة" ترجمة (١٩٧٣)، يظهر أن أحمد تغير اجتهاده فيه، لكن ما ساقه صاحب "بحر الدم" من أقوال أحمد واقتصاره على بعض أقواله أشْعَر بتناقض ما جاء عن أحمد في عمر بن هارون انظر "بحر الدم" ص ٣١٦ ترجمة (٧٥٣).

[٤] هو ابن المنكدر القرشي التيمي، المدني، لين الحديث، مات سنة ثمانين ومائة .انظر:" التقريب" (٦٩١٦).

[٥] "الميزان" ترجمة (٨٨٠٣).

[٦] (٦٧٩/٢) ترجمة (٦٤٤٧).

فأقول: وثق الإمام أحمد المنكدر هذا[١]، ولكن الإشكال يبقى، لأن ابن معين كذلك جاء عنه توثيقه له بقوله فيه: "ليس به بأس"[٢]، فنرجع لنفس الشبهة وهي: ما قصد الذهبي بقوله هذا؟ هل أن أحمد له فيه قولان، أم أن أحمد يختلف قوله فيه عن ابن معين؟ وهذا كله قد انتفى لما سبق.

وبعد البحث وجدت أن ابن معين قال في رواية له في المنكدر :"ليس بشيء"[٣] ، فظن الذهبي أن ذلك منه تضعيفاً له[٤]، ولذا : فكأن الذهبي قصد بقوله هذا أن أحمد وثقه وابن معين ضعفه،ولذا اختلف اجتهادهما فيه والله أعلم.

ومن ذلك أيضاً ما جاء من قول الدارقطني[٥] في ترجمة عامر بن صالح بن عبد الله[٦]: "أساء القول فيه ابن معين،و لم يتبين أمره عند أحمد، وهو مدني، يُترك عندي"*.

فالناظر في قول الدارقطني:" لم يتبين أمره عند أحمد" يتبادر لذهنه أن قصد الدارقطني أن الإمام أحمد توقف فيه؛ فلم يحكم عليه بشيء لأن أمره أشكل عليه. ولكن الأمر ليس كذلك، لأن الإمام أحمد وثقه[٧]، بل ودافع عنه، وهذا الأمر قد يؤدي للقول بتعارض ما نقل عن الإمام أحمد في هذا الراوي.

---

(١) من رواية أبي طالب عنه "هو ثقة" " الجرح والتعديل" (٨/ ترجمة ١٨٦٥) و لم يُنقل غير هذا عنه.

(٢) "تهذيب الكمال" (٥٦٤/٢٨) ترجمة (٦٢٠٨) من رواية عباس الدوري ، ومن رواية عباس الدوري عنه أيضا: "ليس بشيء"في" تاريخه" (٥٩٠/٢). ومن رواية ابن طهمان عنه "ليس بذاك القوي حديثه" وفي موضع آخر "صالح ليس بذاك القوي" كلاهما في "تهذيب الكمال" (٢٨/ ترجمة ٦٢٠٨).

(٣) "تاريخ الدوري" (٥٩٠/٢).

(٤) جاء عن الذهبي ما يشعر أن قول "ليس بشيء" عند ابن معين يعد تضعيفا منه للراوي دائماً، وحصل معه هذا في ترجمة ثعلبة بن سهيل الكوفي، انظر توضيح ذلك كتاب " مباحث في علم الجرح والتعديل " ص ١٦٦ وتعليق المؤلف عليه.

(٥) هو الحافظ الناقد ابو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، كان امام عصره في أسماء الرجال والعلل، والجرح والتعديل، وله مصنفات كثيرة. وتوفي سنة ٣٨٥هـ، انظر ترجمته في "تذكرة الحفاظ" (٩٩١/٣) ترجمة (٩٢٥)، "شذرات الذهب" (١١٦/٣)، "طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٩٣.

(٦) هو ابن عروة بن الزبير القرشي الأسّدي الزبيري، أبو الحارث المدني، نزل بغداد، متروك الحديث، أفرط فيه ابن معين فكذبه، وكان عالماً بالأخبار، مات في حدود التسعين ومائة.انظر: "التقريب" (٣٠٩٦).

* "تهذيب الكمال" (٤٨/١٤) ترجمة ٣٠٤٦.

(٧) قال فيه "ثقة، لم يكن صاحب كذب" رواية عبد الله في "العلل" (٨٥٥).

ولكن بعد التدبر في قول الدارقطني، وجدت أن قصده بقوله هذا: أن أحمد خفي عليه حقيقة أمر هذا الراوي،فحسن أمره لعدم معرفته به وبحقيقة أمره، ولو عرفه حق المعرفة لما أحسن فيه القول، وعلى هذا الفهم لا يحصل تعارض فيما نسب للإمام أحمد والله أعلم.

وفي ترجمة حسان بن إبراهيم الكرماني ، " ذُكِر لأحمد بن حنبل – يعني وهو جالس حديث حسان بن إبراهيم الكرماني ، يعني في الصلاة يوم الجمعة نصف النهار ، والنهي عنه[1] ، قال: ذاك يروى عن المصري، مرسل، و لم يعبأ به"[2].

قلت: لعل ظاهر هذه الرواية يشعر بعدم رضا أحمد عن حسان لقول الناقل "و لم يعبأ به" بعد أن ساق له من حديث حسان، لكن اذا علمنا أن الإمام أحمد وثق حسان وقال فيه: "لا بأس به، وحديثه حديث أهل الصدق"[3] علمنا أن المقصود من ذاك القول هو الحديث الذي ذكر لأحمد، وليس حسان نفسه، ولعل الغموض من قول الناقل هو الذي أورث شبهة التعارض والله أعلم.

وغير ذلك[4].

---

[1] الحديث هو ما رواه ابن عدي في " الكامل " ترجمة (٥٠١) قال : "ثنا عمران السختياني ، ثنا محمد بن أبان ، ثنا حسان بن إبراهيم ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن أبي الخليل ، عن أبي قتادة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" الصلاة نصف النهار تُكْره الا يوم الجمعة، لأن جهنم كل يوم تُسجر الا يوم الجمعة".

[2] "الكامل" لابن عدي ترجمة (٥٠١) وذكر ذلك أحمد بن حفص السعدي.

[3] رواية حرب بن اسماعيل عنه في " الجرح والتعديل" (٣/ ترجمة ١٠٥٦) ونصُّ حرب بن اسماعيل على توثيق أحمد له بقوله: "سمعت أحمد بن حنبل يوثق حسان بن إبراهيم ......".

[4] ولعله يصح مثالاً على ذلك ما نقله ابن هانيء عن الإمام أحمد في ترجمة ابن إسحاق : "صالح الحديث، واحتج به أيضاً" ،فهذا يُشعر أن ابن إسحاق قد احتجْ به أحمد مطلقاً حتى في الحلال والحرام، لكن الإمام أحمد صرح أن ابن إسحاق ليس بحجة، و لم يحتج به أحمد في الحلال والحرام، ولذا فأرى أن قول: "واحتج به أيضاً" من قول ابن هانيء، ولكن قول ابن هانيء فيه غموض، بحيث أنه أشعر أن هذا القول لأحمد، مع أن الراجح أنه لابن هاني، وقد بينت ذلك وذكرت أقوال الإمام أحمد في ابن إسحاق فارجع إليها ص١٠٣.
وحتى لو قيل: لعل ابن هانيء قصد بقوله:" واحتج به أيضاً" أي في المغازي ونحوها دون الحلال والحرام، فنقول: لو سلمنا بذلك فالغموض في قول ابن هانيء ما زال قائما حتى على هذا الاحتمال.
ومن ذلك أيضا ما جاء من قول محقق "بحر الدم" في ترجمة إبراهيم بن أبي الليث "أشكل على أحمد" فهو يشعر أن أحمد لم يُفصل فيه القول ولكن الصواب غير ذلك كما بينته سابقاً ص ١٤١ .

المطلب الخامس :فهمُ مقصود الإمام أحمد بخلاف مراده

ويشتمل هذا السبب على:

١- تكلُّم الإمام أحمد في الرجل في أكثر من وقت، يزيد مرة وينقص أخرى، وهذا بحسب كيفية سؤال السائل، وبحسب ما يريده السائل من سؤاله، وبحسب ما يريده الإمام أحمد من بيانه[1].

كان الإمام أحمد- رحمه الله- مرجعا لطلبة العلم في بيان أحوال الرجال، ولذا كان يُسأل عن الراوي الواحد في أكثر من وقت، وربما يكون السائل في كل مرة يختلف ما يريده من سؤاله عما أراده غيره، فربما يسأل أحد التلامذة عن راو في شيخ معين له فيجيب الإمام أحمد بما يناسب سؤاله[2]، ثم يسأل من تلميذ آخر عن الراوي نفسه عن أمر آخر فيجيب الإمام أحمد بجواب آخر قد ينقص أو يزيد عن جوابه الأول، وربما يكون أحدهما أكثر تفصيلا من الآخر بحسب طبيعة السؤال، ولعل صيغة السؤال تكون واحدة، ولكن الجواب يختلف[3]،وهذا منه رحمه الله لمعرفته أن كلاً من السائلين قصد بسؤاله أمراً معيناً يقتضيه المقام فيبينه له، ومن لم يعرف صيغة السؤال ، أو قصد السائل من سؤاله، وقصده من جوابه، فقد أوقع التعارض في أقوال الإمام أحمد في هذا الراوي.

ومن الأمثلة الواضحة على ما ذكرنا ما جاء عن الإمام أحمد في محمد بن اسحاق فقد قال ابن هانئ:" قلت- يعني لأبي عبد الله-: فابن إسحاق هو حجة في الحديث؟ قال: هو صالح الحديث، واحتج

---

[1] ولعله مما ينبه عليه هنا ويصح مثالا عاما على العنوان ما أشرت إليه في ص٣٥ من أن الإمام أحمد يقتصر أحيانا على قوله في أحد الرواة "لم يرضه فلان" ومرة أخرى يجيب أحمد بتوثيقه للرجل، فيظن أحدهم تعارض قولي أحمد، ولو عَلِم أن أحمد لعله في الجواب الأول أراد أن يبين رأي امام من الأئمة في الراوي دون بيانه رأيه لمعرفة السائل برأي أحمد فيه، ولذا يقتصر أحمد على ما نقله عن الإمام، ولكن يأتي سائل أخر لا يعرف رأي الإمام أحمد في هذا الرجل فيسأل أحمد عن رأيه فيه فيجيب برأيه.

[2] ولعل الإمام أحمد يسأل عن حديث بعينه للرجل فيجيب الإمام أحمد عن حال الرجل في هذا الحديث دون بقية حديثه، جاء في "التنكيل"."ومن ذلك أن المحدث قد يسأل عن الرجل فيحكم عليه بحسب ما عرف من مجموع حاله، ثم قد يسمع له حديثا فيحكم عليه حكما يميل فيه الى حاله في ذاك الحديث، ثم قد يسمع له حديثا آخر فيحكم عليه حكما يميل فيه إلى حاله في هذا الحديث الثاني، فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعض الاختلاف،" ص ٦٨.

[3] كان مثل هذا الأمر يحصل مع النبي صلى الله عليه وسلم، فيسأل نفس السؤال فيجيب مرة بشيء ومرة أخرى بشيء آخر، وأجاب العلماء عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان يجيب كل سؤال بحسب سؤاله وبما يناسب حال هذا السائل.

به أيضاً"[١]، وسأل المروذي أحمد عنه كيف هو؟ فقال:"هو حسن الحديث، ولكنه إذا جمع عن رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيحمل حديث هذا على هذا"[٢]وقال فيه أحمد أيضاً :" أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج الى مثل هذا، ومد يده وضم أصابعه"[٣]، ومرة قال فيه أحمد: "ابن اسحاق ليس بحجة"[٤]، وبين عبد الله أن أباه كان يتتبع حديث ابن اسحاق، ولكنه ما كان يحتج به في السنن[٥].

قلت: فهذه بعض أقوال الإمام أحمد في ابن اسحاق، ونراها تعددت، وكل قول منها دال على أمر معين ، أراد الإمام أحمد بيانه في هذا الراوي، ولذا فإن رأي الإمام أحمد في هذا الراوي ومن مثله يؤخذ من مجموع أقواله، لا من قول واحد فيه.

وكذلك ما جاء في ترجمة يزيد بن هارون بن زاذان السلمي* ، فجاء عن الإمام احمد فيه ما يدل على حفظه وتثبته[٦]، ولكن جاء عن الإمام احمد قولين في سماع يزيد من ابن ابي عروبة يشعران بنوع تعارض وهما:

ما رواه عبد الله عن أبيه قال: "سماع يزيد بن هارون من سعيد بن ابي عروبة في الصحة إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة".[٧] ومن رواية الأثرم قال احمد "وذكر سماع يزيد بن هارون من سعيد بن ابي عروبة فضعفه، وقال: كذا وكذا حديثاً خطأً"** ، فرواية عبد الله عن أبيه تشير لصحة سماع يزيد من سعيد، ورواية الاثرم تضعف هذا الامر، فأقول مجيباً على ذلك وبالله التوفيق:روى يزيد عن سعيد أحاديث عدة، فعندما أراد الإمام أحمد أن يبين حكم هذه الأحاديث فبين أنها صحيحة إلا ثلاثة أحاديث أو اربعة، وعندما أراد الإمام احمد أن يبين متى سمع يزيد من ابن ابي عروبة فبين أن سماع يزيد من ابن ابي

---

[١] "مسائلة" برقم (٢٣٥٠) قلت: وقول "واحتج به أيضاً"فأراه من احتهاد ابن هانئ في بيان رأي أحمد، مع أن أحمد لم يقله، وأرى أن ابن هانئ أخطأ في اجتهاده في فهم رأي الإمام أحمد فيه، لأن الإمام أحمد صرح في روايات أخرى أن ابن إسحاق ليس بحجة ، وبين كذلك تلامذة الإمام أحمد الآخرين أن الإمام أحمد لم يكن يحتج بابن إسحاق في السنن والحلال والحرام، وإنما كان يأخذ من حديثه ما كان في المغازي وأشباهه، وقد يقال: قصد ابن هانئ بقوله "واحتج به أيضاً" أي في المغازي وأشباهه دون الحلال والحرام، فنقول اذا كان ذلك كذلك فلا تعارض اذا. والله أعلم.

[٢] "سؤالاته" برقم (٥١) ومما ينبه إليه أن العلماء لم يضعفوا كل من كان يجمع في الأسانيد بل قبلوا ذلك من بعض الرواة ليقظة وتيقن وضبط هؤلاء الرواة، ولمعرفتهم باختلاف الروايات عمن جمعوا. انظر توضيح ذلك وأمثلته في "شفاء العليل" ص (٣٥٣- ٣٥٤).

[٣] من رواية عباس الدوري عنه في "تاريخه" (٥٠٤/٢).

[٤] رواية حنبل بن اسحق في "تاريخ بغداد " (٢٣٠/١).

[٥] انظر "تاريخ بغداد" (٢٣٠/١) وأخذت منه ما يدل على المطلوب وليس بنصها.

* هو مولاهم، ابو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، مات سنة ست ومائتين، وقد قارب التسعين،انظر "التقريب" (٧٧٨٩).

[٦] انظر ترجمته في "الموسوعة" برقم (٣٥٦٥) مما يدل على ذلك.

[٧] "العلل" رواية (٥٣٤١).

** "تاريخ بغداد" (٣٣٨/١٤).

عروبة كان بعد تغير ابن أبي عروبة واختلاطه[١]، ودلل الإمام احمد على ذلك بوجود عـــدة أحـــاديث رواها يزيد عن ابن أبي عروبة وهي ضعيفة، ومعلوم أن يزيد جبل في الحفظ ثبت صحيح الحديث، فيبعد أن يكون الضعف من قبله، وعندها سيكون الضعف من قبل ابن أبي عروبة لاختلاطه قبل موته.[٢]

إذن عندما أراد الإمام احمد بيان حكمه على ما رواه يزيد عن ابن أبي عروبة من حديث فبين انـه صحيح إلا ثلاثة أو أربعة أحاديث، مع انه سمعها بعد اختلاط ابن أبي عروبة، ولكنها صحيحـــة، فلـــذا حكم بصحتها بغض النظر عن تأخر سماع يزيد من ابن أبي عروبة، وسماعه منـــه حـــال اختلاطـــه،[٣] وعندما أراد الإمام أحمد أن يبين حكم سماع يزيد من ابن أبي عروبة، فبين أنه بعد اختلاطه بدليل ضعف بعض هذه الأحاديث، وهذا المثال دال على أن الإمام أحمد يتكلم في حديث الرجل أو الرجل نفســـه[٤] في أكثر من وقت، وفي كل مرة يتكلم بشيء يريد بيانه غير الشيء الآخر، فيظن من لا علم له بذلـــك اختلاف أقوال الإمام أحمد، والحقيقة عكس ذلك.

والأمثلة على ذلك كثيرة جدا، وجمع أقوال الإمام أحمد في أي راو من المشـــهورين[٥]، ونحـــوه مثال على هذا الأمر[٦].

٢- تعديل الإمام احمد أو تضعيفه للراوي قد يكون في شيء دون شيء

---

(١) اختلاطه نص عليه العلماء، انظر "تهذيب الكمال" (٩/١١ وما بعدها) ترجمة (٢٣٢٧)، وذكر ذلك أيضا ابن حجر في "تقريبه" ترجمة (٢٣٦٥).

(٢) بين أحمد أن ضعفها لسماع يزيد من سعيد بعد تغيره، لأن سعيد ثقة حافظا أيضا، ولذلك بين أحمد أن ضعف هذه الأحاديث آت لتأخر سماع يزيد من سعيد، لتغير سعيد واختلاطه آخر عمره .

(٣) لأن العلماء ومنهم الإمام أحمد عندما يحكموا على حديث الرجل يهتموا بصحة هذا الحديث وموافقة راويه لغيره من الرواة، وإن كان هناك بعض المآخذ عليه، كروايته بعد اختلاطه أو كان متساهلا في السماع ونحوه، وقد تحدثت في ذلك سابقا تحت عنوان "دراسة الإمام أحمد وتدبره لحديث الراوي".

(٤) قلت: ذكر ابن الصلاح في "علوم الحديث" له ص ٣٥٣ عندما تحدث عن معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات، ذكر منهم ابن أبي عروبة، وذكر في ذلك أن يزيد بن هارون صحيح السماع منه، وأنه سمع منه بواسط وهو يريد الكوفة، قلت: وهذا لا يخالف ما ذكرته ،لأن ذلك قد يعني أن يزيد سمع من أبي عروبة حال تيقظه وقبل اختلاطه، وكذلك بعد ذلك والله أعلم.

(٥) قيدت ذلك بالمشهورين لأن المشهور هو في الغالب من يكثر السؤال عنه، ومن تتعدد فيه أقوال الإمام أحمد بحسب الأسئلة، وهذا لا يمنع وجود مثل ذلك في غيرهم.

(٦) من الأمثلة على ذلك أقواله في :

أ- عبد الله بن لهيعة ترجمة (١٤٢٦) في" الموسوعة".

ب- أبو المهزم التميمي برقم (٣٧٥٣) .

ج- أبو بكر بن عياش (٣٦٤٣).

د- عبد الله بن عبد الرحمن الضبي (١٣٩٦).

هـ- حميد بن قيس الأعرج (٦٤١).

و- عمرو بن شعيب (٢٠٠١).

أ- تعديل الإمام احمد لرجل أو تضعيفه قد يكون في شيخ دون آخر، أو في المغازي والتفسير "دون الحلال والحرام، ونحو ذلك، فيظن من لا عِلم له بذلك أن ذلك مطلق فيحصل التعارض.

من المعلوم والمسلّم به عند العلماء وجود رواة كثيرين ضبطوا حديث شيوخ لهم دون شيوخ آخرين، فوُثّقوا في الأولين وضُعفوا في الآخرين ، ورواة آخرون قبل العلماء أحاديثهم في المغازي والتفسير ونحوه و لم يقبلوا حديثهم في الحلال والحرام[*]، ورواة آخرون قُبِل حديثهم في وقت دون وقت، وفي مكان دون آخر[١].

وفي مثل هذه الحالات يجب أن ننظر في أقوال الإمام الناقد متى قَبِل حديث فلان ومتى رده، ولا يجوز أن نطلق ما قيده أو نقيد ما أطلقه في الرواة، وإذا ما حصل ذلك- أي تقييد ما أطلقه و إطلاق ما قيده – وقع التعارض في أقوال الإمام في الراوي بين ما أطلقه وما قيده ، ومن ذلك:

١- قول أبي حاتم في أبي معشر:" كنت أهاب حديث أبي معشر، حتى رأيت أحمد بن حنبل يحدث عن رجل عنه فتوسعت بعد في كتابة حديثه"[٢]، قلت: هذا الكلام من أبي حاتم يشير إلى رضى الإمام أحمد عن أبي معشر ، ولذا حدث عنه، ولكن المعروف عن أحمد أن أبا معشر مضطرب عنده، وأن حديثه يُكتب للاعتبار[٣] وفي المغازي[٤] والتفسير[٥] لا غير، وبذلك يظهر أن أبا حاتم أخطأ فيما أطلقه من تحديث أحمد عنه، أو رضى أحمد عنه، ويجب تقييد ذلك بأن أحمد رضيه وحدث عنه في المغازي والتفسير لا غير[٦].

---

[*] انظر في ذلك ما تقدم تحت عنوان "احتجاج الإمام أحمد برجل في المغازي أو الرقاق والزهد لا يلزم منه الاحتجاج به في السنن – الحلال والحرام" ص ٥٢.

[١] قال ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي" : "ذِكرُ قوم من الثقات لا يُذكر أكثرهم غالبا في أكثر كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم أما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ" ص ٧٣٣ وأتي بأمثلة كثيرة على ذلك.

ونحو ذلك تعديلهم في تحديثهم من كتبهم دون حفظهم، قال ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "قومٌ ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض الشيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحيانا فيغلطون ، ويحدثون أحيانا من كتبهم فيضبطون" "شرح العلل" ص ٧٥٦.

وانظر ما ذكره د. المليباري مشيرا وموضحا لذلك بأمثلة في كتابه" الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين" ص ٢٤ وما بعدها. ومن ذلك قوله "... لأن الثقة يختلف ضبطه باختلاف الأحوال والأماكن والشيوخ الخلل يحدث في كيفية التلقي للأحاديث ...".

[٢] "الجرح والتعديل" (٨/ ترجمة ٢٢٦٣).

[٣] قال أحمد: "عندي حديثه مضطرب، لا يقيم الاسناد ،ولكن أكتب حديثه اعتبر به" "تاريخ بغداد" (٤٣٠/١٣) رواية الأثرم عنه.

[٤] قال أبو حاتم الرازي: "كان أحمد بن جنبل يرضاه ويقول: كان بصيرا بالمغازي" "الجرح والتعديل" (٨/ ترجمة ٢٢٦٣).

[٥] قال أحمد: " يُكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب القرظي في التفسير" "الكامل" رواية ١٩٨٤ رواية أحمد بن أبي يحيى عنه.

[٦] وقد يُقال: إن أبا حاتم قصد بقوله ذاك التقييد وليس الإطلاق،ومما قد يدل على ذلك أن أبا حاتم نفسه روى عن أحمد أنه كان يرضاه ثم قال أبو حاتم "يقول لي: -أي أحمد كان بصيرا بالمغازي" ففسر أبو حاتم رضى أحمد بكون أحمد قال فيه" كان بصيرا بالمغازي" وهذا=

٢- وقوله في إسرائيل بن يونس السبيعي: "صالح الحديث"[١] ،وفي رواية : "كان شيخا ثقة، وجعل يعجب من حفظه"[٢]، ولكن الإمام احمد لـيّنَ إسرائيل عن أبي اسحاق، لانه سمع منه بأخرة[٣].

أما شريك النخعي فعلى العكس من اسرائيل، فقد حسن الإمام احمد روايته عن أبي اسحاق، فقال: "شريك حسن الرواية عن أبي اسحاق"[٤]، وقدمه على زهير وإسرائيل وزكريا في أبي اسحاق خاصة[٥]، ولكن عندما تحدث عن حديث شريك بشكل عام قدم عليه إسرائيل، وبين ان في حديث شريك اختلاف، لأنه يروي عن مغيرة أحاديث عبيدة[٦].

٣- وفي ترجمة ابن جريج بين الإمام أحمد أنه من أثبت الناس في عطاء[٧]، وأن حديثه من كتابه أصح، لأن في بعض حديثه من حفظه شيء[٨]، وبين كذلك ان ابن جريج اذا حدث وأرسل كقوله: أخبرت ونحوها مما يدل على عدم سماعه فهذا يأتي فيه ابن جريج بالمناكير، أما اذا صرح بالسماع فهو صحيح ثبت[٩].

ومن هذا يتبين أن رأي ابن حنبل في ابن جريج غير متعارض، وانما فصل فيه الإمام أحمد القول، فحكم على حديثه من حفظه أو من كتابه، صرح بالسماع أو أرسل، ونحو ذلك، وهذا بين والحمد لله.

=تقييد لإطلاق قول أبي حاتم برضا أحمد عنه، وكذلك أن أبا حاتم من تلامذة أحمد فغالبا ما يعرف رأيه في الرجال ويحمل قوله هذا على التقييد.

[١] رواية الميموني في "سؤالاته" برقم (٤٥).

[٢] من رواية حرب بن إسماعيل الكرماني في "الجرح والتعديل" (٢/ترجمة ١٢٥٨).

[٣] روى ذلك عن أحمد ابنه صالح "إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بأخرة" "الجرح والتعديل" (١٢٥٨/٢). وبين أحمد في رواية أبي داود عنه أن ذلك من أبي إسحاق لا من إسرائيل بقوله "... ولا أراه إلا من أبي إسحاق، وهو السبيعي" "سؤالات أبي داود" (٤٠٥).

[٤] من رواية المروذي عنه في" سؤالاته" (٢٣).

[٥] ذكر ذلك عن أحمد ابنه صالح في "الجرح والتعديل" (٤/ترجمة ١٦٠٢) بقوله "سمع شريك من أبي إسحاق قديما، وشريك في أبي إسحاق اثبت من زهير و إسرائيل وزكريا".

[٦] من رواية أبي داود قلت لأحمد: "إسرائيل احب إليك أو شريك؟ قال: إسرائيل اذا حدث من كتابه لا يغادر، ويحفظ من كتابه، ألا لا ركن إلى حديثه، شريك في حديثه اختلاف، يروي عن مغيرة أحاديث عبيدة "سؤالاته" (٤٠٥-١-و هـ) وفي رواية أخرى سئل أحمد أيما احب إليك شريك أو إسرائيل؟ فقال: إسرائيل هو اصح حديثا من شريك إلا في أبي إسحاق، فان شريكا اضبط عن أبي إسحاق، وما روى يحيى عن إسرائيل شيئا، فقيل: لم؟ فقال: لا ادري أخبرك، إلا انهم يقولون: من قبل أبي إسحاق، لانه خلط" "تاريخ بغداد" (٢٣/٧).

[٧] ومعه عمر بن دينار كما ذكر ذلك صالح بن أحمد عن أبيه في "تاريخ بغداد" (٤٠٦/١٠).

[٨] روى ذلك محمد بن موسى بن مشيش عن أحمد في "تاريخ بغداد" (٤٠٥/١٠).

[٩] قال الأثرم" قال أحمد:إذا قال ابن جريج (قال فلان وقال فلان وأخبرت) جاء بمناكير ، فإذا قال: أخبرني وسمعت فحسبك به" "تاريخ بغداد" (٤٠٥/١٠) وبنحوه عن الميموني عن أحمد في "تهذيب الكمال" (١٨/ ترجمة ٣٥٣٩)، وبمعناه عن عبد الله بن أحمد في "الميزان" (٥٢٢٧).

٤- وجاء عن الإمام أحمد ما يدل على قبوله لأيوب بن عتبة اليمامي[١] وتوثيقه النسبي لـــه، وأنه ليس ضعيفا مطلقا، ولكن ضَعّف الإمام أحمد أيوب في روايته عن يحيى بن أبي كثير[٢]، ولكن حنبل بـــن اسحاق نقل عن الإمام أحمد انه قال في أيوب: "ضعيف"[٣] دون تقييد ذلك بروايته عن يحيـــى بـــن أبي كثير، ولِما قدمته فإني أرى حمل رواية حنبل بن اسحاق على التقييد. أي أن تضعيف أحمد لأيوب إنمـــا هو في روايته عن يحيى بن أبي كثير وليس مطلقاً[٤].

٥- وقوله في يحيى بن عبد الله الجابر[٥]: "ليس به بأس"[٦] وفي روايـــة أخـــرى عنـــه "ضعيـــف الحديث"[٧]. وكلا الروايتين عن ابنه عبد الله عنه، وبعد الترجمة له وجدت أن العلماء بين موثق ومُجرح له، وأكثرهم على تضعيفه لكثرة مناكيره[٨]، ومع ذلك فقد جعلتُ يحيى هذا ممن عدله احمد في رجـــل وضعفه في آخر لما جاء في ترجمة يحيى هذا من قول ابن معين فيه: "ضعيف الحديث"[٩]، وفي رواية "ليس به بأس، لكن شيخه ابو ماجد لا يُعرف"[١٠]، وقول ابن المديني فيه "يحيى الجابر ثقة فيما روى عن غـــير أبي ماجد، لان ابا ماجد مجهول لا يعرف، فأما حديثه عن غيره فليس به بأس"[١١] قلت: فهذا يدل على أن تضعيف ابن معين وابن المديني ليحيى هذا هو في شيخه أبي ماجد، لان أبا ماجد مجهول، أما في غـــيره فهو لا بأس به. وقد يدل على صحة ما ذهبت إليه قول احمد في نفس الراوي: "ليس به بأس، ولكـــن

---

[١] أبو يحيى القاضي، من بني قيس بن ثعلبة، ضعيف مات سنة ستين ومائة. انظر "التقريب" ترجمة ٦١٩.

[٢] من أقوال الإمام أحمد فيه:

قال عبد الله : "سألت أبي عن أيوب بن عتبة فقال: مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير، فقلت له: عن غير يحيى بن أبي كثير؟ قال: هو على حال"."العلل" (٤٤٩١).

وقال أبو زرعة الدمشقي:" سمعت أحمد بن حنبل يُضَعِّف رواية أيوب بن عتبة وعكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، وقال: عكرمة أوثق الرجلين". "تاريخه" (١١٤٣)،قال حنبل بن إسحاق عن أحمد: "أيوب بن عتبة ثقة، إلا أنه لا يُقيم حديث يحيى بن أبي كثير" "تاريخ بغداد" (٤/٧)، "تهذيب الكمال" (٤٨٥/٣).

[٣] "تاريخ بغداد" (٤/٧) "تهذيب الكمال" (٤٨٥/٣).

[٤] جمهور العلماء على تضعيفه، وبعضهم فصل بين قبول حديثه في اليمامة وتضعيفه في البصرة، وبعضهم ضعف حديثه من حفظه دون كتابه. انظر تفصيل القول فيه في "تهذيب الكمال" (٤٨٤/٣ وما بعدها) ترجمة (٦٢٠).

[٥] أبو الحارث الكوفي، لين الحديث، وروايته عن المقدام مرسلة ،انظر "التقريب" (٧٥٨١).

[٦] "العلل" (١٢٨/١) و (١١٨/٢).

[٧] "الكامل" لابن عدي من رواية عبد الله (٢١٠٥).

[٨] انظر اقوال العلماء فيه الدالة على ما قدمت في :

"المعرفة والتاريخ" (٨١٦/٢)، "الكامل "لابن عدي ترجمة (٢١٠٥)، "تهذيب الكمال" (٤٠٤/٣١) ترجمة (٦٨٥٩)، "المغني في الضعفاء" (٧٣٨/٢) ترجمة (٧٠٠٠)، "ميزان الاعتدال" ترجمة (٩٥٥٩).

[٩] "العلل" لعبد الله (١١٨/٢).

[١٠] "المعرفة والتاريخ" (٨١٦/٢).

[١١] "المعرفة والتاريخ" (٨١٦/٢).

الذي يحدث عنه يحيى ابو ماجد الحنفي لا يعرف رجل مجهول"[١]، وقال مرة أخرى:"ليس به بأس، حدث عنه شعبه بحديث عن أبي ماجد، وأبو ماجد رجل مجهول لا يعرف"، والله تعالى أعلم.

ب- تعديل الإمام أحمد للرجل أو تضعيفه قد يكون في دينه وعدالته لا ضبطه[٢]:

يَستخدم كثير من أئمة الجرح والتعديل – ومنهم الإمام أحمد – بعض المصطلحات التي وُضِعت للجرح والتعديل، ويقصدون بها غير المتبادر للذهن عند إطلاقها، فهناك ألفاظ نحو صالح أو ثقة أو صدوق أو لا بأس به وغيرها اذا أطلقت على رجل فغالبا ما يتبادر إلى الذهن أن المقصود منها هو قبول حديث هذا الرجل وقبول ضبطه، ولكن استخدم كثير من الأئمة هذه المصطلحات أيضا للدلالة على صلاح الرجل في دينه وخُلقه لا في ضبطه، ولذا عندما تكلموا في ضبط نفس الرجل وجدناهم يضعفوه، فيظن من لا عِلْم له بذلك تعارض أقوال الإمام في الراوي[٣] ، ونحو ذلك ما نجده من بعض الأئمة عندما يجمع بين مصطلحين معا في رجل واحد، أحدهما دال على توثيقه والآخر دال على تضعيفه.

ومثل ذلك عندما يُسأل الإمام أحمد عن رجل تقي ورع عابد، ولكنه غير ضابط لما يُحدث، فعندما يجيب الإمام أحمد فغالبا سيُبيِّن جانب التقوى والورع عند الرجل وهو جانب العدالة، وكذلك جانب الضبط، وهذا التوضيح والتفصيل حتى لا يكون الإمام أحمد غاضاً لبعض حق هذا الرجل، فلذا يذكر ما للرجل وما عليه، فيُشير لعدالته بمصطلحات تستخدم في الجرح والتعديل لبيان قبول الراوي أو رده، ولكن في هذا الراوي قَصد الإمام أحمد من استخدامه لهذه المصطلحات الدلالة على عدالة هذا الراوي لا ضبطه، ولذا يأتي عنه مباشرة أو من رواية أخري بيان حكم حديث هذا الرجل وضبطه، حتى يُؤمَن حديثه ويعرف ضبطه ، ومن ظن أن مقصود الإمام احمد من تعديله للرجل هو توثيقه وقبول حديثه أوجد التعارض في أقوال الإمام أحمد، ومن عرف أن أحد قولي الإمام أحمد يُقصد به جانب العدالة والآخر جانب الضبط ارتفع التعارض عنده[٤] ، ومن أقواله التي قد يحصل فيها ذلك :

---

[١] "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤/٤١٠) ترجمة (٢٠٣٦).

[٢] جاء في "شفاء العليل" ص ٩٧ قول المؤلف: "وقد يجيب – أي أحد أئمة الجرح والتعديل – بعبارة تدل على عدالة الراوي ومتانة دينه دون تعرض للضبط"، وفي ص ١١٩ قال: "الألفاظ التي تدل على العبادة والزهد لا يلزم منها توثيق من قيلت فيه في الرواية" ثم أتى بأمثلة على ذلك.

[٣] يعرف مقصود الإمام بقوله هذا – أراد به العدالة وحدها أم الضبط أيضا – من خلال النظر في أقواله الأخرى، التي تفصل ما أجمله في قوله هذا، وكذلك يعرف قصده بالنظر في أقوال الأئمة الآخرين في هذا الرجل، لان معظم الأئمة مصادرهم وطرقهم في الكشف عن حال الرجل واحدة، ولذا فغالبا ما تتقارب وتتشابه أحكامهم على الرجال. والله اعلم.

[٤] انظر ما قدمته تحت عنوان "توثيق الإمام أحمد للرجل قد يكون في دينه لا ضبطه وتثبته"فهو دال على العنوان ص٦٥.

١-قوله في عبد الله بن أبي نَجيح[١] :"ابن أبي نجيح كان يرى القدر، أفسدوه بأخرة، كان يُجالس عمرو بن عبيد[٢] فأفسده، وكان قدريا"[٣]، وظاهر هذا القدح في عبد الله لقول أحمد فيه :"أفسدوه بأخرة"، ولكن جاء عن أحمد قوله فيه أيضا :"ثقة"[٤]. وهذان القولان لا تعارض بينهما، لأن الإمام أحمد قصد بقوله "أفسدوه بأخرة" أي جعلوه قدرياً بعد أن لم يكن، وهذا جانب العدالة، أما من ناحية الضبط فقال فيه أحمد "ثقة"[٥].

٢-وقوله في شريك بن عبد الله النخعي عندما سأله معاوية بن صالح عنه: "كان عاقلا صدوقا محدثا عندي، وكان شديدا على أهل الرِّيب والبدع، قديم السماع من أبي اسحاق، قبل زهير، وقبل إسرائيل، فقلت له: إسرائيل أثبت منه؟ قال: نعم، قلت: يحتج به؟ قال: لا تسلني عن رأيي في هذا، قلت: إبراهيم يحتج به؟ قال: إي لعمري يُحتج بحديثه"[٦]. قلت: اذن قول الإمام احمد فيه "كان عاقلا صدوقا محدثا عندي وكان شديدا ..." فهذا القول لبيان عدالته لا ضبطه، لأنه لما سُئل عن ضبطه فقال: لا تسألني عن رأيي في هذا .

٣- وقوله في الربيع بن صبيح السعدي؛:"لا بأس به، رجل صالح"[٧] وهذا ظاهره توثيق أحمد له، ولكن جاء في رواية أخرى أنه "تكلم فيه بكلام لين"[٨] وهذا ظاهره نوع تضعيف للربيع، ولكن لو علمنا أن قول أحمد: "لا بأس به رجل صالح" أراد به عدالته ودينه، والقول الآخر أراد به من ناحية ضبطه لما حصل ما ظاهره التعارض، ويدل على ما قلناه قول أحمد فيه من رواية أخرى :"هو رجل صالح، وليس عنده حديث يحتاج إليه فيه كأنه ضَعَّف أمره"[٩]. وغير ذلك كثير[١٠]

---

(١) وابن أبي نَجيح اسمه يسار المكي، أبو يسار، الثقفي مولاهم، ثقة رُمي بالقدر، وربما دلّس، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة أو بعدها. انظر:"التقريب" (٣٦٦٢).

(٢) هو ابن باب، التميمي مولاهم، ابو عثمان البصري، المعتزلي المشهور، كان داعية إلى بدعته، اتهمه جماعة مع انه كان عابدا، مات سنة ثلاث و أربعين ومائة أو قبلها. انظر: "التقريب" (٥٠٧١).

(٣) رواية عبد الله في "العلل" (٣٥٥٢).

(٤) رواية الميموني في "سؤالاته" (١٥٩).

(٥) لعل قائلا يقول: لم لا يُقال: تغير حال بن أبي نجيح فتغير حكم أحمد عليه؟ فأقول: لم نُقل بتغير ضبطه، وعزونا ذلك لما ذكرنا لأن الناظر في ترجمة ابن أبي نجيح يرى أنه لم يتغير حاله بحيث أن حديثه قد رد، ولكن تغير من كونه لم يكن قدريا فصار فيما بعد قدريا، ففساده في عدالته لا ضبطه. انظر توضيح ذلك في "تهذيب الكمال" (٢١٥/١٦) ترجمة (٣٦١٢).

(٦) "ضعفاء " العقيلي ترجمة (٧١٨).

(٧) رواية عبد الله عن أبيه في "العلل" (٨٦٧).

(٨) رواية المروزي في "سؤالاته" برقم (٨٩).

(٩) رواية الميموني في "سؤالاته" (١٢٦).

(١٠) انظر أمثلة أخرى تحت عنوان" توثيق أحمد للرجل قد يكون في دينه لا ضبطه وتثبته" ص ٦٥

ج- حُكم الإمام أحمد على رجل لوحده يختلف عن الحكم عليه مقروناً مع غيره، بحسب حـــال المقارن به، ونوع المقارنة بينهما:

سبق وقدمنا أن الإمام أحمد يجيب السائل بحسب سؤاله، أو بحسب ما أراد هو بيانه رحمـه الله، فهو قد يسأل عن الرجل مقارنة بمن هو دونه في الضبط مثلاً فيقول فيه "هو ثقة" أي مقارنة مع الـــذي قُرن به، ولكنه إذا سئل عنه وحده فربما اختلف الجواب ، وكذلك إذا سئل الإمام أحمد عن نفس الرجل مقارناً مع من هو فوقه في الضبط والحفظ فلعله يتكلم فيه بما يُشعر بضعفه لمقارنته بمن هو أضبط منـــه و أحفظ ، ومن لم يعرف ذلك كله ظن التعارض في أقوال الإمام أحمد في هذا الرجل[١].

١-جاء في ترجمة الأعمش من أقوال الإمام أحمد فيه ما يشعر بأنه إمـــام محـــدث حجـــة في الحديث، صحيح الحديث[٢] ، وعندما قورن الأعمش مع ابن أبي النجود [٣]أيهما أحب لأحمـــد قـــال أحمد: "الأعمش أحب إلي ..."[٤] ومرة قال بعد أن وصف عاصماً بأنه "ثقة، رجل صالح، خَيِّر ثقـــة" قال: والأعمش أحفظ منه"[٥].

ولكن عندما كانت المقارنة بين منصور[٦] والأعمش، فظهر من كلام أحمد بعض المآخذ علـــى الأعمش من ذلك قول أحمد: "منصور أثبت أهل الكوفة، ففي حديث الأعمش اضطـــراب كثـــير"[٧]، وسئل أحمد أيضاً فقيل له: "إذا اختلف منصور والأعمش عن إبراهيم فبقول من تأخذ؟ قـــال: بقـــول

= وكذلك في ترجمة المسيب بن شريك ترجمة ٣١٢٤ في "الموسوعة". وفي ترجمة عمرو بن مرة بن عبد الله قال فيه أحمد: "خبيث "،وفي رواية أخرى "أنه زكّاه". وبعد الترجمة له وجدت عمرو كان مرجئا ، ولكنه ثقة في الحديث ،ولذا فالعلماء على توثيقه في الحديث بل وهو من الثقات الأثبات، ولذا يُحمل قول أحمد "خبيث" على عدالته لإرجائه ،ومما يؤكد ذلك قول يعقوب بن سفيان فيه: "جملي ثقة، إلا انه كان مرجئاً، قال أحمد خبيث" فَسَوّقُ يعقوب قول أحمد بعد أن ذكر عمرو بالإرجاء دال على أن قول أحمد ذلك فيه لإرجائه انظر ترجمة عمرو في "المعرفة والتاريخ" (٣/٨٥)، "الثقات" للعجلي ص ٣٧٠ ترجمة ١٢٨٦ ، "الميزان" ترجمة (٦٤٤٧)، "تهذيب الكمال" (٢٢/٢٣٢) ترجمة ٤٤٤٨ ، وفي "الموسوعة " برقم (٢٠١٩) .

[١] ومن هنا يظهر أهمية حكاية أقوال الإمام أحمد بتمامها لا باقتطاع حكمه دون السؤال أو ما يحيط بهذا السؤال مما قد يدل على الفهم الصحيح لهذا القول.

[٢] انظر هذه الأقوال من أحمد في الأعمش ترجمة الأعمش في "الموسوعة" برقم (١٠٧٢).

[٣] هو عاصم بن بَهدلة، الأسدي مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرئ، صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، مات سنة ثمان وعشرين ومائة. انظر: "التقريب" (٣٠٥٤).

[٤] رواية ابن هانيء ونصها "الأعمش أحب إلي، وهو صحيح الحديث وهو محدث" "مسائله" (٢١٧٩).

[٥] رواية عبد الله في "العلل" (٩١٨).

[٦] تقدمت ترجمته، وانظر ترجمته في "الموسوعة" برقم (٣٢٣٣) لتعرف مدى ضبطه وتثبته وإمامته.

[٧] "الميزان" رواية علي بن سعيد النسوي.(٣٥١٧) .

منصور، فإنه أقل سقطاً، قال أحمد وعلي: قال يحيى: قال سفيان: كنت إذا حدثت الأعمش عن بعض أصحاب إبراهيم قال: فإذا قلت: منصور: سكت"*.

ومما مضى تبين لنا أن الأعمش في نفسه عند أحمد ثقة محدث حجة صحيح الحديث، وإذا ما قورن بعاصم ومن في درجته فهو الأحفظ والمقدم لقلة خطئه وقوة ضبطه مقارنة مع عاصم ومن في درجته، ولكن إذا قورن مع منصور فهو دونه، لأن الأعمش أكثر اضطراباً في الحديث من منصور، ومنصور أقل سقطا، وهذا الاضطراب والسقط من الأعمش قليل جداً في حديثه وغير ضار، ولكن مقارنة مع اضطراب وسقط منصور فهو كثير. والله أعلم.

٢-وفي ترجمة هشام الدستوائي، جاء عن الإمام أحمد توثيقه وأنه ثبت ضابط. ومن ذلك قال أبو حاتم: "سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي، والدستوائي أيهما أثبت في يحيى - يعني ابن أبي كثير- قال: الدستوائي لا تسل عنه أحداً، ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه، مثله عسى، فأما أثبت منه فلا"[١]. وكذلك بين أحمد أن هشام أحب من روى عن يحيى بن أبي كثير له[٢]، وهو الأثبت فيه أيضاً[٣]، ولكن عندما قارن أحمد بين هشام وسعيد بن أبي عروبة قال: "هشام الدستوائي ثبت، ولكن لو برز لسعيد، أين كان يقع منه؟"[٤] قلت: وهذا ليس تقليل من شأن هشام وضبطه وإلا لما قال فيه "ثبت"، ولكن هذا دال على رفعة شأن سعيد، لأنه إذا كان هشام في الضبط والتثبت ما عرفنا، ومع ذلك فهو يكاد لا يقارن مع سعيد لتقدم سعيد في الضبط والتثبت، إذن هشام في نفسه ثقة ضابط ثبت، ولكن إذا قورن مع سعيد فهو دونه والله أعلم.

٣- وفي ترجمة سِماك بن حرب[٥]: قال فيه أحمد: "سماك بن حرب أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير[٦]،

---

* "المعرفة والتاريخ" (١٣/٣) من رواية الفضل بن زياد.

[١] "الجرح والتعديل" (٩/ ترجمة ٢٤٠).

[٢] "بحر الدم" ترجمة (١٣٠٢).

[٣] رواية أبي داود في "سؤالاته" (٤٨٩).

[٤] رواية أبي داود في "سؤالاته" (٤٩٢).

[٥] هو ابن أوس بن خالد الذهلي، البكري، الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخره، فكان ربما تلقن، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة. انظر: "التقريب" (٢٦٢٤).

[٦] هو ابن سُويد اللخمي، حليف بني عدي، الكوفي، ويقال له: الفَرَسي، نسبة إلى فرس له سابق، كان يقال له: القبطي، وربما قيل ذلك أيضاً لعبد الملك، ثقة فصيح عالم، تغير حفظه وربما دلس، مات سنة ست وثلاثين ومائة، وله مائه وثلاث سنين. انظر "التقريب"

وذلك أن عبد الملك بن عُمير يختلف عليه الحفاظ"*.قلت: فهذا القول من أحمد يُشعر بنوع ضبط لسماك، ولكن يزول هذا الشعور إذا علمنا قول أحمد فيه عندما سئل عنه وحده فقيل له: "حديث سماك بن حرب مضطرب؟ قال: نعم"[١]، وهذا يجعلنا نقف على معرفة حال سماك فهو مضطرب بنفسه، ولكن عندما قورن مع من هو أشد اضطرابا منه قُدِّم عليه سماك وقال فيه أحمد ما قال.

وفي ترجمة أشعث بن سَوار[٢] نحو ذلك، فقد قال فيه أحمد :"هو أمثل من محمد بن سالم[٣]، ولكنه على ذاك ضعيف – يعني الأشعث-"[٤]. وفي روايات أخرى لأحمد فيه أن أحمد ضعفه – أي الأشعث-.

إذن أشعث أمثل من محمد بن سالم لأن محمد بن سالم أضعف منه، ولكنه مع ذلك ضعيف[٥]. وغير ذلك كثير[٦].

د- تضعيف الإمام أحمد لحديث الراوي لا الراوي نفسه:

من المعلوم أن الثقات مهما بلغ ضبطهم وتثبتهم فلا بد من أن يخطئوا في بعض الأحاديث، لأنه لم يجعل الله تعالى العصمة لغير الأنبياء، ولذا فهم – أي الرواة – يخطئون.

ومن أجل ذلك: فلعل أحمد يُسأل عن حديث رجل ثقة، ولكن هذا الحديث ضعيف، فلذا يُضعِّف الإمام أحمد هذا الحديث، مع أن راويه عنده ثقة.

(٤٢٠٠)، ومن أقوال الإمام أحمد فيه: "في حديثه اضطراب" ومرة "مضطرب الحديث، قَلّ من روى عنه إلا اختلف عليه" ومرة "مضطرب جداً في حديثه، اختلف عنه الحفاظ، يعني فيما رووا عنه" ومرة "ضعفه جداً" انظر هذه الأقوال في ترجمته في "الموسوعة" (١٦٣٧).

* "الجرح والتعديل" (٤/ ترجمة ١٢٠٣) رواية صالح بن احمد عن أبيه.

[١] المعرفة والتاريخ (٢/٦٣٨)، ونحوها أن أحمد سئل " سماك بن حرب مضطرب الحديث ؟ قال : نعم " "الجرح والتعديل "(٤/ترجمة ١٢٠٣) رواية أبي طالب عنه .

[٢] هو الكندي، النجار الأفرق الأثرم صاحب التوابيت، قاضي الأهواز، ضعيف، مات سنة ست وثلاثين ومائة. انظر"التقريب" (٥٢٤).

[٣] هو الهمداني، أبو سهل الكوفي، ضعيف، انظر: "التقريب" (٥٨٩٨).

[٤] رواية عبد الله بن أبيه في "العلل" (٨٨٧).

[٥] من ذلك قوله: "أشعث بن سوار ضعيف الحديث، الحمراني فوقه" ومرة "ليس هو بالقوي". وانظر ترجمته في "الموسوعة" برقم (١٩٤) الأقوال السابقة. وانظر ترجمة محمد بن سالم في "الموسوعة" برقم (٢٣٢٨) ومن أقوال أحمد فيه "هو شبه المتروك".

[٦] ومن ذلك : ما جاء في ترجمة "داود بن أبي هند، فقد قال فيه أحمد "مثل داود يسأل عنه" ومرة "ثقة ثقة"، ولكن عندما قورن مع إسماعيل بن أبي خالد اختلف جواب أحمد، فقد سأل عبد الله بن أحمد أباه: أيهما أعجب إليك: إسماعيل بن أبي خالد أو ابن أبي هند؟ فقال أحمد: إسماعيل أحفظ عندي منه، قال: قل ما اختلف عن إسماعيل، وداود يختلف عنه". انظر ترجمة داود في "الموسوعة" وهذه الأقوال ترجمة رقم (٧٤٤).

ومن ذلك: ما جاء في ترجمة الأوزاعي، فقد بين الإمام أحمد أن الأوزاعي ثقة* إمام**، ولكن جاء عن الإمام أحمد ما يُشعر بخلاف ذلك، فقد قال في الأوزاعي أيضاً: "حديثه ضعيف"[١]، وهذا ظاهره التعارض في أقوال أحمد في الأوزاعي، ولكن لو عُلم قصد الإمام أحمد بقوله هذا لزال ذلك، وقد بين البيهقي[٢] – رحمه الله – مقصود أحمد من ذلك فقال بعد أن ذكر قول أحمد في الأوزاعي "حديثه ضعيف": "يريد أحمد بذلك بعض ما يَحتج به، لأنه أضعف في الرواية، والأوزاعي إمام في نفسه ثقة، لكنه يَحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتج بالمقاطيع"[٣].

وفي ترجمة عبد العزيز بن محمد الدراوردي، قال فيه أحمد: "ما أدري ما أقول لك فيه، أحاديثه كأنه ينكر بعضها"[٤]، فيفهم من قول أحمد هذا نوع تضعيف لأحاديث عبد العزيز، ولكن الثابت عن أحمد من معظم الروايات عنه تفصيل القول في حديث عبد العزيز، وملخص هذه الروايات في عبد العزيز قول أحمد [٥]"كان معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وَهِم كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري [٦]يرويه عن عبيد الله بن عمر"، وأكد ذلك الذهبي بقوله "قال أحمد بن حنبل: إذا حدث من حفظه يهم، ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه فنعم"[٧][٨]،وبعد هذا التفصيل نقول: ما جاء عن أحمد مشعراً بتضعيفه للدراوردي

* سئل الإمام أحمد عنه وعن غيره من الثقات فقال: "هؤلاء كلهم ثقات" "العلل" لعبد الله (٢٥٣٨) وفي رواية سوّاه أحمد مع سعيد بن عبد العزيز كما في "العلل" (٤١٣٠). وبين أحمد أن ليس بالشام رجل أصح حديثا من سعيد بن عبد العزيز كما في "العلل" (٤١٣١).

** نقل ذلك أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١١٧٣) "كان الأوزاعي من الأئمة".

[١] رواية إبراهيم الحربي عن أحمد في "تهذيب التهذيب" (٦/ ص ٢٤١) ترجمة (٤٨٤).

[٢] هو الإمام الحافظ شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي صاحب التصانيف، ومن الموصوفين بالاتقان والضبط والحفظ، مات سنة ٤٥٨هـ. انظر ترجمته في "الإعلام" (١١٣/١)، "المنتظم" (٩/ ٤٦٣)، "شذرات الذهب" (٣/ ٣٠٤).

[٣] "تهذيب التهذيب" (٦/ ص ٢٤١-٢٤٢)، ترجمة (٤٨٤) لم يعلق ابن حجر على ذلك بشيء.

[٤] رواية المروذي عنه في "سؤالاته" (٢٠٥).

[٥] رواية أبي طالب في "الجرح والتعديل" (٥/ ترجمه ١٨٣٣).

[٦] هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العمري المدني ، ضعيف، عابد ،مات سنة ١٧١هـ وقيل بعدها .انظر :"التقريب "(٣٤٨٩).

[٧] "الميزان" ترجمة (٥١٢٥) وفي رواية عن أحمد قال :"إذا حدث من حفظه جاء ببواطيل"قلت: لم يثبت عن أحمد هذه النصوص ، بل أظنه من فهم الذهبي لأقوال أحمد. انظر أقوال أحمد في الدروادري في "الموسوعة" ترجمة رقم (١٦١٢).

[٨] قال د. المليباري – حفظه الله – في كتابه "الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين" ص ٢٦ بعد أن ساق مثالاً نحو هذا المثال قال: "... فهذا دليل واضح على أن الثقة ولو كان إماماً له أقوال مختلفة من حيث الضبط وعدمه حتى ولو حدث عن أقرب شيوخه، وهذا عبد الرزاق–

فيحمل على ما رواه من حفظه، أو من كتب غيره، أو حديثه عن عبد الله العمري لأنه يرويه عن عبيد الله بن عمر*، أمّا إذا حدث من كتابه فنعم أي صحيح الحديث.

وفي ترجمة عكرمة [1] مولى ابن عباس، قال فيه أحمد: "عكرمه، مضطرب الحديث، مختلف عنه، وما أدري"[2] وفي رواية أخرى قال فيه أحمد بعد أن سئل "يحتج بحديث عكرمة؟ فقال: نعم يحتج به"[3]، وفي هذه الأقوال تعارض فكيف يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث، مختلف عنه ؟! وجواب ذلك هو:

أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة ومنهم الإمام أحمد كما قال ابو عبد الله محمد بن نصر المروزي[4]: "أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل وابن راهويه ويحيى بن معين وأبو ثور"[5].

ولذا: فالمعتمد عن الإمام أحمد والثابت هو احتجاجه به، ولذلك يجب علينا فهم القول الآخر على ضوء ذلك، حتى لا يعارض الثابت عن أحمد ولذا نقول:قال ابن عدي: "وعكرمة مولى ابن عباس لم أخرج هاهنا من حديثه شيئا، لأن الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث، إلا أن يروي عنه ضعيف، فيكون قد أُتِيَ من قِبل ضعيف لا من قبله، و لم يمتنع الأئمة من الرواية عنه، وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم، وهو أشهر من أن يحتاج أن أخرج حديثاً من حديثه، وهو لا بأس به"[6].

=من الأئمة اختلف حاله في بعض ما روى عن أقرب شيوخه- معمر بن راشد- لخلل وقع في حفظه، بحيث لو حدث عنه لخلط، لأنه كان يهتم بضبط الأحاديث في كتابه دون حفظه، ولهذا تَحفّظ بعض المتقنين من الحفاظ في السماع منه لما يحدث من حفظه".

* قال أحمد "ما حدث عن عبيد الله بن عمر فهو عن عبد الله بن عمر" "الجرح والتعديل" (٥/ ١٨٣٣).

[1] هو أبو عبد الله، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك.انظر: "التقريب" (٤٦٧٣). وابن عباس هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

[2] من رواية حنبل بن اسحاق في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ترجمة ٤٠٠٩).

[3] من رواية المروذي في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ترجمة ٤٠٠٩).

[4] الفقيه، أبو عبد الله، ثقة حافظ إمام جبل، مات سنة أربع وتسعين ومائتين.انظر : "التقريب" (٦٣٥٢).

[5] "تهذيب التهذيب" (٧/ ص ٢٧٢) ترجمة (٤٧٥).

[6] "الكامل" لابن عدي ترجمة (١٤١١) وجاء هذا القول في آخر ترجمته انظر (٥/ ص ٢٧١-٢٧٢).

قلت: وما يدل على أن الاختلاف أو الاضطراب في حديث عكرمة إن وجد - فليس منه بل من الرواة عنه، أن معظم أصحاب ابن عباس أو كلهم لم ينكروا من حديث عكرمة شيئاً*.

قلت: وبعد هذه التقدمة نستطيع فهم قول الإمام أحمد فنقول: عندما قال الإمام أحمد في عكرمة : "مضطرب الحديث، مختلف عنه، لا أدري" فقد حكم أحمد هنا على الحديث الذي نسب لعكرمة وفيه اضطراب واختلاف دون أن ينسب ذلك لعكرمة لقوله "مختلف عنه لا أدري"، أي الرواة مختلفين عنه، ولا يلزم من ذلك أنه هو سبب الاختلاف، وعندما سئل الإمام أحمد عن عكرمة بنفسه وعن حديثه الذي لم يختلف عليه فيه بين أحمد أن عكرمة حجة في الحديث، إذن: عكرمة حجة في الحديث، ولكن إذا اختلف عنه فلا يؤخذ عنه، لا لضعفه وإنما بسبب من روى عنه والله أعلم.

ونحو هذا الذي قاله أحمد في عكرمة قاله في هارون بن عنترة[١]، فقد قال "ضعيف الحديث"[٢]، وكذلك ورد عن الإمام أحمد من روايات ثلاثة قوله فيه "ثقة"[٣]، وظاهر هذا التعارض في أقواله. ولكن بعد الترجمة لهارون والنظر في أقوال العلماء فيه، وجدت أن معظم العلماء على توثيقه[٤]، وهذا يوافق الروايات الأكثر عن أحمد فيه، وكذلك وجدت أن هارون بن عنترة ثقة بنفسه، ولكن ما يأتي عنه من حديث ضعيف، فهو ثقة وأحاديثه ضعيفة، ولعل ما يؤكد ذلك قول الذهبي فيه: "الظاهر أن النكارة من الراوي عنه"[٥]، وعلى هذا يحمل قول أحمد فيه "ضعيف الحديث" أي ما يأتي عنه من روايات الضعفاء فهي ضعيفة، فلذا "ضعيف الحديث" وإن كان بنفسه "ثقة"[٦] والله أعلم.

---

* من ذلك ما جاء عن حبيب بن أبي ثابت قال:" مر عكرمة بعطاء وسعيد بن جبير، فحدثهم فلما قام، قلت لهما: تنكران مما حدث شيئا، قالا: لا". "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٢٧٥). وانظر أقوال أخرى في ذلك في نفس المرجع.

[١] هو ابن عبد الرحمن الشيباني، أبو عبد الرحمن، أو أبو عمرو، ابن أبي وكيع الكوفي، لا بأس به، مات سنة (١٤٢). انظر: "التقريب" (٧٢٣٦).

[٢] رواية ابن هانيء في "مسائله" (٢١٦٢).

[٣] رواية عبد الله في "العلل" (٣٠٩٢) قوله: شيخ ثقة، وأبو دواد في "سؤالاته" (٣٦٩)، وأبو طالب في "الجرح والتعديل" (٩/ ترجمة ٣٨٤).

[٤] انظر أقوالهم في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ١٠١) ترجمة (٦٥٢١) وما ساقه المحقق في الحاشية أيضا.

[٥] "الميزان" ترجمة (٩١٦٥).

[٦] ولعله يصح أيضا في الجمع بين أقوال الإمام أحمد فيه، القول بتغير اجتهاد أحمد فيه، وقد يدل على ذلك أن ابن حبان ذكر هارون في "ثقاته" (٧/ ٥٧٨)، وذكره أيضا في "المجروحين" له (٣/ ٩٣) وقال فيه: "منكر الحديث جدا، يروي المناكير حتى يسبق إلى قلب المستمع لها أنه المتعمد لذلك من كثرة ما روى مما لا أصل له ، لا يجوز الاحتجاج به بحال" ا. هـ، وكذلك أن الدار قطني كان قد بين أنه يحتج بهارون ثم تركه، فقد قال أبو بكر البرقاني:" سألت الدارقطني عن عبد الملك بن هارون بن عنترة، فقال: متروك يكذب، وأبوه -أي= =هارون- يحتج به، وجده يعتبر به، حدث عن علي"، وفي "الضعفاء المتروكين" للدارقطني قال: "عبد الملك بن هارون بن عنترة الكوفي

وفي ترجمة عبد الرحمن بن أبي الزناد، جاءت معظم أقوال الإمام أحمد دالة على تضعيفه[1]، ولكن نقل الساجي عن أحمد قوله فيه: "أحاديثه صحاح"[2].

وبعد الترجمة لابن أبي الزناد تبين لي أنه تغير حاله وحفظه لما قدم بغداد، ونص على ذلك العلماء[3]، ولذا فإن قول أحمد فيه:"أحاديثه صحاح" يحمل على ما حدث به ابن أبي الزناد في المدينة وقبل دخوله لبغداد، أما حديث ابن أبي الزناد الذي حدث به في بغداد ففيه اضطراب لتغير حفظه وحاله، ولذا ضعفه أحمد ووصفه بمضطرب الحديث.

=هارون- يحتج به، وحده يُعتبر به، حدث عن علي"، وفي "الضعفاء المتروكين" للدارقطني قال: "عبد الملك بن هارون بن عنترة الكوفي عن أبيه، وأبوه أيضا متروك" ترجمة ٣٦٢،فلعل هذا من ابن حبان والدارقطني دال على تغير حال هارون، ثم تغير اجتهادها، ولكن مع ذلك فحتى ما جاء عن ابن حبان والدارقطني فأرى أن الجمع بين أقوالهما فيه يمكن بنفس الجمع بين أقوال أحمد فيه كما في المتن، ولكلٍ وجهة هو موليها، وانظر ترجمة هارون في: "تهذيب الكمال" (٣٠/ ترجمة ٦٥٢١)، "الميزان" ترجمة (٩١٦٥)، "المغني" (٢/ ٧٠٥) ترجمة (٦٧٠٠) "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني ترجمة (٣٦٢)، و"الثقات" للعجلي ٤٥٤ ترجمة (١٧١١) وغيرها مما تقدم.

[1] من ذلك قول أحمد: "هو ضعيف الحديث" رواية الميموني عنه في "ضعفاء" العقيلي ترجمة (٩٣٨)، وقوله أيضا :"مضطرب الحديث" من رواية صالح ابنه عنه في "الجرح والتعديل" (٥/ ترجمة ١٢٠١).

[2] ذكر ذلك عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٦/ ترجمة ٣٥٣).

[3] من ذلك ما قاله ابن المديني فيه: "ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد، أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمن يعني ابن مهدي خطط على أحاديث عبد الرحمن بن أبي الزناد، وكان يقول في حديثه عن مشيختهم، ولقنه البغداديون عن فقهائهم، وعدّهم، فلان وفلان وفلان".

وقال عمرو بن علي:" فيه ضعف، ما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد، كان عبد الرحمن يعني ابن مهدي يخط على حديثه".

وقال الساجي:" فيه ضعف، وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد" انظر هذه الأقوال في" تاريخ بغداد" (١٠/ ٢٢٩ وما بعدها).

وقال ابن حجر في "تقريبه" ترجمة ٣٨٦١: "صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها".

وفي ترجمة سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التميمي، أبو أيوب الدمشقي، ابن بنت شرحبيل بن مسلم الخولاني، جاء في ترجمته عدة أقوال عن العلماء تشير لتوثيق سليمان في نفسه، ولكنها تُشعر بكثرة روايته عن الضعفاء، ولذا ما جاء عنه من أحاديث ضعيفة فهو لروايته عن الضعفاء ومن هذه الأقوال:

قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: سليمان بن شرحبيل صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حَدٍّ: لو أن رجلا وضع له حديثاً لم يفهم، وكان لا يميز".

وقال ابن معين:" ثقة إذا روى عن المعروفين".

وقال يعقوب بن سفيان: "كان صحيح الكتاب، إلا أنه كان يُحَوِّل، فإن وقع فيه شيء فمن النقل" ومرة أخرى قال فيه: "وسليمان ثقة".

وقال صالح بن محمد البغدادي: " لا بأس به، ولكنه يحدث عن الضعفى.

وقال ابن حبان:" يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما إذا روى عن المجاهيل ففيها مناكير؟"

وقال الحاكم: أبو عبد الله :" قلت للدارقطني: سليمان بن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يُحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فهو ثقة".

انظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٤/ ترجمة ٥٥٩)، "تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٦) ترجمة (٢٥٤٤)، "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٤٠٦) و(٤٥٣/٢)، "الثقات" لابن حبان (٢٧٨/٨)، "سؤالات الحاكم للدارقطني" برقم (٣٣٩).

وقال ابن المديني في ترجمة أخرى: "أحاديثه صحاح، وما رويت عنه شيئا، وضعفه"."تهذيب الكمال" (٢٦٠/١٩) ترجمة [٣٧٥٢].

٣- حُكم الإمام أحمد على الراوي الذي في أدنى مراتب التوثيق وأعلى مراتب التجريح بألفاظ تتجاذب كلتا المنزلتين.

ولذا فتأتي عن الإمام أحمد في مثل من هذا حاله عبارات تشعر بقبوله أو توثيقه النسبي، وأخرى تشعر بنوع ضعف فيه، وهذا من أحمد لبيان أن هذا الرواي ليس في مرتبة الثقات مطلقا، وليس مع الضعفاء مطلقا، إنما هو بين بين.

ومن ذلك قول الإمام أحمد في إبراهيم بن مهاجر البجلي[١]: "ليس به بأس هو كذا وكذا"[٢]، ومرة قال فيه وفي السدي: ،ثقتان، ثم قال: منصور وأيوب أثبت منهما"[٣]، ومرة "لين أمره"[٤]، ومرة وصف ابن معين ابن مهاجر ورجل آخر بأنهما: ضعيفين مهينين "فجعل أبو عبد الله- أحمد- يعجب من هذا الكلام ويقول: مهينين"[٥].

قلت: من هذه الأقوال يؤخذ أن إبراهيم وسط، فلا يرد حديثه مطلقاً، ولا يقبل مطلقا، بل هو وسط بين التوثيق والتضعيف ، ولذا ما جاء عن أحمد مشعرا بضعفه فهذا للدلالة على أنه ليس ثقة مطلقا، وأن حديثه مقبول ومحتج به، وما جاء عنه مشعرا بتوثيقه فحتى يعلم أنه ليس ضعيفا مهينا كما هو عند ابن معين والله أعلم[٦].وهكذا الرد على معظم من كانت فيهم أقوال الإمام أحمد من هذا النحو، إلا إذا تبين لنا غير ذلك[٧]. والله أعلم. وغير ذلك من التراجم كثير[٨].

---

[١] قال فيه ابن حجر:"صدوق، لين الحفظ، ترجمة (٢٥٤) "التقريب".

[٢] رواية عبد الله عن أبيه في "العلل" (٢٥١١).

[٣] رواية المروذي في "سؤالاته" برقم (٩٠) والسدي قال فيه أحمد بنحو ما قاله في إبراهيم، أي جاء عنه ما يشعر بتوثيقه وما يشعر بتضعيفه، والجواب على ذلك بنفس ما قلته في ترجمة إبراهيم. وقد قال ابن حجر في السدي: "صدوق يهم، ورمي بالتشيع".انظر "التقريب" (٤٦٣). وانظر ترجمة السدي وأقوال أحمد فيه في" الموسوعة" برقم (١٦٧) "إسماعيل بن عبد الرحمن".

[٤] رواية المروذي في "سؤالاته" برقم (٧٩).

[٥] رواية المروذي في "سؤالاته" برقم (٧٩) أيضا

[٦] انظر ترجمة إبراهيم وما جاء فيه عن أحمد وغيره في "الموسوعة" برقم (٥٩).

[٧] أي لعله من تغير اجتهاد أحمد أو غير ذلك من الأسباب المتقدمة الذكر.

[٨] انظر في ذلك، ترجمة صالح بن رستم في "الموسوعة" برقم (١١٩١)، وترجمة عبد الله بن عمر بن حفص برقم (١٤٠٧)، وترجمة الفضل بن دلهم الواسطي برقم (٢١٢٦). وترجمة عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله المدني برقم (١٥١٣)، الربيع بن صبيح السعدي برقم (٧٧٤)، كثير بن شنظير المازني برقم (٢٢٠٨).

٤- عدم معرفة منهج الإمام أحمد في حكمه على الرواة أو روايته عنهم:

جاء عن الإمام أحمد أنه لم يحدث عن فلان أو ترك حديث فلان لبدعته، ولكـــن وجدنـــا في تراجم أخرى أن الإمام أحمد حدث عن بعض الرواة مع أُّهم مبتدعة، ونص أحمد على بدعتهم. فمن لم يعرف منهج أحمد في تحديثه عن المبتدعة ظن ذلك تعارضا منه.

وكذلك في أصحاب الكتب والرأي نفس الأمر. وكذلك جاء عن أحمد تركه الرواية عن بعض الرواة لروايتهم المناكير، وفي تراجم أخرى حدث عن رواة نص أحمد على وجود مناكير في روايـــاهم، وكذلك الحال فيمن وجد في حديثه أخطاء. فمن لم يعرف منهج أحمد متى يحدث عمن روى المناكير أو وجد في حديثه الخطأ، ومتى لا يحدث عنهم أوقع التعارض في أقوال الإمام أحمد في بعض الرواة،ومـــن جهل هذا وغيره من منهج الإمام أحمد فلا بد من أن يوقع التعارض في أقوال كثيرة للإمـــام أحمـــد في الرواة، ولن يزول هذا التعارض إلا بمعرفة منهج الإمام أحمد في هذه الأمور كلها*.

٥-عدم معرفة مقصود الإمام أحمد من بعض مصطلحاته وألفاظه:

لعل الإمام أحمد يستخدم بعض المصطلحات ويقصد بها معنى غير ما قد يتبادر لكثير من النقلة، ولكن بعض النقلة يحمل قول أحمد على فهمه هو لا على ما قصده الإمام أحمـــد، وعندهـــا يحصـــل التعارض.

ولعل الإمام أحمد يستخدم المصطلح الواحد على معنيين، فمرة يقصد به أمرا معينا، وفي مـــرة أخرى على معنى آخر، ويُعرف مراد أحمد منه بقرائن مَن جهلها أوقع التعارض في أقوال الإمام أحمد[1].

وقد فصلنا القول في فصل سابق في استخدام الإمام أحمد لبعض المصطلحات وبينـــا مقصـــده منها[2] وبناء على ذلك نقول: من ظن أن قول أحمد "منكر الحديث" دائماً تدل على شدة ضعف من

---

* انظر حديثي في منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل ، والأمثلة على كل ما تقدم، وهذه الأمور التي ذكرناها هنا على سبيل المثال، وإلا فإن اي جهل بمنهج الإمام أحمد الذي بينته سابقا يودي لمثل هذا التعارض.

[1] وقد يكون اللفظ الذي استخدمه الناقد غريبا، فيُظن منه عكس ما أريد به، ويحصل الإشكال في مثل هذه الألفاظ أكثر مما يحصل عندما يكون اللفظ مشتهرا بين العلماء، ولذا فقد عدّ د. سعدي الهاشمي ورود بعض الألفاظ النادرة الاستعمال من المشاكل التي تواجه المشتغلين بعلم الجرح والتعديل، لأنه يصعب معرفة مراد قائلها منها في بعض الأحيان، هل هي للتوثيق أم للتجريح؟ ولذا أفرد لها بحثا خاصا بها وسماه "شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال" وجاء هذا البحث في كتابين وهما مطبوعان. وانظر ص ٦-٧ من الكتاب السابق الذكر في حديث د. سعدي في ذلك، وكذلك صاحب "شفاء العليل" أفرد الباب الرابع من كتابه السابق الذكر لهذه الألفاظ وأسماه"ذكْر ألفاظ ظاهرها الجرح والتعديل والأمر على خلاف ذلك" ص ٣٧٤.

[2] هو الفصل الثالث وعنوانه "دراسة بعض ألفاظ الجرح والتعديل الواردة في أقوال الإمام أحمد"ص٦٧.

قيلت فيه فسيقع التعارض عنده في أقوال للإمام أحمد في الرواة.

ومن ظن أن قول أحمد في راو ما "صدوق" أو "ليس به بأس" دائما يدل على جانب الضبط وقبول حديث الراوي فسيقع عنده التعارض في بعض أقوال أحمد في بعض الرواة،أقول من جهل هذا وغيره عند الإمام أحمد فسيوقع التعارض في أقوال كثيرة للإمام أحمد في الرواة.

ومن التراجم التي قد يحصل فيها التعارض لنتيجة هذا الأمر أو السبب:

ما جاء في ترجمة علي بن غراب[١] قول أحمد فيه: "كان حديثه حديث أهل الصدق"[٢]، وفي رواية: "ليس لي به خبر، سمعت منه مجلسا واحدا، وكان يدلس، وما أراه إلا كان صدوقا"[٣]. وهذه الأقوال من أحمد تشعر بقبوله ورضاه عن علي،ولكن جاء عن أحمد قوله: "ليس له حلاوة"[٤] فمن ظن أن هذا اللفظ من أحمد يعني تضعيفه فقد أوقع التعارض، ولكن لو علم القارئ أو الناظر أن هذا اللفظ ليس هو للتضعيف، إنما هو بيان من أحمد أن حديث هذا الرجل ليس فيه ما يميزه عن غيره، أو ليس مما يشتهى[٥]، وهذا الأمر ليس ضعفا في الرجل أو حديثه لزال التعارض،وعلم أن رأي الإمام كرأي معظم العلماء في قبول حديثه*.

وفي ترجمة محمد بن إسماعيل بن مسلم[٦]، قال فيه أحمد: "ابن أبي فُدَيْك لا يُبالي أي شيء روى"[٧] وفي رواية أخرى أن أحمد سئل عنه فقال: "لا بأس به، فقيل له: فهو أحب إليك أو أبو ضمرة ؟ قال: لا أدري"[٨].

---

[١] هو الفزاري مولاهم ، الكوفي ، القاضي، قال الفلكي : غراب لقبه وهو عبد العزيز.صدوق،وكان يدلس ويتشيع وأفرط ابن حبان في تضعيفه، مات سنة أربع وثمانين ومائة . انظر " التقريب" (٤٧٨٣).

[٢] المروذي في "سؤلاته" رواية (١٤٠).

[٣] رواية عبد الله في "العلل" (٥٣١٨). وفي المصادر الأخرى "خبرة" بدل "خبر".

[٤] من رواية مهنى بن يحيى وسؤاله لأحمد في "تاريخ بغداد" (١٢/٤٥-٤٦) ضمن سؤال أخذت منه الشاهد.

[٥] قال في "شفاء العليل" ص ٤٦٥ في معنى "يشتهى حديثه" :"فهو بمعنى قولهم "فلان حسن الحديث أو مليح الحديث" وذلك لعلو إسناده أو لتفرده بالغرائب التي لا توجد عند غيره أو لشهرة رجاله أو لأن حديثه غير منسوخ، لكن لا يلزم من وصفهم للراوي بهذا أن يكون ضابطا ... وقد يعبرون عن هذا المعنى بقولهم "فلان حلو الحديث"أو "جيد الحديث والله أعلم" ١.هـ.

* انظر ترجمته في "الكامل" لابن عدي ترجمة ١٣٥٨، "المغني في الضعفاء" ترجمة(٤٣١٣) "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١٢٤٥)، "الميزان" ترجمة (٥٩٠٦)، "تهذيب الكمال" (٢١/٩٠) ترجمة ٤١٢٠، "تاريخ بغداد" (١٢/٤٦) ترجمة (٦٤١٨).

[٦] هو ابن أبي فديك، الديلي مولاهم، المدني، أبو اسماعيل، صدوق، مات سنة مائتين على الصحيح.انظر "التقريب" (٥٧٣٦).

[٧] رواية أبو داود عنه في "سؤلاته" (٢١٠).

[٨] رواية الفضل بن زياد في "المعرفة والتاريخ" (٢/١٦٥). وأبو ضمرة هو "أنس بن عياض بن ضمرة، أو عبد الرحمن الليثي، أبو ضمرة المدني، ثقة، مات سنة مائتين، وله ست وتسعون سنة. انظر: "التقريب" (٥٦٤).

فقول أحمد فيه "لا بأس به" توثيق منه له، وقوله فيه "لا يبالي أي شيء روى" مَن ظن أنها تعني تضعيف الراوي أوقع التعارض، ولكن من عَلِم أنها لا تفيد ذلك، بل لعلها تشير أن هذا الراوي ما كان يتحرى عمن يروي كغيره من الثقات كمالك وشعبة[1]، بل هو يَسمع من كل من يُحدث. وهذا ليس تضعيفا له، لأنه قد لا يملك ملكة النقد حتى يعرف حال الرواة، فيأخذ عن ثقتهم دون ضعيفهم، والمهم في الحكم على الرجل هو حديثه، أي هل أدى الراوي الحديث كما سمعه أم لا؟ وقول أحمد لا ينفي هذا بل هو في أمر آخر والله أعلم[2].

وفي ترجمة أبي عبد الله الجَدَلي[3]، سئل أحمد عنه فقيل له:" أبو عبد الله الجدلي معروف؟ قال: نعم ووثقه"[4]. وفي رواية أخرى للمروذي قال: "قال أحمد قولا لينا"[5] أي عندما سأله عنه المروذي.

قلت يظهر توثيق الإمام أحمد له في الرواية الأولى، ولكن من ظنَّ أن قول أحمد فيه قولا لينا بمعنى أنه لينه[6] أي ضعفه وإن كان ضعفا غير شديد، فأقول: إن حمل أحدهم قول أحمد "قولا لينا" على ذلك فقد أوقع التعارض في أقواله.

ولكن لو عَلم أن قول المروذي: "قال فيه قولا لينا" لا تدل على ضعف هذا الراوي عند أحمد، بل معناه أنه لم يضعفه، بل أشار لتوثيقه وقبوله، لأن العلماء يقولون فيمن ضعف راويا بكلام قوي في التجريح يقولون: تكلم فيه بشدة، أي كلام يُجرحه جرحا شديدا، وهنا على العكس، فالمقصود أن أحمد تكلم فيه بكلام لا يجرحه بل يوثقه والله أعلم[7].

---

(١) أشرت لذلك سابقا ص٣٧.

(٢) ومما يدل على أن هذا الراوي مقبول وثقة عند أحمد، توثيق معظم أو كل العلماء له، مع أن أقوال العلماء فيه قليلة جدا، وانظر مصادر ترجمته: "المغني في الضعفاء" (٥٥٦/٢) ترجمة (٥٣٢) قال: "ثقة مشهور، قال ابن سعد وحده ليس بحجة". ونحوه في "الميزان" ترجمة (٧٢٣٦)، وفي "تهذيب الكمال" (٤٨٥/٢٤) ترجمة (٥٠٦٨).

(٣) اسمه عبد، أبو عبد الرحمن بن عبد، ثقة رُمي بالتشيع،انظر "التقريب" (٨٢٠٧).

(٤) رواية حرب بن إسماعيل وهو السائل في "الجرح والتعديل" (٦/ ترجمة ٤٨٤).

(٥) "سؤالاته" (٤٧).

(٦) هي ضمن مراتب التجريح عند العلماء، ولكنها من أقل ألفاظ الجرح في تضعيف الراوي، أي تشير للضعف غير الشديد. انظر مراتب الجرح عند العلماء وقد أشرت لمراجع ذلك في تمهيد الفصل الثالث ص٧٠ .

(٧) وقد يدل على هذا أن الذهبي في ميزانه قال: "وقد وثقه أحمد" وكذلك أن ابن معين وثقه وقال فيه ابن حجر "ثقة رمي بالتشيع" انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٢٤) ترجمة (٧٤٧١)، "المغني في الضعفاء" (٧٥٧٣)، "الميزان" (١٠٣٥٧) وأقوال الائمة فيه قليلة جدا.

وفي ترجمة دواد بن أبي هند القشيري[1] بين أحمد أن داود من الثقات بل في أعلى مراتب الثقات بقوله فيه: "ثقة ثقة"[2]، وفي رواية أخرى: "مثل داود يسأل عنه؟!"[3]، وهو بذلك موافق لرأي الجمهور فيه، لأن الجمهور من العلماء إن لم يكن كلهم على توثيقه بل وعدوه من الأثبات المبرّزين[4]، ولكن جاء من رواية الأثرم عن الإمام أحمد ما ظاهره يعارض ذلك فقال: "كان كثير الاضطراب والخلاف"[5] ، وإذا سلمنا بصحة هذا للإمام أحمد فأقول:

بما أن العلماء ومنهم الإمام أحمد متفقون على توثيقه وجعله في أعلى مراتب الثقات، إذن لا بد من فهم ما جاء من رواية الأثرم عن أحمد في ضوء ذلك، وعندها نقول: لعل قصد الإمام أحمد بذلك أن داود ثبت ثقة، ومثله قليل الخطأ،ولكن خطأه مع قلته بالنسبة لغيرة من الثقات يبقى كثيرا بالنسبة لرجل ثقة ثَبْت مثل داود ،فمثله لا يجب أن يكون منه الخطأ إلا نادرا كما هو الحال بمن مثله في الضبط، ولكن إذا ما قارنا داود بمن مثله من الإثبات وجدنا عنده خطأ واضطرابا أكثر من الآخرين[6]، ولذا فإن قول أحمد فيه "كثير الاضطراب والخلاف" أي بالنسبة لمن يشابهه في التثبت والضبط والتوثيق، وليس على إطلاقه. والله أعلم.

---

[1] مولاهم، أبو بكر أو أبو محمد، البصري، ثقة متقن كان يهم بأخره، مات سنة أربعين ومئة، وقيل قبلها. انظر"التقريب" (١٨١٧).

[2] رواية عبد الله في "العلل" (٧٤١و ٢٦٦٩).

[3] رواية عبد الله في "العلل" (٨٩٢).

[4] انظر أقوالهم فيه "تهذيب الكمال" (٨/ ٤٦١) ترجمة (١٧٩٠).

[5] "تهذيب التهذيب" (٣/ترجمة ٣٨٨).

[6] ومما يؤكد ذلك أن عبد الله سأل أباه فقال: "أيهما أعجب إليك، إسماعيل بن أبي خالد، أو داود؟ فقال: إسماعيل أحفظ عندي منه، قل ما اختُلِف عن إسماعيل، وداود يُختلف عنه" "العلل" (٥٨٥).

الفصل الخامس:

أنواع التعارض في أقوال الإمام أحمد

وقد جاء هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: التعارض الحقيقي .

المبحث الثاني : التعارض الظاهري.

قد تبين لنا فيما مضى بعد هذا التجوال والتطواف حقيقة التعارض عند الإمام أحمد في الرجل الواحد، وأسباب ذلك والألفاظ التي وقع من خلالها التعارض في أقوال الإمام أحمد.

وبعد ذلك كله نتحدث الآن في هذا الفصل عن أنواع هذا التعارض[1] فأقول: التعارض نوعان:

١- تعارض حقيقي أو كلي.

٢- تعارض ظاهري أو جزئي.

وسأقوم بإذن الله تعالى بتعريف كل منهما، وشرح تعريفهما وبيان المحترزات التي تخرج منهما فأقول:

المبحث الأول: التعارض الحقيقي

فالتعارض الحقيقي: هو مجيء قولين أو أكثر عن الناقد قد صدرت منه قصدا في راو واحد، قد اختلفت اختلافا واضحا في الحيثية ذاتها من حال الراوي، بحيث لا يمكن الجمع بينها بصورة من الصور*.

---

[1] جاء في كتاب "معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة" قوله تحت عنوان التعارض:"..........................

١- المراد بتعارض الأدلة: تقابل الدليلين على سبيل الممانعة، وذلك إذا كان أحد الدليلين يدل على خلاف ما يدل عليه الآخر، كأن يدل أحد الدليلين على الجواز والآخر على المنع، فدليل الجواز يمنع التحريم ودليل التحريم يمنع الجواز، فكل منهما مقابل للآخر ومعارض له وممانع له.

٢- قد يكون التعارض بين الدليلين كليا أو جزئيا فإن كان التعارض بين الدليلين من كل وجه بحيث لا يمكن الجمع بينهما فهذا هو التناقض، وهو التعارض الكلي، أما إذا كان التعارض بين الدليلين من وجه دون وجه بحيث يمكن الجمع بينهما بوجه من الوجوه فهذا هو التعارض الجزئي.

وقد قرر العلماء أنه لا تناقض بين القضيتين إذا اختلف زمنهما لاحتمال صدق كل منهما في وقتها، لأنه يشترط في التناقض اتحاد القضيتين في الوحدات الثمان التي منهما الزمان والمكان والشرط والإضافة.

فلا تناقض إذن بين الناسخ والمنسوخ، ولا بين العام والخاص، ولا بين المطلق والمقيد، وعلى وجه العموم حيث أمكن الجمع فلا تناقض، إذ التناقض هو الذي يستحيل معه الجمع بوجه من الوجوه، أما إن أمكن الجمع فإن هذا من قبيل التعارض الجزئي" ١.هـ ص ٢٧٦ قلت: على الرغم من أن كلام مؤلف الكتاب عن أصول الفقه وما يتعلق به ولكن كلامه عام منطبق على ما نتحدث عنه، ولذا سقته هنا.

* هذا التعريف لي ولم أجد أحدا من المؤلفين ذكره ولذا لم أعزه لأي مرجع.

١- تعديل الإمام أحمد أو تضعيفه لراوي قد يكون في شـــيخ دون آخــر،أو في المغازي والتفسير دون الحلال والحرام ونحو ذلك.

٢- تعديل الإمام أحمد لرجل أو تضعيفه في دينه وعدالته لا ضبطه.

٣- تضعيف الإمام أحمد لحديث الراوي، لا الراوي نفسه.

٤- ما حَكم به الإمام أحمد على راوي منفرد، إذا اختلف عن حكمه عليه مقرونا مع غيره.

٥- حُكم الإمام أحمد على الراوي الذي في أدنى مراتب التوثيق وأعلى مراتـــب التجريح بألفاظ تتجاذب كلتا المنـــزلتين.

قولي: " **بحيث لا يمكن الجمع بينهما بصورة من الصور**" هذا القيد تأكيد على قولي السابق في التعريف "قد تختلف اختلافا واضحا" بمعنى أنه تعذر الجمع بكل صوره، واستحال بكل أشكاله.

ويخرج بذلك ما أمكن الجمع واحتمل ذلك، وهذا القيد قد خرج به التعارض الظاهري.

المبحث الثاني: التعارض الظاهري

فالتعارض الظاهري: هو مجيء قولين مختلفين أو أكثر عن الناقد الواحد في راو واحد، يمكــن الجمع بينها بحال من الأحوال.

قولي: "**مجيء قولين مختلفين أو أكثر عن الناقد**" معناه أن هذين القولين لا يتفقان معـــا، بـــل أحدهما دال على أمر والآخر دال على خلافه. واحترز بذلك من:

١- ما جاء عن الناقد من أقوال متوافقة في الرواة.

٢- إذا جاء عن الناقد قولا واحدا لا أكثر في الراوي الواحد.

٣- ما جاء عن النقاد الآخرين في هذا الراوي من أقوال أخرى.

قولي: **"في راو واحد"** أي أن الأقوال التي نقلت عنه وردت في راو واحد فقط، فاحترز بذلك من تعدد أقواله في أكثر من راو.

قولي: **"يمكن الجمع بينها بحال من الأحوال"**، أي أن هذا الاختلاف بين هذه الأقوال اختلاف ظاهري وليس حقيقي، ولذا يمكن التوفيق بين القولين المتعارضين أو الأكثر بإحدى طرق الجمع. واحترز بذلك:- عما كان الاختلاف فيه حقيقيا، وبذلك يخرج بهذا القيد ما وقع فيه التعارض الحقيقي.

والخروج من هذا النوع من التعارض يكون بالتوفيق بين هذه الأقوال ، فيحمل أحدها على التقييد والآخر على الإطلاق ، أو أحدها على شيء والآخر على غيره ، ومن ذلك أيضا أن أحد القولين ناسخ للآخر، وغير ذلك مما بيناه فيما ما مضى، ومما سنفصل فيه القول في الفصل القادم إن شاء الله .

الفصل السادس

وسائل وقواعد حل التعارض في أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل

وجاء هذا الفصل في مبحثين هما :

المبحث الأول : الوسائل المعينة في حل التعارض في أقوال الإمام أحمد

المبحث الثاني : قواعد حل التعارض في أقوال الإمام أحمد

بعد تعرفنا في الفصول السابقة على أسباب التعارض في أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل في الراوي الواحد ، وعرفنا كذلك أنواع التعارض في أقوال الإمام أحمد، نصل بعد هذه المعرفة إلى أهم فصول هذه الرسالة ألا وهو:

وسائل وقواعد حل التعارض في أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل[1].

---

[1] جاء في كتاب: "ضوابط الجرح والتعديل" د. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم قوله:

"... وأما إذا تعارض الجرح والتعديل الصادران من إمام واحد فلذلك حالتان هما:

الحالة الأولى: أن يتبين تغير اجتهاد الإمام في الحكم على ذلك الراوي، فالعمل حينئذ على المتأخر من قوليه - ثم أتى بمثال على ذلك-

الحالة الثانية:- أن لا يتبين تغير اجتهاد الإمام في حكمه على الراوي، فالعمل على الترتيب التالي:

أ- يُطلب الجمع بين القولين إن أمكن [ثم فصّل ذلك].

ب- إذا لم يمكن الجمع، طُلب الترجيح بين القولين بالقرائن، كأن يكون بعض تلاميذ الإمام أكثر ملازمة له من بعض، فتقدم رواية الملازم على رواية غيره، كما هو الشأن في تقديم رواية عباس الدوري عن ابن معين لطول ملازمته له. [وفي الحاشية قال: ومن قرائن الترجيح أيضا: كثرة الناقلين لأحد القولين عن الإمام وكون أحد القولين أصح إسنادا إلى ذلك الإمام من القول الآخر].

ج- إذا لم توجد قرينة خاصة يرجح بها فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد، وبالأخص أقوال الإئمة المعتدلين.

د- إذا لم يتيسر ذلك كله فالتوقف حتى يظهر مُرجح" ا.هـ بتصرف (بحذف الأمثلة) ص ٤٦-٤٧).

ثم قال بعد ذلك ص ٤٧-٤٨ "من ضوابط تعارض الجرح والتعديل":الأصل المعتبر عند تعارض الجرح والتعديل تقديم الجرح والتعديل المفسر على التعديل، وتقديم التعديل على الجرح المبهم، ولكن هذا الأصل تُقيده ضوابط متعددة توجد في ثنايا كلام الأئمة عند الموازنة بين الآراء المختلفة في توثيق الراوي وتضعيفه، ومن أهم تلك الضوابط ما يلي:

١- اعتبار مناهج الائمة في جرحهم وتعديلهم.

٢- كل طبقة من طبقات نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

٣- يتوقف في قبول الجرح إذا خُشي أن يكون باعثه الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران.

٤- لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته.

٥- لا عبرة بجرح لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه.

٦- لا يُلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح، إلا إذا كان الجارح إماما له عناية بهذا الشأن وقد خلا الراوي المجروح عن التوثيق، ولم تظهر قرينة تدل على تحامل الجارح في جرحه.

٧- لا يُلتفت إلى جرح يغلب على الظن أن مصدره ضعيف.

٨- يُتأنى في الأخذ بجرح الإمام المتأخر إذا عارض توثيق الأئمة المتقدمين، حتى يتبين وجهه بما يجرح الراوي مطلقا.

٩- قد يقع الجرح بسبب الخطأ في النسخ من الكتب.

١٠- تراعى اصطلاحات الأئمة فيما يطلقونه من ألفاظ الجرح والتعديل .

١١- قد تختلف دلالة اللفظ جرحا وتوثيقا باختلاف ضبطه.

١٢- قد يرد التوثيق والتضعيف من الأئمة مقيدين، فلا يُحكم بواحد منهما على الراوي بإطلاق، بل بحسب ما يقتضيان معا من جرح وتوثيق.

المبحث الأول :الوسائل المعينة في حل التعارض في أقوال الإمام أحمد:

لابد لمن أراد أن يعمل على حل التعارض في أقوال الإمام أحمد أن يعرف ويطبق عدة وسائل تعينه في معرفة حل هذا التعارض ، وتعينه في حمل كل قول من أقواله على ما أراده منه ، وهذه الوسائل هي :

الوسيلة الأولى : معرفة منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل.

فمن عرف منهج الإمام أحمد في توثيقه وتضعيفه للرواة، فإنه سَيَسْلَم من إيقاع التعارض في كثير من التراجم.

ومن عَرف متى يحدث الإمام أحمد عن بعض الضعفاء، ومتى لا يحدث، فلا يوقع التعارض في رواة لم يحدث عنهم أحمد لضعفهم وآخرين حدث عنهم مع علمه بضعفهم.

وإذا علمنا أن أحمد لا يترك حديث كل من حدث ببعض المناكير ، وإذا علمنا أن أحمد لا يرد حديث كل راوٍ أخطأ في بعض حديثه.

وإذا علمنا أن أحمد يقول: فلان أحب إلي من فلان، مع أن الأحب لأحمد أقل قوة وتثبتا من المفضول.

وإذا علمنا أن تحديث أحمد عن رجل على وجه المذاكرة أو الاعتبار لا يستلزم احتجاجه به أو توثيقه له.

١٣- يراعى سياق الكلام الذي ترد أثناءه ألفاظ الجرح والتعديل، وقرائن الأحوال التي اقتضت ورودها في الراوي.

١٤- قد يرد إطلاق التوثيق من الائمة المتقدمين أكثر شمولا منه عند المتأخرين، وهو عند المتأخرين أكثر تحديداً لدرجة الراوي.

١٥- قد يتخصص الراوي في فن من فنون بسبب ما يبذله فيه من جهد في تلقيه وأدائه، فيكون حجة في ذلك الفن، وأما ما سواه من فنون الرواية فقد يحتج به فيه، وقد تقصر درجته عن الاحتجاج، وربما قصرت عن درجة الاعتبار.

١٦- قد ترد ألفاظ الجرح والتعديل المنقولة من كتب المتقدمين مختصرة أو محكية بالمعنى في كتب المتأخرين لاضطرارهم إلى جمع أكبر عدد من الرواة في كتاب واحد، فيؤثر ذلك الاختصار وتلك الحكاية للفظ الجرح والتعديل في الحكم على الراوي توثيقا وجرحا. ولذا يتعين توثيق تلك الأقوال من مصادرها الأصلية.

١٧- يتأثر الجرح والتعديل الصادران من الائمة المتأخرين بقدر اطلاعهم على أقوال الائمة المتقدمين في الحكم على الراوي.

١٨- لا يشترط في الرواة المتأخرين ما يشترط في المتقدمين من الضبط والاتقان" ا.هـ بتصرف ص (٤٧-٧٠).

قلت: ومعظم هذه الضوابط يصح جعلها بالنسبة للتعامل مع أقوال الإمام الواحد، ولذا سقتها هنا.

وانظر كذلك في كيفية البحث عن أحوال الرواة؟ وما يجب أن يراعيه الباحث في كتاب "التنكيل" للمعلمي اليماني ص ٦٤ وبعدها فهي مهمة في ذلك، واتباعها يجعلنا نبتعد عن ايقاع التعارض في أقوال الائمة والإمام الواحد في الرجل الواحد.

وإذا علمنا متى يروي أحمد عن أهل البدع ومتى لا يروي عنهم.

وإذا علمنا أن احتجاج أحمد بالرجل في المغازي والتفسير لا يلزم منه الاحتجاج به في الحلال والحرام.

وإذا علمنا أن أحمد يطلق ألفاظ الجرح والتعديل قاصدا بيان قبول الرجل أو رده دون مراعاة أحمد لتقسيمات المتأخرين.

أقول: إذا عرفنا هذا وغيره من منهج الإمام أحمد زال كثير مما يوهم التعارض في كلام الإمام أحمد، وأبعدنا كذلك القول بوجود التعارض في تراجم كثيرة عند أحمد.

الوسيلة الثانية : معرفة مقصود الإمام أحمد من بعض الألفاظ التي يطلقها على بعض الرواة:

إذا علمنا أن الإمام أحمد كان يقصد من حكمه على كثير من الرواة بيان أنهم مقبولوا الحديث أو مردودوه. دون اهتمامه بمراتب الألفاظ، وجعل الألفاظ مراتب كثيرة كما فعل المتأخرون.

وإذا علمنا أن الإمام أحمد تكلم بألفاظه ومصطلحاته دون أن يلتزم بالمعاني التي وضعها المتأخرون لهذه الألفاظ.

وإذا علمنا أن الإمام أحمد قد يطلق "لا بأس به" ويعني به ثقة ونحو ذلك.

وإذا علمنا أن الإمام أحمد قد يستخدم اللفظ الواحد مرة لتوثيق الراوي في دينه وضبطه معاً، ومرة في إحداهما دون الآخر.

وإذا علمنا أن لفظا واحدا عند الإمام أحمد قد يكون دالا على شدة ضعف الرجل وردّ حديثه، ومرة أخرى على وجود ضعف محتمل في حديثه.

إذا عرفنا هذه الأمور عرفنا ضرورة معرفة القاعدة الثانية في حل التعارض وهي: معرفة مقصود الإمام أحمد من بعض الألفاظ التي يطلقها على بعض الرواة.

الوسيلة الثالثة : معرفة متى تكلم الإمام أحمد في هذا الرجل، ومعرفة حال هذا الرجل حتى موته، ليعرف هل تغير حاله بما يوجب تغير حكم الإمام أحمد عليه أم لا؟!.

الوسيلة الرابعة : التأكد من مدى صحة ما نسبه بعض الرواة أو النقلة لأحمد بن حنبل من أقوال على الرجال.

والتأكد كذلك من مدى التزام بعض الرواة أو المؤلفين في نقل نص الإمام أحمد لا ما فهموه هم أو تصرفوا به.

وهذه القاعدة جاءت لما عرفناه من أن بعض النقلة ينسبون لأحمد ما لم يصدر عنه، إما وهما منهم أو فهماً خاطئاً لقول أحمد، فيصيغون عبارات الإمام أحمد بعباراتهم الخاصة بهم، فيُحمِّلوا قول أحمد ما لم يحتمله ، ولذا فيجب علينا للخروج من هذا التعارض الرجوع لأقوال الإمام أحمد من مصادرها الأصلية، ومحاولة التحقق مما ينسب للإمام أحمد، هل هو بلفظه أم لا ؟!.

الوسيلة الخامسة : النظر في حال الناقل عن الإمام أحمد.

عرفنا أن من أسباب التعارض في أقوال الإمام أحمد ما ينسبه بعض الضعفاء لأحمد من أقوال، ونجد هذه الأقوال مخالفة لما عرف عن الإمام أحمد واشتهر عنه من نقل تلامذته الثقات الملازمين له.

ففي مثل هذا الحال يجب علينا عدم الأخذ أصلا بقول مثل هؤلاء، لأنهم هم أنفسهم ضعفاء، فلا يقبل قولهم الصادر عن رأيهم، فكيف ما نسبوه لغيرهم، مع أن الثابت عن هؤلاء يخالف ما تنسبه هؤلاء الضعفاء له.

الوسيلة السادسة : فهم كلام الراوي عن الإمام أحمد، وكذلك فهم كلام الإمام أحمد نفسه، والمقصود منه.

وهذه القاعدة مهمة لما عرفناه أن من أسباب التعارض الغموض في كلام بعض النقلة عن الإمام أحمد بما يورث ظن التعارض. وللخروج من مثل هذا الأمر نحاول إزالة هذا الغموض ونعمل على فهم مقصود الناقل عن الإمام أحمد وكلام الإمام أحمد نفسه، هل هو على إطلاقه، أو أراد به رجلا دون رجل أو وقتاً دون آخر ونحو ذلك.

الوسيلة السابعة : جمع الأقوال الصادرة عن الإمام أحمد في هذا الرجل ليتبين مقصود الإمام أحمد، وعدم اقتصار الناقل على قول دون آخر، أو مرجع دون آخر.

وتظهر أهمية هذه القاعدة، لما عرفناه أن من أسباب التعارض: اقتصار بعض النقلة أو الرواة عن الإمام أحمد على قول دون آخر، أو على قول مطلق دون قَيْده الذي صدر من الإمام أحمد نفسه.

وكذلك ما عرفناه أن من أسباب التعارض عدم جمع الأقوال من المصادر المتعددة، بل يقتصر الناقل أو المتأخر على بعض المصادر، وبالتالي ينقل قولا لأحمد دون الآخر، أو ينقل قولين ظاهرهما التعارض، ولو توسع هذا الشخص في جمع أقوال هذا الإمام في هذا الراوي لعلم مقصوده من كلامه أو لفظه، أو علم كيفية سؤال السائل وأن الجواب جاء بحسب السؤال.

الوسيلة الثامنة : الترجمة الشاملة للراوي، لمعرفة حاله، وبالتالي فهم كلام الإمام أحمد بناء على كلام النقاد فيه.

وتظهر أهمية هذه القاعدة لما عرفنا أن من أسباب التعارض في أقوال الإمام أحمد أن حال الرجل الذي تكلم فيه أحمد وسط بين القوة والضعف مثلا، أو ثقة في حديث رجل دون آخر ونحوه ، فأقول: للخروج من مثل هذا التعارض فيجب أن نبحث بتوسع في ترجمة هذا الراوي حتى نأخذ عنه فكرة صحيحة وتعرف قوته من ضعفه، ثم نفهم كلام أحمد على ضوء ذلك، لأننا نعرف أن الإمام أحمد من النقاد المعتدلين في جرحهم وتعديلهم، وغالبا هو لا يشذ عن جمهور العلماء النقاد في رأيه، ولذا فإن رأيه غالباً من رأي الجمهور، ولذا فإن معرفة رأي الجمهور تعين أو تُسَهِّل في معرفة رأي أحمد في الراوي.

إذن من أهم طرق حل التعارض:

الترجمة الشاملة للراوي من كلام أحمد نفسه، كذلك من كلام معاصريه وسابقيه، لأخذ صورة شاملة عن هذا الراوي، وبالتالي معرفة مقصود الإمام أحمد من كلامه على أثر هذه الصورة.

المبحث الثاني: قواعد حل التعارض في أقوال الإمام أحمد:

القاعدة الأولى : تقديم القول المنسوب للإمام أحمد باسناده، على ما نسب لأحمد بدون إسناد مع مخالفته للمشهور عن الإمام أحمد. وتقديم قول الملازمين للامام أحمد على قول المتأخرين.

عرفنا أن من أسباب التعارض في أقوال الإمام أحمد نسبة بعض المتأخرين لأحمد أقوالا تخالف المشهور عن الامام أحمد، وتخالف ما رواه الملازمين لأحمد. ويكون المتأخر قد نسب هذا القول لأحمد دون بيان إسناده، أو من نقل هذا القول عن أحمد من تلامذته أو النقلة المباشرين عنه. وإنما يقول : قال أحمد أو ضعفه أحمد.

وبذلك يكون تقديمنا لقول المتقدمين على المتأخرين لأمرين اثنين هما :

١- ملازمة هؤلاء المتقدمين - وخاصة التلاميذ - للامام أحمد، وبالتالي معرفتهم برأي أحمد في الرجل أكثر من المتأخرين.

٢- اتصال إسناد المتقدمين بالامام أحمد بعكس المتأخرين في الغالب.

القاعدة الثانية : تقديم قول الإمام أحمد الموافق لرأي الجمهور في هذا الراوي*.

إذا لم نتمكن من الخروج من التعارض بما تقدم من القواعد فإننا نجعل قول الإمام أحمد المعتمد هو القول الموافق لجمهور العلماء في هذا الراوي، إلا إذا تبين عدم مراد أحمد لذلك.

وسبب ذلك أن الإمام أحمد من المعتدلين ، ولذا فغالباً ما سيكون قوله موافقاً لما عليه جمهور العلماء في هذا الراوي.

القاعدة الثالثة : تقديم رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه على غيرها من الروايات.

إذا لم نتمكن من الخروج من التعارض بما تقدم من القواعد، واختلف قول العلماء في هذا الراوي بين مُضَعِّف وموثق ،فنقدم رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه على رواية غيره وذلك :

١- لشدة ملازمة عبد الله لأبيه.

---

* تقديمنا لأحد أقوال الإمام أحمد لا يستلزم إلغاء العمل بالقول الثاني، بل نعمل على فهم القول الثاني بناءً على ما قدمناه من القول الأول، أي نفهم أحد القولين في ضوء القول الآخر المقدم أو يكون ذلك بتقييد القول غير المقدم في وقت دون وقت أو رجل دون رجل أو حديث دون حديث.

٢- لأن معظم التراجم التي وقع لي فيها التعارض لأول وهلة في أقوال الامام أحمد وجدت أن القول الصواب لأحمد هو ما جاء من رواية عبد الله عنه. أي أن عبد الله كان ينقـــل دائماً عن أبيه الرأي الذي استقر عليه مؤخراً.

القاعدة الرابعة: تقديم قول الإمام أحمد المتأخر على المتقدم[١].

إذا لم نستطع الجمع بين قولي الإمام أحمد بأي طريقة مما سبق، وعرفنا القول المتأخر من المتقدم[٢]، فنقدم القول المتأخر على المتقدم، ونجعله ناسخاً للمتقدم، ولكن هذا مع مراعاة عدم التمكن من التوفيق بين القولين بأي طريقة سبقت.

---

[١] قد يعترض معترض فيقول : ما الفرق بين هذه القاعدة أو الطريقة والطريقة الثالثة؟ فأقول : الطريقة الثالثة تستخدم عندما يتبين لنا أن الإمام أحمد تغير اجتهاده لتغير حال الراوي ونحوه، فنكون على يقين أن المتأخر ناسخ للمتقدم، أما في هذه القاعدة فلسنا على يقين بأن أحمد تغير اجتهاده في الراوي، أو أن الراوي تغير حاله، ولا يوجد ما يشير لهذا الأمر لا من كلام أحمد ولا من كلام غيره من العلماء، وإنما عرفنا أن أحد قولي أحمد متقدم والآخر متأخر، ولعدم قدرتنا على الجمع بين قوليه بإحدى الطرق السابقة قلنا بتقديم المتأخر على المتقدم، لا لشيء إلا لأنه متأخر.

[٢] من طرق معرفة القول المتقدم من المتأخر أن يَرد في قول أحد الناقلين ما يشير لتأخر سماعه لهذا القول من أحمد على القول الآخر بقوله: قال أحمد قبل موته بأيام كذا أو أن أحد الراويين ينص على أن روايته هذه هي الأخيرة عن أحمد، وأن أحمد ترك قوله الأول ذاك.

الخاتمة

بعد معالجتي لهذا الموضوع توصلت إلى النتائج التالية :

-التعارض في الجرح والتعديل :" أن يأتي قولان أو اكثر في رجل واحد، أحدهما دال على توثيقه والآخر دال على تضعيفه"، وكان حديثنا في هذا البحث عن تعارض أقوال الامام أحمد في الجرح والتعديل لعدم تعرّض العلماء لبحث هذا الموضوع .

- من أضرار وآثار التعارض في أقوال الناقد الواحد – وبالذات الامام أحمد-:

١-إهمال ورد قولي هذا الامام لتعارضهما وعدم معرفة مراد الامام منهما وهذا غير جائز .

٢-إهمال ورد أحد قولي الامام دون حجه وهذا أيضا غير سائغ وبلا دليل.

٣-إيقاع الاختلاف بين المتأخرين – علماء ومسلمين :-فأحدهم يصحح الحديث لثقة الراوي وآخر يضعفه لضعف الراوي وكلا الفريقين معتمد على قولي هذا الامام –مع تعارضهما في الظاهر .

- كان الامام احمد ورعا منصفا متحريا في كلامه وحكمه على الرجال، وشهد له هذا العلماء والأقران. وظهر هذا أيضا من خلال أقواله في الرجال.

- إنصاف الإمام أحمد لمخالفيه في الرأي أو من تكلم فيه بسوء.

- يتابع الإمام أحمد أخبار الرواة، ولذا يتغير رأيه في بعض الرواة من حين لآخر، لتغير اجتهاده بحسب تغير حال الراوي.

- يسلك الإمام احمد عدة طرق للكشف عن حال الرواة، وهذه الطرق ترجع لطريقتين رئيستين هما

١-اعتماد على غيره من العلماء في حكمه على الرجال.

٢-دراسته لأحاديث الراوي ومروياته.

-الإمام أحمد لا يُضعِّف الرجل أو يترك حديثه لوجود بعض المناكير أو الأخطاء في حديثه، وإنما يأخذ بعين الاعتبار كَم المنكرات والاخطاء ويشابه الامام احمد بهذا الأمر أيضا النقاد الآخرين.

-يروي الامام احمد عن أهل البدع ولكن ضمن شروط بينها الامام أحمد والتزمها.

- ترك الامام أحمد الرواية عن القائلين بخلق القرآن وكذلك الواقفة.

-حمل الامام أحمد على أهل الرأي وأصحاب الكتب ونهى عن حديثهم لعدة أسباب ذكرتها في البحث.

-رواية الامام أحمد عن بعض من تكلّم فيهم تكون في حال عدم الاحتجاج بروايتهم،فيروي عنهم في المغازي والرقاق والزهد والمذاكرة ونحو ذلك .

-كتابة الامام أحمد عن بعض من تكلم فيهم لا تستلزم احتجاجه بهم وتوثيقهم .

-ليس الأحب للإمام أحمد هو الأوثق عنده دائما، بل هناك أسباب أخرى لذلك ذكرتها.

- للإمام أحمد عدة أسباب يقدم من أجلها راويا على آخر مطلقا أو في شيخ لهما.
- الأحفظ ليس دائما الأوثق عند الامام أحمد.
- قد يعدل الامام أحمد بعض الرواة من ناحية عدالته ودينه لا ضبطه وتثبته.
- شابه الامام أحمد غيره من العلماء خاصة من أقرانه وسابقيه في استخدامه لألفاظ الجرح والتعديل، ومع ذلك كان له الإستخدامات الخاصة لبعض الألفاظ، وكذلك كان له بعض الألفاظ الخاصة به في بيان حكمه على الرواة، وقد بينا ذلك كله في البحث.
- تبين لنا أن أسباب التعارض في أقوال الإمام أحمد بلغت سبعة أسباب. اثنان منها يرجعان للإمام أحمد، وخمسة منها ترجع للنقلة عن الإمام أحمد.
- تبين لنا أن التعارض نوعان حقيقي وظاهري .
- تبين لنا وجود وسائل وقواعد لحل التعارض في أقوال الإمام أحمد، وقد وصلت هذه الوسائل إلى ثمانية وسائل، أما القواعد فكانت أربع قواعد.
- الابتعاد عن الأسباب التي تؤدي لإيقاع التعارض هو أفضل الطرق في عدم الوقوع في التعارض.
- أقوال الإمام أحمد لا تتعارض وإنما تكمل وتتمم بعضها البعض، وهذا يدل على التزامه بمنهجية صحيحة في الجرح والتعديل.
- قد يرد قولان أو أكثر للإمام أحمد في رجل واحد ظاهرهما التعارض، ولكن باتباعنا لقواعد حل التعارض -التي سبق ذكرها- سنرى أنفسنا أمام قولين متوافقين مكملين لبعضهما البعض، لا تعارض فيهما البتة.
- لا يصح أن نطلق القول بوقوع تعارض في أقوال الإمام أحمد -أو غيره- حتى نستفرغ جهدنا في التوفيق والجمع بين أقواله.
- لا بد لمن أراد أن يتعامل مع أقوال الإمام المتعارضة أن يكون على دراية بمنهجية الإمام في الجرح والتعديل، وبمصطلحاته كذلك ومقصوده منها. وبعد ذلك يعمل على الجمع بين أقواله في الرجل.

الأعلام المترجم لهم

(المراجع والمصادر)

*القرآن الكريم:

١- **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة** ، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (١٢٦٤- ١٣٠٤ هـ)، وعلية التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة بقلم عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب - بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٢- **الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم**، لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن الخراط الأزدي الأندلسي الإشبيلي(٥١٠-٥٨٢ هـ) ،تحقيق : حمدي السلفي و صبحي السامرائي، مكتبة الرشد ،الرياض ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٣- **أحوال الرجال** ،لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، حققه وعلق عليه : صبحي السامرائي،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤- **أصول الحديث ـ علومه ومصطلحه** ، تأليف : د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٤ ، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٥- **الأعلام**، خير الدين الزركلي، ط٣ .

٦- **الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال** ، تأليف : إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت ،ط١ ، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، للحافظ ابن كثير ، تأليف : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الكتب الثقافية ،بيروت، ط٣ ، ١٤٠٨هـ.

٧- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، تأليف : يوسف بن حسن بن عبد الهادي، تحقيق وتعليق : د. أبو أسامة وصي الله بن محمد بن عباس ،دار الراية للنشر والتوزيع ، الرياض،ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٨- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، لأبي الحسن ابن القطان الفاسي(ت٦٢٨هـ)، دراسة وتحقيق : د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة ، السعودية، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٩- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، للحافظ عبد الرحمن بن عمرو عبد الله النصري ت٢٨١هـ ،دراسة وتحقيق : شكر الله بن نعمة الله القوجاني ، مجمع اللغة العربية، بدمشق، ١٩٨٠م.

١٠- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير**، للذهبي، تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمري ،دار الكتاب العربي ، بيروت، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١١- **تاريخ بغداد و مدينة السلام** ،لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ ،دار الكتاب العربي ،بيروت .

١٢- **تاريخ الثقات** لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (أبي الحسن) (١٨٢-٢٦١هـ)، بترتيب الحافظ : نور الدين على بن أبي بكر الهيثمي ت٨٠٧هـ، وتضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه : د.عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٣- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (٢٠٠-٢٨٠هـ) عن أبي زكريا يحيى بن معين (١٥٨-٢٣٣هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم** ، تحقيق :د.أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث ، دمشق - بيروت .

١٤-**التاريخ الكبير**، لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ت(٢٥٦هـ)،دار الكتب العلمية ،بيروت .

١٥ - **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(٩١١هـ) ، شرح ألفاظه وعلق عليه : أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط١ ،١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٦-**تذكرة الحفاظ** ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند، ط٣ ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

١٧-**ترتيب مختار الصحاح** ، للشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، تحقيق : شهاب الدين أبي عمر ، عني بترتيبه : محمود خاطر ، دار الفكر، بيروت ، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٨- **تقريب التهذيب** ،للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) ، قدم له دراسة وافية وقابله بأصله محمد عوامه، دار الرشيد ، حلب ، ط٤، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٩-**التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل** ، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣هـ-١٣٨٦هـ)، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني و محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب السلفية ، القاهرة.

٢٠- **تهذيب التهذيب** ،لابن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، حيدر أباد الدكن - الهند، ط١ ١٣٢٥هـ.

٢١- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ،لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ)،حققه وضبط نصه وعلق عليه : د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٢٢- **الثقات**، لمحمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي ت ٣٥٤هـ ،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣.

٢٣- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، دراسة وتحقيق وتعليق : د.محمد رأفت سعيد، مكتبة الفلاح ، الكويت، ط١ ،١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٤- **الجرح والتعديل**، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت٣٢٧هـ ،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،بحيدر آباد الدكن - الهند،ط١،١٣٧٢هـ- ١٩٥٣.

٢٥- **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل** (٥٨١-٦٥٦هـ)، اعتنى به : عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب، ط١ ١٤١١هـ.

٢٦- **الحديث المعلول - قواعد وضوابط** -،د.حمزة بن عبد الله المليباري ،المكتبة المكية ، مكة المكرمة، و دار ابن حزم،بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٧-**دراسات في الجرح والتعديل**، د.محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ،ط١ ،١٤١٥-هـ-١٩٩٥م.

٢٨- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، ضبطه وصححه : عبد الوارث محمد علي ،دار الكتب العلمية ،بيروت، ط١ ،١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٢٩- **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، للذهبي، تحقيق وتعليق : محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادين، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م.

٣٠-**ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** ،للذهبي ،ومعها رسالتان الأولى : قاعدة في الجرح والتعديل في المؤرخين، لتاج الدين عبد الوهاب ابن علي السبكي،الثانية : المتكلمون في الرجال، للسخاوي ، وحقق هذه الرسائل : عبد الفتاح أبو غدة ،الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ،حلب ،بيروت ،ط٣.

٣١- **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** ،لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ) ، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه : عبد الفتاح أبو غدة ،الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ،بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م،طبع وإخراج : دار البشائر الإسلامية ،بيروت .

٣٢- **سؤالات البرذعي** ، وهو مطبوع مع كتاب رقم ٤٧ .

٣٣- **سؤالات الحاكم النيسابوري للدار قطني في الجرح والتعديل** ،دراسة وتحقيق : موفق بن عبد الله عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض ،ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٤- **سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم** ، دارسة وتحقيق : د.زياد محمد منصور ، مكتبة العلوم والحكم ،المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٥-**سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل** ،دراسة وتحقيق : محمد على قاسم العمري، المجلس العلمي ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م جزء ٣.
٣٦- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم**، دراسة وتحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي ،مكتبة دار الإستقامة ، السعودية ،مؤسسة الريان ،بيروت، ط١ ،١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
*سؤالات المروذي الطبعة السلفية أنظره برقم ٥٧.
٣٧- **سير أعلام النبلاء** ،للذهبي ت ٧٤٨هـ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١، ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢ م.
٣٨- **سيرة الإمام أحمد**، تأليف : أبو الفضل صالح بن أحمد حنبل ت٢٦٥هـ ،تحقيق ودراسته : د. فؤاد عبد المنعم أحمد ،الناشر : مؤسسة شباب الجامعة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٣٩- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت١٠٨٩هـ، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩-١٩٧٩م.
٤٠- **شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الإستعمال**، د.سعدي الهاشمي ،المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة ، دراسة (١).
٤١- **شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الإستعمال**، د.سعدي الهاشمي، مطابع الصفا ،مكة المكرمة، دراسة رقم (٢) .
٤٢- **شرح العقيدة الواسطية** ، انظر معلومات النشر كتاب رقم ٧٧.
٤٣- **شرح علل الترمذي**، لابن رجب الحنبلي ،تحقيق ودراسة : د.همام سعيد، مكتبة المنار ، الأردن، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٨م.
٤٤- **شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل** ،لأبي الحسن مصطفى ابن إسماعيل، قدم له : الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (الجزء الأول)، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ،توزيع مكتبة العلم، بجدة ،ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٥- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، للألباني ،المكتب الإسلامي ،بيروت، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٤٦- **صحيح مسلم بشرح الإمام النووي المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، حقق أصوله وخرج أحاديثه : خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٤٧- **الضعفاء و أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين**، لأبي زرعة الرازي ،مطبوع مع كتاب : أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية ،دراسة وتحقيق : د.سعدي الهاشمي (المجلد الثاني - الباب الثاني)، المملكة العربية السعودية ،المجلس العلمي ، الجامعة الإسلامية ،بالمدينة المنورة، ط١ ،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٨- **الضعفاء الكبير**، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقلي المكي ،حققه ووثقه : د.عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط١ ،١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٤٩- **الضعفاء والمتروكين**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣هـ ، تحقيق : بوران الضناوي و كمال يوسف الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية ،بيروت ،ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٠- **الضعفاء والمتروكين** ،لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ابن الجوزي) ،حققه : أبو الفداء عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط١ ،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥١- **الضعفاء والمتروكين** ،لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني البغدادي ت ٣٨٥هـ ، حققه وعلق عليه : صبحي البدري السامرائي ، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

٥٢- **ضوابط الجرح والتعديل**، د.عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف ،كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية ، الجامعة الإسلامية ،بالمدينة المنورة ،ط١ ،١٤١٢هـ.

٥٣- **طبقات الحفاظ** ،لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩-٩١١) ، تحقيق: علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ،مصر، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م.

٥٤- **طبقات الحنابلة** ،للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى ،صححه : محمد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ،القاهرة ، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢م.

٥٥-**العبر في خبر من غبر** ، للذهبي، حققه وضبطه : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية -بيروت - ط١،١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٥٦- **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني ، الرياض ،ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٧- **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل** ،رواية المروذي وغيره ، تحقيق : د.وصي الله بن محمد عباس ، الناشر : الدار السلفية ، الهند، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

٥٨- **علم أصول الجرح والتعديل** ، د.أمين أبو لاوي ،دار ابن عفان ، السعودية ،ط١ ،١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٥٩- **علم الجرح والتعديل - قواعده وأئمته** ، د.عبد المهدي بن عبد القادر ابن عبد الهادي ، ١٤٠٠-١٩٨٠م ،الجزء الأول .

٦٠- **علم رجال الحديث**، د.تقي الدين الندوي المظاهري ، مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م ، قامت بطباعته وإخراجه : دار البشائر الإسلامية ،بيروت .

٦١- **علوم الحديث** ،لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي (ابن الصلاح) (٥٧٧-٦٤٣هـ) ،حققه وعلق عليه : د. نور الدين عتر، المكتبة العلمية ،بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١.

٦٢- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** ،لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت٩٠٢ هـ) ،شرح ألفاظه وخرج أحاديثه وعلق عليه : صلاح محمد عويضة ،دار الكتب العلمية ،بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦ م.

٦٣- **الفرق بين الفرق** ،عبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ)، اعتنى به وعلق عليه : إبراهيم رمضان، دار المعرفة ،بيروت، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

٦٤- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، للإمام أبي محمد على بن أحمد بن حزم الظاهري، وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني ،دار المعرفة ،بيروت، ط٢ ،١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٦٥- **الفكر المنهجي عند المحدثين**، د.همام عبد الرحيم سعيد، كتاب الأمة ،تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر ،ط١، ١٤٠٨هـ.

٦٦- **فواتح الرحموت**، للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، (وهو مطبوع في حاشية كتاب المستصفي من علم الأصول للغزالي) .
المطبعة الأميرية ،بولاق ، مصر ،ط١ ،١٣٢٢هـ.

٦٧- **قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين**، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين على السبكي (٧٢٧- ٧٧١هـ)، حققه : عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر : دار الوعي ،حلب ط٢، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٦٨- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الفكر ،بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٩- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، محمد جمال الدين القاسمي ،تحقيق : محمد بهجت البيطار، تقديم : محمد رشيد رضا ، دار النفائس ،بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٧٠- **قواعد في علوم الحديث**، للتهانوي، انظر كتاب رقم٩١ مقدمة إعلاء السنن - فهو مطبوع معه .

٧١- **الكامل في ضعفاء الرجال** ،لأبي عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر ،بيروت، ط٣، ١٩٨٨-١٤٠٩هـ.

٧٢-**الكفاية في علم الرواية**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٧٣-**لسان العرب**، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ،بيروت، دار بيروت ،لبنان، ١٩٥٦م- ١٣٧٥هـ.

٧٤- **لسان الميزان** ،لابن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ) ،دار الفكر .

٧٥- **مباحث في علم الجرح والتعديل** ،قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية ،بيروت ،ط١ ،١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٦- **المتكلمون في الرجال**، للسخاوي، تحقيق أبو غدة، انظر كتاب رقم ٣٠ فهو مطبوع معه .

٧٧- **المجروحين من المحدثين** ،لمحمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي ت(٣٥٤هـ)، المطبعة العزيزية ، حيدر أباد ، الهند، ط١، ١٣٩٠هـ- ١٩٨٤م.

- المحاضرات السنية في شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية، شرحه : محمد الصالح ا لعثيمين ، حققه وخرج أحاديثه : أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، مكتبة طبرية ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.

٧٨- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** ،للرامهرمزي، تحقيق وتقديم محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ،بيروت، ط٣ ،١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٧٩- **المراسيل**، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، بعناية : شكر الله بن نعمة الله توجاني ، مؤسسة الرسالة، ط٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٨٠- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل -رواية ابنه أبي الفضل صالح** (٢٠٣-٢٦٦) هـ، تحقيق ودراسة : د.فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية ، الهند ،ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٨١-**مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري**، تحقيق : زهير الشاويش ،المكتب الإسلامي ،بيروت، ط١ ،١٤٠٠ هـ.

٨٢- **مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل** ،بقلم :عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ،حلب .

٨٣- **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم النيسابوري ،مراجعة : مصطفى عبد القادر عطا ،دار المكتب العلمية ، بيروت، ١٤١١هـ ١٩٩٠م .

٨٤- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون ،مؤسسة الرسالة ،بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٨٥- **معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة**، محمد حسين حسن الجيزاني ،دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٦هـ -١٩٩٣م.

٨٦- **معجم الفرق الإسلامية**، شريف يحيى الأمين ، دار الأضواء ،بيروت ،ط١ ،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨٧- **معجم المؤلفين** ،عمر رضا كحالة ،الناشر : مكتبة المثنى ،بيروت ،ودار إحياء التراث العربي - بيروت.

٨٨- **معرفة علوم الحديث** ،للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، علق عليه : د. السيد معظم حسين، مطبعة : مجلس دائرة المعارف العثمانية ،بحيدر آباد الدكن ، الهند ،ط٣، ١٤٠١هـ.

٨٩- **المعرفة والتاريخ**، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ت٢٧٧هـ، رواية : عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي ، تحقيق : د.أكرم ضياء العمري ، مؤسسة الرسالة ،ط٢ ،١٤٠١هـ - ١٩٨١ .

٩٠- **المغني في الضعفاء** ،للذهبي (٦٧٣- ٧٤٩هـ) ،حققه وعلق عليه نور الدين عتر، الناشر : دار احياء التراث العربي ،بيروت، ط١،١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

٩١- **مقدمة إعلاء السنن - قواعد في علوم الحديث**، لظفر أحمد العثماني التهانوي (١٣١٠- ١٣٩٤هـ)، حققه وعلق عليه : عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ،كراتشي ، باكستان.

٩٢- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد** ،تأليف برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح (٨١٦-٨٨٤)، تحقيق وتعليق : د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الرشد ، الرياض، ط١،١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٩٣- **المنتظم في تواريخ الملوك والأمم**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن علي (ابن الجوزي)، حققه وقدم له : د.سهيل زكار، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٩٤-**من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال** ، مما رواه عنه : أبو بكر أحمد بن محمد المروذي، و أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني ، ابو الفصل صالح بن أحمد عن أبيه ، حققه وعلق عليه : السيد صبحي البدري السامرائي ،مكتبة المعارف ، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م .

٩٥-**المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، تأليف : أبو اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي ٨٦٠-٩٢٨هـــ، تحقيق وتعليق : محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني ، القاهرة، ط١،١٣٨٣هـــ- ١٩٦٣م.

٩٦- **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل** ،د.فاروق حمادة ، نشر وتوزيع : مكتبة المعارف ، الرباط ، المغرب، ط١، ١٤٠٢هـــ-١٩٨٢م.

٩٧- **منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه** ، محمد مصطفى الأعظمي ،ويليه كتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ، مكتبة الكوثر ، السعودية ،ط٣ ،١٤١٠هـــ - ١٩٩٠م.

٩٨-**منهج النقد في علوم الحديث**، د.نور الدين عتر، دار الفكر ، دمشق ،و دار الفكر المعاصر ،بيروت،ط٣، ١٤١٢هـــ-١٩٩٢م.

٩٩- **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**، د.حمزة عبد الله المليباري، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، دار ابن حزم ،بيروت، ط١ ،١٤١٦هـــ- ١٩٩٥م.

١٠٠-**موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله** ،جمع وترتيب : السيد أبو المعاطي النوري و أحمد عبد الرزاق عيد و محمود محمد خليل،عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت، ط١ ،١٤١٧هـــ - ١٩٩٧م.

١٠١- **الموطأ** ،للإمام مالك ،صححه وخرج أحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ،بيروت، ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٥م.

١٠٢- **الموقظة في علم مصطلح الحديث** ،للذهبي، اعتنى به : عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب، ط٢، ١٤١٢هـــ.

١٠٣- **ميزان الإعتدال في نقد الرجال**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : على محمد البجاوي ،دار الفكر .

١٠٤- **النهاية في غريب الحديث والأثر** ،لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦هـــ)، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناجي ،دار الفكر ،بيروت .

١٠٥- **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري** ،لابن حجر العسقلاني ، حقق أصولها وأجازها عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر ،بيروت، ١٤١٤هـــ - ١٩٩٣م.

١٠٦- **يحيى بن معين وكتابه التاريخ**،دراسة وترتيب وتحقيق : أحمد محمد نور سيف، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة، ط١ ،١٣٩٩هـــ - ١٩٧٩م.

A summary
of Ahmad bin Hanbal's
Disagreement about " Transpharing and telling ability"

- by **ATALLAH .T.A.HMDAN**
- **supervisor ... Dr SOLTAN Al AKAILEH**

In this research, I had talk about one part of Transpharing ability and teller's phathing, which considered A.H as one of those whom, conserves, which titled as above.
This Reqsatch amid to dissented those Reasons which make disagreement to Replace according to Bin Hanbal esaies and tills, then seeking for ways and roles which solve such miss conception case.

So I had adopted Reading method by Reading and under standing Bin Hanbal's opinuns about tillers whom transpharing before stamping Results out to Arrange them in chapters, Researches and Requirements for such Research.

Through my studies, I achieved those Reasons, which dived into two parts, or kinds those are:
- reasons which Related to Bin Hanbal , and they were two:

1) Changing of Bin Hanbal's Achievements.
2) Changing of Bin Hanbal's open's about tiller.

Which affected by tillers, and those were five...
1- Tiller basing on some talks had not been Bin Hanbal's and the contrary was the Right.
2- Changing which done by tillers for Bin Hanbal's tells.
3- Over looking some tells and activated some of Bin Hanbal's.
4- Lack of clear talk about Bin Hanbal by tiller.
5- Miss conception for what ment by Bin Hanbal.

So I Reached for ways and roles which help us to solve such case of disagreement in Bin Hanbal's tills about some tillers, which were nine ways and four roles cleared on this Research.

Finally... we should note that just by over looking those reasons we might not face such case.